

من رد الله به خيرا نفقهه في الدين

الجزء الثاني

من

شرح السير الكبير

الامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي الفقيه

الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اماما علامة حجة

متكلما مناظرا اصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من

المجتهدين في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد جديدة

غزيرة وفي كشف الظنون (السير الكبير والصغير) في الفقه

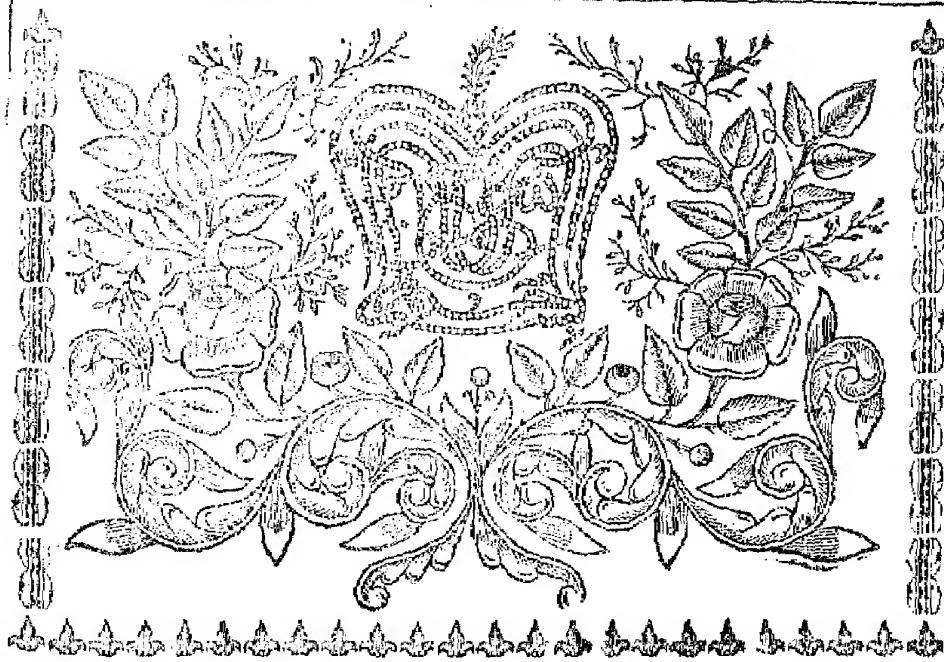
الامام الهمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي

حنيفة رضي الله تعالى عنهما وهو آخر مصنفاته في الفقه

الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية بمحدر اهل الدولة الجنوبية

صاحبها الله العلي القوي



بسم الله الرحمن الرحيم

باب الانفال

(الانفال الفنايم في اصل الوضع واحدها نفل ومنه قول القائل) *
 ان تقوى ربنا تغير النفي * وبأذن الله ربني و المجل
 وقال الله تعالى يسألونك عن الانفال اي الفنايم وسبب نزول الآية ما روي
 عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال ساءت اخلاقنا وم يدرى منا
 فليل وكيف ساءت اخلاقكم قال لما هزم الله تعالى المدوا فترقنا ثلاث فرق
 (فرقة) كانوا حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرسونه (وفرقة) أسبوا
 المنهزمين (وفرقة) جمعوا الاموال ثم ادعت كل فرقة انهم الحق بالفنايم فاجتمعنا
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارتفعت اصواتنا ورسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ساكت فانزل الله تعالى في تلك الحادثة يسألونك عن
 الانفال قل الانفال لله والرسول الآية والمراد من استعمال لفظ الانفال في

باب الانفال
سبب نزول الآية الانفال

هبارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الغامضين فذلك القمل يسمى منه تنفيل
 وذلك المال يسمى نفلا (ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض
 على القتال فان الامام مأمور بالتحريض قال الله تعالى يا ايها النبي حرض
 ائمة مني على القتال * فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكل
 من قام مقامه * والتحريض بالتنفيل فان الشجعان قل ما يتخاطرون بانفسهم
 اذ لم يخصوا بشئ من المصاب فاذا خصهم الامام بذلك فذلك يغريهم على
 المخاطرة بارواحهم وابقاع انفسهم في جلبة (١) العدو وصوره هذا التنفيل ان
 يقول من قتل قتيلا فله سلبه * ومن اخذ اسيرا فهو له * كما امر به رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المنادي حين ادى يوم بدر ويوم حنين * او يبعث سرية
 فيقول لكم الثالث مما تصيبون بعد الخمس * او يطلق بهذه الكلمة فمندا لاطلاق لهم
 ثلث المصاب قبل ان يخلصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما يرفع
 منه الخمس وعند التنفيذ بهذه الزيادة يخلص ما اصابوا ثم يكون لهم الثالث
 مما بقي يخلصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي ولا يستحق القاتل السلب
 بدون تنفيل الامام عندنا * وعلى قول الشافعي رحمة الله عليه من قتل مشركا على
 وجه المبارزة وهو متبل غير مدبر استحق سلبه وان لم يسبق التنفيل من الامام
 لان قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سلبه * لنصب
 الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كقوله عليه
 الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه * ولكننا نقول هذا ان لو قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي اصحابه ولم ينقل انه قال هذا
 الا بعد تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس رحمة الله عليه قال لم يبايعنا ان
 (١) روى حلبة بالحاء وسكون اللام وهي خيل مجتمعة للسباق من كل وجه

الاخلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال

ومذهب الامام الشافعي في التنفيل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في شيء من معارضة من قتل قتيلًا فله سلبه* إلا في موضع يوم حنين وذلك بعد ما هزم المسلمون ووقعت الحاجة إلى تحريرهم ليكرهوا كما قال الله تعالى ثم وليتهم مدبرين* وذكر محمد بن إبراهيم التيمي أنه قال ذلك يوم بدر وحنين أيضًا* وقد كانت الحاجة إلى التحرير يوم بدر معلومة فانهم كانوا كما وصفهم الله تعالى به في قوله وانتم اذلة* فرفنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنفيل لا تحريض لا بطريق نصب الشرع* وإيدما قلنا ما ذكر عبد الله ابن شقيق (١) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم محاصرًا وادي القرى فأتاه رجل فقال ما تقول في الغنائم فقال لله تعالى سهم ولهم ولأربعة قال فالغنيمة ينقسمها الرجل قال إن رميت في جنبك بسهم فاستخر جنته فليست بأحق به من أخيك المسلم* فهذا دليل ظاهر على أن القاتل لا يستحق السلب بدون التنفيل* وعلى هذا القول اتفق أهل العراق والحجاز* وقال أبو حنيفة رحمة الله عليه لا نفل بعد أحرار الغنيمة* وهذا مذهب أهل العراق والحجاز* وأهل الشام يجوزون التنفيل بعد أحرار ومن قال به إلا وزاعى رحمة الله عليه وما قلناه دليل على فساد قولهم لأن التنفيل لا تحريض على القتال وذلك قبل الإصالة لا بعدها) ولأن التنفيل لا يثبت الاختصاص ابتداءً لا لا بطلان حق ثابت للغنيين أولاً بطلان حق ثابت في الخمس لأربابها وفي التنفيل بعد الإصالة بطلان الحق* (والدليل على أنه لا يجوز ذلك حديث الحسن رحمة الله عليه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمام من شعر من المغنم فقال ويلك سألتني زمام من نار مرتين أو ثلاثاً والله ما كان لك أن تسألنيه وما كان لي أن أعطيك* وعن مجاهد أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكشفة من شعر

(١) المعقيلي بصري ثقة من الثالثة (التابعين) ١٢ تقريب

أخذه من المنعم فقال هب لي هذه فقال أمانصبي منها فلك * وعن أبي الأشعث
الصنماني قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه زمام من شعر فقال
صبر لي بهذا الزمام فإنه ليس لراحتي زمام فقال صألتني زماما من نار مالك أن
تسألنيهِ ومالي أن أعطيكهُ فرمى به في المنعم * ولو جاز التنفيل بعد الإصابة لما حرمه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع صدق حاجته * والذي روى أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل بعد الإحراز فأنما يحمل على أنه أعطى ذلك
من الخمس بضع المحتاجين باعتبار أنه من المساكين أو أعطى ذلك من سهم نفسه
من الخمس أو من الصفي الذي كان له على ما قال لا يحمل لي من غنائمكم إلا الخمس
والخمس مردود فيكم * أو أعطى ذلك مما آفاه الله تعالى عليه لا بايحاف الخيل
والركاب كما قال بنو النضير فقد كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال الله تعالى ما آفاه الله على رسوله الآية * أو أعطى ذلك من غنائم
بدر فقد كان الأمر فيها مفوضا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما
قال الله تعالى قل الأنفال لله والرسول * ثم استسخ ذلك بقوله تعالى واعلموا
أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الآية *

* وذكر * (عن موسى بن سعيد بن زيد (١) قال نادى منادي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يوم بدر من قتل قتيل لافله سلبه ومن أسرا أسيرا فله فاعطى قاتل
أبي جهل لسنه الله سلبه وما أخذوا بغير قتال قسمه بينهم عن فواق يعني عن
سواء * وهكذا ذكره ابن عباس رضي الله عنهما قال لما زلت الآية بسألو نك عن
الأنفال إلى قوله تعالى لكارهون * فقسمها بينهم بالسواء * وقد انفقت الروايات
(١) موسى بن سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني مقبول من
الرابعة (صغار التابعين) ١٢ تقريب

انه اعطى كل قاتل سلب قتيله يومئذ على ما ذكر عن عاصم بن عمر بن قتادة قال
اخذ علي رضي الله تعالى عنه سلب الوليد بن عتبة واخذ حمزة رضي الله تعالى
عنه سلب عتبة واخذ عبيدة بن الحارث رضي الله تعالى عنه سلب شيبة فدفع
اليه ورثته وكان عبيدة قد جرح فمات بذات الجدال في الصفراء (١) قبل ان
يتهي الى المدينة وهو اسم موضع *

(واختلفت الروايات في قاتل ابي جهل فروي عن عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه قال كنت يوم بدر بين شابين حديث اسنانهما احدهما معوذ
ابن عفره (٢) والاخر معاذ بن عمرو بن جموح فقال لي احدهما اي عم اتعرف
ابا جهل قلت وما شأنك به قال بلغني انه سب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فوالله لو لقيته ما فارق سوادى سواده حتى يموت الا عجل مناموتا وعمزني
الاخر الى مثل ذلك ثم لقيت ابا جهل وهو يسوي صف المشركين فقلت ذلك
صاحبكما الذي يريدانه فابتدراه بسيفيهما فقتلاه وجاء الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال كل واحد منهما الناقلة فلي سلبه فقال عليه السلام امسحكما
سيفكما فقلالا فقال ارياني سيفكما فارياه فقال كلا كما فله ثم اعطى الساب معوذ بن
عفره * وذكر في المغازي انه اما خصه لانه رأى اثر الطمان على سيفه فلم انه هو
القاتل وان اعانه الاخر * وروى انه بعث الى عكرمة بن ابي جهل رضي الله عنه
فسأله من قتل اباك فقال الذي قطعت انا يده * واما كان قطع يده معوذ بن عفره
من المنكب * واشهر الروايتين انه اثنى علي بن ابي طالب رضي الله عنه واجبر
عليه ابن مسعود رضي الله عنه على ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال

(١) هي دار في طريق مكة في السير بالجيم والحاء ١٢ المغرب (٢) ابو الحارث

ابن رفاعه عقي بدرى استشهد يوم بدر رضي الله عنه ١٢ نجر يد *

كنت افش القتل يوم بدر لا بشر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
 اراه مقتولا منهم فرأيت ابا جهل صريعا وبه رمق فجلست على صدره ففتح
 عينييه وقال يارويع الغنم لقد ارتقيت صرقتي عظيما فقات الحمد لله الذي مكنتني
 من ذلك فقال لمن الدبرة فقات لله ولرسوله فقال ما ذاك تريد ان تصنع فقات
 أجز رأسك فقال خذ سيفي فهو امضى لما تريد واقطع رأسي من كاهلي ليكون
 اهيب في عين الناظر واذا رجعت الى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فاخبره اني
 اليوم اشد بفضل الله مما كنت من قبل * قال فقطعت رأسه وأتت به رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقات هذا رأس عدو الله ابي جهل فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم الله اكبر هذا فرعوني وفرعون امتي كان شره علي وعلى امتي اعظم
 من شر فرعون على موسى وامته ثم تقاضى سيفه * زاد في بعض الروايات
 واخبرت بما قال فقال انه كفر في الدنيا وعند موته وسيكفر في النار ايضا قيل
 وكيف يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل النار جعل ينظر
 ويقول لا صحابه اين محمد واصحابه فيقال له هم في الجنة فقال كلا انما كان اليوم يوم
 رحمة (١) فربوا * والروايات متفقة على ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اعطى ابن مسعود رضي الله عنه سيفه * وفي بعض الروايات ايضا اعطاه سابه *
 فان صح هذا فانما يحمل على ان الذي جرحه ما اثنه فيكون قاتله من قطع رأسه
 وان كان الصحيح انه اعطى سابه غير ابن مسعود فانما يحمل على ان الاول كان
 اثنه وصيره بحال يعلم انه لا يعيش ولا يتصور منه القتال فيكون الساب له
 دون من قطع رأسه وانما اعطى سيفه ابن مسعود رضي الله عنه عليه لان
 التدبير في غنائم بدر كان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما بينا * وبهذا
 (١) كذا في النسخ لم يذكره صاحب المغرب وجميع البحار ولله زحمة بالزاي

استدل من يجوز التنفيل بعد الاصابة فانه يقول اعطاه سيفه على طريق
التنفيل وهذا ضعيف لان ما كان مستحقا لغيره بالتنفيل لا يجوز ان ينقله الامام
لغيره كيف وقد روى انه كان على سيفه فضة وعلى قول اهل الشام لا نقل في
ذهب ولا فضة على ما بينه وان كان هذا تنفيلا فهو حجة لنا عليهم *

* وذكر * (عن ابي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوم حنين من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه) وتمام هذا الحديث ان ابا قتادة قال كان
للمسلمين جولة يوم حنين فلقيت رجلا من المشركين قد عار جلا من المسلمين
فايته من ورائه وضربت على حبل عاتقه ضربة فتر كته واقبل علي فضمني الى
نفسه ضمة شممت منها ريح الموت ثم ادر كه الموت فارسلني فايت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فسمعت يقول من قتل قتيلا وله عليه بيعة فله سلبه * فقلت
من يشهد لي فقال رجل صدق يا رسول الله سلب ذلك القتل عندي فارضه عني
فقال ابو بكر لاها الله اذا لا يمد الى اسد من اسد الله تعالى يقاتل عن الله وعن
رسوله ثم يطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابو بكر
واعطاني سلبه *

* وذكر * (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا منضم حتى الخمس ولا نفل حتى
يقسم جفة) اي جملة وانما اراد هذا اني بالتنفيل بعد الاصابة ونفي اختصاص
واحد من الغنائم بشئ قبل الخمس بغير تنفيل وهو مذهبنا *

* وذكر * (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا نفل في اول الغنيمة ولا بعد
الغنيمة ولا يعطى من الغنائم اذا اجتمعت الا راعى او سائق او حارث غير محابي)
ومعنى قوله لا نفل في اول الغنيمة اي بعد الاصابة لا ينبغي للامام ان ينفل
احدا شيئا قبل رفع الخمس ولا بعد رفع الخمس * وقيل معناه لا ينبغي له ان ينفل

في اول اللقاء قبل الحاجة الى التحريض لان الجيش في اول اللقاء يكون لهم نشاط في القتال فلا يتم الحاجة الى التحريض فاما بعد ما طال الامر وقل نشاطهم يتم الحاجة الى التحريض فينبغي ان يكون التنفيل عند ذلك فلا ينبغي ان ينفل بعد الاصابة *

(وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل في البداية
الرابع وفي الرجمة الثالث * فاهل الشام حملوا هذا على التنفيل بعد الاصابة وليس
كما ظواهر المراد انه كان ينفل اول السرايا الرابع وآخر السرايا الثالث لزيادة
الحاجة الى التحريض فان اول السرايا يكونون ناشطين في القتال ولا يحتاجون
الى الامعان في طلب العدو وآخر السرايا قد قل نشاطهم ويحتاجون الى
الامعان في الطلب فهناك دفعنا نفل لهم واما الراعي والسابق والحارث فهم
اجراء وما يطعمهم الامام اجورهم باعتبار عملهم للمسلمين وهو معنى قوله غير
محابي انما يطعمهم الاجر بقدر عملهم وليس ذلك من النفل في شيء *

* وذكر * (عن خالد بن الوليد وعوف بن مالك رضي الله عنهما انهما كانا لا يخمسان
الا - لاب * وعن حبيب بن مسلمة ومكحول ان السلب مضمم وفيه الخمس *
وهكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وانما اخذ بقول هؤلاء لقوله
تالي واعلموا ان غنمكم من شيء * والسلب من الغنمة * وتأويل ما نقل عن خالد
وعوف اذا تقدم التنفيل من الامام بقوله من قتل قتيلا لله سلبه * وعندنا في هذا
الموضع لا يخمس السلب فاما بدون التنفيل بخمس على ما روى عن مكحول ان
البراء بن مالك اخا انس بن مالك رضي الله تعالى عنهما قتل مرزبان الزارة واخذ
سلبه مذهباً بالذهب مرسماً بالجواهر فباع قيمته اربعين الفاً فكتب صاحب
الجيش في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان يخدمه الخمس

﴿تنفيل الرابع في البداية والثالث في الرجمة﴾

وبدفع سائر ذلك إليه) وهذا مشكل فإنه ان كان سبق التنفيل فلا خمس في السلب وأن كان لم يسبق التنفيل فاعطاء ما بقي البراء يكون تنفيلاً بعد الاصابة وذلك لا يجوز عندنا ولكن تأويله عندنا أنه كان يقدم بتنفيل مقيد بان كان الأمير قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الخمس وفي هذا الموضع بخمس السلب ايضاً عندنا والباقي للقاتل *

«وذكر» (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال الفرس والسلب من النفل) والمراد ان القاتل بعد التنفيل يستحق الفرس لان السلب اسم لما يستلب منه باظهار الجزاء والغناء (١) وهذا يتحقق في الفرس كما يتحقق في السلب فيدخل السكل في التنفيل بقوله «فان جرح الكافر رجل بعد تنفيل الامام ثم قتله لا خرفان كان الاول صيره بحيث لا يستطيع قتالا ولا عوناً بيدوي علم انه لا يعيش مع مثل تلك الجراحة فالسلب للاول والا فالسلب للثاني) لان مقصود الامام من هذا التنفيل ان يظهر القاتل فضل جزاء وغناء بقتل المشرك وهذا انما يحصل من الاول دون الثاني لانه اذا صار بحيث لا يتوهم القتال منه فالثاني لا يحتاج الى غناء وقوة في جزأه وان كان يتعامل مع تلك الجراحة ويتوهم ان يعيش ويقاى فقد اظهر الثاني بقتله الغناء والقررة له فيكون السلب له (والأرى) ان الصيد اذا رماه انسان فأنزله ثم رماه آخر فقتله كان للاول ولو كان يتعامل بعد رمي الاول حتى رماه الثاني فهو للثاني واستدل على هذا (بحديث محمد بن ابراهيم التيمي قال قطع محمد بن مسلمة رجل من حطب وضرب على عنقه فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه محمد بن مسلمة وفي بعض الروايات انهما اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال محمد (١) وقيل بالبين كذا في نسخة (والجزاء) كذا في نسخة وفي نسخة الجرح والظاهر

مسألة الصيد بين كذا وبين

والله يا رسول الله ما قطعت رجليه الا وانا قادر على قتله ولكنني اردت ان
تذوق من الموت ما اذاق اخي محمود (١) وكان مرحب قد دلى عليه حجر الرحي
فكث ثلاثا حينئذ مات فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسابه لمحمد
ابن مسلمة * وروى انه قطع محمد بن مسلمة رجليه قال مرحب اجهد علي يا محمد
فقال لا حتى تذوق ما اذاق اخي محمود وجاوزه فجاءه لي زابي طالب رضى الله
عنه فدفعه (١) عليه اى جرد رأسه واخذ سابه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم سابه لمحمد * قال الراوى من اولاده وكان سيف مرحب عندنا فيه
كتاب مكتوب كنا لا نعرفه حتى جاء يهودى فقرأه فاذا فيه هذا سيف
مرحب * من يذقه بمطبخ *

* وذكر * (عن عمر رضى الله عنه قال عاتق رجل رجلا وجاء رجل آخر فقتله
فاعطى سابه للذى قتله * وعن علي رضى الله عنه انه قال هو بينهما لال كل واحد
منهما اظهر زيادة عناء وقوة احدهما بآتيانه والا خبر قتله * وانما اخذ بقول عمر
رضى الله عنه لان الاول باسما كه لم يخرج به من ان يكون مقتلا فاما القتال هو
الثاني في الحقيقة فيكون له الساب بالتنفيل وقد كان التنفيل من الامام للقاتل
لا للممات والله اعلم بالصواب *

باب النفل من خاصة الخمس وما كان لابي صلى الله عليه وآله وسلم خالصا *
قال * (لا باس بان يعطى الامام الرجل المحتاج اذا ابلى من الخمس ما يعينه
ويجمله نفلا به بد الفريضة) لانه مأمور بصرف الخمس الى المحتاجين وهذا

(١) هو محمود بن مسلمة شهد احد وقتل بخير القيت عليه رحي فتوفي منها
بعد ثلاث رضى الله عنه ١٢ نجر يد (١) ذفف على الجريح بالبدال والذال
اسرع قتله وفي كلام محمد رضى الله عليه عبارة عن اتمام القتل ١٢ المقرب

باب النفل من خاصة الخمس وما كان لابي صلى الله عليه وآله وسلم خالصا *
مسألة اعطاه الخمس ايضا لى وجد الكثر

محتاج واذا جاز صرفه الى محتاج لم يقاتل فلان يجوز صرفه الى محتاج قاتل
وابلي بلاه حسنا كان اولي) وهذا لان قتله وقتل امثاله حصل هذا الخمس
وهو نظير من وجدر كازا فرآه الامام محتاجا فصرف الخمس اليه فان
ذلك يجوز ونحوه وردار عن علي رضي الله عنه انه قال لا واجد خمسه لنا
واربعة اخماسها لك وستمها لك * ثم هذا تاويل ما رواه سعيد بن المسيب انه
قال كان النفل من الخمس - يعني النفل بمدا لاصابة للمحتاجين كان يكون
من الخمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * فتبين بهذا ان من جوز
التفيل بمدا لاصابة من جملة الغنائم استدلالا بما يروى ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه نفل بمدا الغنيمة * فنذا خطأ لانه ترك التامل ولم يدرك انه من
اي محل نفل وقد كان تنفيله مما كان له خاصة فقد كان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم الصفي وخمس الخمس وسهم سهم
احد الغانمين * ومعنى الصفي انه كان يصطفي لنفسه شيئ قبل القسمة من
سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا لولي الجيش في الجاهلية
مع حظوظ اخر وفيه يقول القائل *

(شعر)

لك المربع منها والصفايا * وحملك والنشيط والفضول

فاتسخ ذلك كله سوى الصفي فانه كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم
ولم يبق بمدموته بالانفاق حتى انه ليس للامام الصفي بعد وفاة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وانما الخلاف في سهمه من الخمس انه هل تقي للخلفاء بعده وقدينا
ذلك في السير الصغير *

* وذكر * (عن الزهري قال كانت بنو النضير خالصة لرسول الله صلى الله عليه

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم

وآله وسلم نفسه بين المهاجرين ولم يسط احدا من الانصار منها شيئا الا سهل
ابن حنيف وسماك بن خرشة اباد جنة فأنهما كانا محتاجين فاعطاهما (ويان ان
ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة في قوله تعالى ما افاء الله
على رسوله منهم فإما وجفتهم عليه من خيل ولا ركاب فأنهم ما فتعوا بني النضير
عنوة وقهرا وانما اصابوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان لهم ما حملت
الابل لا الحاقة وما سوى ذلك فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما
جاءهم على ذلك ما اتى الله من الرعب في قلوبهم فان قيل ففي زماننا لو حاصر
الامام حصنهم صالحهم على مثل ذلك يكون له الاموال خاصة ام يكون غنيمة
للجيش قلنا بل يكون غنيمة لان خوفهم من منعة الامام لا من نفسه ومنعته
بالجيش فلما في ذلك الوقت منة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان بمن
سواه من الناس لكنهم كانوا يامنون به قال الله تعالى والله يصمكم من الناس (١)
(وقد روى انه فيما صنع استرضى الانصار ايضا فان المهاجرين كانوا نازلين مع
الانصار في بيوتهم قل صلى الله عليه وآله وسلم للانصار اما ان اقسم بنبي النضير
بين المهاجرين برضاكم ان تحولوا اليها فيسلم لكم منازلكم واما ان اقسم بين الكل
وهم سكون معكم في منازلكم على حالهم فقام سعد بن معاذ رضي الله عنه فقال
يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل نرضى بان تقسم بينهم ويكونوا معناني
مننا ايضا وفيه زل قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان الاية وقد روى
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى يومئذ مدنا من معاذ سيف ابني
الحقيق فله اياه وانما اعطاه شيئا لا بعد الاصابة لانه كان له خاصة قال عمر بن
(١) قلت وقال الله تعالى هو الذي ايدك بنصره وبالمؤمنين - وحسبك الله
ومن اتبعك من المؤمنين - فليتبدر ١٢م

سبب نزول قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان

الخطاب رضي الله عنه كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفات يا بنو
النضير وفدك وخير فكانت بنو النضير حبسا لنوابه أي محبوسة لذلك
كالموقوفة وكانت فدك لابن السبيل والمراد بنو أبي جابر الرسل والوفد
الذين كانوا يأتونه *

وأما خير فجزأها ثلاثة أجزاء جزء ان للمهاجرين وجزأ كان ينفق على اهله
منه فان فضل رده على فقراء المسلمين) وإنما اراد بهذا بعض خير لا كما فقد
انفقت الروايات على أنه قسم الشق والنظارة (١) بين المسلمين على ثمانية عشر سهما
وقد ينال هذا في اول القصة (٢) *

«وذكر» (عن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقطع ابن بير عامرا وموات
من اموال بني النضير وعن الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقطع
لابي بكر وعمر وسهيل وعبد الرحمن بن عوف رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
اموالا من اموال بني النضير عامرة * وفي بعض الروايات عامرة وهي الخراب
التي يلحقها الماء قال محمد بن حجة الله عليه فمن يسمع هذه الآثار يتوهم انه ينفل بعمد
الاصابة على وجه نصب الشرع ولا يعلم انه انما فذل لا به كان خالص
حقه فاذا تأمل ما يروى ان عمر رضي الله تعالى عنه قال يا رسول الله ان خمس
ما أصبت من بني النضير كما خست ما أصبت من بدر قال لا اجعل شيئا جوده الله لي
دون المؤمنين مثل ما هو لهم وتلا قوله تعالى ما قال الله على رسوله من اهل القرى *
ثم ذكر * (عن سعيد بن المسيب انه سئل عن الانفال فقال لا ينفل بعمد رسول الله)
وانما اراد به ما بينا ان ما كان خاصا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليس
لا احد بعمده مثل تلك الخصوصية لينفل منه كما كان ينفل رسول الله صلى الله

(١) كانا حصنين من حصون خير ١٢ (٢) أي من المبسوط ١٢ المصحح

عليه وآله وسلم وذكر (عن ابن الحنفية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل يوم بدر سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه سيف العاص بن سعيد) وانما يحمل هذا على انه انما نقله من الخمس لانه كان محتاجا وعلى ان غنائم بدر كانت مفوضة اليه كما قال الله تعالى قل الا نقول الله والرسول وعلي انه اصطفى ذلك لنفسه ثم اعطاه سعدا وهو نظير ما يروى انه اصطفى يوم بدر ذا الفقار ثم اعطاه عليا وكان قتال به * وقد كان سيف منبه بن الحجاج * وفي رواية ببيعة بن الحجاج بخلاف ما يزعم الروافض ان ذا الفقار كان نزل من السماء لعلي رضي الله عنه فذلك كذب وزور ومبني مذهب الروافض على الكذب وانما سمي ذا الفقار لكسريه *

(وعلى هذا ايضا يحمل حديث الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امر يوم بدر ان يردوا ما في ايديهم من الغنائم جاء ابو اسيد الساعدي بسيف ابن عاتق الخزرجي حتى التقاه في الغنائم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسان شيئا الا اعطاه فجاء الارقم بن ابى الارقم رضي الله عنه وعرف ذلك السيف فسأله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاه اياه *

وعليه يحمل ايضا حديث سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال جاء عين من المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه وهم في سفر فاكل معهم وخالطهم ثم ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوه فاقتلوه وكان سلمة سباقي سبق الفرس عدوا فاحمته فاخذ بخطام ناقته فقتله واتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بناقته وسأله فقتله اياه * وكانه يحمل هذا من الخمس ثم نقله اياه لحاجته وللإمام رأي في مثل هذا *

* وذكر * (عن عكرمة قال لما كان في حصار بني قريظة قال رجل من اليهود من

قصبة سيف ذي الفقار خلافا لزم الروافض * مبني مذهب الروافض على الكذب *

يبارز فقام اليه الزبير بن العوام فقالت صفية واحدي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايها الصاحب يقاتله فالا الزبير فقتله ونفله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه *

وذكر الواقدي في المغازي ان من زعم ان هذا كن في بني قريظة فقد اخطأ وانما كان هذا بخير فقد كانت المبارزة والقتال يومئذ فاما بنو قريظة فلم يخرج احد منهم للمبارزة والقتال وصفية كانت ام الزبير رضي الله عنهما ولم يكن لها ولد سواء فتأسفت عليه حين خرج للمبارزة وقالت واحدي اي واسف اعلى واحدي لا ولد لي سواء فطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلبها لما قال ثم نفل الزبير سلبه وكان ذلك بالطريق الذي قلنا انه سلبه مما كان له خاصة ثم نفله اياه *

* وذكر * (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثا قبل نجد فغنموا ابلا كثيرة فكانت سهامهم اثني عشر بعيرا ونفلوا بعيرا بعيرا * وتاويل هذا انهم نفلوا ذلك من الخيل لما جنتهم او نفلوا ذلك بينهم بالسوية وقد كانوا ارجالة كلهم او فرسانا كلهم وعندنا مثل هذا التنفيل بعد الاصابة بجوز) لانه في معنى القسمة وانما لا يجوز التنفيل بعد الاصابة اذا كان فيه تخصيص بعضهم *

* قال * (ولو ان امما نفل من الغنيمة بعد الاصابة قبل القسمة ببعض من كان له جزاء وعناء على وجه الاجتهاد والنظر منه ثم رفع الى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الاصابة فانه يعضى ما صنع ولا يردده) لانه امضى تنفيل المجتهد فيه وقضاء القاضي في المجتهدات نافذة بمنزلة ما لو قضى على النائب باليمين فانه ينفذ قضاؤه لكونه مجتهدا فيه *

وقضاء القاضي في المجتهدات

واستدل فيه (بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بارزت دهمنا فقتله
فنفاني اميري سابه فاجاز ذلك عمر رضي الله تعالى عنه * وقد صرح من مذهب
عمر رضي الله تعالى عنه انه كان لا يجوز التنفيل بعد الاصابة على ماروينا من قواه
لا نقل بعد الغنيمة) فلو كان هو الوالي ما نقل ابنه شيئا بعد الاصابة ولكن
لما نقله الامير وامضاه اجاز ذلك عمر رضي الله تعالى عنه *

* وذكر (عن بشير بن علقمة قال بارزت رجلا من الاعاجم فقتله فنفاني سعد
رضي الله عنه سلبه ثم رفع ذلك الى عمر فامضاه) واذا قال الامير لاهل المعسكر
جميعا ما اصبتم فهو لكم فلا بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز لان المقصود بالتنفيل
التعريض على القتال وانما يحصل ذلك اذا خص البعض بالتنفيل فاما اذا عمهم
فلا يحصل به ما هو المقصود بالتنفيل وانما في هذا ابطال السهمان التي
اوجبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابطال تفضيل الفارس على الراجل
وذلك لا يجوز (وكذلك ان كان قال ما اصبتم فاكم ولم يقل بعد الخمس فهذا لا
يجوز) لان فيه بطل الخمس الذي اوجبه الله تعالى في الغنيمة *

وذكر (عن مكحول رحمة الله عليه قال لا يصاح للامام ان ينقل كل شيء الا الخمس
لانه حق على قوى المسلمين ان يردوه على ضعيفهم) ومعنى هذا انه لا ينبغي له
ان يقول من اصاب شيئا فهو له بعد الخمس لان التنفيل على هذا الوجه يكون
ابطالا لحق ضعفاء المسلمين وذلك لا يجوز على ما (روى انه قيل لرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ارايت الرجل يكون حاميا للقوم والآخر لا يقدر
على حمل السلاح يستوي بينهما في الغنيمة فقال صلى الله عليه وآله وسلم وهل
تصرون ورزقون الا بضعة ائكم *

* قال (والنفل في الاموال كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام

من قتل قتيلا فله سلبه * فقتل رجل قتيلا وكان معه دراهم او دنانير او فضة او سيف او سوار من ذهب او قرط ذهب او منطقة من فضة او ذهب فذلك كله له وعلى قول اهل الشام لا نفل في ذهب ولا فضة وانما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال فلا والذهب والفضة عين مال فيكون حكم الغنيمة متقرا فيها وقاسوا هذا باباحة التناول لكل واحد من الغنائم بقدر الحاجة فان ذلك يثبت في الطعام والالف دون الذهب والفضة حتى لو اراد بعضهم ان يرفع الدراهم من الغنيمة فيشتري بها اطعما بالنفس لم يكن له ذلك * ولكننا نقول التنفيل للنحر يض على المخاطرة بالروح في قتال العدو وفي هذا الموضع يستوى الاموال بل الذهب والفضة اولى لانه انما يخاطر باذن الاشياء عنده فاذا علم انه لا يسلم له المال يمتنع من هذه المخاطرة وقد بينا ان السلب اسم لما يسلب فكل ما يكون مع الحربي اذا قتله فقد استلبه منه ويستحق كل ذلك بمطابق اسم السلب *

ثم استدل عليه (ب) حديث عمر رضي الله عنه في قصة البراء بن مالك (ا) حين قتل مرزبان الزارة وذكر انه كانت عليه منطقة ذهب فيها جواهر مقومة فبلغ ثلاثين الفا) وقد ذكر قبل هذا انه كان بلغ اربعين الفا فاما ان يقال ثلاثون الفا فيمة المنطقة فقط واربعون قيمة جميع السلب او يقال ما سبق وهم من الراوي والصحيح ما ذكرها هنا فقد قال في الحديث عن انس رضي الله تعالى عنه قال بعثنا الى عمر (ا) ابن النضر الانصاري اخوانس بن مالك رضي الله عنهما شهد احدهما وما بهما وكان شجاعا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رب اشمت اغبر لو اقسم على الله لا يره منهم البراء بن مالك * وقد قتل البراء يوم تستر وقتل مائة مبارز ١٢ نجر يد

رضي الله عنه بالخمسة ستة آلاف درهم * فبهذا التفسير بين ان قيمة السلب
كان ثلاثين الفا *

(وقد روينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه سيف ابي جهل يوم بدر وكان عليه فضة) فدل بهذا على انه يجوز
التفيل في الذهب والفضة *

* وذكر (عن مكحول قال لا سلب الا لمن اسر عاجا وقتله ولا يكون السلب
في يوم هزيمة او فتح ويصلح من السلب السلاح والثياب والمنطقة والدابة فما
كان مع الحاج بعد هذا فلا سلب فيه ولا سلب في السلامة) اما قوله لا سلب
الا لمن اسر عاجا وقتله * فهو كما قال لا ينبغي الامام ان ينفل الاسلاب الا لمن
اسرا وقتل لان التفيل انما يكون باعتبار الجزاء والعناء وانما يحصل ذلك
بالاسر او القتل * واما قوله لا سلب في يوم هزيمة ولا فتح * فالمراد انه لا ينبغي
للإمام ان ينفل الاسلاب من القتل والاسرى في الهزيمة ولكن ينبغي ان يقول
من قتل او اسر قبل الهزيمة او الفتح فلا سلبه * ليتم النظر منه للمسلمين وهذا
لانه لا يحتاج في قتل المنهزم الى عظيم جزاء وعناء وكذلك بعد الفتح فاما اذا
اطلق وقال من قتل قتيلا فلا سلبه ومن اسر اسيرا فله * ولعل مسلم ما شرط
الامام له سواء كان ذلك منه في حالة الهزيمة او غيرها لان اللفظ عام وبمجرد
المقصود لا يثبت تخصيص الامام بل يجب اجراؤه على عمومته (الآثرى) ان
المسلمين يوم بدر اسروا كثيرا منهم بعد الهزيمة بل كانت عامة
الاسرى بعد الهزيمة ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاسرى لمن
اسروهم حتى اخذوا فداءهم * واما قوله يصلح من السلب السلاح والثياب
والمنطقة والدابة فما كان مع الحاج بعد هذا فلا سلب فيه * فهو كما قال والمراد

مامعه مما خلفه في المعسكر ليس عليه ولا على فرسه الذي خرج يقاتل عليه فليس ذلك من السلب لان السلب اسم لما يستلب منه فانه يتناول مامعه خاصة مما اذا قتل هو لا يبقى مانع يمنع ذلك من القاتل وهذا غير موجود فيما خلفه في المعسكر فافهم بمنع ذلك من القاتل فلا يتمكن هو من اخذه بقتل الملاح وكذلك ان كانت معه بغلة عليها متاعه فليس ذلك من سلبه ويحتمل ان يكون هذا هو المراد من قوله لا سلب في السلامة يعني انه لا يقود هذا مع نفسه ل حاجته اليه في القتال فيكون بمنزلة السلامة التي يحملها للنجارة *
(والاظهر ان المراد من قوله لا سلب في السلامة ما يكون معه من المال المين وهذا مذهب اهل الشام لاناخذبه فاما عندنا مامعه في حقوه فهو من السلب يسام كله للقاتل) والله اعلم وبالله التوفيق *

باب من تنفيل الامير المقوض اليه تدبير القتال من جانب الامام -
قال * (كل امير كان في ارض الحرب بلى سرية او جندا فله ان ينفل منها اصحابه قبل اصابة الغنيمه وهو في ذلك بمنزلة الامام) لانه فوض اليه تدبير القتال والتنفيل من تدبير القتال لما بينا ان المقصود به التحريض على القتال فكل امير في ذلك بمنزلة الامام * (الا ترى) انه اذا امرهم بشئ من القتال كان عليهم طاعته في ذلك كما يجب طاعة الامام فيما يامر به فكذلك في التنفيل هو بمنزلة الامام *

(ولو ان امير الشام بعث جندا الى ارض الحرب وامر عليهم امير او لم ياذن لاميرهم ان ينفل ولم ينهه عن ذلك فرأى اميرهم ان ينفل جاز تنفيله وان كرهه بعض من تحت رايته) لانه ما امر بان يتبع رأيهم وانما امروا ان لا يخالفوه فيما يراه -
باب النفل في دار الحرب * كذا في المنقول -

باب من تنفيل الامير المقوض اليه تدبير القتال من جانب الامام *

صواباً ولا يولى القتال فيدخل فيه ما يحصل به التهريض على القتال (وان ساء الذي وجهه ان ينفل فليس له ان ينفل احداً شيئاً) لان سبب الامارة التقليد وهو تقبل التخصيص بمنزلة تقايد القضاء فانه يقبل التخصيص «ولانا انما صححنا تنفيله قبل النهي بطريق الدلالة فيسقط اعتبارها عند التخصيص بخلافها (فان رضى جميع من معه بان ينفل جاز تنفيله من انصباؤهم بعد ما رفع الخمس) لان لهم ولاية على انفسهم فاعمالهم رضاهم في حقهم واما الخمس فحق غيرهم فلا يعمل فيه رضاهم بالتنفيل *

(وان كر ذلك بعضهم واذن فيه بعضهم فله ان ينفل من حصص الذين اذنوا له في ذلك) لما بينا ان ولايتهم مقصورة على حصصهم دون حصص الباقين ممن كره تنفيله *

«قال» (ولو ان امير المصيبة بمث سرية لم يكن له ان ينفل ببعضهم على بعض) يريد به انه لا ينبغي له ان ينفل السرية ما اصابوا (بخلاف ما اذا دخل الامام مع الجيش دار الحرب ثم بمث سرية ونقل لهم ما اصابوا فانه يجوز) لان السرية المبعوثه من المصيبة يختصون بما اصابوا قبل تنفيل الامام وليس لاهل المصيبة معهم شركة في ذلك فان المصيبة من دار الاسلام ومن يتوطن في دار الاسلام لا يشارك الجيش فيما اصابوا فليس في هذا التنفيل الا ابطال الخمس واما السرية المبعوثه من الجيش في دار الحرب لا يختصون بالمصاب قبل تنفيل الامام فاعمال هذا التنفيل للتخصيص على وجه التهريض لهم فكان مستقيماً *

(ثم لا ينبغي للامام ان ينفل احداً شيئاً الا بلاء يتبليه وذلك لا يحصل في التنفيل للسرية المبعوثه في دار الاسلام ويحصل في السرية المبعوثه من الجيش في دار الحرب لانهم دخلوا جميعاً للقتال ثم اختصت السرية بالتقدم في نحر العدو فيكون

ذلك اظهار البلاء منهم فاذا نفاهم على ذلك كان صحيحا بمنزلة التفضيل من السلب
للقاتل ﴿ الا ترى ﴾ انه اذا برز عاج من الصف ودعا الى البراز فقال الامير من
برز اليه فقتله فله سلبه فذلك تنفيل صحيح ﴿ لان الذي يبرز اليه يظهر فضل
البلاء يصنعه فيجوز للامير ان ينقله على ذلك ﴾

﴿ وكذلك لو حاصر واحصنا فكره القوم التقدم فيقول الامير من تقدم الى
القتال او الى البساب او الى حفر الحصن فله كذا فذلك تنفيل مستقيم لا فيه
من معنى التعريض والمنفعة للمسامين وكل من فعل ذلك استحق ما سعي له
من المصاب قبل الخمس والقسمة فاما ما ليس فيه نظر منفعة للمسامين فلا ينحى
فيه التفضيل ﴿ لانه لا مقصود فيه سوى ابطال الخمس او تفضيل الفارس على
الراجل وذلك غير صحيح ﴾

﴿ قال ﴾ (ولو ان امير المسكر في دار الحرب وجهه سريتين احدهما مائة والاخرى
يسرة ونفل لا احدهما الثلث بعد الخمس مما يصيبون والاخرى الربع بعد
الخمس مما يصيبون فهو جائز) لان التفضيل الترغيب في الخروج وذلك يختلف
 باختلاف الطريق في القرب والبعد والوعورة والسهولة والخوف والامن
وباختلاف حال التابعين اليهم في المنعة والقوة والامير ناظر لهم فيجوز ان
يفاوت في النفل بحسب ذلك ﴾

﴿ فان جاءت كل سرية بمال اخذ الخمس من ذلك ثم اعطوا نفاهم بينهم
بالسوية لا يفضل فيه الفارس على الراجل) لان الاستحقاق بالتسمية بخلاف
الغنيمة فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة وهو بمنزلة تفضيل الذكر على الانثى
في الميراث والتسوية بين الذكر والانثى في الوصية ﴾

﴿ ثم ما بقي بعد ذلك يقسم بين اصحاب السريتين والجيش على سهام الغنيمة) ﴾

لانهم اشتركوا في احرازها بالدار *

(فان ذهب رجل ممن بيشه الامير في سرية الربع مع اصحاب سرية الثلث فاصابوا غنائم ففي القياس لا شيء لهذا الرجل من النفل) لان استحقاق النفل بالتسمية وما سمي الامام له شيئا في اصحاب سرية الثلث وهو لم يخرج مع الذين سمي له نفلا معهم فهو قياس ما لو تخلف مع المسكر ولم يخرج او خرج رجل من المسكر مع اصحاب سرية الثلث) لان تسمية الامام لهم ما كان فيهم ولم يور بالخرج اصلا فكم لا يستحق هناك النفل فكذلك هاهنا ولم يبين وجه الاستحسان هاهنا فقال بعض مشايخنا على طريقة الاستحسان ان يكون له النفل مع اصحاب سرية الثلث لان تسمية الامام لهم ما كان باعتبار انحيائهم بل لم يرضهم على الخروج الى الموضع الذي وجهوا اليه وقد وجد هكذا في حق الواحد والاصح ان الاستحسان فيه وجه آخر فمره في اخر الباب فبينه عند ذلك *

(ولو كان الامام قال من شاء فليخرج في هذه السرية ومن شاء في هذه فالجميع من خرجوا النفل الذي نفلوا) لانهم خرجوا باذن الامام فهنا بين ضيف الاستحسان الذي ذكرنا في المسئلة الاولى لان فيه تسوية فيما اذا عين الامام للخروج قوما في كل جانب وبينما اذا لم يمين وجعل الاصر مفوضا الي رأيهم *

(ولو بعث سرية وعليهم امير ونفاهم الثلث بعد الخمس ثم ان امير السرية نقل قوما فلافتح الحصن او للمبارزة ولم يكن امره الامير بذلك فان نقل امير السرية يجوز من حصة السرية من النفل ومن سباهم بعد النفل ولا يجوز من سباهم اهل المسكر مما اصابوا) لانه امير على السرية فهو في حق المسكر بمنزلة

واحد من اصحاب السرية فلا ينفذ شفيله عليهم وهو في حق السرية بمنزلة
امير المسكر فيجوز شفيله فيها وحقهم وحقهم مانفل لهم وما يصيبهم من السهام
بالقسمة فينفل شفيلا اميرهم من ذلك خاصة *

(ولو ان السرية لما بعدوا من المسكر مسيرة يوم فقد وازجلا منهم فقالوا لبعضهم
اقموا على صاحبنا هاهنا وبعضهم ذهبوا حتى اصابوا غنائم ورجعوا الى اصحابهم
وقد وجسدوا الرجل كانوا شركاء كلهم في النفل) لانهم فارقوا المسكر جملة
واحرزوا المصاب بالمسكر جملة فكانوا شركاء في النفل بمنزلة ما لو باشر القتال
بعضهم والبعض كانوا ارداء لهم وهذا لان احرار المصاب بالمسكر في استحقاق
النفل بمنزلة الاحرار بدار الاسلام في استحقاق السهم *

(ولو وقعت هذه الحادثة لبعض المسكر في دار الحرب ثم اجتمعوا عند احرار
الغنائم بدار الاسلام كانوا شركاء في الغنيمة فهذا مثله وعلى هذا لو اصاب الرجل
الفقير غنائم والذين قاموا لا يتظار غنائم والسرية كذلك ثم التقوا قبل ان
يتجهوا الى المسكر فاهم النفل من جميع ذلك بينهم بالسوية كما لو لم يتفرقوا لانهم
اشتركوا في احرار المصاب بالمسكر ولو لم يلتقوا حتى اتى كل فريق المسكر
فلكل فريق النفل مما اصاب خاصة لانه تفرد باحرار ذلك بالمسكر والامام
انما نفل لهم الثلث مما اصابوا فذلك يتناول كل فريق منهم ثم الباقي يكون بينهم
وبين اهل المسكر على سهام التسمية وعلى هذا لو ان السرية بعدما بعدت عن
المسكر تفرقوا سريتين وبعثت احدهما عن الاخرى بحيث لا يقدر احدهما
على عون الاخرى ثم اصاب كل سرية غنيمة او اصاب احد السريتين دون
الاخرى فان التقوا قبل ان يتجهوا الى المسكر كان لهم النفل في جميع ذلك بينهم
السوية بمنزلة ما كانوا مجتمعين حين اصابوا وان لم يلتقوا حتى اتى كل فريق

المسكر فلعل فريق النفل مما اصابوا خاصة (وكذلك لو التقوا في مكان دون
 المسكر بحيث يراهم اهل المسكر لو قوتوا النصر وهم في هذا وما لو التقوا في
 المسكر سواء) لان ما قرب من المسكر بمنزلة جوف المسكر على معنى ان
 احراز المصاب بالمسكر يحصل بالا يصال الى ذلك الموضع وقد تفرقه كل فريق
 قال * (ولو ان هذه السرية حين بعدوا عن المسكر واصابوا غنائم لم يقدروا
 على الرجوع الى المسكر فخرجوا الى دار الاسلام من موضع آخر ولم يلتقوا
 مع اهل المسكر فالغنيمة كلها لهم بخمس ما اصابوا والباقي بينهم على سهام
 الغنيمة دون اهل المسكر) لانهم تفرقوا بالاحراز الى دار الاسلام وهو سبب
 تاكد الحق *

(فان قالوا سلم لنا فلنا او لا لم يسلم لهم ذلك) لان الغنيمة لما صارت لهم كلها بطل
 التنفيل بمنزلة مالو كانوا دخلوا امن ارض الاسلام *
 (ولو ان الامام بعث سرية من دار الاسلام فنفل لهم الثلث بعد الخمس او قبل
 الخمس كان هذا التنفيل باطلا) لانه ما خص بعضهم بالتنفيل ولا مئة صود من
 هذا التنفيل سوى ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الرجل وذلك
 لا يجوز بخلاف ما اذا التقوا في دار الحرب ففي التنفيل هناك معنى التخصيص
 لهم لان الجيش شركاء في الغنيمة ففي التنفيل تخصيصهم ببعض المصاب
 وذلك مستقيم *

(قال ولو ان السرية اصاب الغنائم في موضع كان اهل المسكر فيه ردا لهم
 يقدر على ان يفيثوهم ان استغاثوا ثم خرجوا بالغنيمة الى دار الاسلام
 قبل ان ياتوا بالمسكر فاهل المسكر شركاء في الغنيمة) لانهم اشتركوا في
 الاصابة حكما حين كانوا ردا لهم وقت الاصابة بخلاف الاول *

لا يجوز ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الرجل بدون مقصود سواء

(واذا ثبت الشركة بينهم فلا مصاب السرية فقامهم منزلة مالور جمعوا بالمصاب الى المعسكر وهو بمنزلة المدد يلحق الجيش بعد الاصابة فاهم يشتركون في المصاب وان كان المدد لم يلحق الجيش ولم يقربوا منهم حتى خرجوا فلا شركة لهم في المصاب وان قربوا منهم بحيث لو استغاثوا بهم اغاؤهم ثم خرج الجيش قبل ان يجتمعوا فاهم الشركة في المصاب) لانه حين قربوا منهم فكأنهم خالطوهم في الحكم وانما حصل الاحراز بقوة الجماعة *

* قال (ولو ان امير السرية الممونة من المعسكر في دار الحرب نفل قوماصعدوا الحصن بالاسلالم حتى فتحوه فنفله جائز في حصص اصحاب السرية كما بينا فان لم يرجع السرية الى المعسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام جاز نفل اميرهم في جميع ما اصابوا) لانه لا شركة لاهل المعسكر معهم في المصاب وانما الحق لهم خاصة ونفل الامير جائز عليهم وقد بطل نفل امير المعسكر لهم بفوات ما هو المقصود بالتفيل حتى اختصوا بالشركة في المصاب دون اهل المعسكر * فان قيل * كان ينبغي ان يجوز تفيل امير السرية في جميع المصاب وان رجعوا الى المعسكر لانهم لو لم يرجعوا كان المصاب لهم خاصة وانما ثبت للمعسكر الشركة معهم بالرجوع اليهم وقد سبق تفيله بالرجوع اليهم فلا يتضمن هذا التفيل ابطال حق ثابت لهم * قلنا * هم لا يستحقون الشركة بالرجوع اليهم خاصة بل اذا رجعوا اليهم كانوا بمنزلة الرد لهم فكأنهم لم يزالوا معهم * وبهذا بين ان الحق كان ثابتا لهم ولو كان الاستحقاق بالرجوع اليهم لما استحقوا الا ان يلقوا قتالا فيقاتلوا عن الغنيمة بمنزلة التجار والاسرا من المسلمين *

(والذين اسلموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا الشركة الا ان يلقوا قتالا) وهاهنا لما استحقوا عرفنا ان الطريق فيه ما ذكرنا

المدد يلحق الجيش بعد الاصابة يشتركون في المصاب
الذين اسلموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا الشركة الا ان يلقوا قتالا

(وعلى هذا لو بعث الامام سرية من دار الاسلام وتقل لهم الثالث وقال تقدموا حتى نلحقكم فاصابوا غنائم ثم تبهم المعسكر فان التقوا في دار الحرب فلهم النفل وان لم يلتقوا في دار الحرب بان اخطأ المعسكر الطريق او بدأ الامام ان لا يبعث اهل المعسكر فلا شيء لاصحاب السرية من النفل) لان المصاب غنيمة لهم خاصة) واذا التقوا في دار الحرب فالمصاب بينهم وبين اهل المعسكر فيحصل ما هو المقصود بالتنفيل فلهذا استحقوا نفلهم وهذا بناء على مذهبننا فاما على قول اهل الشام لا نفل للسرية الا على المبعوث من دار الاسلام ويروون فيها اثر هذه الصفة وتاويله عندنا لان نفل السرية المبعوث من دار الاسلام اذا لم ياتحق بهم الجيش في دار الحرب) لان في هذا التنفيل ابطال الخمس او ابطال تفضيل الفارس على الراجل *

(ولو قال الامام لهم لا خمس عليكم فيما اصبتم او الفارس والراجل سواء فيما اصبتم كان ذلك باطلا منه فكذلك كل تنفيل لا يفيد الا ذلك) فان قيل * اليس ان في قول الامير من قتل قتيلا فله سلبه * ابطال الخمس عن الاسلاب ومع ذلك كان مستقيما * قلنا * هناك المقصود بالتنفيل التحريض على القتال وتخصيص القتالين بابطال الشركة لاهل المعسكر عن الاسلاب ثم يثبت ابطال حق ارباب الخمس عن خمس الاسلاب تبعا وقد يثبت تبعا لما لا يثبت مقصودا بمنزلة الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يثبت تبعا للمقار وان كان لا يثبت مقصودا * والذي يوضح هذا ان الامام لو ظهر على بلدة من بلاد اهل الحرب كان له ان يجعلها خراجيا ويطل منها سهم من اصحابها والخمس (ولو اراد ان تقسم اربعة اجناسها بين القاعين ويحمل حصة الخمس خراجا للمقاتلة الاغنياء لم يكن له ذلك) لانه ليس في هذا الا ابطال الخمس

الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يثبت تبعا

مقصودا وذلك لا يجوز وفي الاول ابطال الخمس يثبت تبعه الا بطلان حق الغنائم
في الغنيمة فيجوز وان كان في الموضعين يخلص المنفعة للمقاتلة *
(ولو قال الامام للسرية المبعوثه من دار الاسلام من قتل منكم قتيلافله سلبه * ومن
اصاب منكم شيئا فوله دون من بقي من اصحابه كان هذا جائزا) لان في هذا
التفيل معنى التخصيص فان المقاتل والمصيب يختص بالنفل ويحصل به معنى
التحريض بخلاف ما اذا نفل لهم الثلث لانه ليس في ذلك التفيل تخصيص
البعض ولا ابطال حق احد من الغنائم *

(ولو بعث الامام رجلا او رجلين من ارض الاسلام لقتال فاصابوا غنائم خمس
ما صابوا) لانهم اصابوه على وجه اعزاز الدين فانهم حين خرجوا باذن الامام
كانوا اظهريين بقوة الامام وعلى الامام ان يمدحهم اذا حاربهم اصابوا فلهذا الخمس
ما صابوا بخلاف ما يصيب المتخصص الخارج بغير اذن الامام *

(ولو قال الامام لهم ما صبتكم فوليكم على سهامكم ولا خمس فيه فهو جائز بخلاف ما
اذا كان اهل منعة فقال لهم الامام ذلك فانه لا يجوز) لان الذين لا منعة لهم
انما يثبت الخمس فيما اصابوا باعتبار اذن الامام فللاامام ان يبطل بقوله ما كان
وجوبه باعتبار قوله فاما وجوب الخمس فيما اصاب اهل المنعة لم يكن باذن الامام
فانهم لو خرجوا بغير اذن الخمس ما صابوا لانهم اذا كانوا اهل منعة فمعنى
اعزاز الدين يحصل بقتالهم فان كانوا خرجوا بغير اذن الامام فلا يجوز ان يسقط
حق ارباب الخمس عن مصابهم باسقاط الامام ايضا وهذا المعنى وهو ان
هناك الامام كالمبين لهم بقوله ولا خمس عليكم انه لا يريد ان يمدحهم وان يفيشهم اذا
استغاثوا به فالتحقوا في ذلك بالمتخصصين وانعدم به السبب الذي كان يجب
الخمس لاجله في مصابهم وفي حق اهل المنعة لم ينعدم السبب بقول الامام

لا خمس ما يصيب المتخصص الخارج بغير اذن الامام

لان السبب قوتهم ومنعتهم وذلك باق بعد قول الامام ابطالت الخمس عنكم
 قال (ولو بعث الامام سرية في دار الحرب ونهاهم الربع بعد الخمس كان جائزا)
 وكان ينبغي على قياس ما تقدم انه لا يجوز لان في هذا التنفيل تخصيص حق اهل
 المسكر بالابطال دون حق ارباب الخمس واذا كان لا يجوز تخصيص حق رباب
 الخمس بالابطال بسبب التنفيل فكذلك ينبغي ان لا يجوز تخصيص حق اهل
 المسكر بالابطال ولكن الفرق بينهما ان ارباب الخمس يستحقون بغير قتال
 ولا عناء من جهةهم فلا يجوز ابطال حقهم الا بماحق المقاتلة واما المقاتلة فاما
 يستحقون اربعة الا خماس بالعناء والقتال فيجوز ان يخص بعضهم بشئ قبل
 الاخر اذ افضل عناء كان منه وان كان فيه ابطال حق الباقيين *

﴿ ولو بعث سرية في دار الحرب وقال لكم مما اصبتم الربع بعد الخمس وبعث
 سرية اخرى وقال لكم الثالث بعد الخمس فضل رجل من كل سرية الطريق
 ووقع مع السرية الاخرى فذهب معهم واصابت كل سرية الفنائم ثم لم يلتقوا
 حتى اتوا الى المسكر فان ما اصاب كل سرية يقسم على رؤسهم ويدخل فيهم
 الرجل الذي التحق بهم على قدر ما جعل لهم الامام في الاستحسان وهذا الذي
 بينا انه الوجه الصحيح من الاستحسان فيما سبق فان كان ممن جعل له الامام
 الثالث اخذا الثالث من حصته وان كان ممن جعل له الربع اخذا الربع وكان
 ما بين الربع الى الثالث من نصيبه غنيمة لجماعة المسلمين يعني اهل المسكر لان
 نفل كل واحد منهم في المصاب فيجوز فيما يستحقه كل واحد منهم كان شركاؤه
 كانوا في مثل حاله في حكم النفل حتى اذا كانت كل سرية مائة رجل قسم مصاب
 كل سرية على مائة سهم بينهم ليتبين مصاب كل واحد منهم فياخذ نفيه من
 جزئه ثلثا كان اوربما ثم الباقي تكون غنيمة ﴾ *

(و ان لحق رجل من احدى السريتين بالآخرى خاصة قسمت مصابهم على مائة سهم وسهم) لان عددهم مائة وواحد فيكون القسمة على عدد رؤسهم *
 (ثم ياخذ الرجل اللاحق بهم من جزئه ما كان سمي الامام له من النفل) لان استحقاقه بالتسمية ولكن عند الاصابة فاما يستحق من جزئه بالنفل مقدار ماسمي له ولا يلتفت الى نفل الذين كانوا معه لان الامام فرق بينهم في التسمية فلا يجوز اثبات المساواة بينهم في المستحق بالتسمية *

(فان التقت السريتان قبل ان يقربوا من المعسكر فالجواب فيه على ما بينا الا في خصلة واحدة وهي ان ما اصاب اللاحق بالسرية من النفل ضمه الى نصيب اصحابه الذين كان اخرجه الامام معهم فاقسموا انفسهم بالسوية على ما كان جعل لهم الامام وان لم يصب تلك السرية شيئا دخلت معه في نفيه) لما بينا ان الاحرار بالمعسكر هنا حصل بهم جميعا فكأنهم اشتهر كوا في الاصابة (وهو نظير ما لو ضل رجل منهم الطريق فذهب وحده فاصاب غنيمة ولم يصب السرية شيئا ثم التقوا قبل ان ينهوا الى المعسكر فأنهم يدخلون معه في النفل بمنزله ما لو اصابوه جميعا * ولو لم يلقوه حتى انتهى الى المعسكر كان النفل له خاصة * ولو ان السريتين اصابتا الغنيمة وهما متقاربتان بحيث يفيث بعضهم بعضا الا ان كل سرية اصاب غنيمة على حدة لم يدخل بعضهم في نفل بعض) لان استحقاق النفل بالتسمية ﴿الآرى﴾ ان الامام لو سمي النفل لبعض السرية خاصة لم يكن للباقيين معهم شركة في ذلك وان شاركوهم في الاصابة حقيقة فكذلك ها هنا *

(وان شاركت احدى السريتين الاخرى في الاصابة حكما باعتبار القرب لم يكن للبعض ان يدخل في نفل البعض) ﴿الآرى﴾ ان السريتين

لوقالنا في موضع بقدر اهل المسكر على ان يفيو هما لم يكن لاهل المسكر معهم
شركة في النفل باعتبار هذا القرب فكذلك الحكم فيما بين اهل السريتين ولكنهم
لو اصابوا جميعا غنيمة واحدة قسمت على عدد رؤسهم ليتبين محل النفل لكل
سرية فان محل النفل ما اصابته وانما بين مصاب كل سرية بهذه القسمة ثم
ياخذ كل سرية نفلها مما اصابها والباقي بينهم وبين جميع اهل المسكر وقد بينا
لان في النفل يستوى الفارس والراجل الا ان يكون الاميرين لهم بان يقول
لكم الربع بعد الخمس للفارس سهم الفارس منكم وللراجل سهم الراجل فان
الاستحقاق لهم باعتبار التسمية فاذا فضل بعضهم على بعض في التسمية ثبت
الاستحقاق لتسميته واذا لم يفضل ثبت الاستحقاق لهم بالسوية ولا يقال
وان لم يبين الامام فينبغي ان يكون الاستحقاق لهم على هذا بناء على الاستحقاق
الثابت لهم من الغنيمة لان كل واحد منهما يستحق بسبب القتال وهذا لان
النفل غير الغنيمة فان هذا شيء رضى لهم الامام باعتبار جزائهم وعنائهم ومن
اصلنا ان المطلق لا يحمل على التقييد في حكمين مختلفين وان كانا في
حادثة واحدة فلا يجوز ان يحمل التقييد في الغنيمة بمنزلة التقييد في التنفيل
ولكن يعتبر في التنفيل اطلاق التسمية فيكون بينهم (الآرى) انه لو قال
من قتل قتيلا فله سلبه فاعتور القتيل فارس وراجل حتى قتلاه كان سلبه
بينهما بالسوية نصفين*

(ولو قال الامير لقوم من اهل الدمة بعتهم سرية لكم الربع مما اصبتم وكان
فيهم فرسان ورجالة كان الربع بينهم بالسوية وكذلك في حق المسلمين)
* فان قال قائل ليس لاهل الدمة سهام معروفة يعتبر النفل بها بخلاف المسلمين
* قلنا ارايتم لو بعث الامام سرية فيها مائتا رجل مائة مسلمون ومائة

ان المطلق لا يحمل على التقييد في حكمين مختلفين

من اهل الذمة ونفلهم الربع فان قسم النفل بينهم فيجعل لاهل الذمة نصفه بينهم بالسوية وللمسلمين نصفه ويفضل فيه الفارس على الراجل كان الراجل من اهل الذمة قد اخذا كثيرا ياخذ راجل المسلمين وقد عملا عملا واحدا واجزاء اجزاء واحد افاي قول يكون باقبح من هذا) فكانه اشار في هذا الى مخالف له في هذه المسئلة ولكن لم يبين من المخالف والاشبه ان يكون المخالف له من يقول بان المطلق يحمل على المقيد وان كانا في حادثتين وقد بينا في اصول الفقه والله تعالى اعلم *

باب النفل الذي ينفله امير المعسكر

(واذا خرج امير المعسكر مع السرية وخلف الضمفة في المعسكر وامر عليهم امير اقاتلوا بالقتال فنفل لهم اميرهم فوجائز على ما يجوز عليه نفل امير السرية) لان الذين خلفهم في المعسكر منزلة سرية وجههم من المعسكر الى ناحية فكما ان لا ميرهم الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع امير المعسكر فهنا لا مير الضمفة الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع امير المعسكر في حكم التنفيل *

(ولو ان امير السرية الذين نفل لهم الامام الثلث بعد الخامس بعد من المعسكر ثم بث سرية من سرية ونفلهم اقل من النفل الاول واكثر فذاك جائز من حصص اصحاب سرية) ثم المسئلة على وجهين احدهما ان نصيب السرية الثانية غنيمة ثم يرجع الى السرية الاولى ثم يتحققون جميعا باهل المعسكر وفي هذا يجوز النفل للسرية الاولى ويرفع ذلك مما جاؤا به ثم يقسم ما بقي حتى يتبين حصص السرية الاولى ثم ينفذ من ذلك كله نفل السرية الثانية لان تنفيل الامير السرية الاولى انما يجوز في حصص اصحابه خاصة من النفل والغنيمة جميعا دون

باب النفل الذي ينفله امير المعسكر

حصّة اهل المسكر فاذا تبين من ذلك حصتهم يعطى من ذلك نفل السرية الثانية فان كان يأتى ذلك على جميع حصتهم ويفضل ايضا لم يكن لهم من الفضل شئ لانه لا ولاية لاميرهم على حصّة اهل المسكر الا ان يكون امير المسكر اذن له في التفيل فينشذ هو نائب عن الامير بنفذ تنفيله للسرية الثانية في حق جميع اهل المسكر * والفصل الثاني اذا لم يبقوا اهل المسكر حتى يخرجوا الى دار الاسلام فها هنا يبطل نفل السرية الاولى لان الحق في المصاب لهم خاصة والنفل العام في مثله باطل كما لو كانوا اخرجوا من دار الاسلام وجاز نفل السرية الثانية لا لهم بمنزلة سرية ميمونة من جيش في دار الحرب وقد نفل لهم اميرهم فيعطيه النفل من المصاب او لا ثم يقسم الباقي بينهم وبين جميع اهل السرية على خمسة الغنيمة * (ولو بعت الامام من المسكر سرية ونفل لهم الربع قبل الخمس فهو تفيل صحيح في جميع ما صابوا من ذهب او فضة او رقيق او متاع) لانه سمي لهم بالنفل عام *

(فان خص شيئا فهو على ما خص) لان الوجوب لهم بالتسمية فيراعى صفة التسمية (فان جاءت السرية بغنائم فيها رجال او نساء وصبيان فاعتق واحد من اهل السرية بعض السبي فعتقه باطل) لان الاستحقاق لهم بطريق الاعتبار كما يستحقاق اصل الغنيمة للجيش حكما فكان هناك الملك لا يثبت قبل القسمة حتى لا ينفذ العتق من بعض الغانمين في شئ من الغنيمة فكذلك هاهنا * فان قيل * لا كذلك بل الاستحقاق للنفل بالتسمية وقد صحت من الامام فينبغي ان يثبت لهم الملك بنفس الاصابة * قلنا * تسمية الامام لقطع شركة الجيش معهم في مقدار ما نفل لهم لا لاثبات الاستحقاق لهم وانما يستحقون بهذه التسمية بالاصابة * فان قيل * اليس قد قلتم لا يفضل في هذا الفارس على الرجل ولو كان

الاستحقاق بالاصابة لثبت التفضيل « قلنا » الامام بهذه التسمية كما قطع
شركة الجيش معهم قطع حق الفارس في التفضيل لضرورة انه سوى بينهم
في النفل ثم من ضرورة انقطاع الشركة للغير معهم واختصاصهم بالنفل
ان يتأكد حقهم فيه وليس من ضرورة ثبوت المالك لهم قبل القسمة فيكون المنفل
في حقهم بمنزلة الغنائم المحرزة بدار الاسلام ولو ان الجيش بعد احراز الغنائم
بدار الاسلام اعتق واحدا منهم بعد السبي لم ينفذ عتقه فكذلكها هنا
وكان المعنى فيه انه لا يدري اين يقع نصيبه منها بالتسمية وان الامام ان يبيع
الغنائم ويقسم الثمن بينهم » وانه ان يقتل الرجال من السبي فهذا موجود
في المنفل قبل الاحراز ايضا ثم خرج المسائل على هذا فقال *

(ولو كان في السبي قريب لبعض اهل السرية لم يعتق عليه بالقرابة) لانه
لم يملكه قبل القسمة (ولو رأى الامام ان يقتل الرجال فليس لاصحاب السرية ان
يمنوه من ذلك لاجل نفاهم » ونورأى بيع الغنائم لم يكن لاهل السرية ان يابوا
ذلك لاجل نفاهم كما لا يكون للجيش ذلك في الغنائم المحرزة بدار الاسلام
ولو ظهر المشركون على الغنيمة التي جاءت بها السرية فاحرزوها ثم ان المسلمين
قاتلهم حتى استنقذوا ذلك من ايديهم ودوا النفل الى اهلها) لان حقهم تأكد في
النفل وهو بمنزلة الغنائم المحرزة بدار الاسلام اذا استولى عليها المشركون
فاحرزوها ثم استنقذوها منهم جيش آخر فهناك الرواية واحدة (ان الاولين
ان ظفروا بها قبل القسمة اخذوها بغير شي) لان حقهم تأكد فيها بالاحراز
والحق المتأكد في هذا الحكم بمنزلة المالك *

(الآثرى) ان المرهون اذا احزره المشركون ثم وقع في الغنيمة فانه يكون
للمرتهن ان يأخذه قبل القسمة بغير شي لماله فيه من الحق المتأكد » واختلفت

مسألة المرهون الذي احزره المشركون ثم وقع في الغنيمة

الروايات فيما اذا وجدوها بعد القسمة فذكرها هنا (انهم ياخذونها بالقيمة ان شاؤا على قياس الرهون) فان المرثين اذا وجدوا بعد القسمة اخذوا بالقيمة لما له من الحق المتأكد فيه وذكر بعده هذا (انهم لا ياخذونها بعد القسمة وهو الاصح) لان الحق للجيش الاول انما تاكدي المالية دون العين ﴿الآثرى﴾ ان للامام ان يبيع الغنائم ويقسم الثمن بينهم فلا يكون الاخذ بالقيمة مفيدا لهم شيئا بخلاف الاخذ قبل القسمة ولصاحبه ان ياخذ قبل القسمة وهو بمنزلة مالوا سرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنيمة فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء وليس له حق الاخذ بعد القسمة لانه لو اخذه اخذه بالمثل فلا يكون مفيدا بخلاف الرهون فان حق المرثين في حبس العين ثابت فيكون الاخذ مفيدا في حقه واذا ثبت هذا في الغنائم المحرزة فكذلك الحكيم في النفل قبل الاحراز فانهم احق به قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة فيه روايات وهذا بخلاف الغنيمة التي لا نفل فيها قبل الاحراز فانه اذا ظهر عليها العدو واحرزوها ثم استنقذها منهم جيش آخر فلا سبيل للجيش الاول عليها قبل القسمة وبعد القسمة لان الثابت لهم كان حقا ضعيفا *

﴿الآثرى﴾ ان من مات منهم لم يورث نصيبه بخلاف ما بعد الاحراز وكذلك لو لحقهم المدد شاركوهم في ذلك بخلاف ما بعد الاحراز والحق الضعيف يبطل باحراز المشركين المال بدارهم فكانها ما اخذت منهم حتى الآن واما في النفل الحق المتأكد لهم قبل الاحراز حتى ان من مات منهم يورث نصيبه ولا يشر كهم المدد في ذلك اذا لحقوهم فلهذا اوجب الرد عليهم قبل القسمة (ولو قسمت الغنائم في دار الحرب اوييت ولم يقسم الثمن بعد القبض

ولو احرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنيمة
عدم تورث الغنائم قبل القسمة والتورث في النفل

من المشتري حتى ظهر المشركون على الغنائم وعلى الثمن فاحرزوها ثم استنفذها
منهم عسكر آخر فأنهم يردون الغنائم على المشتري قبل القسمة بغير شيء وبعد
القسمة بالقيمة (لأن المشتري يملك العين بالشراء فيردون الثمن على الفريق
الاول كما يردون هذا الجيش من اموال سائر الناس لأن بيع الامام حين
نفذ بموجب الملك للمشتري في المبيع فهو موجب الملك في الثمن لمن وقع
البيع لهم ايضا *

(ولو ان السرية لما جاءت بالغنائم ولهم فيها النفل استهلك رجل من اهل العسكر
جميع تلك الغنائم فهو ضامن لحصة النفل خاصة الامن قتل من الرجال فانه
لا ضمان عليه في ذلك) لأن النفل بمنزلة الغنائم المحرزة (ولو ان واحدا من الغانمين
استهلك الغنائم قبل الاحراز لم يضمن شيئا لضعف حقهم فيها ولو استهلك بعد
الاحراز بالدار كان ضامنا منها لها لتأكد الحق فيها بالاحراز الامن قتل من
الرجال فانه لا يكون ضامنا لها) لأن الحق في الرجال لا يتأكد بالاحراز ما لم
يضرب الامام عليهم الرق (لا ترى) ان له ان يقتلهم وان يمن عليهم فيجعل ذمة
فكذلك هذا الحكم في المنفل قبل الاحراز *

(ولو ان السرية جاءت بغنائم فيها طعام وعلف فلاهل العسكر ان يأكلوا من
ذلك بقدر حاجتهم لأنهم شركاء للسرية فيها بسهامهم فكما ان لكل واحدا من
اهل السرية ان يتناول منها مقدار حاجته فكذلك لاهل العسكر ان يتناولوا)
لأن الشراكة تقتضي المساواة * فان قيل * فان ذهب قولكم ان المنفل بمنزلة
الغنائم المحرزة فان بعد الاحراز بالدار ليس لواحد من الغانمين ان يتناول من
الطعام والعلف من غير ضرورة ولا ضمان فكأن ينبغي ان يكون الجواب في
المنفل قبل الاحراز كذلك * قلنا * انما اختلفنا في هذا الحكم لأن اباحة تناول من

الطعام والعلف قبل الاحراز باعتبار انه يصير مستثنى من شركة الغنيمة
 بضرورة الحاجة لكل واحد منهم الى ذلك فانهم لا يقدرون على ان يستصحبوا
 من دار الاسلام ما يحتاجون اليه من الطعام والعلف للذهاب والرجوع ولا
 يجدون ذلك في دار الحرب شراء وما يخذونه يكون غنيمة وهذه الضرورة
 لا تتحقق في دار الاسلام فاذا صار مستثنى من الشركة باعتبار هذه الضرورة بقي
 على اصل الاباحة بمنزلة شراء كل واحد من المفاوضين الطعام والكسوة
 لنفسه وعياله فانه يصير مستثنى من موجب المفاوضة لضرورة الحاجة اليه ثم هذه
 الضرورة تتحقق في الغنائم التي لا نفل فيها فيصير مستثنى من حكم النفل ايضا
 ولهذا جاز لاصحاب السرية تناول منها فكذاك لغيرهم فان قيل لا كذاك
 فانهم اذا قسموا في دار الحرب او في دار الاسلام اعطوهم النفل من الطعام
 والعلف كما اعطوهم من سائر الاموال ولو صار هذا مستثنى من التنفيل لما
 استحقوا النفل منه قلنا هذا الاستثناء باعتبار الضرورة والثابت بالضرورة
 بقدر بقصد الضرورة (الآرى) ان الغنيمة التي لا نفل فيها اذا قسمت بين
 الغنائمين فالطعام وغير الطعام في ذلك سواء ولم يدل ذلك على ان قبل القسمة
 لم تكن باقية على اصل الاباحة فكذاك حكم المنفل ولهذا لا يباح تناول من
 الطعام والعلف للتجار الذين لا يقاتلون لان ثبوت هذا الاستثناء باعتبار
 الضرورة وانما تتحقق في حق الغزاة الذين لهم شركة في الغنيمة دون التجار
 ولو تناول التجار شيئا من ذلك او علقوا دوابهم لم يفرموا شيئا لان باعتبار
 الاستثناء الذي قلنا لا تاكدا لحق فيها ماداموا في دار الحرب فن استهلك شيئا
 منها لم يكن ضامنا للمنفل وغير المنفل فيه سواء بمنزلة قتل الرجال على ما قررنا
 قال (ولو ان السرية اصابوا اراضي بما فيها فافهم النفل من ذلك كله لتمامهم

شراء كل واحد من المفاوضين لنفسه وعياله يصير مستثنى

التفيل من الامام فان رأى الامام ان عين بها على اهلها ويجمعهم ذمة فلا بأس
 بذلك) لانه نصب ناظر افر بما رأى النظر في ذلك *
 (وليس لاصحاب النفل ان يابوا ذلك عليه) لان حقهم في النفل كحق الغائبين
 في الغنائم المحرزة والامام ولاية المن هناك فكذلك هاهنا (الا انه ينبغي له ان
 يسترضيهم بان يعطيهم عوضا من محل آخر واستدل عليه بمل عمر رضى الله
 عنه فانه حين بعث الناس الى العراق قال لجرير بن عبد الله البجلي لك ولقومك
 ربع ما غلبتم عليه - ففتحوا السواد ثم جعل عمر رضى الله عنه الارض بمد ذلك
 ارض خراج ولم يمنعه ما نفل جرير او قومه من ذلك قال وقد بلغنا ان امرأة
 اتته فقالت له ان ذا قرابة لي مات من الغزاة فترك نصيبه من ذلك ميراثا وولست
 اسلم ما صنعت الا ان تمطيني دنائير فاعطاها كفها من دنائير) وفي المغازي يروى
 هذا الحديث ايضا قالت لست ارضى حتى تملأ كفي ذهباً وتحماني على ناقة سحرراء
 فقبل ذلك عمر رضى الله عنه * فهذا دليل على ان من مات بعد الاحراز يورث
 نصيبه وانه ينبغي للامام ان يسترضى اصحاب النفل بان يعطيهم شيئا اذا اراد المن
 على اهل الارض بها * والله اعلم بالصواب *

﴿ باب مبعوث الخليفة اميرا كالخليفة ﴾

(واذا بعث الخليفة عسكرا الى دار الحرب وعليهم امير فبعث اميرهم سرية
 ونفل لها الربع ثم بعث الخليفة عسكرا آخر من ناحية اخرى فلقوا السرية
 بعد ما غنمت الفساييم ثم لحقوا اجميما بالعسكر الاول واخرجوا الغنائم الى دار
 الاسلام فالنفل سالم للسرية من جميع ما اصابوا على ما سمى اميرهم لهم) لان
 امير ذلك العسكر مبعوث الخليفة فهو فيما نفل كالخليفة ينفذ نفيه في حق
 العسكر بن وجاعة المسلمين بخلاف ما سبق من نفل امير السرية لمن بعثه من

باب مبعوث الخليفة اميرا كالخليفة

سريته لان ولايته هناك مقصورة على اهل سريته *
 ﴿ الا ترى ﴾ انه بعد الرجوع الى المعسكر هو كسائر الرعايا وهمنا الامير
 المعسكر ولاية كاملة باعتبار تقليد الخليفة اياد في تنفيذ نفيله في حق الكل ثم ما بقي
 بعد النفل والخمس يشترك فيه اهل المعسكرين والسرية على سهام القيمة لانهم
 اشتركوا في احرار ذلك دار الاسلام *

(ولو ان السرية والمعسكر الذين لقوهم خرجوا الى دار الاسلام قبل ان
 يلقوا المعسكر الاول فلاسرية ايضا نفاهم) لان اميرهم قائم مقام الخليفة
 في التنفيل لهم فيستحقون النفل بتسميته لهم سواء جمعوا اليه في دار الحرب
 او لم يجمعوا ثم الباقي بينهم وبين المعسكر الثاني دون المعسكر الاول لانهم هم
 الذين احرزوه *

(ولو لم يبق السرية واهدأ من المعسكرين حتى خرجت الى دار الاسلام
 فقد بطل نفاهم) لانهم هم المختصون بالاحراز وثبوت الحق في المصاب ههنا
 والنفل الامام في مثل هذا يكون باطلا بمنزلة السرية المبعوثة من دار الاسلام *
 (ولو ان الامام قال للسرية المبعوثة من دار الاسلام من اصاب منكم شيئا
 فهو له دون اصحابه كان هذا جائزا بخلاف ما اذا قال ليكم الربع) لان التنفيل
 للتحريض ومعنى التحريض على الاصابة يتحقق بهذا التنفيل ولا يتحقق
 بالتنفيل الاول * ولان في هذا التنفيل قطع شركة غير المصيب مع المصيب
 وذلك جائز فيبطل فيه الخمس ويفضل الفارس على الراجل ايضا تبعاً ومثل
 هذا لا يوجد فيما اذا نفل لهم الربع ﴿ ارايت ﴾ لو قال لهم من دخل منكم فارسا
 فاصاب شيئا فهو له اما كان يصح هذا التنفيل وفيه تحريضهم على التزام مؤنة
 الفرس *

(ولو قال لكم ما اصبتم فلو صح هذا التنفيل كان فيه تقليل نشا طهم في التزام مؤنة الفرس) لانهم اذا علموا انه لا يزداد نصيبهم بالانزام مؤنة الفرس فقل ما يرغبون في ذلك فلهذا وقع الفرق بينهما *

(ولو ان المسكر الثاني لحقوا السرية المبعوثة في دار الحرب قبل ان يصيبوا شيئا ثم قتلوا جميعا فاصابوا غنائم ثم لحقوا بالمسكر الاول وخرجوا فالفنائم تقسم بين السرية والمسكر الذين لحقهم على قسمة الغنيمة وكأنه لافل فيهما ثم ينظر الي حصصة السرية فيخرج نفاهم من ذلك لان اميرهم انما نفل لهم الربع مما صابوهم دون ما صابه مسكر آخر ولا يتبين مصابهم الا بالقسمة فلا بد من هذه القسمة ليتبين محل حقهم فيعطون النفل من ذلك ثم يجمع ما بقي الي ما اصاب اهل المسكر فيقسم بين السرية والمسكرين على قسمة الغنيمة لانهم اشترى كوافي الاحراز * ولو لم يلقوا المسكر الاول حتى خرجوا قسم بينهم اولا ليتبين حصصة السرية ثم يعطون نفاهم من ذلك) لان تنفيل الامير لهم صحيح مطلقا ثم يجمع ما بقي الي حصصة المسكر فيقسم بينهم على سهام الغنيمة ولا شيء فيه لاهل المسكر الاول لانهم لم يشار كوههم في الاحراز *

(ولو ان امير المسكر في دار الحرب بعث سرية وقال ما اصبتم فهو لكم فهذا جائز) لان المقصود قطع شركة الجيش معهم في المصاب اذا رجعوا اليهم بخلاف السرية المبعوثة من دار الاسلام) فان افتتحوها حصنا متاخمة بارض الاسلام ثم لحقهم اهل المسكر بعد ذلك لجميع ما اصابوهم دون اهل المسكر) لان الامام قطع شركة اهل المسكر معهم بتنفيل صحيح ولكن (لو اعتق رجل منهم نصيبه من الرقيق او كان فيهم ذورحم محرم من بعضهم لم يعتق) لانهم لم يصر مملوكا لهم الا صابة قبل القسمة وان انقطعت شركة

الغير منهم بمنزلة الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة ﴿الآثر﴾ ان الامام لو رأى ان يحملهم ذمة او رأى ان يقتل الرجال كان له ذلك *

﴿قال﴾ والنفل بمنزلة رضح رضح لهم من الغنيمة فاذا كان سهام الغنائم لا يمنعه من هذا فالرضح كيف يمنعه * ولو كان قال لهم من اصاب منكم شيئاً فوله ثم اعتق رجل منهم اسيراً اصابه فانه ينفذ عتقه ولو اصاب دارحم محرم منه عتق عليه) لانه اختص بملكه ههنا بنفس الاصابة وهذا لانه ليس ههنا امر آخر متظر لوقوع الملك سوى الاصابة حتى يتوقف الملك عليه بخلاف الاول فان هناك امر آخر متظر وهو القسمة بينهم فلا يثبت الملك قبل وجودها وفي هذا الفصل ليس الامير ان يقتل احداً من رجال الاسراء لان الملك يثبت فيه للمصيب بنفس الاصابة فكان الامام ضرب عليه الرق وكذلك من استهلك شيئاً على المصيب في هذا الموضع غرمه له وليس لغير المصيب من اهل المعسكر ولا من اهل السرية ان يرزأ شيئاً من الطعام والنفق بخلاف الاول وهذا لان هذا التنفيل من الامام بمنزلة القسمة بعد الاصابة في دار الحرب ولو قسم بينهم ثبت هذه الاحكام فيما اصاب كل واحد منهم فكذلك اذا نفل لكل واحد منهم ما اصابه خاصة بخلاف ما سبق فان قوله ما اصبتم فلكم قطع لشركة الجيش فليس فيه معنى القسمة بينهم والمالك في المصاب لا يثبت الا بالقسمة *

(ولو قال للسرية المبيعة في دار الحرب من اصاب منكم اسيراً فهو له فاصابوا جميعاً اسيراً واحداً فوله) لان (من) اسم مبهم فهو عام فيما تناوله فكما تناول الفرد منهم يتناول جماعتهم بمنزلة قول الرجل لبيده من شاء منكم العتق فهو حر فشاؤا عتقوا بخلاف قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فيما اذا قال من شئت عتقه من عبيدي لانه اضاف المشية هناك الى من لم يتناوله (من) وههنا اضاف الاصابة

مسألة الخبير المولى العبد في العتق

الى من تناوله من (واذا ثبت الاستحقاق لهم بالاصابة صار الاسير مملوكا لهم حتى اذا كان قريبا لبعضهم عتق حصته منه ولو اعتقه احدهم عتق حصته) لان الامام حين خص المصيب بالمصاب فذلك منه بمنزلة القسمة بعد الاصابة وفي القسمة بعد الاصابة لا فرق بين ان يصيب الاسير الجماعة وبين ان يصيب الواحد في ثبوت الملك به فكذلك في القسمة قبل الاصابة *

(ولو كان قال لهم ما اصبتم فهو لكم والمسئلة بحالها لم يعتق الاسير باعتاق احدهم اياه ولا بقرابته منه) لان هذا التنفيل ليس في معنى القسمة من الامام ﴿الارى ان﴾ المصيب لا يختص بالمصاب ولكن ما يصيب الواحد منهم يكون بين جماعتهم وبدون القسمة وما في معناها لا ثبت الملك بنفس الاصابة ﴿يوضح﴾ الفرق ان في كل موضع يختص المصيب بالمصاب على وجه لا يشاركه فيه غيره فتلك الاصابة في معنى الاصطياد فكما ان الملك في الصيد ثبت بنفس الاصابة للواحد كان او للجماعة فكذلك الملك ثبت للسرية بمثل هذه الاصابة وفي كل موضع لا يختص المصيب بالمصاب ولكن يشاركه فيه اصحابه فتلك الاصابة في معنى اصابة الغنime ومجرد الاخذ في الغنime لا يوجب الملك قبل القسمة فكذلك ما يكون في معناه *

(ولو ثبت الامير في دار الحرب ثلاثة طلعة ونقل لهم الربع مما يصيبون فاصابوا اسير اثم اعتقه احدهم او كان قريبا منه لم يعتق) لان اهل المعسكر وارباب الخمس شركاؤهم في المصاب فلا ثبت الملك لهم قبل القسمة قلوا او اكثر و﴿الارى﴾ ان للامام ولاية البيع وقسمة الثمن وان نصيبهم لا بدري ان يقع بالقسمة *

(ولو كان قال لهم اسكن ما اصبتم والمسئلة بحالها عتق المصاب باعتاق احدهم او بقرابته منه استحصانا وفي القياس لا يعتق) لان هذا التنفيل لا يختص

﴿الملك في الصيد ثبت بنفس الاصابة للواحد كان او للجماعة﴾

المصيب بالمصائب ولكن يشاركه فيه أصحابه فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة بمنزلة اهل السرية على ما بينا وفي الاستحسان نقول قد ثبت الاختصاص لهم بالمصائب بسبب تنفيل الامام وقدينا ان هذا وان كان من الامام قبل الاصابة فهو في المعنى كالموجود بعد الاصابة فيكون بمنزلة القسمة يثبت لهم الملك حتى ينفذ العتق فيه من بعضهم وهو نظير ما لو قسم الامام الفريضة على الرايات بين العرفاء ثم اعتق واحد منهم من اهل راية عبد الله اصاب اهل تلك الراية قبل ان تقسم العريف بينهم فانه ينفذ عتقه * والمعنى في الكل ان الشركاء متى قلوبا الشراكة بينهم تكون شراكة خاصة وهي لا تمنع الملك لهم في المشترك بمنزلة الشراكة بين الورثة في الميراث وعند الكثرة الشراكة عامة فيمنع ذلك ثبوت الملك بمنزلة شراكة المسلمين في بيت المال وشراكة الغائبين في الفريضة * فان قيل * فما الحد الفاصل بين القليل والكثير في ذلك * قلنا * قد ذكر في ذلك وجوه كلها محتملة ﴿احدها﴾ انهم اذا كانوا اقل من تسعة جاز عتقهم وان كانوا تسعة فصاعدا لم يجوز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث تسعة سرية * ولان جمع الجمع في حد الكثرة والثلاثة جمع متفق عليه فالتسعة تكون جمع الجمع *

﴿والثاني﴾ انهم اذا كانوا اقل من اربعين جاز عتقهم لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اظهر الدعاء الى الدين بمكة حين نوا اربعين باسلام عمر رضي الله تعالى عنه فتبين بهذا ان اربعين اهل عز ومنعة فقد كان دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اعز الاسلام باحب الرجلين اليك والعزة والمنعة انما يحصل بالعدد الكثير من المسلمين ﴿والثالث﴾ انهم ان كانوا اقل من مائة جاز عتقهم لان الله تعالى يقول الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم

﴿الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة﴾

﴿عز الاسلام باسلام عمر رضي الله عنه﴾

ضعفان يكن منكم مائة صارة يغلبو امائتين * فكل هذا محتمل ان قال به قائل
وسمه اجتهاد الرأي فيه واما انا فلست اوقت في ذلك وقتا ولكني اقول ان
كانوا قومالا منعة لهم جاز العتق والافلالان نصب المقادير بالرأي لا يكون
وليس في هذا نص والمنعة تختلف باختلاف احوال الناس فالسبيل ان
يفوض الى رأي الامام ليحكم برأيه فيهم هذا هو الاقرب الى معاني الفقة
وهذا نظير ما بينا في كتاب الشفعة (١) في الفرق بين الشركة الخاصة في النهر
والشركة العامة في استحقاق الشفعة فكل قول ذكرناه عنه فانه يستقيم القول
به ههنا * ثم في كل فصل ذكرناه ينفذ العتق فانه لا يحل للامام ان يقتل الرجال
من الاسراء لانهم قد ملكوا فصار ذلك بمنزلة الغنيمة المقسومة * وكذلك
بعد القسمة بين العرفاء ليس للامام ان يقتل احدا من الرجال وهذا اظهر لان
الملك هاهنا يثبت بالقسمة الاولى وهي قسمة الجمل وان لم يوجد القسمة بين
الافراد بعد (ولو كان العدد القليل بمشهم الامام من دار الاسلام فاصابوا غنائم
ثم اعتق بعضهم الرقيق فنتقه باطل في القياس) لان المصاحب ههنا غنيمة
﴿ الا ترى ﴾ انهم لو لحقهم المدد في دار الحرب شاركوهم فلا يثبت الملك لهم
قبل القسمة * ولان ارباب الخمس شركاؤهم والامام رأي باعتبار ذلك
فلا يدري ابن نعم نصيب من عتق عبدا قبل القسمة فينبغي ان لا ينفذ عتقه (وفي
الاستحسان ينفذ عتقه) لان الشركة بينهم شركة خاصة لقلة عددهم وقد
تأكد حقهم بالاحراز حسب ما تأكد حق الطليعة المبيعة في دار الحرب بالاصابة
بعد تنفيل الامام فكما ان هناك ينفذ العتق فكذلك هاهنا ينفذ ﴿ الا ترى ﴾ ان
المبعوث لو كان رجلا واحدا فاعتق السبي او كانوا اقر باؤه بعد الاحراز

بيان الشركة الخاصة والعامة ورأي المؤلف فيه

(١) كلما ذكر كتابا مطلقا فالمراد به المبسوط الذي صنفه ١٢٤م

لم يشكك أنه بنفقة*
 * بنفقة

(وان كان لو اعتقهم في دار الحرب لم ينفذ عتقه لان الحق لم يتأكد فيهم قبل الاحراز
 ثم بعد نفوذ العتق ان كان المبعوث رجلا واحدا فهو ضامن للخمس لارباب
 الخمس ان كان موسرا وكذلك ان كانوا نفرا فهو ضامن نصيب اصحابه ممن
 اعتقه وان كان معسرا سمى الرقيق في حصص اصحابه كما هو الحكم في عتق العبد
 المشترك واما في حصص الخمس فينبغي للامام ان لا يستسميهم) لان الخمس
 للمحتاجين فلا حاجة اظهر من حاجة المعتقين فانهم لا يملكون شيئا حتى يلزمهم
 السعاية فلم يندب في الامام ان يسلم حصص الخمس لهم (وعلى هذا وجاؤا برجال فليس
 للامام ان يقتلهم بعد الاحراز) لان الشركة في المصايب خاصة بين العدد القليل
 وقد تأكد حقهم بالاحراز (وله ان يقتلهم قبل الاحراز) لان الحق لم يتأكد بالاصابة
 قبل الاحراز المصايب غنيمة على الاطلاق * والله الموفق *

﴿ باب النفل الذي يبطل بامر الامير والذي لا يبطل ﴾

(ولو ارسل الامير سرية في دار الحرب من المعسكر ونفل لهم الربيع فلما بعد وامنهم
 خاف عليهم فارسل سرية اخرى وقال الحقوا باصحابكم فما اصبتم فاتهم شركاؤهم
 في ذلك كله من النفل وغيره فادركوهم بعد ما اصابوا الغنيمة فرجعوا الى
 المعسكر جملة فلا شيء للسرية الثانية من النفل) لان اصحاب السرية الاولى قد
 تأكد حقهم في النفل بنفس الاصابة على وجه لا يشاركهم في ذلك غيرهم عزلة
 تأكد حق الفاعلين بالاحراز ولو اراد الامام ان يثبت الشركة بين المدد والجيش
 بعدما حارزوا الغنيمة بالدار لم يملك ذلك بقوله فهذا مثله (وان غنموا جميعا بعدما
 لحقوهم فلهم النفل في الغنيمة الثانية) لان ثبوت الحق للمشتغلين بالاصابة
 وقد اشتركو جميعا في الاصابة والتنفل من الامام لهم جميعا في الدفعتين

﴿ باب النفل الذي يبطل بامر الامير والذي لا يبطل ﴾

﴿ قال ﴾ (فان كانت السرية الاولى مائة فارس والثانية خمسين فارسا وخمسين راجلا فلما اتوهم لم يعلموهم بما جعل لهم الامام من النفل حتى اصابوا غنائم فانها تقسم بين السريتين اولا على سهام الفرسان والراجلة ثم ينظر الى ما اصاب السرية الاولى فيعطون من ذلك نفاهم لا ينقصون منه شيئا والى ما اصاب السرية الثانية فيعطون منه نفاهم ايضا ثم الباقي يخصص ويقسم بين السريتين واهل المعسكر على قسمة الغنيمة) لان السرية الاولى استحقوا ربع ما يصيبون بالتنفيل الاول فكما لا يملك الامام ابطال حقهم بالرجوع عن ذلك التنفيل بغير علمهم فكذلك لا يملك ادخال ضرر النقصان عليهم باشرائه الغير معهم بدون علمهم لان الاشراك والابطال كل واحد منهما بخطاب من الامام اياهم فلا يثبت حكمه في حقهم ما لم يعلموا به بمنزلة خطاب الشرع في حق المخاطبين *

﴿ قال ﴾ (ولو اخبرت السرية الثانية السرية الاولى بما جعل لهم الامير من الشركة معهم في التنفيل قبل ان يصيبوا الغنيمة والمسئلة محالها فالنفل هاهنا بينهم بالسوية لانهم علموا الخطاب فيثبت حكمه في حقهم) وهذا لان التنفيل الاول من الامام لم يكن لازما قبل الاصابة (الآثرى) انه لو رجع عنه لعلمهم كان صحيحا فكذلك اذا قص حقهم بالاشراك بعلمهم (وكذلك اذا علموا بذلك امير السرية الاولى) فان اعلام اميرهم كاعلام جماعتهم اذا لمير نائب عنهم (وكذلك ان اظهروا ذلك حتى علم بهم عامتهم) لانه بمنذر عليهم اعلام كل واحد من احادهم وانما يمكنهم اظهر ذلك الخبر في عامتهم فاذا فملوا ذلك فهو بمنزلة الواصل الى كل واحد منهم كالخطاب الشائع في دار الاسلام يشترك في حكمه من علم به ومن لم يعلم ممن اسلم من اهل الذمة حتى يلزمه قضاء

ولا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به

الصلوات المتروكة بعد الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب والفرق باعتبار شيوع الخطاب *

(ولو كان الامير قال للسرية الثانية انتم شركاؤهم في النفل لكم ثلثاه ولهم ثلثه والمسئلة محالها فان كانوا يعلمونهم حين ادركوا حتى اصابوا غنائم فللسرية الاولى نفلهم مما اصابوا كاملا) لان حكم الخطاب بالتمثيل لا يثبت في حقهم ما لم يعلموا لما فيه من الاضرار بهم فانه يتقص حقهم بذلك *

(وان كانوا علموا ذلك يثبت حكم الخطاب في حقهم فيكون النفل بينهم على الثلث والثلاثين كما بين الامام * قال * ولو جاز للامام تنقيص حق السرية الاولى بغير علمهم بجاز ان يقول للسرية الثانية النفل كله لكم دون الاول فلا ينبغي لاحد ان يحجز هذا) لان ما هو المقصود بالتنزيل وهو التحريض على القتال يفوت بتجوز هذا فان السرية لا يعتمدون ذلك التنزيل بعدما بعدوا من الامام اذا كان هو متمكنا من ابطاله بغير علمهم (اريت) لو قال لاهل العسكر بعدما مضت السرية الاولى قد ابطلت نفلها اكان يصح ذلك في حقهم قبل ان يعلموا به فكما لا يصح منه الا بطل فكذلك لا يصح منه تحويله الى السرية الثانية قبل علم السرية الاولى به ولو علموا به صح ذلك كله ابطالا اكان او تقالا الى الغير ﴿الآثرى﴾ انه لو قال لرجل ان قتلت هذا القتيل فلك سلبه فلما خرج للمبارزة قال قد ابطلت نفله لم يبطل ذلك ما لم يعلم به المبارز فكذلك ما سبق (ولو بعث امير المصيصة سرية منها) وهي اسم بلدة من دار الاسلام في وسط الروم (فنفل اصحاب الخيل دون الرجال لم يحزن) لان هذه السرية مبعوثه من دار الاسلام وهذا تنفيل عام وان كان اهل السرية اصحاب الخيل كلهم (وقد بينا ان التنفيل العام في مثل هذه السرية لا يجوز) لانه ليس فيه الا ابطال الخيل وتفضيل

الفارس على الراجل (ولكن لو ارسل معهم قوما من اصحاب الحمايق وقوما
يحفرون الخفر فنقلهم شيئا الجزاءهم وعنايتهم فهذا جائز) لانه تنفيل خاص لبعض
اهل السرية بمنزلة قوله من قتل قتيلا فله سلبه وهذا بخلاف السرية المبعوتة في
دار الحرب لو نقل اصحاب الخيل جاز (لان التعميم في حقهم لا يمنع صحة
التنفيل اذا المقصود به قطع شركة الجيش معهم *)

(وكذلك ان نقل اصحاب الخيل العرب على البراذن جاز) والعرب افراس
العرب والبراذن افراس المعجم وافراس العرب اقوى في الطلب والهرب
والبراذن اصبر على القتال والين عند المطف والتنفيل بحسب العناء والجزاء
فلا بأس للامام ان يخص احدا الفريقين بالنقل على حسب ما يرى فيه من النظر
والله تعالى الموفق *

﴿ باب نقل الامير ﴾

(واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه ثم اتى الامير رجلا فقتله فله سلبه
استحسانا وفي القياس لا يستحق) لان الغير اما يستحق بايجابه وهو لا يملك
الايجاب لنفسه ولا ية الامارة بمنزلة القاضي لا يملك ان يقضى لنفسه *
﴿ الا ترى ﴾ انه لو خص نفسه فقال ان قتلت قتيلا فلي سلبه لم يصح ذلك ولو
كان هو كغيره في هذا الحكم يصح ايجابه خاصا كان او عاما كما في حق غيره ولان
التنفيل للتعريض وانما يحرض غيره على القتال لا نفسه فالامارة تكفيه
لذلك * ووجه الاستحسان انه وجب النقل للجيش بهذا اللفظ وهو رجل
منهم فيستحق كما يستحق غيره *

﴿ الا ترى ﴾ ان فيما يجب شرعا وهو السلب هو كواحد من الجيش فارسا كان
او راجلا فكذلك فيما يستحق بالايجاب ﴿ ارايت ﴾ لو برز عايح ودعا الى البراز

﴿ باب نقل الامير ﴾ القاضي لا يملك ان يقضى لنفسه

فقال الامير من قتله فله سلبه فلم يجاسر احده على الخروج حتى خرج هو بنفسه
فقتله اكان لا يستحق سلبه وهذا بخلاف ما اذا خص نفسه لانه منهم فيما يخص به
نفسه من التثميل بمنزلة القاضي يكون متهماً فيما يقضي به لنفسه فاما عند التثميم
يتبقى التهمة فيثبت الحسم في حقه كما ثبت في حق غيره (الآرى) ان اباحة
التناول من الطعام والنفاء ثبت في حق الامام كما ثبت في حق العسكر باعتبار
انه لا يمكن مهمة فيما لا يختص الامير به واذا خص غيره بالتثميل لا يمكن التهمة
في ذلك ولا يخرج فعله من ان يكون واقفاً بصفة النظر *

(ولو كان قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامير قتيلاً لم يكن له سلبه) لانه
خصهم بقوله منكم فلا يتناول له حكم الكلام بخلاف الاول (الآرى) ان من قال
لبيده اعتق مما يليكى فقال العبد لسائر المالك اثم احرار لم يدخل هو في
هذا الكلام *

(ولو قال مما يليكى احرار دخل هو في جملتهم لهذا المعنى ولو قال ان قتلت قتيلاً
فلي سلبه ثم لم يقتل احداً حتى قال ومن قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامير بامره
ذلك قتيلاً استحق سلبه) لا التثميل صار عاماً باعتبار كلاميه ولا فرق بين
التثميل العام بكلامين وبكلام واحد وهذا لان كلامه الاول لم يكن صحيحاً
للتهمة المتمكنة بسبب التخصيص وقد زال ذلك بالكلام الثاني وبعد ما انعدم
المانع من صحة الايجاب يكون الايجاب صحيحاً عاماً في حقهم *

(ولو كان قتل قتيلين احدهما قبل الكلام الثاني والاخر بعده فله سلب التثميل
الثاني دون الاول) لان القتل الذي جملة سبباً تم منه في الاول قبل صحة الايجاب
فصار ذلك السبب غنيمة ثم صح الايجاب بالكلام الثاني فيجعل عند الكلام
الثاني كانه انشأ تثميلاً عاماً لان ما يستحق به سلب ما يقتل بعد ذلك لان

تخير المولى عبده اعتق مما يليكى

التفيل لا يعمل فيما صار غنيمة قبله باعتبار ان الكلام غير متناول له ولو كان متناولاً له لم يصح ايضاً لانه تفيل بمد الاصابة *

(ولو قال ان قتلت قتيلاً في سلبه ومن قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامير قتيلاًين ورجل من القوم قتيلاًين فلا مير سلب الاول دون الثاني) لانه اوجب لنفسه محرف لا يقتضي التكرار وهو حرف الشرط (الآرى) ان من قال ان زوجته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت دخلت لم يطلق الا واحدة واوجب للقوم بكلمة من وهي عامة كما بينا فيتناول كل قتيلاً يقتله كل واحد منهم حتى لو قتل رجل عشرين قتيلاً كان له اسلابهم جميعاً *

(ولو قال لرجل منهم ان قتلت قتيلاً فلك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة) لما بينا انه عاق استحقاقه بالشرط وذلك ينتهي بقتل القتيلاً الاول وليس في لفظه ما يدل على التكرار والعموم *

(ولو قال لجميع اهل المسكر ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجل عشرة منهم استحق اسلابهم جميعاً وهذا استحسان وفي القياس لا يستحق الاسلب القتيلاً الاول كما لو خصه بالايجاب بهذا اللفظ * وجه الاستحسان انه لما لم يعتمد لاسان بعينه فقد خرج الكلام منه عاماً) (الآرى) انه يتناول جميع مخاطبين فكما بهم جماعة المقتولين بخلاف الاول (الآرى) ان في هذا الفصل لو قتل عشرة من المسلمين عشرة منهم استحق كل واحد منهم سلب قتيله *

(فكذلك) اذا كان الواحد هو القاتل للعشرة وحقيقة معنى الفرق ان مقصود الامام هنا محرم يضمن على المبالغة في النكابة فيهم وفي معنى النكابة لا فرق بين ان يكون القاتل للعشرة عشرة من المسلمين او واحداً منهم وفي الاول مقصوده معرفة قوة ذلك الرجل وجلادته وذلك يتم بدون اثبات معنى

مسئلة تعليق الطلاق بدخول الدار

العموم في المقتولين (واو قال امشرة هو احدثهم من قتل مناقب لافله سلبه او ان قتل رجل مناقب لافله سلبه ثم قتل بنفسه قتيلين او ثلاثة استحق اسلاهم) لان معنى المهمة قد انتفى باشرالك التهمة مع نفسه في الايجاب وصار كلامه طاء باعتبار المعنى الذى قلنا فيستحق هو من سلب المقتولين ما يستحقه التهمة معه اذا قتلوا * (ولو قال لرجل بعينه ان قتلت قتيلاً فلك سلبه فقتل قتيلين معافله سلب احدهما) لان هذا الايجاب لا يتناول الا الواحد ثم يخار اي السلبين شاء لان الحق ثابت له فالخيار في البيان اليه ولا يقال «كان ينبغي ان يكون الخيار الى الامام لانه هو الموجب له وهذا» لان مثل هذا الكلام من الامام على وجه بيان السبب وانما يكون الخيار لمن باشر السبب واكثر ما فيه ان يختار افضاها سلباً ولو لم يقتل الا ذلك الرجل بضربته كان مستحقاً السلبه فان قتل معه غيره لا يجوز ان يصير محرراً وماله اظهر زيادة القوة بما صنع *

(وكذلك لو قال ان اصبحت اسير افهولك فاخذ اسيرين معافله ان يختار ارفعها لهذا المعنى ولو خرج امير العسكر في السرية ونفل لهم الربع فاصابوا غنائم كان للامير النفل مع السرية) لانه اوجب النفل لاصحاب السرية وهو واحد منهم وبهذا الفصل تبين ما سبق ان عند التعميم الامام في استحقاق النفل كثير والكلام في فصل السرية اظهر فان استحقاقهم للنفل على هيئة استحقاق القيمة ﴿الآرى﴾ ان المباشرة منهم والرد في ذلك سواء ثم استحقاق القيمة الامام بمنزلة الجيش فكذلك في استحقاق نفل السرية اذا خرج هو معهم والله تعالى الموفق *

﴿باب من النفل الذى يصير لهم ولا يبطل اذا نفل بعضهم دون بعض﴾

(ولو قال الامير ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجلان قتيلاً واحداً

﴿باب من النفل الذى يصير لهم ولا يبطل اذا نفل بعضهم دون بعض﴾

فلهما سلبه) لانه حين اخرج الكلام مخرج العموم فقد قصد به التحريض على النكابة فيهم *

(وفي هذا لا فرق بين ان يكون القتال واحدا او جماعة الا ان يبين فيقول ان قتل رجل منكم وحده قتيلا فيشذل شيء للقاتلين من السلب) لانه تبين بهذه الزيادة ان مقصوده التحريض على اظهار الجلالة بالاستبداد (١) بالقتل وبالاشتراك لا يحصل ذلك *

(ولو برز عشرة للقتال فقال الا مير لعشرة من المسلمين ان قتلتموهم فلم يحكم اسلابهم فقتل كل رجل منهم استحق كل قاتل سلب قتيله خاصة) لان تعميم العشرة بالخطاب بمنزلة تعميم الكل بقوله من قتل قتيلا فله سلبه * وهذا لان ذا العدد اذا قوبل بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد كقول الرجل اعط هؤلاء العشرة هذه العشرة الدرهم * والفعل المضاف الى جماعة بعبارة الجمع يقتضى الانقسام على الافراد كما يقال ركب القوم دوابهم فانه يفهم منه ركوب كل واحد منهم دابته *

(ولو قتل تسعة من المسلمين تسعة منهم وقاتل المشرك المسلم الماشر او هرب فلم يقدر عليه فلذلك واحد من القاتلين سلب قتيله) لان المقصود من هذا الكلام جعل القتل سببا لاستحقاق السلب لا اشتراط قتلهم حتى لا يبقى احد منهم (الا ان تبين ذلك فيقول لعم اسلابهم ان قتلتموهم فلم تغادروا منهم احدا فيشذبتين بتنصيبه انه علق الاستحقاق بشرط قتل الكل) فالشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزأ جزأ وما لم يتم الشرط لا يثبت شيء من الجزاء فاما اذا لم يبين فاما يحمل مطلق كلامه على ما هو المفهوم عادة وهو التحريض على دفع شرهم عن المسلمين بقتلهم فيقدر ما حصل من المقصود يستحق السلب *

في ذل العدد اذا قوبل بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد والفعل المضاف الى جماعة بعبارة الجمع يقتضى الانقسام على الافراد

(وكذلك لو قال لسرية ايتوا حصن كذا فان قتلتهم مقاتلته وفتحتموه فاكم
الربع فقتلوا بعضهم او قتلوا رأسهم وتفرق جمعهم وفتحوا الحصن فاهم النفل)
لان ماهو المفهوم من كلامه قد حصل وهو تفرق الجمع وفتح الحصن بالقتال
(وان فتحوا الحصن بغير قتال لم يكن لهم نفل) لان ما جعله سبب لاستحقاق
لهم وهو القتال لم يوجد

والا ترى انه لو قال ان قتلتهم مقاتلتهم وسييتهم ذريتهم فكم كذا فقتلوا البعض
وسبوا من بقي منهم كان لهم النفل ولو اخذوهم بغير قتال لم يكن لهم نفل لما
قاسا (ولو قال ان قتل انسان منكم قتيلا فقتل رجلا من المسلمين قتيلا كان سلبه
بينهما نصفين ولو قتل مسلم ومشرک مشرکا خطابه فقتله مع المسلم كان نصف
السلب للمسلم ونصفه في الغنيمة) لان في حق المسلم يحمل كان القاتل معه مسلم
وفي حصة المشرک يحمل كان القاتل معه مشرک وهذا لان الا يجاب بالتفصيل
من الامام كان للمسلمين فاما يستحق المسلم بقدر ما باشر من السبب وانما باشر
هو قتل نصف النفس حين شارك غيره فيه (والا ترى) انه لو قتل مسلما خطأ مع
غيره كان عليه نصف الدية فاذا كان فيما يجب من الحرمان بالقتل يحمل هو
قاتل نصف النفس فكذلك فيما يستحق من الغنيمة

(ولو قال من قتل بطريقا فله سلبه فقتل مشرکا ليس بطريق لم يستحق السلب)
لان المقصود التعريض على قتل من ينكسر شوكتهم بقتله ولم يحصل هذا
المقصود (والا ترى) انه لو قال من قتل المالك فله سلبه فقتل رجلا غير المالك
لم يستحق شيئا ولو قال من قتل بطريقا فله من الغنيمة الف درهم فقتل رجل
بطريقا استحق ما وجب له الامام لمباشرة سببه ولكن ما ينفونه به بعد هذا
حتى لو لم ينفوه بعد هذا شيئا لم يبطه مما كانوا غنموا قبل هذا شيئا) لان سهام

ولو قتل مسلم مسلما خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية

المسامين قد وجبت فيه وهذا التنفيل مما كانوا اغمو ايكون تنفيله بمد الاصابة
وذلك لا يجوز *

(ولو قال من قتل منكم صعلوكا قله سابه فقتل رجل بطريقا او قتل الملك
لم يستحق شيئا) لانه اوجب له سلب الصعلوك وسلب الملك والبطريق افضل
من سلب الصعلوك لا محالة فباجاب الادنى له لا يستحق الا على (بخلاف
مالو قال من قتل صعلوكا قله مائة درهم فقتل رجل بطريقا فانه يستحق المائة)
لانه انى مباشرط عليه وزيادة فانكسار شوكتهم بقتل البطريق اظهر منه بقتل
الصعلوك والمسمى بمقابلته وهو المائة معلوم (والمسائل) بمد هذا الى آخر الباب
مبنية على اصل وهو (انه ان اوجب له بالتنفيل شيئا بعينه لم يستحق شيئا آخر
سواء انى بدون مما شرط عليه او باعلى) لان محل الاستحقاق لم يوجد
والاجاب لا يعمل بدون المحل (وان كان اوجب له ما لا يسمى فان اتى بخلاف
جنس مباشرط عليه لم يستحق شيئا من المسمى) لان مع مخالفة الجنس
لا يحصل الامتثال (وان كان ما اتى به من جنس مباشرط عليه فان كان بدون
مما شرط عليه في المنفعة لم يستحق شيئا) لانه لم يمثل الامر ولم يحصل المقصود
بكماله (فان كان على مباشرط عليه استحق المسمى) لانه امتثل الامر وزاد عليه
(فاذا قال من قتل شيخا قله سلبه فقتل شابا استحقه) لانه انى بالشرط وزيادة
فان النكابة واظهار الجلادة في قتل الشباب اكثر والسلب لا يتفاوت بالشباب
والشيخوخة (واذا قال من قتل شابا فقتل شيخا لم يستحق) لانه ما اتى بدون
مما شرط عليه في معنى النكابة والجلادة *

(ولو قال من جاء باسير ذر له فجاءه وصيف او على عكس هذا لم يستحق شيئا)
لان المحل الذى اوجب له صفة النفل فيه لم يوجد فان الا سير غير الوصيف *

(وكذلك)

ان اوجب بالتنفيل شيئا بعينه لم يستحق شيئا آخر

(وكذلك لو قال من جاء بوصيف فهو له فجاء برضيع او على عكس هذا لم يكن له) لان الوصيف غير الرضيع فالمحمل الذي اوجب فيه حقه لم يوجد (ولو قال من جاء بالف درهم فله منها مائة درهم فجاء بالف دينار لم يكن له منها شيء) لانه اوجب له بعض ما ياتي به من الدراهم وبين الدراهم والدنانير مخالفة في الجنس *

(ولو قال من جاء بوصيف فله مائة درهم فجاء بوصيفة لم يستحق شيئا) لان الذكور والاناث من بني آدم جنسان مختلفان لتباين المقصود ولهذا لو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امه لم ينمقده البيع ومع اختلاف الجنس لا يتحقق الامتثال (ولو قال من جاء بشاب فله مائة درهم فجاء بشيخ لم يستحق شيئا ولو كان على عكس هذا استحق لان الجنس واحد والشاب فيما هو المقصود هاهنا خير من الشيخ فاذا جاء بما هو ازيد من الشر وط عليه استحق النفل * وان جاء بانه من منه لم يستحق بمنزلة ما لو قال من جاء بالف درهم غلة فله مائة درهم فجاء بالف درهم جيادا خذ مائة درهم غلة) لان الجنس واحد وما جاء به افضل ولكن لا يستحق الا قدر ما سحي له وذلك مائة درهم غلة (وكذلك لو قال من جاء بالف درهم غلة فله عشرة افعاء بالف تقديت المال استحق عشرة افعاء من دراهم غلة) لانهما اوجب له الفضل والاستحقاق بالتسمية فلا يثبت الا بقدر المسمى *

(ولو قال من جاء بالف درهم جياد فله مائة افعاء بالف غلة لم يكن له شيء) لان ما جاء به دون ما شرط عليه (ولو قال من جاء بعشر شياء فله شاة فجاء بعشر بقرات لم يستحق شيئا لاختلاف الجنس * وكذلك لو قال من جاء بعشرة اواب ديباج فله كذلك فجاء بعشرة اواب بزبون لم يكن له شيء * وكذلك ان كان على عكس هذا) لان الجنس مختلف (ولو قال من جاء بعشرة اواب بزبون اهر فجاء بالا خضر او الا صفر فان كان الا اهر افضل مما جاء به لم يستحق شيئا وان كان

ولو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امه لم ينمقده البيع

مثل ما جاء به او ذويه استحق ماسمي له لان الجنس واحد وانما الاختلاف في الصفة هاهنا لا ترى ان من اشترى ثوب بربون (١) على انه احر فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحا *

(وكذلك على هذا الاصل البخل والفرس والحمار ولو قال من جاء بفرس فله مائة فجاء بربون لم يستحق شيئا وان كان على عكس هذا استحق) لان الجنس واحد والفرس افضل من البربون (بخلاف ما اذا جاء بحمار او بخل فانه لا يستحق شيئا) لان الجنس مختلف (ولو قال من جاء بفرس فله مائة فجاء رجل بفرس فانه يسطي فله مما يغنمون بعد هذا حتى اذا لم يغنموا شيئا آخر فان فله يكون من الفرس خاصة دون ما غنموا قبل هذا فان كان الفرس لا يساوي مائة لم يزد له على مقدار غنمه شيئا وان كان يساوي مائة او اكثر فرأى الامير ان يحمل الفرس فيما غنموا قبل هذا يطيئه المائة منها فذلك مستقيم) لان له ولا يبيع المغانم هذا التصرف منه بمنزلة بيع شيء من المغانم مثل قيمة فيجوز (وان كانت المائة اكثر من قيمة الفرس لم يعطه من القيمة الا مقدار قيمة الفرس) لانه له ولا لانه المبادلة بشرط النظر لا بالمحابة الفاحشة والله اعلم *

باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب

(ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فسيرز عاج للقتال وخرج اليه مسلم فضربه ضربة رماء به عن فرسه وجره الى المسلمين حيقات بعد ايام وقد كان صاحب فراش او لم يكن الا انه علم انه مات من ضربته فله السلب والفرس والسلاح من جملة السلب) لانه صار قاتلا له حين مات من ضربته وفيما يجب (١) البريون بالكسر و بوزن المرجون و عن الجوهري بالضم من ثياب الروم وقيل هو السندس ١٢ المغرب *

من اشترى ثوب بربون على انه احر فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحا

باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب

على القاتل بالقتل لا فرق بين ان يموت المقتول بضربه في الحال وبين ان يموت منها بعد مدة فكذلك فيما يجب له بالقتل ويستوي ان كان مات قبل احراز الغنائم بدار الاسلام او بعدها لم يقسم فاما اذا قسمت الغنائم او بيعت والرجل حي بعد فان سابه يقسم في الغنيمة بين الغانمين لان سبب الاستحقاق فيه للقاتل لم يتم بعد وهو القاتل فان عام القتل لا يكون بدون الموت والرجل حي بعد وسبب ثبوت حق الغانمين فيه قد تم وهو الاغتنام فيقسم بينهم وبالقسمة يمين الملك فمن ضرورته ابطال حكم التنفيل فيه وبعد ما نفذ الحكم من الامام بابطال التنفيل فيه لا يستحقه بالتنفيل وان تم السبب * فان قيل * لماذا لا يؤخر القسمة والبيع في السلب حتى ينظر الى ماذا يؤل حال الرجل * قلنا * لان السبب الموجب للقسمة وهو الاغتنام قد تم فيه فلا يؤخر الحكم الذي ثبت بتقرر سببه لاجل سبب موهوم *

﴿ الا ترى ﴾ ان المضروب نفسه يقسم في الغنيمة فكيف لا يقسم سلبه * فان قيل * لانه ليس في نفسه حق منتظر لاحد فاما في السلب حق منتظر للقاتل وقد وجد سببه منه * قلنا * قد بينا ان السبب لا يتم الا بموت المضروب * ثم لا يتأخر قسمة الغنيمة لحق هو اقوى من هذا وهو حق الملك القديم في الماسور فانه حق ثابت لوجاء قبل القسمة اخذه بغير شيء * ثم لا يؤخر القسمة والبيع لحقه فلان لا يؤخرها هنا لحق الضارب وهو غير ثابت في الحال كان اولى (فان قيل) فملي هذا ينبغي اذا مات المضروب بعد القسمة ان يكون للقاتل حق اخذ السلب بالقيمة كما في الماسور اذا جاء المولى بعد القسمة * قلنا * هناك الملك كان ثابتا للمولى في الاصل فيتمكن من اخذه بالقيمة على وجه الفداء لذلك الملك وها هنا الملك للضارب في السلب لم يكن ثابتا قط ليفديه بالقيمة وانما كان يثبت له الحق

مسئلة اخذ المولى العبد الماسور بالقيمة اذا جاء بعد قسمة الغنيمة

ابتداء بسبب التنفيل ان لومات المضروب قبل القسمة فاما بعد القسمة لا يمكن اثبات حقه لانعدام محله فانما وزان هذا من الماسور ان لو خرج الحربى بالسبب اليها بامان ثم اسلم او باعه من مسلم * وهناك لا يثبت للمولى حق الاخذ منه لانعدام محله فكذلك حكم السلب *

(وعلى هذا لو ان المسلم حين رمى به عن فرسه اجتره المشركون فذهبوا به حيا فلا شئ للضارب من فرسه وسلبه مالم يعلم موته من ضربته) لان تمام السبب به يكون فلا مستحقاق يثبت له ابتداء فلا بد فيه من التيقن بالسبب ولا يكفي وجوده ظاهرا بمنزلة الشرط الذى تعلق به عتق او طلاق فانه مالم يتيقن به لا ينزل الجزاء *

(وانما طريق معرفة ذلك ان يشهده عدلان من المسلمين) لان السلب باعتبار الظاهر غنيمة للمسلمين وانما الحاجة الى الاستحقاق عليهم فلا يكون ذلك الا بينة تقوم من المسلمين على موته قبل القسمة *

(واما ذمامات المضروب بعد القسمة والبيع لم يكن للمقاتل من السلب شئ ولو قامت البينة به لنفوت المحل بنفوذ القسمة والبيع من الامام فيه * ولو كان قال من قتل قتيل اقله مائة درهم فهذا الاول سواء الا فى خصلة واحدة وهو انه اذا بيع الغنائم ثم مات المضروب استحق المائة ها هنا مالم يقسم الثمن واما اذا قسم الثمن او قسمت الغنيمة ثم مات المضروب فلا نفل له) لان محل حقه الغنيمة ها هنا وبالبيع لا نفوت هذا المحل فان الثمن غنيمة باعتبار انه قائم مقام المبيع يقسم بين الغامين فاما بالقسمة نفوت محل حقه فيبطل نفعه وفي الاول محل حقه السلب وهو نفوت بالبيع فان الثمن ليس من السلب فى شئ ففى هذا يقع الفرق بينهما والله الموفق *

باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم

العام كالنصف في اثبات الحكم في كل ما تناوله

استحقاق المرأة الذمة والعبد الساب

باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم

(واذا قاتل الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين قتيلا استحق سلبه) لان الامام اوجب السلب للقاتل بلفظ عام يتناول المسلم والذمي * والعام كالنصف في اثبات الحكم في كل ما تناوله (ولو خص الذمي بهذا استحق السلب بالقتل فكذلك اذا تناوله باللفظ العام) *

وهذا لان الذمي اذا قاتل ممنا استحق الرضخ من الغنيمة كما يستحق المسلم السهم ومن استحق الرضخ فهو شريك في الغنيمة بمنزلة من يستحق السهم ولهذا كان له ان يتناول من الطعام والعلف مقدار حاجته * وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا او كان لا يقاتل لانه قاتل الآر وبه يصير شريكا في الغنيمة فيتناوله حكم التنفيل *

(وكذلك لو قتلت امرأة مسلمة او ذمية قتيلا) لانها شريكة بما يستحق من الرضخ (وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع مولاه قبل هذا او كان لا يقاتل حتى الآن لانه شريك بما يستحق من الرضخ فيستحق السلب بالتنفيل ويكون ذلك لمولاه لانه كسب عبده الا ان يكون الا بغير خص فقال من قتل من الاحرار قتيلا او قال من قتل من المسلمين قتيلا فيشدينني الامر على تخصيصه) لان الاستحقاق بايجابه فكما يستبر عموم كراهه يستبر خصوصه (واذا لم يستحق الذمي السلب عند التخصيص يرضخ له من الغنيمة على قدر ما يرى الامام) لانه تبع للمسلمين ومن يكون بما في القتال يستحق الرضخ دون السهم كالعبيد والنساء وهذا لانه لا بد من ان يعطى شيئا ليكون ذلك تحريضا له على الخروج ولا وجه للتسوية بين التبع والمتبوع فلماذا اعطيناه الرضخ ولا يزداد رضخه ان كان فارسا على سهم فارس من المسلمين وان كان راجلا على سهم راجل

منهم لانه لا يكون ذمي ابدا الا وفي المسلمين من هو اعظم غناء منه فاذا كان لا يزاد للمسلم العظيم الغناء على السهم فكيف يزداد للذي فظا هسر ما تقول في الكتاب يدل على انه يجوز ان يبلغ برضخه سهم المسلم اذا كان عظيم الغناء والصحيح انه لا يبلغ به ايضا ولكن ينقص بقدر ما راء الامام كما لا يبلغ قيمة العبدية الحر فان قيل * اليس ان في التنفيل العام يسوى بينهما في استحقاق السلب وربا يكون سلب قتيل الذمي اكثر قيمة من سهم المسلم فلماذا لا يجوز ان يسوى بينهما او يفضل الذي فيما يرضخ له * قلنا * لان استحقاق السلب بعد التنفيل اما ان يكون بالقتل او بالايجاب من الامام ولا تفاوت بينهما في ذلك بخلاف استحقاق الغنيمة فانه باعتبار معنى الكرامة (الآرى) ان في الاستحقاق بالتنفيل يسوى بين الفارس والراجل وذلك لا يدل على انه يجوز التسوية بينهما في استحقاق الغنيمة *

(ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون بعض ثم قتل رجل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام) لانه ليس في وسع الامام اسماع كل واحد منهم وانما في وسعه ان يجعل الخطاب شايئا قد فعل فيكون هذا كالمواصل الى كل من تناوله الخطاب حكما *

(الآرى) ان ابا قتادة رضي الله تعالى عنه كان قتل قتيلا يوم حنين قبل ان يسمع التنفيل ثم اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه على ما رويناه (ولان) سماع الخطاب انما يشترط لدفع الضرر عن المخاطب وفي هذا محض منفعة له (وعلى هذا الوجه سرية وقال لا ميرهم ليم نفل الربع فانه اعلام جماعتهم) *
(وكذلك لو سمع بعضهم دون بعض فان لم يسمعه احد منهم ولا من غيرهم لم يكن لهم نفل) لان المقصود بالتنفيل التعريض على القتال ولا يحصل هذا اذا

لم يسمع كلامه احد فو نظير ما لو تفكر هذا في نفسه ولم يتكلم به فاما اذا سمع اميرهم او بعضهم فقد حصل المقصود وهو التحريض (يوضحه) ان كلام الامير يفسد اذا سمعه بعض الناس عادة لان السامع يبلغ من لم يسمع كما قال صلى الله عليه وآله وسلم الا فليبلغ الشاهد الغائب * واما ما لم يسمع منه احدا لا يتصور ان يفسد فلا يكون ذلك منه اشاعة الخطاب *

(ولو قال في اهل المعسكر قد جاءت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك احد من السرية ففي القياس لا نفل لهم) لان المقصود وهو التحريض لا يحصل اذا لم يسمع احد منهم فتكلمه بذلك مع اهل المعسكر او تكلمه به مع عياله ليلا او في نفسه وحده سواء فيما هو المقصود بالتنفيل *

(وفي الاستحسان لهم النفل) لما بينا ان ما يتكلم به الامام في اهل عسكره فانه يفسد فكانه اضربهم بتبليغ اهل السرية دلالته وليس في آيات هذا الحكم في حقهم قبل التبليغ اضرارهم وان كان الاولي التبليغ لهم ليتم به معنى التحريض (يوضحه) ان اصحاب السرية قد يكونون قومالا يخاطبهم الامام بنفسه عادة ومن عادة الملوك انهم يتكلمون بين يدي خواصهم بما يريدون ان يظهر للعامة فهذا الطريق نظير هذا منه بمنزلة اشاعة الخطاب والامراياهم بالتبليغ *

(ولو قال الامير من قتل قتيلا له سلبه ثم لحقهم مدد من المسلمين فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه) لان المدد في استحقاق الشكر في الغنيمة بمنزلة الحاضر وقت القتال فكذلك في استحقاق النفل يكون كالحاضر وقت التنفيل فله سلب قتيله علم بمقالة الامير او لم يعلم (ولو كان جامع المدد امير آخر وعزل الامير الاول بطل نفل الاول فيما يستقبلون) لان صحة تنفيله باعتبار ولايته وقد زالت ولايته بالعزل والعارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمقترن باصل

الافليح الشاهد الغائب

من المسلمين (١) وكانوا اهل منعة فاصابوا غنائم واصاب المسلمون ايضا غنائم
ثم خرجوا فما اصاب المسلمون بخمس والباقى بينهم على سهام الغنيمة وما
اصاب المستامنون فهو لهم لا خمس فيه لان اصابتهم لذلك لم يكن على وجه
اعزاز الدين وانما بخمس المصاب اذا اصيب باشراف الجهات وهذا انما
يحق في مصاب المسلمين دون مصاب المستامين وانما كان ذلك منهم
اكتسابا محضا فيسلم لهم كسبهم بخلاف ما سبق فلا صابة هنالك كانت غنيمة
المسلمين لان المستامين انما قاتلوا تحت رايهم والاستمانة بهم منزلة
الاستمانة بالكلاب فلهذا خمس جميع المصاب *

(ولو كان الذين فعلوا ذلك قوم من اهل لذة لهم منعة جمع ما اصاب الفريقان
واخرج خمسة والباقي غنيمة بينهم جميعا) لان اهل لذة من اهل دارنا فاعسا
يقاتلون للذب عن دار الاسلام (الارى) انه يجب علينا نصره اهل الذمة
ان قهروا وقوبنا على نصرتهم * وليس علينا ذلك في حق المستامين بعد ما دخلوا
دار الحرب (يوضحه) ان اهل الذمة تبع للمسلمين في السكنى حين صاروا من
اهل دارنا فيكونون تبعا للمسلمين فيما يصيبون في دار الحرب ايضا وقد تم
الا حراز بالكل فلهذا بخمس جميع المصاب فاما المستامنون لا يكونون تبعا
للمسلمين في السكنى حتى يتمكنوا من الرجوع الى دار الحرب فكذلك
في الاصابة *

(ونوان حربا في دار الحرب اخذ ما لا من مالهم ثم استامن الى اهل المسكر فله

(١) لانه ترك ولم يكن لهم منعة فاصابوا غنائم واصاب المسلمون غنائم في خمس
جميع ما اصابوا وان كانوا اهل منعة (الح) يدل على هذا ما في الشرح اعني قوله
بخلاف ما سبق فلا صابة (الح) والله اعلم ١٢ م

يجب علينا نصره اهل الذمة ان قهروا وقوبنا على نصرتهم

ما جاء به لانه بنفس الاخذ مالك الماخوذ لا بقوة المسلمين فالتحق بسائر
امواله وكذلك لو اسلم بعد الاخذ او صار ذميا وخرج الى دارنا مع اهل المعسكر
فذلك المسال له) لانه ما اصاب بقوة المسلمين فلا يثبت حقهم فيه * وروى ان
المغيرة بن شعبة رضى الله عنه كان فعيل ذلك فانه قتل الذين صحبوه في السفر
واخذ اموالهم وجاء الى المدينة واسلم فلم يخمس رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك المال ولم ياخذ منه شيئا * وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال له
اما اسلامك فمقبول واما مالك فالحاجة لنا فيه * وانما قال ذلك لانه
كان غدر بهم * ولذلك قصة مروة (ولو كان اسلم قبل اصابة المال تم قتل بعضهم
واخذ ماله ولحق به المعسكر فهو غنيمة بينه وبين اهل المعسكر) لانه اصابه بقوة
المسلمين وقد تم الاحراز فيه غنمة المسلمين *

(ولو فعل ذلك احد من اهل المعسكر سواء كان الحكيم فيه هذا فكذلك اذا فعله
الذي اسلم منهم * وكذلك لو خرج فصار ذمة للمسلمين ثم رجع فاصاب ذلك)
لانه لما صار ذمة للمسلمين فهو بمنزلة الذي الداخلة مع الجيش من دار الاسلام
وانما يمكن من اخذ هذه الاموال بقوة المسلمين (وكذلك لو استامن الى اهل
المعسكر ثم عاد باذن الامير وفعل ذلك) لما بينا انه بعد اذن الامير بمنزلة
الذي فيما يصيب (ولو فعل غير اذن الامير كان ذلك لاهل المعسكر اذا كان
المستامن غير اهل تلك الدار لانه بمنزلة مستامن دخل مع المعسكر من دار
الاسلام) وهذا لانه لا منعة له فاما اصاب ذلك بقوة المسلمين فيكون لهم بخلاف
ما اذا كان المستامنون اهل منعة *

(ولو ان اهل المعسكر اسروا الاسراء من العدو فقال الامير من قتل قتيلا فله
سلبه فقتل اسير رجلا من العدو فسلبه من الغنيمة ان لم يقسم الامير الاسراء

وان كان قسمهم او باعهم فالسلب لمولى القاتل) لان بالقسمة صار عبدا له وساب قتيله كسبه فاما قبل القسمة الاسير من الغنيمة فسلب قتيله يكون من الغنيمة ايضا * والله الموفق *

﴿باب من الشركة في النفل فيما أخذ بحساب﴾

(ولو قال الامير من اصاب اسيرا فهو له فاصاب رجل اسيرين او ثلاثة فهم له) لان صيغة كلامه عام في المصيب والمصاب جميعا *

(وكذلك لو قال ان اصاب انسان منكم اسيرا فهو له) لانه صرح بما يدل على التميم في المصيب والمصاب جميعا وفي مثله لا فرق بين حرف الشرط وحرف (من) وقوله (انسان) لما لم يصمد (١) عيناه كان للجنس حتى اذا اصاب جماعة اسيرا واحد افولهم باعتبار هذا المعنى (فلو قال من اصاب منكم عشرة ارؤس فهم له فاصاب رجل منهم عشرين رأسا فهم له كلهم) للتصريح بما يوجب التميم وهذا كله بمنزلة قوله من اصاب شيئا فهو له (ولو قال من اصاب عشرة ارؤس فله عشرهم فاصاب رجل منهم عشرين فله عشر ما اصاب) وذلك رأسان (وكذلك لو قال من اصاب عشرة ارؤس فله رأس منهم ثم اصاب رجل عشرين فله رأسان وان اصاب عشرة فله رأس وانما يعطى الوسط مما اصاب لا يعطى ارفعهم ولا اخسهم) لان الامير اوجب له ذلك بازاء منفعة للمسلمين بعمله وذلك التسمية التي بقي لهم وتسمية الرأس مطلقا بمقابلة ما ليس بمال ينصرف الى الوسط كما في الخلع والصالح عن دم العمد * ولان الامام مأمور بالنظر له وللمسلمين وفي اعطاء ارفعهم اياه ترك النظر للمسلمين وفي اعطاء الاخص ترك النظر له فيعطيه الوسط ليتبدل النظر وخير الاء وراوسطها (وان اصاب خمسة ارؤس اعطى نصف واحد من اوسطهم اعتبارا للبعض بالكل) * فان قيل * الامام شرط

الاستحقاق في الحجى بمشرة ارؤس والشرط لا ينقسم على الشروط باعتبار
الاجزاء فاذا اتى بآدون المشرة ينبى ان لا يستحق شيئاً * قلنا * لا كذلك ولكنه
او حب له ذلك بمقابلة منفعة المسلمين بعمله فيقدر ما يحصل من المنفعة للمسلمين
يعطيه من المسمى * وهذا الان المقصود بالتفصيل التعريض على الاخذ والاسر
وهذا المقصود لا يحصل اذا اعتبر بالشرط صورة لانه اذا تمكن من اخذ تسعة
فاذا علم انه لا يستحق شيئاً او جاء بهم لم يرغب في ذلك لانه يحتاج الى معالجة
وهوثة فاذا علم ان نصيبه فيه كنصيب سائر الفاعلين قل ما يرغب في التزام ذلك
وانما مسمى التعريض في اعتبار ما قلنا انه يستحق بقدر ما جاء به ﴿ارأيت﴾
لو قال من قتل منكم عشرة فله عشر اسلابهم فقتل تسعة اما كان يستحق المسمى
بحساب ما قتل فكل واحد يعلم انه لم يكن مقصود الامام اشتراط العشرة لان
الواحد قل ما يتمكن من قتل عشرة منهم او احد عشرة رأساً *
(ولو اصاب رجلان عشرة ارؤس فاهما واحد من اوساطهم) لان تمام المنفعة
المشروطة للمسلمين كان بهما فالمسمى يكون مشترك بينهما ايضا *
(ولو قال لرجل من اهل المسكر ان اصب رأساً فو لك فاصاب رأسين
لم يكن له الا واحد منها) لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص في المصاب
والمصيب فينتفى معنى المموم عنهما ثم ان اصابهما على الترتيب فله اولهما وان
اصابهما معا اختار ايهما شاء وله ان يختار افضلهما (لانه لو لم يصب الا الا فضل
كان سالماً له فلا محرم ذلك باصابة آخر معه) ولو قال ان اصبت عشرة ارؤس
فلك منهم رأس فاصاب عشرين لم يكن له الا رأس واحد) لا اعتبار معنى
الخصوص في كلامه *
(فان اصاب بعضهم قبل بعض فله واحد من المشرة الاول من اوساطهم وان

اصابهم معافله واحدا من اوساطهم) فان قيل لما ذالم يمكن له ان يختار الا فضل
ههنا كما في المسئلة المتقدمة قلنا لان هناك ما شرط عليه منفعة المسلمين
بمقابلة ما اوجب له وههنا قد شرط ذلك عليه حين سمي له جزاء مما ياتي
به فاهنا يعتبر الوسط ههنا *

(وان اصاب خمسة ذله نصف رأس من اوساطهم) اعتبار الالبعض بالكل
وتحقيقا لمراعاة معنى التحريض *

(ولو قال لعشرة من المسكر ان اصبتم عشرة ارؤس فلكم منها رأس فهذا
وقوله لاول واحد سواء في جميع ما ذكرنا) لانه لما جمع بينهم في ذكر الاصابة فقد
خصهم و التخصيص في المصيب يدل على التخصيص في المصاب لكونه
مبنيا عليه *

(ولو قال لعشرة ان اصاب رجل منكم عشرة ارؤس فله منها واحد
فاصاب رجل عشرين رأسا فله منها رأسان من اوساطهم) لانه افر دكل واحد
بالاصابة وجعل خطابه عاما فيهم فتعميم الخطاب في المصيبين ثبت حكم العموم
في المصاب كما لو خاطب به جميع اهل المسكر (الآرى) ان هنالو اصاب
كل رجل منهم عشرة ارؤس كان لكل واحد منهم رأس مما اصاب فكذلك
اذا اصاب المائة واحد منهم قلنا يكون له عشرة ارؤس (ولو قال لرجل واحد
ما اصببت من عشرة ارؤس فلك منهم واحد فاصاب عشرين فله رأسان من
اوساطهم) لان كلمة (ما) يوجب العموم ولا يمكن اثبات العموم به في المصيب لانه
خص الواحد به فثبتنا العموم به في المصاب بخلاف قوله ان اصببت * لانه ليس
في كلامه ما يوجب العموم لا صورة ولا معنى *

(ولو قال لرجل من اهل المسكر يا فلان ان قتلت هذا الذي برز من المشركين

بما يوجب العموم

فذلك سابه فسمع ذلك رجل آخر من المسلمين فبرز للمشرك وقتله لم يكن له
سلبه لان الامير خص به من خاطبه والاستحقاق باعتبار تنفيله والتنفيل قابل
للتخصيص فيجمل في حق غيره كان التنفيل لم يوجد اصلا *

(فلو قتله المخاطب بالتنفيل مع مسلم آخر كان للمخاطب نصف الساب والنصف
الآخر في الفئمة) لان كل واحد منهما قتل نصفه والبعض يعتبر بالكل
في حق كل واحد من الفئتين *

باب من النفل المجهول

(ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بمسح
او شياب او برءوس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يري على وجه
النظر منه لمن جاء به ولاهل المسكر) لانه عبر عما ياتي به باعم ما يكون من
اسماء الموجودات وهو اسم الشيء فيتناول كل ما ياتي به وقد اوجب له طائفة
من ذلك وذلك اسم لجزء مجهول الا ان هذه الجملة لا تمنع صحة الايجاب
فيما كان مبنيا على التوسع وبعد صحة الايجاب البيان الى الموجب اولى من
يقوم مقامه والموجب الامام ههنا وهو مأمور بالنظر للكل فينبغي ان يبين
على وجه يراعى النظر فيه ويكون ذلك البيان مقبولا منه بمنزلة من اوصى
لا انسان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء لانه قائم مقام
الموجب وان لم يكن له وارث فيسيرانه للمسلمين ويكون ذلك الى الامام
يعطيه ما شاء على وجه النظر منه له وللمسلمين *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه شيء اوله منه قليل او يسير فهذا على قياس
ما سبق الا انه لا ينبغي للامير ههنا ان يبلغ بما يعطيه نصف ما جاء به لانه
اوجب له يسير اما جاء به او قليلا او شيئا منكر او ذلك دليل القلة ايضا والقلة

من اوصى
لا انسان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء

لو اوصى بسهم من ماله وقدر كخمس بنين وخمس بنات (اذا اوصى رجل بثلثي ماله بسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس)

والكثرة من الاسماء المشتركة وانما يظهر بالمقابلة والقليل من الشيء دون نصفه حتى اذا قوبل بما بقي منه كان ما بقي منه اكثر *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه جزء فذلك الى الامير ايضا الا انه لا يزيد على النصف هاهنا وله ان يبلغ به النصف) لان ادنى ما يكون جزء من جزءين وذلك النصف *

(ولو قال فله بمضه فهذا بمنزلة قوله فله طائفة) لان الاقل والاكثر يكون بمض الشيء وطائفة منه فليس في اللفظ ما يدل على شيء من ذلك فلهذا كان الرأي فيه الى الامام *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه سهم فقياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يعطيه سدس ما جاء به) لان السهم عنده عبارة عن السدس حتى قال اذا اوصى رجل لرجل بسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس وذلك مروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاما على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في الوصية له سهم كسهم احد الورثة وهو قول شريح رحمة الله عليه وقد بينا هذا في الوصايا فهاهنا على قياس قولهم اذا قال فله سهم يعطيه بقدر ما يرى بعد ان لا يزيد على النصف بمنزلة الجزء لان الادنى سهم من سهمين كجزء من جزءين *

(وان قال فله منها سهم رجل من القوم كان له مقدار سهمه لرجل وان كان في في القوم فرسان ورجالة) لانه لا يعطى الا القدر المتيقن وهو الاقل بمنزلة ما لو اوصى بسهم من ماله وقدر كخمس بنين وخمس بنات فانه يكون للموصي له سهم كسهم احدى البنات حتى يكون القسمة من ستة عشر سهما ولا يعطى الا الاقل لكونه يتيقن به فكذلك هاهنا *

(ثم في جميع هذا اذا اخذ فله فالباقي بينه وبين اهل العسكر على سهام الغنيمة

ولا يحرم سهمه باعتبار ما اوجب له من النفل) * فان قيل * فاذا كان هو شريكا
بسهمه فيما ياتي به فكيف يستحق النفل * قلنا * هذا لما تمتع اذا كان النفل عوضا
والغازي فيما ينكح في المد ولا يستحق عوضا بالشرط وانما يستحق ذلك
بطريق التنفيل للتحريض * ثم هو شريك القوم فيما بقي باعتبار معنى الكرامة *
(ولو قال من جاء بالف درهم فله الف درهم فجاء رجل بما قال لم يكن له غير ما جاء به)
لان معنى التحريض والنظر متمين في ايجاب جميع ما ياتي به له فاما الزيادة
على ذلك فليس فيه من معنى التحريض - شئ فلا يستحق *

(وكذلك هذا في كل ما يشترط عليه المجيء به مما لا مقصود فيه سوى المالية
كالدينار والوصفاء والافراس وما اشبه ذلك) فانه اذا كان قيمة ما جاء به دون
ما اوجب له لم يستحق الا بقدر قيمة ما جاء به *

(ولو قال من جاء بأسير فهو له وخمسائة درهم فهذا صحيح ويمطى الخمس مائة مما
ينعمون بعده) بخلاف ما سبق لان المقصود هاهنا النكاح في المد وبأسير
المبازرين منهم وقيما تقدم لا مقصود سوى المالية *

﴿ الأثر ﴾ انه لو قال من جاء بطريق فهو له والف دينار * او قال من جاء بالملك
فهو له وعشرون رأسا فجاء به رجل استحق من القيمة ما سمي له وان كان
أثر مما جاء لحصول معنى النكاح بفعله ﴿ الأثر ﴾ انه لو قال من قتل الملك فله
عشرة آلاف دينار - فقتله رجل اعطي ذلك وان لم يحصل له ما سمي بفعله شئ من
المال (ولو نظر الى مشرك على سور الحصن يقاتل فقال من صعد السور فاخذه فهو
له وخمس مائة درهم او قال من صعد السور فقتله فله خمس مائة درهم فقتل رجل
ذلك استحق ما سمي له) لان المقصود النكاح في المد وبفعله وقد حصل *
(فان وقع الرجل من فوق السور الى الارض خارجا من الحصن في موضع

يتمتع (١) فيه من المسلمين فاخذه رجل من المسلمين او قتله لم يكن له شيء لان
الامير اوجب ذلك اذا صعد السور فاخذه وقتله وفي ذلك من النكايه في العدو
مالا يحصل اذا قتله بعد ما وقع على الارض خارج الحصن - (ارأيت) لو وقع
وسط المسلمين حيث لا يتمتع منهم قتله رجل اكان يستحق شيئا *
(ولو وقع في داخل الحصن فصعد اليه رجل فاخذه او قتله استحق النفل) لانه
اتى بالمشرط عليه وزيادة الصمود والنزول الى داخل الحصن في النكايه فيهم
وفي اظهار الجلادة من المسلمين فوق حجر الصمود *

(ولو كان على السور على حاله فطمنه حتى رمى به الى المسلمين في موضع يتمتع فيه
من المسلمين ثم اخذه قتله كان له النفل) لانه اتى بالمشرط عليه معنى فانه سقط
من الحصن بفعله فكان هذا والصمود اليه قريبا من السواء (الآ ترى) انه
لو توهقه حتى جره فالتقه من السور ثم قتله فانه يستحق نفيه (ولو كان الامير قال
من اخذه فوله ولم يذكر صمودا اليه فوقع من السور خارجا من الحصن فان كان
في موضع يتمتع فيه من المسلمين فاخذه رجل كان له والا فهو في جماعة المسلمين)
لانه اذا وقع في موضع لا يتمتع فيه من المسلمين فقد صار ماخوذا بجماعتهم
فلا يعتبر فيه فمل الاخذ بعد ذلك * واذا كان في موضع يتمتع فيه فاند صار
ماخوذا بالاخذ فيكون له (ولو قال من صعد الحصن ثم نزل عليهم فله خمس مائة
درهم ففعل ذلك رجل استحق النفل لحصول النكايه فان صعد فلم يستطع
ان ينزل فرجع لم يكن له من النفل شيء) لان ما اتى به دون المشرط عليه
في النكايه *

(ولو كان المسلمون على ثلثة في الحصن فقتل الامير من دخل منها فله عشرة

(١) كذا في النسخ والظاهر (لا يتمتع) كما يدل عليه ما في الشرح فليتدبر ١٢م *

دنانير فدخل رجل ولم يقتل احدا اخذ الدنانير) لانه اتى بما كان مشروطا عليه
والمقصود النكاح فيهم وقد حصل (وان دخل من ثلثة اخري او صعد حائطاً
فنزله عليهم فان كان فعل ذلك من موضع مثل هذا الموضع او اشد فيما يرجع
الى جرأة الداخل والنكاح فيهم والمنفعة للمسلمين فله غلته) لانه اتى بالمشروط
معنى وزيادة (وان كان ذلك الموضع ايسر في الدخول من هذا الموضع او اشد
الا انه اقل منفعة للمسلمين لم يكن له النفل) وهو الاصل فيما ذكر الى آخر الباب
(انه متى اتى بما هو اقل من المشروط عليه فيما يرجع الى المقصود لا يستحق شيئاً
وان كان مثله او فوقه استحق مقدار ما سمي له حتى اذا قل من جاء بالف درهم
جاءه منه مائة فجاء بالف غلته لم يكن له منها شيء) لان المقصود هاهنا منفعة المال
وما جاء به دون المشروط عليه ولو قال من جاء بالف غلته فله مائة فجاء بالف
جاءه منه مائة غلته) لانه جاء بانفع من المشروط عليه (ولكن لا يستحق الا المسمى)
لان الاستحقاق باعتبار التسمية (ولو قال من جاء بالف جواد فهو له فجاء بالف
غلة كان له) لانه ما شرط للمسلمين عليه منفعة هاهنا وانما يعتبر بالصفة فيما جاء به
لاجل منفعة المسلمين فاذا كان المشروط له بعض ما جاء به اعتبر معنى المنفعة فاذا
كان جميع ما جاء به فلا يعتبر بالصفة فيه (ولو قال من جاء بالف غلته فهو له فجاء بالف
نقد بيت المال كان له الف غلة) لان الاستحقاق باعتبار التسمية وهو ما اوجب
له اكثر من الف غلة فزاد على صفة ما اوجب له يكون في الغنيمة وعلى هذا ذكر
بمده من قوله (من جاء بنقرة) *

﴿باب من النفل الذي يستحق بقتل القليل ولا يستحق اذا اختلف فيه﴾

(و اذا قال الامير من قتل قتيلاً فله سلبه فضرب مسلم مشركاً فصرعه
واجترأ آخر رأسه فان كان الذي ضربه قله واجترأ الآخر رأسه بمدا موت

﴿باب من النفل الذي يستحق بقتل القليل ولا يستحق اذا اختلف فيه﴾

لو ضربه الاول بحيث يعيش منه تارة يوما او يومين ثم قتله الآخر يكون القود على الثاني

فالساب للضارب) لانه هو القاتل فان تمام فعل القتل بالمقتول وقد صار مقتولا يضر به *

(وان كان لم يقتله وكان بحيث يقدر على التعامل مع ضربه والعون يكلام او غيره فالساب للذي اجترأ أسه) لانه هو القاتل فانه بعد فعل الاول كان مضروبا لا مقتولا *

(وانما صار مقتولا بعد فعل الثاني والامام لم يقل من صرعه او من ضربه وانما قال من قتل) * فان قيل * لولا فعل الاول لما تمكن الثاني من جزر رأسه * قلنا * ولولا خروجه الى هذا الموضع ما تمكن القاتل من قتله فيه ثم هذا لا يتبين انه يكون قاتلا لنفسه (ارايتم) لو وهقه (١) انسان فرمى به عن برذونه ولم يجرحه فوثب آخر فجز رأسه اكان القاتل هو الاول لا ولكن القاتل من جزء رأسه وان كان لولا ما سبق من فعل الآخر لم يتمكن منه *

(وكذلك ان كان ضربه الاول بحيث يعلم انه يكون آخره الى الموت الا انه ربما عاش يوما او يومين فاجترأ رأسه فالساب للثاني) لانه هو القاتل حقيقة (الآ ترى) ان في نظيره في قتل العمدي يكون القود على الثاني ويجعل فعل الثاني في حق الاول كالبرء لانه قاطع لسراية فعل الاول واستدل عليه *

(بحديث عمر رضي الله عنه فان الذي ضربه في المحراب اصاب مقتله حتى شرب اللبن فخرج من جرحه وعلم ان آخر امره الى الموت ومع هذا كان حيا ما لم يموت حتى لو مات له ولد ورثه عمر ولم يرث ذلك الولد منه شيئا وان كان الاول ضربه فنثر ما في بطنه فالتاه او قطع او داحه الا ان فيه الروح بعد فاجترأ

(١) توهقه جعل الوهق في عنقه واعلقه بها وهو الجبل الذي في طرفيه اشوطة تطرح في اعناق الدواب حتى توخذ ١٢ المغرب

مسائل اكل الشاة التي اخذها الذئب وعدم اكلها
المتيقن به لا يتبدل الا مثله

الاخر رأسه فالسلب للذي ضربه) لانه صار بمنزلة الميت بفعل الاول والذي
بقي فيه بمنزلة اضطر اب المذبوح فلا يعتبر به ﴿الآثرى﴾ ان الذئب لو دعا على
شاة فقطع اوداجها او ثرما في بطنها ثم ادركها صاحبها فذبحها لم يحل اكلها وان
كانت تضطرب عند الذبح وبمثله لو عقرها الذئب عقر ايلم ان آخر ذلك الموت
الا انها قد تئيش يوما او يومين فذبحها صاحبها جاز اكلها وهي معنى قوله تعالى
وما اكل السبع الا ما ذكيتهم * وذلك مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما في شاة
بقر الذئب بطنها فخرج قصبها فادر كها صاحبها فذبحها قال لا بأس باكلها وهذا
لان المتيقن به لا يتبدل الا بمثله فالروح فيه كان متيقنا به فلا يحكم بموته الا بفعل
يتيقن بانه لا يبقى فيه الروح بعده وما يتوهم ان يعيش بعده يوما او اكثر ليس
بهذه الصفة فلا يجعل مقتولا به بل انما يجعل مقتولا بحز الرأس *

﴿فان قال الذي اجتزأ رأسه اجتزأت رأسه قبل ان يموت وقال الضارب بل
اجتزأت رأسه بمدمات فانه يجعل القول قول من يشهد له الظاهر فان كان
فعل الضارب على نحو ما ذكرنا من قطع الاوداج او القاء ما في البطن فالقول
قوله لانا نتيقن ان فعله قاتله وفعل الثاني كذلك وعند المساواة في الآثر رجح
الاول بالسبق وان كان فعل الاول بحيث يعاش من مثله يوما او اكثر فالقول
قول الثاني والسلب له) لانا نتيقن ان فعل الثاني قتل ولا نتيقن به في فعل
الاول ولا معارضة بين الاضعف والاقوى فاما محال بز هوق الروح على
الاقوى الذي يتيقن به *

﴿وان كانت جراحة الاول مشكلة او كان خفي عليه موضعها من الجسد
اخذه اصحابه فاحتملوه فالسلب للذي اجتزأ رأسه) لانا نتيقن بان فعله
قتل وفي فعل الاول تردد اذا لم يوقف على صفته والمتردد لا يعارض المتيقن

به لان من علم حياته يقينا لا يحمل ميتا الا يتيقن مثله وذلك بعد فعل الثاني
 (ولو ان مسلما احتمل رجلا من المشركين عن فرسه حتى جاء به الى
 صف المسلمين ثم ذبحه لم يكن له سلبه ولم يكن يحمل له ان يقتله) لانه لما جاء به
 الى الصف حيا فقد صار هذا اسير للمسلمين ولا يحمل قتل الاسير بغير اذن
 الامام لان الامام في الاسير رايا بين ان يقتله وبين ان يحياه فيثا ولم يكن مقصود
 الامام من قوله من قتل قتيلا فله سلبه الاسير وكيف يكون قصده ههنا
 وانما نفل للتحريض وقتل الاسير بغير اذن الامام لا يحمل شرعا *

(فلو كان حين احتمله انزله عن دابته فقتله بين الصنفين كان له سلبه) لانه
 قتل مقاتلا على وجه المبارزة فانه لم يصير اسير بمجرد انزاله عن دابة
 ﴿الآثرى﴾ انه لو لا اخذه لكان يتصف منه في ذلك الموضع بخلاف
 الاول فانه بعدما حصل في صف المسلمين قد صار مقهورا لا يتصف من
 المسلمين وان لم يكن ما خوذ هذا الرجل ﴿والذي يوضح﴾ الفرق انه لو اسلم
 بعدما جاء به الى صف المسلمين كان عبد المسلمين *

(ولو اسلم بين الصنفين بعدما انزله عن دابته كان حرا لا سبيلا عليه وكذلك
 لو توهقه حتى انزله عن دابته ثم قتله بين الصنفين فله سلبه ولو جره بوهقه الى
 صف المسلمين ثم قتله لم يكن له سلبه الا ان يكون المشرك ممتنعا مع ذلك يعالج
 نفسه ويقاتل بعدما اتى به صف المسلمين فقتله فينشئ يستحق سلبه) لانه لم يتم
 اسره بعدما كان ممتنعا مقاتلا ﴿الآثرى﴾ انه لو حمل فوقه في صف المسلمين
 وهو يقاتل مع ذلك فقتله انما استحق سلبه (وان استسلم حين وقع في الصف
 والقي سلاحه ثم قتله رجل لم يكن له سلبه) لانه صار اسيرا مقهورا بما صنع *
 (ولو قال الامير حين اصطف الفريقان للقتال من جاء برأس فله مائة دينار فهذا

جائز وهو على رؤس الرجال ليس على السبي) لان المقصود في هذه الحالة
التحريض على القتال ومطابق الكلام بتقيدها هو المفهوم من دلالة الحال فكل
من قتل انسانا وجاء برأسه استحق النفل من الغنيمة كما سعى له الامام*
(فان جاء رجل برأس وقال ناقته وقال الآخر بل ناقته وهذا اخذ رأسه
فالقول قول الذي جاء بالرأس) لان الظاهر شاهد له فان تمكنه من جزر رأسه
والجبي به دليل على انه هو القاتل فalcول قوله مع يمينه* فان قيل* بالظاهر
يدفع الاستحقاق وحاجته الى اثبات الاستحقاق* قلنا* نعم ولكن التكليف
بحسب الوسم وهو عند قتل المشرك لا يمكنه ان يشهد على ذلك شاهد من عادة
فلا بد من تحكيم العلامة لاستحقاقه*

(وان اقام الآخر البينة انه هو الذي قتله فالسب له) لانا علمنا ان مقصود
الامير التحريض على القتال وحث المبارزين على ما لا يقدر عليه غيرهم وذلك
فعل القتل دون جزر رؤس المقتول فكانه جعل قوله من جاء برأس كناية عن
هذا اللفظ صار مجازا عن غيره بدليل سقط اعتبار حقيقة (ارأيت) انه لو
قتل مشركا فجره اصحابه اليهم فام يقدر على رأسه او ضرب رأسه فاندبه فوقه
في نهر فذهب به الماء اكان لا يستحق السلب بهذا (ارأيت) لو ضرب رأسه
فاندبه فوقه في كف آخر اكان السلب للذي وقع في كف لا ولكنه للقاتل*
(ولو جاء برأس فقال بعض الناس هذا رأس رجل مات فاجتزأ رأسه وقال
الذي جاء برأسه بل قتله فalcول قوله مع يمينه) لانا وجدنا هذه علامة يستدل
بها على انه هو القاتل وتحكيم العلامة في مثل هذا اصل*

(ولو قال بعض الناس هذا رأس مسلم نظر الى السبي فان كانت عليه سبي
المشركين فله النفل والا فلا) لان تحكيم السبي فيما يحكم عليه العلامة اصل

بدليل ما اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السيف في
الصلوة عليهم والدفن (وان اشكل فلم يدر اراى مسلم او راى مشرك لم يعط
شيئا حتى يعلم انه راى مشرك) لان ممة علامة يستدل بها على انه قتله ولكن
ليس ممة علامة يستدل بها على انه مشرك وبدونه لا يستحق القاتل فلم يعلم ما
هو المشروط لا يستحق شيئا *

(وان جاء برأس يزعم انه قتله آخر يدعى انه قتله فالقول قول الذى فى يده
الرأس مع يمينه فان حلف اخذ النفل وان نكل ففي القياس لانفل واحد منهما)
لان الناكل قد صار مقر الا انه لا حق له ولم يجمع مع الاخر علامة يستدل بها على
انه قاتل اذ الرأس لم يكن فى يده وحاجته الى الاستحقاق على المسلمين ونكول
الناكل ليس بحجة عليهم (وفي الاستحسان النفل للآخر) لان نكول الناكل
كأقراره (ولو اقر ان القاتل هذا بعد ما جسد او قبل ان يجسد كان النفل له)
فكذلك اذا نكل عن اليمين له والمعنى في النكل ان الذى جاء بالرأس مستحق
للفل بوجود العلامة ممة فهو بأقراره او نكوله حول ما كان مستحقا له الى
الثاني وذلك صحيح كمن اقر بعين انسان وقال المقر له ليس لى ولكنه لفلان
فانه يكون للمقر له الثاني ويحمل محولا اليه ما صار مستحقا له بأقراره *

(وكذلك لو جاء رجلان برأس وهما يزعمان انها قتلاه فالنفل بينهما سواء كان
الرأس في ايديهما او في يدا أحدهما وهو مقر انها قتلاه) لان العلامة ظهرت في
حقيقتها تصادقها ويكون الرأس في ايديهما (وان قال الذى فى يده الرأس قتله
انا وهذا الرجل وقال الآخر بل قتله دونة فالنفل لهما) لان العلامة لمن فى يده
الرأس وهو ما حول بأقراره الى صاحبه الا نصف ما صار مستحقا له فيبقى
الاستحقاقه النصف الآخر *

اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السيف في الصلوة عليهم والدفن

مسئلة قرار عين لانسان واقراره لا خري

(ولو جاء بالراس وهما آخذان به وكل واحد منهما يقول أنا قتله وحدي استحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لقطع المنازعة بينهما فان نكل احدهما فالنفل لصاحبه خاصة فان حلفا فالنفل بينهما نصفان لاستوائهما في العلامة وهو الحجب بالراس والاستحقاق مبني عليه) (ولو نظر المسلمون الى رجل يجترأس مقتول فقال أنا قتله وحلف على ذلك اعطى نفله لوجود العلامة معه فان كانوا رأوه جاء من موضع بعيد لا قتله من مثل ذلك الموضع حتى اجترأسه وهو مقتول فهذا لانفل له) لان تحكيم العلامة انما تكون في موضع لا يمارضه دليل اقوى منه وقد عارضه دليل هاهنا وهو علمنا بانه مقتول حال ما كان الرجل بالبعد منه على وجه لا يتمكن من ضربه والذي يسبق الى وهم كل واحد في هذه الحالة انه كاذب (فان قال اني كنت قتله ثم قالت ثم رجعت اليه فاجترأت رأسه لم يلتفت الى قوله) لانه اخبر بما لا يشهد له الظاهر به وبما ليس معه علامة يستدل به على صدقه فلو اعطى شيئا انما يعطى بجر الدعوى وذلك لا يجوز بالنص *

(ولو كان الامير قال حين انهزم العدو من جاء برأس فله مائة درهم فهذا ايضا على رؤس الرجال) لان في فور انهزام المسلمون في آثامهم يقتلونهم فالظاهر ان المراد التحريض على الاتباع والقتل *

(ونوقال الامام غنيت السبي لم يلتفت الى قوله) لانه اصغر خلاف ما ظهر ولا طريق لهم الى معرفة ما في ضميره فاما بتنى الحكم في حقهم على ما ظهر على ما عليه الغالب من الامور الا ان يبين فيقول من جاء برأس من السبي فله كذا (وان كانوا قد انهزموا ونفروا وكف المسلمون عن القتال فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي) لانه قد انقضى وقت القتال وانما الآن

وقت جمع الغنائم فمرقنا ان مراده التحريض على الطاب والجمع وان قال
عنيت به رأس القتيل لم يلتفت الى قوله لما بينا ان الحكم يبنى على ما هو الغالب
من المراد في كل فصل *

(ولو قال في حالة القتال من جاء برأسين فله أحد هاهنا على السبي) لانه
ملكه بعض ما ياتي به وذلك انما يتحقق في السبي لا في رأس القتيل لانه جيفة
لا يحتمل التمليك ولا يحصل به معنى التحريض بخلاف ما اذا قال فله مائة درهم
لان معنى التحريض على القتال هناك يحصل بما اوجب له *

(ولو ان بطريق القوم قتل قتال الأمير من جاء برأسه فله مائة فان
كان في موضع لا يقدر عليه الا بقتال فقتل رجل من المشركين عن رأسه
حتى جاء به فله النفل وكذلك ان كان في موضع يخاف فيه ان يقتل
المشركون عنه فاخذوه وجاء به ولم يقتلهم فله النفل لاننا نعلم ان مقصود الأمير
التحريض على ان ياتي برأسه فقد اتي به وفي هذا كتب وغيظ للمدوي لا قصد
ان ينصب رأس بطريقهم حتى يعلم انه قتل فينكسر شوكتهم وهذا نوع من
الجهاد فيستحق النفل عليه *

(فان نجي المدعو عن ذلك الموضع فذهب رجل حتى اجتزأ رأسه وجاء به من
موضع لا يخاف فيه فليس له قليل ولا كثير) لان فله هذا ليس بجهاد وانما هذا
من الأمير على وجه الاستيجار بحمل الجيفة اليه ولم يصمد لقوم باعياهم
انما قال من جاء برأسه وفي مثل هذا الاستيجار باطل (فان صمد لرجل بعينه فقتل
ان جئني برأس البطريق فلاك كذا او لقوم باعياهم فقتل ايكم جاء برأسه فله كذا
والمسئلة محالها للمدعي جاء به اجر مثله لا يجاوز به ما يسمى له) لان هذا كان من
الامام على وجه الاستيجار ولكنه اجارة فاسدة فان مقدار العمل كان مجرولا

الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب الثل عند اقامة العمل ولا يجوز به ماسعى

باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز

لانه ما كان يعلم موضعه حين استاجره والحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل ولا يجوز به ماسعى لانه قدر ضي بالمسعى وانما يعطيه ذلك من الغنيمة لانه استاجره لمنفعة المسلمين فان مقصوده ان ينصب رأسه لتكسر قلوبهم فلا يكرهوا على المسلمين فهو بمنزلة مالوا استاجر رجلا ليدلهم على الطريق اوليسوق الغنم او الرماح اوليحمل الامتعة حيازا ويعطيه ذلك مما غنموا قبل هذا لان استحقاقه على وجه الاجر لا على وجه النفل وانما الذي لا يجوز التثجيل بعد احراز الغنيمة فاما الاستيجار لمنفعة المسلمين من الغنائم بعد الاحراز صحيح *

﴿ باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز ﴾

(ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجلا اجيرا من المشركين لم يكن يقتل منهم فله سلبه) لان المقصود بهذا التثجيل التحريض على القتال فيتناول كل من يباح قتله منهم وقاتل الاجير منهم مباح لان له بنية صالحة للقتال وهو يقاتل اذا احتيج اليه وانما تمكن القاتل من القتال بعمله لانه يهيأ له اسباب ذلك * (وكذلك لو قتل تاجرا منهم او عبدا كان مع مولاه بخدمة او رجلا كان ارثا ولحق بهم او ذميا تقض المهد ولحق بهم) لان قتل هؤلاء كلهم مباح * (ولو قتل امرأة منهم لم يكن له سلبها لان قتل النساء ممنوع منه شرعا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه حين رأى امرأة مقتولة فاستمظم ذلك فقال ما كانت هذه تقاتل وقد علمنا ان الامير لم يرد بكلامه التحريض على قتل من لا يحل قتله الا اذا علم انها كانت تقاتل فقتلها حينئذ سلبها لان قتلها مباح في هذه الحالة (الا ترى) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما استمظم قتلها باعتبار انها لا تقاتل وكذلك الغلام الذي لم يبلغ منهم ان قتله مسلم فليس له

سلبه) لان قتل الصبيان منهم لا يحل شرعاً فلهذا ان الامير لم يرد ذلك بالتحريض
 (الا ان يعلم انه كان يقاتل معهم فيقتل يباح قتله وللقاتل سلبه) ولو قتل مريضاً
 او مجروحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال او لا يستطيع) لانه مباح
 القتل في الوجهين فانه يقاتل برأيه وان كان عاجزاً عن القتال بنفسه في الحال
 لما به من المرض (فان قتل شيخاً منهم فان كان شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال
 بنفسه ولا برأيه ولا يرجي له نسل لم يكن له سلبه) لان مثل هذا لا يباح قتله وان
 كان بحيث يرجي له نسل او كان له في الحرب رأى فهذا مباح قتله على ما روى
 ان دريد بن الصمة قتل وهو ابن مائة وستين سنة ولكن كان ذارأي في الحرب
 فاذا كان بهذه الصفة فلا تقاتل سلبه) ولو قتل مسلم مسلماً كان في صف المشركون
 يقاتل المسلمين معهم لم يكن له سلبه) لان هذا وان كان مباح القتل ولكن
 سلبه ليس بغنيمة لانه مال المسلم ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال
 كما مال اهل البغى *

(فان كان السلب الذي عليه المشركون اعاروه اياه فذلك الذي قتله) لان ما
 عليه من السلب غنيمة وهو مباح القتل في هذه الحالة فيدخل في تحريض
 الامام عليه (الآثر) انه لو صمد له بعينه فقال ان قتله فلك سلبه استحق
 ذلك فكذلك اذا عم به (ولو قتل صبيّاً او امرأة وسلبه لرجل من
 المشركون لم يكن له سلبه) لانه لو كان السلب للقتيل لم يستحقه لا باعتبار انه
 ليس بمحل للاغتنام بل باعتبار ان كلام الامام لم يتناول اصله وفي هذا المعنى
 لا فرق بين ان يكون السلب الذي عليه ملكاً له او عارية *

(ولو قتل رجلاً من المشركون يعلم ان سلبه لرجل آخر منهم او امرأة او شيخ
 او صبي فالسلب للقاتل) لان الذي قتله مباح القتل والسلب الذي عليه محل

مال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال

بمجرد الا سلام يصير ماله معصوماً في الاثم دون الحكم

الاغتنام من كان منهم فيستحقه القاتل بالتنفيل *
 (ولو كان السلب الذي عليه لمسلم او معاهد غير نافض للمهد لم يكن له سلب
 لانه ليس بمحل للاغتنام هذا اذا كان لمسلم دخل اليهم بامان فان كان لرجل منهم
 اسام ولم يهاجر فالسلب للقاتل في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان من
 اصله ان بمجرد الا سلام يصير ماله معصوماً في الاثم دون الحكم بمنزلة نفسه
 فاما التقوم والمصمة عن الاغتنام انما يكون بالاحراز بالدار ولم يوجد ذلك *
 (الا ترى) انه لو خرج الى دارنا وخلف امواله في دار الحرب ثم ظهر
 المسلمون على الدار كان جميع ماله فياً ولو لم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار
 فمقارعه وعروضه في الاماكان في يده منه لانه يصير محرزاً بسبق يده اليه وهذا
 لا يوجد فيما عاره من الحربي المقتول فلم يستحقه القاتل بالتنفيل وكذلك
 لو كان الحربي اخذ منه هذا السلب غصباً فقتله هذا المسلم كان له سلبه) لما بينا
 انه لا يدل للمسلم عليه حتى يصير محرزاً به فيكون محل للاغتنام *
 (ولو ان عبداً من عبيد هذا المسلم الذي اسلم قاتل المسلمين فاخذ كان فياً) لانه
 صار غاصباً بنفسه من مولا حربي قاتل المسلمين فلم يبق له عليه يد محرزة له فيكون
 فيثا كغيره من اهل الحرب وهذا غاصب السلب سواء (فان كان الحربي انما
 غصب السلب من مسلم دخل اليهم بامان والمسئلة محالها فالسلب للقاتل لا
 للحربي) لان الحربي بالغصب صار محرزاً المال المسلم وهم يملكون اموالنا
 بالاحراز فيصير للقاتل بالتنفيل الا ان لصاحب السلب ان ياخذ منه بالقيمة
 ان شاء لان التنفيل بمنزلة القسمة حين اختص المنفل له بملكه والمالك
 القديم اذا وجد عين ماله في الغنime بعد القسمة يكون احق به بالقيمة ان
 شاء فهذا قياسه والله اعلم *

باب السلب الذي لا يحزره المنفل له ﴿

﴿ باب السلب الذي لا يحزره المنفل له ﴾

(واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فرمى مسلم من صف المسلمين رجلا في صف المشركين فقتله فله سلبه) لانه قتل مقاتلا يحل له قتله وهو السبب لاستحقاق السلب بتنفيذ الامام *

(فان لم يعرض المشركون لسلبه حتى انهزموا وظفر المسلمون به قتيلا عليه سلبه وعنده دابته فذلك كله للقاتل) لان حقه تا كدفه مباشرة السبب ولم يعرض عليه ما يبطله انما تاخر اخذه لعدم تمكنه او لفظة منه وذلك غير مبطل لحقه *

(وان كان المشركون اخذوا دابته وسلاحه والمسئلة محالها لم يكن للقاتل من سلبه شيء لانه لم يحزره حتى اخذه المشركون ولو كان محرزاه فاخذه المشركون واخزوه بطل ملكه فيه فكيف اذا لم يحزره) وبهذا تبين ان سبب استحقاقه قد انسخ لان الامام انما جعل القتل سببا لاستحقاق السلب بالتنفيذ لان القاتل يتمكن من الاخذ به وقد زال هذا التمكن باخذ المشركين اياه وبهذا انسخ السبب لا يكون له اثر في الحكم ببقية هذا ما لهم وقع في ايدي المسلمين فهو غنيمة *

(ولو لم يعلم انهم اخذوا سلبه او لم ياخذوا فما وجد عليه من سلبه فهو للقاتل وما وجد وقدرع عنه فهو في الاعتبار الظاهر عند تمذر الوقوف على الحقيقة فان كانوا اجره اليهم حين قتل وسلبه عليه ثم انهزموا فهو للذي قتله لانهم جروه لكيلا يطأه الخيول لالا حراز سلبه *

﴿ الا ترى ﴾ ان المجروح من المسلمين اذا جروه برجله من بين الصنفين لكيلا يطأه الخيول فمات كان شهيدا لا ينفل (وهذا اذا كان الذي جروه غير

ورثته وان كان الوارث هو الذي جره فسلبه غنيمة) لان الظاهر ان الوارث
انما جره لاحراز سلبه فانه يخلفه فيما كان له وقد كان هو محرز اسلبه بلباسه
فكذلك من يخلفه بجره اليهم فاما الاجنبي ما كان يخلفه في ملكه فاما يكون
محرز له اذا نزع عنه لانه يملكه ابتداء والملبوس بيع للابس فاذا تركه
عليه عرفنا انه لم يقصد تملكه ابتداء (وان لم يد ران الذي جره كان وارثا او
وصيا او اجنيا فالسبب للقاتل) لان سبب استحقاقه معلوم فلم يمسلم اعتراض
ما يبطله يجب اعتباره في الحكم *

(وكذلك اذا وجد واد ابته عنده فهي للقاتل وان وجدوها في يد رجل
منهم كانت غنيمة) لان اعتراض يداخري عليها يفسخ حكم السبب الاول
(ولو وجد بمد مسار المسكر منقلة او منقلتين (١) فهي للقاتل في القياس) لانه
لا يظن اعتراض يداخري مبطله لحقه ولعلها انبعث المسكر عابرة من غير
ان ياخذها احد *

(وفي الاستحسان هي غنيمة) لانها لم توجد في يد القتل ولا في الموضع
الذي كان يد القتل عليها ابته فيه ولو اخذنا فيها بالقياس لزمنا ان نقول
هي للقاتل *

(وان ساروا شهرا او رجعوا الى مد ايهم وهذا معهم والظاهر انها لا تمشي
عابرة هكذا ولكنها تقف لالاف او تتحول غنة او يسرة عن الطريق فاذا سارت
مستوية على الطريق عرفنا ان سائقها فكانت غنيمة الا ان يعلم انها ذهبت
عابرة فهي للقاتل حينئذ) لانه لم يعترض عليها يداخري وفعلا جبار لا يصلح ان
يكون ناسخا لسبب الاستحقاق الثابت *

(ولو انهم اخذوا دابة فحملوا عليها القتل مع سلاحها وساقوها من زمين ظفروا

هو ان جانبا لو تنازعا في دابة ولا حدها عليها حمل ولا آخر اداوة فانه يقضي بها صاحب الحمل المقصود

بهم فذلك كله للقاتل) لانهم ما قصدوا احراز ما عليه وانما حملوه على دابة
ايردوه الى اهله فلا يكون ذلك منهم احراز الماعليه (الا ان يكون ابن القتل
هو الذي فعل فيشذركون ذلك غنية) لان الابن لا يشمل ذلك الا محرز اله
باعتبار انه خليفة القتل غيره يرد عليه وهو لا يرد على احد واحد الورثة في هذا
المعنى كجماعتهم *

(الا ترى انه يقوم مقام الميت في اثبات ملكه وحقه وكذلك لو كان اوصى الى
رجل ففعل الوصى ذلك) لان الوصى خليفة بمدموته ففعله يكون احرازا كفعل
الوارث سواء نزع منه سلبه او لم ينزعه *

(فان كان الا جانب حين حملوه عليها مع سلاحه حملوا عليها ايضا متمعة لانفسهم
وساقوهما فالدابة وما عليها غنية) الا ما على القتل من السلب لانهم
قصدوا احراز الدابة حين استعملوها في حوايجهم ولم يقصدوا احراز سلبه
حين لم ينزعوه عنه *

(فان كانوا علقوا عليها اداوة او مخللة فقط فالدابة وما عليها من سلب القتل
كله للقاتل) لان بهذا القدر لا يكون محرزين لها فلا حراز بشوت ايديهم عليها
وانما اثبت اليد على الدابة بحمل مقصود لا بتعلق اداوة (الا ترى) ان رجلين
لو تنازعا في دابة ولا حدها عليها حمل ولا آخر اداوة فانه يقضي بها صاحب
الحمل المقصود *

(ولو غير واسرجهما با كفا او سرج غيرهم ولم يحملوا عليها غير القتل وسلبه فذلك
كله للقاتل) لان تغيير السرج بسرج آخر لا يكون دليلا على انهم قصدوا احرازها
او اثبتوا ايديهم عليها وانما يوجد في هذا ونحوه بما يكون عليه اكبر الرأي
وما يكون فيه الملامات من اخذهم ذلك لانفسهم او غير ذلك * والله اعلم *

﴿ باب الاستثناء في النفل والخاص منه ﴾

(واذا قال الامير من اصاب ذهباً او فضة فله من ذلك الربع فهذا على التبر والمضروب سواء كان من ضرب المسلمين او المشركين) لان اسم الذهب والفضة تناول الكل حقيقة والاستحقاق بناء عليه *

(الا ترى انه لو استثنى بهذا الاسم وقال من اصاب شيئاً فهو له الا ذهب او فضة كان الكل مستثنى بهذا الاسم فكذلك اذا بنى الايجاب عليه ﴿ الا ترى ﴾ ان وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار العين وكذلك وجوب التقابض عند مبادلة البعض بالبعض وحرمة الفصل عند اتحاد الجنس فكان التبر والمضروب في ذلك سواء وهذا بخلاف ما لو حلف لا يشتري ذهباً او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحث) لانه عقد اليمين هناك على الشرى وذلك لا يتم الا بالبائع وبائع المضروب يسمى صيرفاً وانما يسمى بائع الذهب من يبيع غير المضروب فاما هنا علق الاستحقاق بحقيقة الاسم فمروضه في اليمين اذ لو حلف به لا يمس ذهباً او لافضة وذلك يتناول المضروب وغير المضروب ثم الايجاب بطريق التنفيل بمنزله الايجاب بالوصية ولو اوصى لغيره بالذهب والفضة من ماله يتناول ذلك المضروب وغيره *

(ولو قال من اصاب حديداً فهو له ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فما اصاب رجل من الحديد تبر او اناء من حديد او سلاح او سكاكين او سيوف فهو له كله) لان اسم الحديد حقيقة لذلك كله فان بالصيغة لا يتبدل اسم العين لانه لا يعدم به ما هو المقصود بالعين بل يتقرر وهو معنى البأس قال الله تعالى وانزلنا الحديد فيه باس شديد ﴿ (فاما جنون السيوف وانصبه السكاكين وغلقها فله نصفها) لان هذا ليس بحديد فاما يستحق النفل منه بقوله ومن اصاب

﴿ ان وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾

﴿ لو حلف لا يشتري ذهباً او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحث ﴾

غير ذلك فله نصفه *

(الا انه يؤخذ نصف ذلك منه او نصف قيمته ان كان زرع ذلك بضربه) لانه صاحب الاصل وحق الفاعلين ثابت في نصف ما هو تبع الا ان الضرر مدفوع عنه فاذا اجبتس عنده بوجوب دفع الضرر عنه كان عليه قيمته بمنزلة بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما فان اصاب الارض ان يملك على شريكه نصيبه من البناء بالقيمة لهذا المعنى *

(ولو قال من اصاب بزافوله فاصاب ثوب ديباج او بزيون او اكسية صوف لم يكن له) لان اسم البز لا يتناول هذه الاشياء انما يتناول ثوب القطن والكتان خاصة (الآ ترى) ان البزاذ في الناس من يبيع ثوب القطن والكتان وسوق البزاذ بن الموضع الذي يباع فيه ثوب القطن والكتان دون الديباج والكساء فكانه بني هذا الجواب على عادة اهل الكوفة فاما في ديارنا من يبيع ثوب القطن والكتان يسمى كرابيه فلو اصاب كتابا او قطن او غير مفزول او مفزول ولا غير منسوج لم يكن له من ذلك شيء لان اسم البز لا يتناول الملبوس ولا يتناول الغزل والقطن عادة (الآ ترى) ان باييه يسمى بزازا (ولو قال من اصاب ثوبا فوله فاصاب ثوب ديباج او بزيون مما يلبسه الناس او فردا او كساء فهو له) لان اسم الثوب عادة يطلق على ملبوس بني آدم وبكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل في هذا الايجاب ما خلا الخف والعمامة والقنسوة فانه لو اصاب ذلك لم يمتدحه لان الثوب اسم لما يلبس للاكساء والعمامة والقنسوة لا يحصل بها الاكساء (الآ ترى) ان كفارة اليمين لا تهاى بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قنسوة او عمامة او خفين الا ان يحمل ذلك مكان الطعام اذا كان يساوى ذلك ومن حلف لا يلبس ثوبا فلبس عمامة

بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما

او قلن سورة لم يحنت *

(ولو اصاب مسجما او بساطا او ستر او فراشا لم يكن له ذلك) لان هذا لا يلبسه
الناس عادة انما يستمتعون به في البيوت وانما يتناولوه اسم المتاع لا اسم الثوب *
(حتى اذا قال من اصاب متاعا فوله استحق ذلك كله وملبوس الناس ايضا)
لان ذلك كله من المتاع فالمتاع اسم لما يستمتع به وكذلك يستحق الاواني عند
اطلاق اسم المتاع وان لم يذكره نصا لانه لو قال من اصاب متاعا دون الآنية
فاصاب طاسا وباريقا وقماقم وقدور من نحاس لم يكن له من ذلك شيء
لان هذا من الآنية وقد استثناه من المتاع فهو دليل على ان عند عدم الاستثناء
يستحق ذلك كله *

(ولو قال من اصاب ذهبا او فضة فاصاب سيفا على بفضة او ذهب كان له الحلية)
لان الاسم يتناولوه حقيقة ﴿الآ ترى﴾ ان حكم الصرف يشبث في حصة الحلية
في البيع وكذلك ان اصاب من جامه فضضا او لجاما او مصحفه مفضضا فله الفضة
من ذلك كله خاصة *

(ولو وجدوا بابا فيها مسامير فضة او ذهب انزعت تفكك الابواب لم يكن له
من ذلك شيء لان الغالب غير الذهب والفضة) يعني ان المسامير في حكم
المستهلكة حين كانت معيبة والمقصود من الذهب والفضة التزين بها
وفي المسامير المقصود الا تنفع لا التزين بخلاف حلية السرج والسيف فهو
ظاهريه قصد بها التزين * ولان المسامير صار بها محض من حيث انه اذا نزع لا يبقى
اسم الباب والمصاب باب وفي العادة لا يسمى هذا بابا من غير ذهب وان كان
فيه مسامير ذهب بخلاف السرج واللباجام فانه يقال انه مفضض لما عليه من الفضة
(ولو وجد حلي ذهب او فضة من صمغ او بفضة فيه فص فالفصوص

كأغنيمة) لأن اسم الذهب والفضة لا يتناولها حقيقة (والحلي له) لأن اسم الذهب والفضة يتناولها حقيقة فلم يغلب عليه اسم آخر ﴿الآ ترى﴾ أنه يقال خاتم فضة وخاتم ذهب ولا ينسب إلى الفص وإن كان الفص مرتفعاً *
 (وكذلك لو وجد صليبا من ذهب أو فضة فيه فصوص) لأنه لم يغلب على اسم الذهب والفضة اسم آخر ﴿الآ ترى﴾ أن الصليب ينسب إلى ما صيغ منه من الذهب والفضة دون ما فيه من الفص *

(ولو قال من أصاب ياقوتاً أو زمرداً فإصاب حليماً مفضضاً فيه ياقوت والزمرد فإن ذلك ينزع ويدفع إليه) لأن الاسم باق له حقيقة وإن ركب في الفضة أو الذهب فإنه لم يعترض عليه اسم آخر زيله *

(وكذلك لو أصاب خاتماً فيه فص ياقوت أو زمرد فإن ذلك يقطع ويدفع إليه) لأنه ليس في نزع ضرر على المسلمين فيما هو المقصود لهم وهو المالية *

(ولو قال من أصاب حديداً فهو إه فإصاب سرجاً كإه من حديد نزع الر كإه) لأن الاسم فيها باق حقيقة يقال ركاب من حديد وركاب من خشب وليس في النزع ضرر *

(ولو كان في السرج مسامير حديد أو ضبة حديد أن نزع تفكك السرج لم يكن له منه شيء) لأن هذا بمنزلة المستهلك فيه على معنى أنه استعمل لمنفعة السرج لا للزينة بمنزلة المسامير في الأبواب ﴿الآ ترى﴾ أنه لو أصاب سفينة مضيبة بالحديد أن نزع تخلفت السفينة لم يكن له من ذلك شيء وهذا هو الأصل في جنس هذه المسائل أن كل شيء كان مستعملاً في عين آخر لا للزينة بل لينتفع به باسم غير الاسم الذي أوجب به النفل لم يتناوله الاسم وإن كان مستعملاً للزينة يتناول الاسم لأن الزينة صفة زائدة على ما هو المطلوب من

الانتفاع بالعين ثم ان كان يزرع بغير ضرر فاحش نزع لحقه وان تفاحش الضرر في نزعها بيع فيقسم الثمن على قيمة ما تناوله النفل وقيمة ما لم يتناوله النفل بمنزلة ما لو انصبغ ثوب انسان بصبغ غيره وابتى صاحب الثوب ان يغرر بقيمة الصبغ فانه يباع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قيمة كل واحد منهما وعلى هذا (لو قال من اصاب قز افهوله فاصاب قباء او جبة حشوها قز لم يكن له ذلك) لان الحشوم غيب وكان المقصود من اتخاذه في القباء والجبة الانتفاع به دون الزينة فيكون بمنزلة المستهلك فيه (الآثرى) انه لا باس بمثل هذه القباء للرجال وان كان لبس القز حراما على الذكور في غير حالة الحرب ولو قال قائل يستحق هذا لم يجز بد امن ان يقول اذا اصاب ثوبا سداه قز ولحمته غير للقز انه يستحق السدى وهو بعيد جدا *

(ولو قال من اصاب ثوب قز فله فاصاب جبة ظاهرها او بطانتها قز فله الثوب الذي هو قز منهما والاخرى في الغنيمة) لان اسم الثوب يتناول كل واحد من الظاهرة والبطانة على الانفraz واحد منهما غير غالب على صاحبه بل كل واحد منهما ظاهر على الحقيقة ومن حيث الحكيم يكره للرجال لبس هذا الثوب فهو بمنزلة حلية السيف *

(ثم يباع ويقسم الثمن كما بينا) لان الضرر فاحش في نزع الظاهرة من البطانة (ولو قال من اصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة ظاهرها او بطانتها حرير فالمتبرة الظاهرة ههنا) لان الجبة منسوبة الى الظاهرة عادة والبطانة في النسبة تبع للظاهرة ثم لا يجب له ان كان باسم الجبة وهذا الاسم لا يتناول الظاهر بدون البطانة فلهذا استحق الكل بخلاف ما سبق فلا يجب هناك باسم الثوب والظاهرة بدون البطانة يسمى ثوبا *

مسئلة صبغ الثوب بصبغ الغير اذنه

يجوز للرجال لبس قباء او جبة حشوها قز

(ولو قال من اصاب ذهباً فهو له فاصاب ديباً جامن سو جاً بالذهب فان كان الذهب مستعملاً في سدى الثوب فليس له منه شيء بمنزلة القز الذي هو سدى الثوب وان كان الذهب فيه بينا يرى فانه يستحق الذهب دون غيره) والطريق فيه البيع كما ذكرنا لان المتبر وهو اللحمه دون السدى (الا ترى) ان ما يكون سداً قزاً او اربسماً يحل لبسه للرجال كالغنائى وما يكون لحته اربساً لا يحل لبسه للرجال (يوضحه) ان باللحمه يصير ثوباً فمرفقنا انه منسوب الى اللحمه دون السدى *

(ولو قال من اصاب حريراً فاصاب جبّة لبستها من حرير او ثوباً عمله من حرير لم يكن له منه شيء) لان هذا تبع مخصص (الا ترى) انه لا باس بلبس هذا الثوب للرجال *

(وكذلك لو قال من اصاب ذهباً فاصاب ياقوتاً فيها مسمار ذهب او خاتم فضة في فصها مسمار ذهب لم يكن له من ذلك شيء) لانه مضرب وتبع محض (الا ترى) انه لو اصاب اسيراً مضرب الاسنان بالذهب لم يكن له ذلك الذهب *

(ولو اصاب اسيراً وقد اتخذ انفاً من ذهب كان له الذهب) لان الانف باين من جسده فانه يربط بخيط وينزع متى شاء فلم يكن تبعاً محضاً بخلاف الاسنان وهذا كله استحسان وفي القياس يستحق ذلك كله لبقاء الاسم حقيقة *

(ولو قال من اصاب ثوب خز فهو له فاصاب جبّة خز بطايتها سموراً وفنك (ا) لم يكن له الا الظهارة لانه اوجب له باسم الثوب) وقد بينا في هذا ان البطانة لا تكون تبعاً للظهارة في القز فكذلك في الخز ولو كان التنفيل باسم الجبة كان

(١) قال في القاموس وبالتحريك دابة فرومها اطيب انواع الفراء واشرفها ١٢٢ م

المتبر هو اللحمه دون السدى (ما يكون لحته اربسماً لا يحل لبسه للرجال)

الجواب كذاك ههنا لان السمورو الفنك لا يكون تبعاً للخزفي النسبة بحال
فانه يقال لهذه الجبة انها جبة سمورا و فنك فبا بحاب الخزله لا يستحق
مالا يتبعه في النسبة بحال *

(وكذاك لو قال من اصاب ثوب فنك فاصاب جبة بطاتها فنك فله الفنك
دون الظهارة) لان اسم الثوب والجبة يتناول الفنك بدون الظهارة والظهارة
لا تتبع البطانة في النسبة *

(ولو قال من اصاب شيئاً من الزيون فاصاب جبة البدن منها زيون والكمكان
والدخار يصح دياح فله البدن خاصة) لان بعض هذا ليس تتبع للبعض
(فلو كان كاهنا زيونا الا اللبنة فهي للمصيب كلها) لان اللبنة تتبع محض *

(ولو قال من اصاب جبة زيون فاصاب جبة بدنها زيون وما سوي البدن
دياح او على عكس ذلك لم يكن له منها شيء) لان ما اصاب ليس بجبة زيون
﴿ الا ترى ﴾ انه اذا نزع منها دياح لا يسمى ما بقي منها جبة وانما جمل الشرط
اصابة جبة زيون *

(ولو قال من اصاب فضة او ذهباً فاصاب قصعة مضببة بها فان كان جمل ذلك
للزينة فله الذهب والفضة وعلامة ذلك انها لو نزع بقي قصعة وان كانت الضبة
جعلت لكسر القصعة بحيث لو نزع لم تكن قصعة او سقطت منها كسرة فهذا
بمنزلة المسامير) لانها استعملت فيها للمنفعة لا للزينة فكانت تبعاً محضاً *

(ولو قال من اصاب شعر افهوله فاصاب جلود معز عليها الشعر او اعاط شعر
او ستر شعر او منسو جالم يكن له ذلك) لان اسم الشعر لا يتناول غير المحلوق من
الجلد عادة ولا يتناول الثوب المتخذ من الشعر بمنزلة اسم القطن والكتان فانه
يتناول الثوب المتخذ منه ﴿ الا ترى ﴾ انه لا مجانسة بين مثل هذا الثوب وبين

الأصل الذي اتخذ منه فمر فنانا بالصنعة صار شيئا آخر (ولو قال من اصاب خز
فاصاب جلود خز او خز قد حلق من الجلود فله الخز في الوجهين جميعا) لان اسم
الخز يتناولها حقيقة * فان قيل * الحلق ينسب الجلد الى الخز * فيقال * هو خز
بخلاف جلود الممز والضان فأم لا ينسب الى ما عليها من الشعر والصوف لان
أحدا لا يقول جلدا للصوف (ولو اصاب ثوب خز كان له لان الثوب منسوب
الى الخز مطلقا بخلاف ما لو قال من اصاب صوفا وزيونا فاصاب ثوب زيون
او ثوب صوف) لان بعد النسيج لا يسمى صوفا ولا زيونا مطلقا بل مقيدا
بالثوب بمنزلة القطن والكتان (ولو كان اصاب خز اممز ولا كان له) لان
هذا الممز يسمى خز مطلقا بخلاف القطن والكتان فصار الحاصل في الخزان
الاسم ينطلق عليه على اي وجه كان *

(ولو قال من اصاب جبة خز اوجبة مروية فهي له فاصاب جبة ظهارتها خز و
بطانتها فنك او سمور فهي غنيمه وكذلك لو كانت ظهارتها مروية وبطانتها
فنك او سمور) لان هذه تنسب عادة الى الفنك والسمور دون الخز والمروى
على معنى ان الاسم ينطلق على الفنك والسمور مقصودا بدون الظاهرة فانه
يسمى جبة ولا ينطلق على الخز والمروى الذي هو ظاهرة بدون البطانة فاما
الأصل في النسبة ما يتناوله الاسم وحده دون ما لا يتناوله الاسم وحده *

(وان اصاب جبة خز بطانتها مروية او قوهية كانت له الظاهرة دون البطانة
من قبل ان هذه الجبة لا تنسب الى البطانة اذ البطانة بانفرادها لا تسمى جبة
وقد ينطلق اسم الجبة على الظاهرة في الخز بغير البطانة فهذا يستحق الظاهرة
دون البطانة) وقد ذكر قبل هذا في الحرير انه يستحق الظاهرة والبطانة جميعا
فقيل فيه روايتان وقيل بل بينهما فرق لان الظاهرة من الحرير بدون البطانة

لا تسمى جبة حقيقة ولا مجازا ومن الخز يسمى جبة وان كان مجازا فاذا كانت البطانة من سمور او فنك يستعمل اللفظ حقيقة فيسقط اعتبار المجاز وان كان مرويا فقد تمذرا استعمال اللفظ حقيقة فيستعمل بطريق المجاز ويجعل له الظاهرة خاصة ﴿الآ ترى﴾ انه لو قال من اصاب جبة خز او سمور او فنك فاصاب شيئا من ذلك ظاهره وشئ او حرير لم يكن له الظاهرة وكان له ماسوى ذلك لان اسم الجبة يتناول ماسوى الظاهرة اما حقيقة واما مجازا فالظاهرة لا تكون بما للبطانة محال *

(ولو قال من اصاب جبة مروية فاصاب جبة ظاهرها مروية وبطانتها من غيره فله الكل وهذا الحرير سواء ﴿الآ ترى﴾ ان الظاهرة بدون البطانة هاهنا تسمى قيصادون الجبة والذي يوضح هذا ما لو قال من اصاب قنسوة حرير او مروية فاصاب قنسوة ظاهرها على ما قال وبطانتها وحشوها غير ذلك كان له الكل) لانها لا تكون قنسوة بدون البطانة والحشو ولو صمد لجبة على رجل يمينه فقال من اصاب هذه الجبة الخز ففى له فاصابها انسان فاذا هي منطقة بفنك او سمور فالكل للمصيب هاهنا لانه بنى الاستحقاق ههنا على التمين بالاشارة دون الاسم والنسبة فكل واحد منهما للتعريف الا ان عند التعريف بالاشارة يسقط اعتبار النسبة لان الاشارة ابلغ بخلاف جميع ماسبق * ﴿واستوضح﴾ هذا بالوصية بحجة الخز والجواب فيه كالجواب فى النفل (ولو قال من اصاب جبة مروية فهذا على الظاهرة) لما بينا ان النسبة الى الظاهرة وهى لا تسمى جبة بدون البطانة والحشو تبع لهما فيستحق الكل *

(ولو قال من اصاب جبة خز فاصاب جبة خز بطانتها غير الخز وهى عشوة بقز او قطن فله الظاهرة خاصة) لان الظاهرة من الخز تسمى جبة بانفرادها مجازا

فلا يستحق البطانة بهذا الاسم واذا لم يستحق البطانة لم يستحق الحشو
(ولو قال من اصاب قباء مزويافا صاب قباء بطانته غير مروية وحشوه كذلك
فله الظهارة خاصة) لان الظهارة وحدها تسمى قباء يقال قباء طاق وقباء طاتين
بمخلاف الجبة فالظهارة وحدها هناك تسمى قبيصا لاجبة
(ولو كانت الظهارة والبطانة مرويتين والحشو من غيره استحق الكل) لانه
استحق الظهارة والبطانة استحق الحشو تبعا (لا ترى) انه لو قال من اصاب
قباء استحق الحشو تبعا للظهارة والبطانة وان لم يكن الحشو قباء فكذلك عند
التقييد يستحق الحشو وان لم يكن مرييا والسراويل بمنزلة القباء في جميع ما قلنا لانه
لا يسمى سراويل مبطنا كان او غير مبطن والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والعائد *

باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقاتلون معهم بامان او بغير
امان

* قال (امان الخوارج لاهل الحرب جائز كما ان اهل المدل لا هم مسلمون
من اهل الحرب فئة متممة وبيان هذا الوصف في قوله تعالى وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلا وفي حديث علي رضي الله عنه اخوانا بغوا علينا ثم امان الواحد
من المسلمين كما ان جماعتهم) ولان اهل الحرب لا يقفون على السبب الموجب
للاقتال بين اهل المدل واهل البغي حتى يميزوا اهل المدل من اهل البغي فيستامنوا
منهم فان استامنوا من اهل البغي فقد ساملونا على ان ينجزوا فينا وذلك
امان نافذ (فلا ينبغي لاهل المدل ان يغيروا عليهم حتى ينبذوا اليهم ان كانوا
في منعة وان يلبغوا منهم ان كانوا في غير منعة) (ولو استمان الخوارج باهل
الحرب على قتال اهل المدل فخرجوا اليهم فظهر عليهم اهل المدل سبوا اهل

باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقاتلون معهم بامان او بغير امان

الحرب ولا يكون استعانة الخوارج بهم امانا لهم) من اصحابنا من قال كان ذلك امانا لهم ولكنهم حين قاتلوا اهل العدل فقد صاروا انا قضين لذلك الا مان وهذا غلط فافهم لو آمنوهم ثم قاتلوا معهم اهل العدل لم يكن ذلك نقضا للامان اذا كانوا تحت راية الخوارج على ما ذكره بعد هذا ولكن (الوجه فيه انهم ما خرجوا مسلمين للمسلمين وانما خرجوا مقاتلين اما في حق اهل العدل فقير مشكل واما في حق الخوارج فلاهم انضموا اليهم ليعينوهم لا ليكونوا في امان منهم **والأثر** ان الجيش في دار الحرب يعين بعضهم بعضا من غير ان يكون بعضهم في امان من بعض فاذا ظفروا بهم كانوا افياء سواء قاتلونا مع الخوارج او لم يقاتلونا ولكن ان اراد الخوارج قتالهم واخذوا موالهم لم يحل لهم ذلك لانهم ضمنوا لهم ترك التمريض حين دعواهم الى ان يخرجوا فيقاتلوا معهم اهل العدل اذ لا يتمكنون من ذلك الا بهذا ومن ضمن لغيره شيئا فله عليه الوفاء بذلك (فان سبواهم واخذوا موالهم لم يحل لنا ان نشترى شيئا من ذلك لانها حصلت لهم بسبب حرام شرعوا لولا اشتراها ما مشتر جاز شراؤه) لان الحرمة ليست لمصلحة المحل بل بمعنى الغدر فلا يمنع ذلك نبوت الملك وصحة الشراء من التملك (وهو بنزلة مسلم يدخل اليهم بامان فانه لا يكون معطيهم امانا بهذا ولكن يكره ان يسبى بعضهم وياخذ شيئا من اموالهم لما فيه من معنى الغدر فان فعل ذلك امر برده ولم يجبر عليه في الحكم وان اشترى رجل منهم ذلك المال جاز الشراء مع الكراهة) فان قاتلوا فقال امير اهل العدل من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجل قتيلا من الخوارج لم يكن له سلبه (لانهم مسلمون واموالهم محرزة بدار الاسلام فلا تكون غنيمة) وان قتل حربيا فله سلبه (لان ماله مباح محل للاغتنام اذ لم يكن له امان من جهة احد من المسلمين) فان اخذ اهل

الحرب رقيقا واموالا من اهل المدل فاحرزوها عنمة الخوارج ثم اسلموا
فاليهم رد جميع ما اخذوا) لانهم لم يحرزوها بدارهم وانما يملكون اموالنا
بالاحراز بدارهم (ولو كانت المنمة لهم بدارنا فاحرزوا المال بهم يملكونها فاذا
كانت للخوارج اولى ان لا يملكونها فان كانوا ادخلوها دارهم ثم اسلموا او
صاروا ذمة فهي لهم) لانهم ملكوها بتمام الاحراز وقال صلى الله عليه وآله وسلم
من اسلم على مال فهو له (ولو اصابوا من نساء اهل المدل وصبيانهم لم يسمع
الخوارج تركهم يذهبون بهم الى دار الحرب لانهم ظالمون في حبس احرار
المسلمين وليس عليهم الوفاء لهم بالتقريب على الظلم ولكنهم يأمرونهم بتخليفة
سبيهم فان ابوا قاتلواهم لاستنقاذ ذراري المسلمين من ايديهم لم يسمعهم غير
ذلك (الآرى) ان المستأمنين في دار الحرب اذا تمكنوا من استنقاذ ذراري
المسلمين من ايديهم لم يسمعهم غير ذلك وكذلك لو ارادوا ادخال الاموال دارهم
فالواجب على الخوارج اخذ ذلك المال منهم ليردوها على اهلها) لانهم لم يملكونها
قبل الاحراز فهم ظالمون في حياها بخلاف المستأمن في دار الحرب لان هناك
قد ملكوا الاموال بالاحراز وهو قد ضمن ان لا يضرهم في اخذ اموالهم
فلا يسمعهم ان ياحذها واذا علم هذا الحسم في الاموال في حق الخوارج ففي
الاحراز اولى وان كانوا استهلكوا ما اخذوا من اموال اهل المدل ثم اسلموا
لم يضمنوا من ذلك شيئا لانهم فلوله وهم محاربون) ولانهم حين انضموا الى
اهل البغي كانوا بمنزلةهم في هذا الحكم واهل البغي لو استهلكوا من اموال اهل
المدل ثم تابوا لم يضمنوا فكذلك اهل الحرب *

(وعلى هذا لو كان الذين اعانواهم على المسلمين لم يكونوا خوارج ولكنهم لصوص
غير متاولين) لان في حق اهل الحرب حكم سقوط الضمان لا يختلف بالتاويل

وعدم التأويل انما ذلك فيما بين المسلمين فاما اهل الحرب لا يضمنون في الوجهين
لانهم فعلوه وهم محاربون *

((ولو استعمار بعضهم من بعض السلاح ثم قال امير اهل المدل من قتل قتيلا فله
سلبه فقتل خارجي عليه سلاح حربي او على عكس ذلك لم يكن السلب
للقاتل في الوجهين * اما اذا كان سلاح الخارجي على الحربي فلان هذا المال
ليس بمحل للاغتنام واما اذا كان سلاح الحربي على الخارجي فلانه حين استعمار
منه وانبت يده على ذلك فقد ثبت حكم الامان فيه)

((الا ترى * انهم لو بعثوا الى اهل الحرب فاستعماروا منهم سلاحا او كرا
فاخرجوه اليهم انه يثبت حكم الامان في ذلك المال لحصوا في يدا الخوارج
حتى لا يكون غنيمة فكذلك في ما سبق الا ان اهل المدل اذا ظفروا بذلك
لم يردوه الى اهل الحرب ولكنهم يبيعونه ويحفظون ثمنه حتى يجي اصحابه من
اهل الحرب فياخذوا الثمن ومن استهلك من اهل المدل شيئا من ذلك لم يضمن
كما هو الحكم في اموال اهل البني اذا وقعت في يد اهل المدل) وهذا لان
ثبوت الامان في هذا المال بثبوت يد اهل البني عليه واليد لا يكون
فوق الملك *

((ولو ملكوها من اهل البني كان الحكم فيها هذا ولو لم يبع ذلك اهل المدل
حتى تفرق الخوارج ثم جاء اصحاب السلاح والكراع من اهل الحرب
يطلبون ذلك ففي القياس يرد عليهم ذلك ليردوهم الى دارهم) لان حكم الامان
كان ثابتا في هذا المال من جهة بعض المسلمين * ولانه بمنزلة مال الخوارج وهو
صردود عليهم بعد ما تفرق عنهم ولم يبق لهم فئة *

((وفي الاستحسان يجبرون على بيعه في دار الاسلام واخذ ثمنه) لانه صار محبوسا

في يد اهل العدل والكرام والسلاح بعد ما صار محتسبا في دار الاسلام لا يترك
الكافر يردده الى دار الحرب فتيقوى به على المسلمين *
(وهو قياس ما كانوا عبيدا فاسلموا) ﴿ يوضحه ﴾ ان هذا المال لو كان للخوارج
لم يجوزرده عليهم مع بقاء توهم الاستماعة به على قتال المسلمين ان كانت منهم
باقية فكذلك لا يجوزرده على اهل الحرب ليستعينوا به على قتال المسلمين فان
منعة اهل الحرب باقية *

(ولو ان الخوارج آمنوا وتجارادخلوا عسكرهم من اهل الحرب ثم استعاروا منهم
كراعا او سلاحا او اخذوه منهم غصبا ثم قتل رجل من الخوارج عليه ذلك
السلاح بعد تنفيل الامام فان سلبه لا يكون للقاتل لان بامانهم صار هذا المال
معصوما عن الاغتنام فان امانهم في ذلك كمان اهل العدل ولكنهم يبيعون
ما صابوا من ذلك ويحفظون عنه حتى يجيئوا فياخذوه وان احتاج اهل العدل
الى ان يقاتلوا بشيء من ذلك فلا بأس للامام ان يدفع ذلك اليهم ليقاتلوا به عند
الحاجة) لان هذا المال لو كان عنده للمسلمين جاز له ان يفعل ذلك عند الحاجة فان
كان للمستامين اولى * ولان المستامين حين اعاروهم هذا المال ليقاتلوا به اهل
العدل فقد رضوا بان يكون هذا بمنزلة اموال الخوارج في حقنا ولو ظهر نابا اموال
الخوارج جاز ان تفعل فيه هذا فكذلك في اموال المستامين اذا كانوا هم الذين
اعاروهم *

(وان كانوا اخذوا ذلك منهم غصبا فليس ينبغي لامام اهل العدل ان يدفعه الى
احد من اهل العدل ليقاتل به عند عدم الضرورة) لانه لم يوجد من المستامين
الرضا بان يقاتل احدا بهم والمصمة ثابتة في اموالهم بسبب الايمان بخلاف
الاول فقد رضوا هناك ان يقاتل بهم *

(و على هذا لو استهلك بعض اهل المدل ذلك المال هاهنا ضمنه للمستامين وفي الفصل الاول لم يضمنه كما لم يضمن مال الخوارج وكذلك لا ينبغي لامير اهل المدل ان يبيع هذا المال هاهنا الا ان يخاف التلف عليه فيبيعه حيثئذ) لان عين المال محفوظ على المستامين كما هو محفوظ على المسلم فهذا منزلة مال لبعض اهل المدل في يده وصاحبه غائب فيحفظ عينه الا ان يتعذر ذلك فيبيعه ويحفظ ثمنه عليه حيثئذ فان تفرق الخوارج قبل ان يبيع الامام ذلك فانه يرد الامام المال في القهلين على اصحابه ليردوه الى دار الحرب لان هذا منزلة مال الخوارج وهناك يرد عليهم عين مالهم بعدما فرقوا * ولا نهم اعطوا المال هاهنا الى الخوارج بعدما ثبتت المصمة فيها بالامان فلا يحتبس في دارنا بمنزلة ما لو كان الامان لهم من اهل المدل ثم اعاروا الخوارج كراهم وسلاحهم *

(ونوان الخوارج آمنوا قوم امن اهل الحرب على ان يقاتلوا معهم اهل المدل فخرجوا فقاتلوا ولم يقاتلوا حتى ظهر اهل المدل عليهم فليس يقع على اهل الحرب سبي ولا يكون اموالهم غنيمة) لانهم حين اعطوهم الامان فقد ثبتت لهم المصمة في نفوسهم واموالهم وبسبب القتال لا ينبت ذلك الامان لانهم قاتلوا بمنزلة الخوارج فكما ان القتال من الخوارج لا يكون نقضا لامانهم فكذلك القتال من المستامين معهم لا يكون نقضا لامان ولكن حكمهم حكم الخوارج فيما يحل منهم وما يحرم في حكم التنفيل في السلب *

(وهذا بخلاف ما سبق اذا قالوا لهم اخرجوا فقاتلوا معنا ولم يذكر والامان) لان اولئك لم يثبت لهم المصمة في نفوسهم واموالهم فان انضموا معهم الى الخوارج للقتال معنالا يوجب ذلك *

(ولوان الخوارج كانوا هم الداخلين عليهم في دار الحرب فامن القوم بعضهم

بعضاً ثم ظهر عليهم اهل العدل فان كان اهل الحرب في عزهم ومنعتهم فهم في
ومن قتل منهم قتيلاً فله سلبه) لانهم في عزهم ومنعتهم لا يكونون مستامينين
واما الخوارج هم المستامنون اليهم* ولانهم حين قاتلوا في منعتهم ودارهم فقد
انتبذوا امان الذي كان بيننا وبينهم فكانوا اهل حرب ظفر بانهم*

(وان كانوا خرجوا الى عسكر الخوارج بامان وكانوا غير متممين الا بمنة
الخوارج فانه لا يقع على احد منهم شيء) لانهم مستامنون في منعة الخوارج
والمستامن في عسكر المسلمين في دار الحرب كالمستامن في دار الاسلام في حكم
المصمة* ولان الامان لم يندب قتالهم حين لم يكونوا اهل منعة بانفسهم (ولو ان
الخوارج طلبوا الى تجار اهل الحرب مستامينين فيهم ان يعينوهم على اهل العدل
فانعموا لهم وعلم ذلك اهل العدل لم يحل لهم التعرض لهم بقتل ولا اخذ مال حتى
ينصبوا الحرب لاهل العدل) لانهم مستامنون فحكمهم حكم اهل الذمة* ولو ان
اهل الذمة قصدوا ان يقاتلوا المسلمين لم يظهروا ذلك لا يحل التعرض لهم
ولانهم حين انعموا للخوارج كانوا بمنزلة الخوارج والخوارج ما لم ينصبوا
القتال لاهل العدل لا يحل التعرض لهم في نفس او مال (فان قاتلوا حكمهم حكم
الخوارج فيما يحل ويحرم) لانهم قاتلوا تحت راية الخوارج فلا يندب
امامهم بذلك*

(ولو كان اهل الحرب قالوا لمسلم انت آمن فادخل الينا فدخل لم يحل له ان
يتعرض بشيء من اموالهم ان كان من اهل العدل او من الخوارج) لانه ضمن
ان لا يتعرض لهم وعليه الوفاء بما ضمن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفاء
لا غدر فيه (وكذلك ان لم يدخل اليهم حتى آمنهم وآمنوه وهذا اظهر من الاول
في حقهم لانهم في امان صحيح من جهة الا ان في هذا الفصل ليس لامام المسلمين

ولو ان اهل الحرب مسلحاً لم يحل له ان يتعرض بشيء من اموالهم

ان يتعرض لهم بسبي ولا اخذ مال حتى ينبدلهم وان فعل ذلك كان ضامنا لجميع ما اسلمك بخلاف الاول) لان القوم ههنا في امان صحيح من جهة واحد من المسلمين فانه آمنهم وهو في منعة المسلمين فصح امانه وفي الاول الامام ان يقاتلهم من غير نبدل لان ما آمنهم المسلم ولكنهم آمنوه الا ان من ضرورة كونه في امانهم ان لا يتعرض لهم كما لا يتعرضون له وليس من ضرورته ان يكونوا في امان من المسلمين *

(ولو سأل الخوارج من اهل الحرب ان يعينوهم على اهل العدل فقالوا لا نعينكم الا ان يكون الامير منا ويكون حكمنا هو الجارى ففعلوا ذلك ثم ظهر عليهم اهل العدل فاهل الحرب واموا لهم في * اما اذا كانت الخوارج لم يؤمنوهم فالجواب ظاهر لانهم اهل الحرب لا امان لهم واما اذا كانوا آمنوهم حين خرجوا فلا هم تقضوا ذلك الا امان حين قاتلوا اهل العدل بمنهم وتحت رايهم بخلاف ما تقدم فهناك اما قاتلوا تحت راية الخوارج وكان حكم الخوارج هو الجارى عليهم فلم يكن ذلك نقضا لامنهم واما اموال اهل البغي فهي مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها) لان مال المسلم لا يكون غنيمه في دار الاسلام للمسلمين بحال وحكم تنفيل السلب على هذا حتى اذا قتل خارجي وعليه سلاح حربي فهو للقاتل لانه لا عصمة في اموال اهل الحرب ههنا وان قتل حربي وعليه سلاح خارجي لم يكن للقاتل لانه مال معصوم عن الاغتنام (واستوضح) هذا بما لو اجتمع قوم من المستأمنين في دار الاسلام وامروا عليهم اميرا وامتنعوا وقاتلوا المسلمين فانه يكون ذلك نقضا لامنهم بخلاف ما اذا لم يكونوا اهل منعة ففعلوا ذلك فحكمهم في هذا اهل الذمة *

(وكذلك ان كان اهل الحرب الذين دخلوا الاغارة الخوارج قاتلوا اهل

اموال اهل البغي اذا وضعت الحرب اوزارها

المدل من ناحية وقاتلهم الخوارج من ناحية اخرى فان كان اهل الحرب اميرهم منهم وهم متمتعون بغير منعة الخوارج فهم في اذا ظاهرا عليهم لانهم صاروا ناقضين الامان باعتبار منعتهم وان كانت منعتهم بالخوارج فحكمهم حكم الخوارج وان كان اميرهم منهم لان التمكن من القتال بالمنعة لا بالامير *

(ولو ان عشرة من الخوارج لا منعة لهم آمنوا عشرة من اهل الحرب على ان يخرجوا فيغنواهم فهو لاه اذا وقع الظهور عليهم لا يجري عليهم سبي ولا يكون اموالهم غنيمة) لانهم في امان قوم من المسلمين وما تقضوا ذلك الا امان بالاغارة والقتال حين لم يكونوا اهل منعة (ولكنهم يوحسدون بجميع ما استهلكوا من الاموال يقتلون عن قتالهم عمدا) لانهم بمنزلة الاصوص حين لم يكن لهم منعة (الآرى) ان في حق الخوارج ثبت هذا الحكم باعتبار انه لا منعة لهم فكذلك في حق المستامين معهم *

(ولو كانوا لم يؤمنوهم واعدا قالوا لهم اخرجوا فغيروا مننا والمسئلة بحالها فالجواب في حق الخوارج في هذا وفي الاول سواء واما اهل الحرب فهم في جميع ما منهم ولا يقتلون عن قتالهم ولا يضمون ما استهلكوا لانه لا امان لهم من جهة واحد من المسلمين ولكنهم لصوص من اهل الحرب وصوص اهل الحرب لا فرق بين ان يقع الظهور عليهم في دار الاسلام وبين ان يقع في دار الحرب في هذا الحكم) وعلى هذا يبنى حكم التنفيل في السلب فان اموالهم لما كانت فيما كان للقاتل منهم السلب بالتنفيل (فصار الحاصل) ان المستامين من جهة الخوارج والمستامين من جهة اهل المدل سواء في حكم التلصص وقطع الطريق وفيما يكون منهم نقض للمهاد اذا كانوا اهل منعة حين قاتلوا *

(ولو ان الخوارج صالحوا اهل الحرب ووادعواهم ثم دخل رجل منهم الى اهل

العدل بغير امان كان آمنة تلك المودة (لأنهم بمنزلة اهل العدل في المودة مع اهل الحرب) (الآثرى) ان في عقد الذمة واعطاء الامان هم بمنزلةهم فكذلك في المودة *

(ولا ينبغي لاهل العدل ان يقتلوا حتى يذبوا اليهم كما لو كانت المودة من جهةهم) فان استعان بهم الخوارج فخرجوا وقتلوا معهم اهل العدل فوق الظهور عليهم لم يسب احد منهم (لان تلك المودة كانت بمنزلة اعطاء الامان لهم وقد بينا ان من يكون في امان من الخوارج اذا قاتل اهل العدل تحت راية الخوارج لم يكن ذلك نقضا للامان فهو لاء كذاك وحالهم كحال الخوارج فيما يحل ويحرم منهم ومن اموالهم *

(وان كانوا خرجوا على ان يكون الامير من اهل الحرب يحكم فيهم بحكم اهل الشرك والمسئلة بحالهم وقع الظهور عليهم فهم في) لانهم صاروا ناقضين لتلك المودة حين قاتلوا بمنتهى اهل العدل وحكم التنفيل في السلب على هذا يخرج في الفصاين (وكذا ان كانوا خرجوا منهم من ناحية ليقاتلوا اهل العدل والخوارج من ناحية اخرى فان كان امير اهل الحرب منهم فهم في لانهم قاتلوا تحت رايته بمنتهى وان كان الخوارج بشوا اليهم اميرا منهم فحكمهم بحكم الخوارج) لانهم قاتلوا تحت راية الخوارج (ولو خرج من المودعين قوم لا منعة لهم فاغاروا في دار الاسلام فوقع الظهور عليهم بمنزلة اللصوص في حكم الضمان والقصاص) لانهم ما قاتلوا عن منعة لهم فلا يكون ذلك نقضا منهم للمودة *

(ولو ان قوما من اهل الحرب آمنهم واحد من المسلمين ثم بذل امام اليهم فآمنهم ذلك المسلم ايضا فهم آمنون) لان المني الذي لا جله صرح امان المسلم في المرة

الاولى موجود في المرة الثانية *

(فان قال لهم الامير ان هذا قد آمنكم غير مرة فلا تلتفتوا الى امانه فانه كلما آمنكم فقد نبذنا اليكم كان ذلك صحيحا منه) لان نبذ الامان تأثيره في اطلاق القتال والاستغنام فيجوز تعليقه بالشرط كالاطلاق ولان النبذ يحتاج اليه لنفي الغرور وذلك يحصل بالنبذ بهذه الصفة *

(ولو ان مسلما آمن حربيا فكره الامام مقامه في دار الاسلام فانه يتقدم اليه في الخروج) لان الامام ولاية النبذ بمد صحة الامان فلا يكون ذلك الا بعد ان يبلغه مامنه فيتقدم اليه في الخروج ويجعل له من المهلة ما يتمكن فيه من الخروج بغير ضرر بمنزلة المستامن اذا اطال المقام في دارنا وقد تقدم بيان الحكم فيه (ولو قال الامام لحربي لا تدخل دارنا بامان فلان فانك ان دخلت بامانه فانت في ثم دخل بامانه لم يكن فيئا) لان حجب المسلم عن اعطاء الامان باطل فانه لا ينعدم بحجبه العلة المصححة لامانه فيكون حجبه ابطالا لحكم الشرع ولا يمكن جعل كلامه نبذ الامان وهو في دارنا لان نبذ الامان بعد اعطاء الامان لا يصح ما لم يبلغ مامنه فكذلك قبل اعطاء الامان وبه فارق المواعين لان اولئك في منعتهم ونبذ الامان صحيح لو حصل منه بعد الامان فكذلك قبله فاما هذا في دارنا فلا يملك احد نبذ مامنه ما لم يبلغ مامنه والامام وغيره فيه سواء (ولو قال الامام لاهل الحرب من دخل منكم دارنا بامان فلان فهو ذمة لنا قد دخل رجل قد علم تلك المقالة بامان فلان فهو ذمة ولا يترك يرجع الى دار الحرب) لان دخوله بعد العلم بمقالة الامير دلالة الرضاء بقبول الذمة والدلالة في هذا كالصريح بمنزلة مقام الذي تقدم اليه الامام في دارنا بعد مضي المدة *

(وهذا بخلاف قوله فهو في لان ذلك نبذ الامان فلا يصح ان لم يكن في منعة

وهذا تأكيد للامن الثابت بذلك الامان وليس بنيدو على هذا لوقال
للمعصومين ان آمنكم فلان فقد نبذت اليكم نخدوا احذر كم ثم آمنهم فلان كان
ما تقدم بنيدو صحيحا وحل له قتالهم (لانهم في منعتهم) ولو قال من خرج منكم بامان
فلان فهو في اوف قد حل دمه فخرج رجل فهو آمن (لان النيداليه وهو في منعتنا
باطل) وان قال من خرج منكم بامان فلان فهو ذمة لنا فهذا صحيح (لانه ليس
فيه بنيدال ما انما فيه تقرير حكم الامن فكونه في منعتنا لا يمنع منه * والله تعالى
الموفق *

﴿باب من قتل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن﴾

((واذا قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل مسلم راجلا من المشركين وله
فرس مع غلامه فانه لا يستحق فرسه) لان ايجاب فرس القتل له من ابين
الدلائل على ان مراده قتل من هو فارس في حال ما يقتله وهذا لم يكن فارسا
في حال ما قتله بالفرس الذي مع غلامه والغلام لم يكن حاضرا عنده *
((الآري انه لو قتل آخر الغلام وهو على ذلك الفرس استحق الفرس بقتله فعرفنا
ان الاول انما قتل راجلا لا فارسا) ولان الامام خص الفرس من بين سائر
الاشياء الذي يعلم ان الحربي حمله مع نفسه ولا فائدة في هذا التخصيص سوى
ان يكون مراده الفرس الذي يقاتل عليه وانه كان قصده التحريض على قتل
فرسانهم لتكسر به شوكتهم *

((وان كان قد نزل عن فرسه وهو معه تقوده في القتال فله فرسه) لانه فارس
بتمامه من الفرس فانه يتمكن من القتال عليه في الحال وانما كان نزوله عنه لزيادة
جد في الحرب او لضيق الطريق او لكثرة الزحام فلا يخرج به من ان يكون
فارسا حين قتل (ولو قتل رجلا على برذون او برذونة فله ذلك) لانه فارس

باب من قتل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن

سواء كان على بردون او فرس عربي *

(الآرى ان مثله من المسلمين يستحق سهم الفرسان) فان قيل * هذا فيما اذا كان
الفرس مع غلامه في المعسكر مو جودا * قلنا لا كذلك فان في حق المسلمين
غلامه بهذا الفرس لا يستحق سهم الفرسان فيمكن ان يحمل هو فارسا به
هاهنا في حكم التنفيل غلامه فارس بهذا الفرس فلا يكون هو فارسا به *
(ولو قتل رجلا على بغل او حمار او بعير لم يكن له) لانه غير فارس بهذا المركوب
ولان اسم الفرس لا يتناول له بحال *

(ولو قال من قتل قتيلا فله فرسه فقتل راجلا او فارسا فله من الغنيمة فرس عربي
وسطا وقيمته ولا يكون له بردون) لانه اطلق اسم الفرس فيما وجبه نفلا
ومطلقه يتناول العربي خاصة وعطلق التسمية يستحق الوسط من عين المسمى
او قيمته بخلاف ما سبق فقد اضاف الفرس هناك الى القتيل بحرف الهاء وبه
يتبين ان مراده ما يكون القتيل فارسا به وذلك يعم البردون والفرس العربي *
(وعلى هذا لو قال من دخل من باب المدينة على فرسه او قاتل على فرسه فله
مائة درهم فهذا على العرب والبراذين جميعا) ولو قال على فرس فهو على العرب
خاصة * وكذلك لو قال من نزل عن فرسه فقاتل راجلا فله مائة درهم فهذا على
العرب والبراذين * ولو قال عن فرس ففي القياس لا يستحق النفل الا من نزل
عن فرس عربي) لانه اطلق اسم الفرس فلا يتناول الا العربي كما في الفصول
المتقدمة *

(وفي الاستحسان ان كل من نزل عن بردون او فرس عربي فقاتل راجلا فله
نفله) لان مقصود الامام هنا التحريض على مباشرة القتال راجلا ﴿ الآرى ﴾
ان من نزل عن فرس عربي ولم يقاتل لا يستحق النفل وفيما هو المقصود لا فرق

بين ان ينزل عن برذون او عن فرس عربي) ولانه وان اطلق اسم الفرس فقد علمنا ان المراد فرسه لان الانسان ينزل عن فرس نفسه لا عن فرس غيره فكان هذا وقوله عن فرسه سواء واسم البرذون في التنفيل يتناول الذكر والانثى ولا يتناول الفرس العربي بحال لان هذا اسم نوع خاص من الخيل فلا يتناول نوعا آخر بمنزلة ما لوقال من قتل رجلا على فرس عربي فان ذلك على الذكر والانثى من ذلك النوع خاصة دون البراذين بخلاف الفرس فانه يستعمل في البراذين والفرس العربي جميعا كالخيل وان كان الاسم حقيقة في العربي فعند الاطلاق يحمل على الحقيقة وعند الاضافة يعتبر عرف الاستعمال والفرس الشهري من نوع البراذين دون العرب *

(ولو قال من قتل قتيلا فله دابة فاسم الدابة يتناول الخيل والبغال والحمير كما قال تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها - اوزيته) ولهذا لو حلف لا يركب دابة تناول الاسم هذه الاشياء الثلاثة *

(وان قتل رجلا على بعير او ثور لم يكن له ذلك الا ان يكونوا قومادوا بهم الابل والثيران فباعثا بالاحمال يصير معلوما ان مراد الا مام ذلك) والكلام تنقيح بدلالة الاحمال واسم البغل في التنفيل يتناول الذكر والانثى وكذلك اسم البغلة لان الماء يستعمل فيه للملأمة الواحدان للملأمة التانيث كاسم البقرة يتناول الذكر والانثى واسم الحمار والبعير يتناول الذكر والانثى جميعا فاما اسم الاثان لا يتناول الا الانثى وكذلك اسم حمارة لانه لا تستعمل الماء ههنا للملأمة التانيث واسم الجمل والبعير يتناول الذكر والانثى ايضا فاما اسم الناقة لا يتناول الا الانثى خاصة وقد بينا هذا في الجامع (ولو قال من قتل فارسا فله دابة فقتل رجلا على حمار او بغل او بعير لم يكن له شيء) لانه ما كان فارسا بدابته وانما شرط

ولو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم الخيل والبغال والحمير

الاستحقاق ان يقتل فارسا (ولو قتل رجلا على بردون ذكر او انثى استحق دابته) لانه فارس دابته *

باب من يگون له النفل ومن لا يكون

(واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فالقياس ان يكون السلب للقاتل واحدا كان او اثنين او ثلاثة او اكثر من ذلك) لان (من) من اسماء العموم فيتناول مخاطبين على سبيل الاجتماع والانفراد جميعا *

(ولكن الاخذ بالقياس في هذا قبيح لانه يؤدى الى القول بان المسكر كلهم لو اجتمعوا على قتل رجل واحد استحقوا سلبه وقد علمنا ان الامام لم يرد ذلك بالتفصيل لان معنى التحريض يفوت به ولكن الاستحسان فيه وجوه *

(احدها) انه ان قتل رجل او رجلا فلها السلب وان قتله ثلاثة لم يكن لهم سلبه لان الثلاثة ادنى الجمع المتفق عليه فان الكلام وحدان وثنية وجمع فيتبين ان الجمع غير التشية ثم ادنى الجمع المتفق عليه كاعلى الجمع وصراد الامام بهذا تحريض الاحاد على القتال لا تحريض الجماعة * ولانه يجوز للمسلم ان يفر من الثلاثة ولا يحمل له ان يفر من الواحد ولا من الاثنين قال الله تعالى وان يكن منكم الف فقلوبوا الفين باذن الله * فيتبين الفرق بين الاثنين والثلاثة وان حكم الاثنين كحكم الواحد ولكن هذا اذا كان معه السلاح وهو يطعم في ان ينصف من اثنين فاما اذا لم يكن معه سلاح ولا يطعم في ان يتصف منها فلا بأس بان يهاز (١) الى فئة ولا يلقي بيده الى التهلكة *

(والوجه الثاني) الاستحسان انه ان قتل قوم لا منعة لهم من المسلمين فلهم السلب وان قتل قوم لهم منعة لم يكن لهم السلب لان الذين لا منعة لهم حكمهم كحكم الواحد (الا ترى) انهم لو دخلوا دار الحرب على وجه التلصص لم يخمس

(١) من الحوز كما في القرآن او متحيزا الى فئة * اى مائلا الى جماعة مسلمين

ما أصابوا بخلاف ما إذا كانوا أهل منعة فكذلك في حكم التنفيل لأن بصحة التنفيل فيه يبطل حق إر باب الخمس عنه *

﴿ ووجه الثالث ﴾ أنه إن قتل قوم يرى الإمام والمسلمون أن ذلك القتل كان يتصف منهم لو خلى بينهم وبينه فلم سلبه وإن كان لا يتصف منهم لم يكن لهم سلبه) لأن المقصود التحريض وإنما تحقق معنى التحريض على قتل من يتصف منهم دون من لا يتصف * قال (وكل هذا واسع إن أمضاه الإمام وراه عدلا) وليس المراد أن كل ذلك حق وإنما صراده أن كل هذا طريق الاجتهاد وهو نظير قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فيما صنع مسروق وجندب كلا كما أصاب يعني طريق الاجتهاد * قال (واحسن الوجوه عندى وأقربها من الحق الوجه الأخير) لأن فيه تحقيق ما هو المقصود بالتنفيل وهو التحريض *

(الأثرى أنهم لو انتهوا إلى مطمورة فقال الأمير من نأهضها أي قام بأخذها فله ما فيها بعد الخمس فعمل ذلك جماعة منهم فإن كانوا بحيث يتصف منهم أهل المطمورة استحقوا النفل وإن اجتمع على المطمورة من العسكر من يعلم أن أهل المطمورة لا يتصفون منهم لم يكن لهم النفل) مراعاة معنى التحريض (ولو قتل رجل قتيلين أو أكثر بضربة واحدة فله سلبهم جميعا كما لو قتلهم بضربات مختلفة) لأن كلمة من عامة فيعمم به المقتولون أيضا *

(وإذا دخل الأمير مع العسكر أراض الحرب فقال لهم قبل أن يلقوا قتالا من قتل منكم قتيلا فله سلبه فهذا جائز ويبقى حكم هذا التنفيل إلى أن يخرجوا من دار الحرب) لأن مقصوده تحريضهم على الامتنان في الطلب فيقتيد مطلق كلا منه هذا المقصود *

(حتى إذا انتهى مسلم إلى مشرك نائم أو غافل في عمله فقتله فله سلبه بمنزلة

مالوا العدو وقتلوه في الصف او بعد ما هزموا) لان تنفيل الامام عم المقتولين
على اي حال كانوا ابدان يكونوا بحيث يحل قتالهم *

(وكذلك عم القتالين ممن يكون لهم سهم في الغنمة او رضيع كالنساء والطبيبان
والعبيد) فاما في قال الامير هذه قتالة بعدما اضطفوا للقتال فهذا على ذلك القتال
حتى ينقضى) لان الحال دليل عليه وهذا لانه اخر الكلام الى ان حضر القتال
فقد علمنا ان مقصوده التحريض على ذلك القتال بخلاف الاول فهناك
انما تكلم به حين دخلوا دار الحرب فمر فدا ان مراده التحريض على الجدد
في لدخول والطلب *

(ثم ان بقوا في ذلك القتال اياما في ذلك التنفيل باق) وكذلك ان هزموا
فساد المسلمين في ارضهم بقي حكم ذلك التنفيل لبقاء ذلك القتال * وكذلك ان
دخل المنهزمون حصونهم فتحصنوا فيه واقام المسلحون بقا لولهم فقتل رجل
قتيلا له سلبه) لان ذلك القتال باق اذ لم يتركوه حينئذ ولا حصل مقصودهم
به وهو تمام القهر *

(وان لم يتبعهم المسلمون بعد ما هزموا حتى لحقوا بخصونهم ثم مروا بعد ذلك
بخصونهم فقتل مسلم رجلا ممن كان هزم منهم او من غيرهم لم يكن له سلبه)
لانهم حين تركوا اتباعهم فقد انقضت تلك الحرب حقيقة وحكما والتنفيل
كان مقيدا بها *

(ولو كانوا على ارضهم فمروا بخصن آخر فقتل رجل منهم قتيلا لم يكن له سلبه)
لان النفل كان على الحرب الاول وهي ما كانت بينهم وبين اهل هذا الحصن
انما كانت بينهم وبين الذين حضروا للقتال فهذه النساء حرب آخر لم يكن
التنفيل متناولا لها *

(ولو ان اصحاب الحرب الاولى انهزموا فدخلوا حصنا آخر والمسلمون في
أرهم فان كان الغالب في هذا الحصن غير المنهزمين والمنفعة منعتهم ثم قتل مسلم
قتيلا لم يستحق سلبه سواء كان المقتول من المنهزمين او من غيرهم) لان هذا
سوى الاول *

(وان كان عظيم القوم الذين انهزموا من المسلمين والمنفعة لهم في ذلك التنفيل
باق واهل الحصن الثاني بمنزلة مدد لحقهم فيبقى الحرب الاولى ومن قتل من
المنهزمين او من غيرهم فله سلبه) وهذا لما بينا ان الحكم للمنعة والغلبة *
(ولو جاء ملكهم الاعظم بجنده فانحاز اليه الذين كانوا يقاتلون المسلمين ثم
قتل مسلم منهم قتيلا لم يكن له سلبه) لان هذه منعة اخرى والتنفيل كان مقيدا
بالحرب الاولى فبعد ما حدثت لهم منعة اخرى يكون الحرب غير الاولى فاذا
لم يجدد الا امام تنفيل لم يستحق القاتل السلب وان جدد الا امام التنفيل فسمعه
بعض الناس دون البعض فكل من قتل قتيلا استحق سلبه الذي يسمع والذي
لم يسمع فيه سواء) لان هذا محض منعة في حق القاتلين ولان كلام الامام
لما اشهر في الناس فذلك بمنزلة الواصل الى جماعتهم في الحكم والله الموفق *

باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء *

(واذا قال الامير من دلمان المسلمين على عشرة من الرقيق فله رأس فمد لهم
رجل بكلام ولم يذهب معهم فذهبوا الى ذلك الموضع وجاؤا بالرقيق كما قال
فلا شيء له من النفل * وكان ينبغي في القياس ان يستحق النفل) لانه شرط عليه
الدلالة وقد فعل (الا ترى) ان الدلالة على الصيد من المحرم بهذه الصفة يلزمه
الجزاء (واكنه) استحسن فقال (استحقاق النفل يكون بالعمل لا بمجرد الكلام
والمقصود به التعريض واما يكون التعريض على عمل يكون هو من جنس

باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء *

الجهاد والقتال وبمجرد وصف الموضع بكلام لا يحصل ذلك العمل اذا لم يذهب معهم فلا يستحق النفل * ولو آمنوا حرياً على ان يدلهم على مثله فدلمهم بكلامه فهو دال لان الامام لا يعتمد عمال من الامن *

(ارأيت لو كان المسلم في منزله بالكوفة او الشام فقال ان دللتكم على عشرة ارؤس في موضع من دار الحرب قد مريت بهم اتجملون لي رأساً فقالوا نعم فدلمهم ولم يذهب معهم اكان يستحق النفل فكذلك اذا دلهم وهو في دار الحرب الا انه اذا كان معهم في دار الحرب فهو شريكهم بسهمه في الفينة بمنزلة ما لو لم يسبق الدلالة والتفيل ولو ذهب معهم حتى دلهم على عشرة ارؤس فله منهم رأس) لانه باشر عملاً يجوز ان يستحق النفل به وهو الذهاب وانما يعطيه رأساً وسطاً *

(وكذلك لو دل على مائة رأس بهذه الصفة فله من كل عشرة رأس وسط * ولو دلهم على خمسة كازله نصف واحد من اوساطهم) لانه اوجب له ذلك بمقابلة عمل فيه منفعة للمسلمين فيكون هذا بمنزلة قوله من جاء بعشرة ارؤس فله رأس * وقد تقدم بيان هذا الفصل *

(ولو اسرا الامير اسراء من اهل الحرب فقال من دلنا منكم على عشرة ارؤس فهو حر فدلمهم رجل بكلام ولم يذهب معهم فوجدوا الامر كما وصف لهم فهو حر) لان هذا تليق عتقه بالشرط فيراعى وجود الشرط فيه حقيقة وبالدلالة بالوصف يتم المشروط حقيقة وهذا لان الامام ما اوجب له هنا شيئاً لا يستحق الا بعمل فلا حاجة بنا الى ترك حقيقة الدلالة ههنا بخلاف الاول فقد اوجب له هنا فلا يستحق الا بالعمل فلاجله تركنا حقيقة لفظ الدلالة و حملناه على نوع من المجاز *

(ثم لا يترك هذا الاسير يرجع الى داره ولكنه يخرج الى دارنا ليكون ذمة لنا)

لأنه بالأسر قد احتبس عندنا وإنما أوجب له بالدلالة الحرية وليس من ضرورته
التمكن من الرجوع إلى داره *

(ويستوى في هذا الحكم أن ذهب معهم أو لم يذهب إلا أن يقول أن ذلك فانا
حر وتدعوني أرجع إلى بلادى فحينئذ وفي له بالشرط ويمكن من الرجوع إلى
بلده إن أحب) لأن هذا بمنزلة صالح جرى بين الإمام وبينه وفي الصالح يجب
الوفاء بالمشروط *

(إلا أنه لا ينبغي للامير أن يفعل هذا إلا أن يكون فيه حظ للمسلمين) لأنه
نصب ناظر أفلا بدع الأسير ليعود حر بأعينا إلا بمنفعة عظيمة للمسلمين *
(نحو أن يقول أدلكم على مائة من بطارقهم ونذروني أرجع إلى بلادى فيعلم
أن حظ المسلمين فيما يدل عليه أكثر من حظهم في أسره فحينئذ لا بأس بأجابته
إلى ذلك) * وأزدهم الأسير على تسعة وذهب معهم أو لم يذهب لم يكن له شيء
من رقبته) لأن عقده هنا باعتبار الشرط والشرط يقابل المشروط جملة فالميات
بكمال الشرط لا يستحق العتق أو هذا صالح من رقبته على شرط التزمه فميات
بذلك الشرط بكماله لم يتم الصالح ولا يستحق شيئاً مما وقع الصالح عليه بخلاف
المسلم فإن استحقاقه للنفل كان باعتبار عمله فيه منفعة للمسلمين فبقدر ما يحصل
من المنفعة بعمله يستحق النفل (وكذلك لو كان الأمير قال للأسير أن دلتنا على
عشرة فانت آمن من أن نقتلك فدل على تسعة كان له أن يقتله) لأنه علق الأمان
به بالشرط فم لم يتم المشروط لا يستفيد إلا من *

(وكذلك لو أن أهل الحصن نزل عليهم المسلمون وقالوا إن دلتناكم على عشرة
من البطارقة أو ممنونا وترجعون عنا قالوا نعم فدلواهم على خمسة أو على تسعة
فليسوا بآمنين وليس على المسلمين أن يرجعوا عنهم) لأن الشرط لم يتم فلم ينزل

شيء من الجزاء

(ولو قالوا للمسلمين نهطكم مائة من الرؤوس والالف دينار على ان تومتونا وترجموا عنا عامكم هذا ثم اعطوا بعض المال فللمسلمين ان يقاتلوه) لان الامان تمام باءاء جميع المال فلا يشب باءاء بعض المال

(ولكن ان ارادوا قتالهم فليردوا عليهم ما اخذوا ثم ينابذهم للتعزز عن القدر ودفع الضرر عنهم فانهم انما اعطوا مالهم على سبيل الدفع عن نفوسهم وهذا بخلاف ما سبق من الدلالة على عشرة من البطارقة فان هناك ان دلوا على بعضهم فلنا ان قاتلهم من غير دس (عليهم) لانا ما ملكنا عنهم شيئاً من المال بمقابلة ما وعدناهم من الامان ولو قاتلناهم من غير دس لا يؤدي الى الاضرار بهم بطريق اهدار ملكهم وههنا ملكنا المال بمقابلة ما شرطناهم فيجب الرد عليهم اذ لم يحصل لهم منفعة الامان به

(وان ابى الامام ان يرد عليهم فليرجع عنهم ولا يقاتلهم اظهار للمساخطة واعاء للرفاء بالشرط وان هلك بعض السبي الساخوذ منهم ثم اردنا قتالهم فلا بد من رد ما بقي من السبي وقيمة من هلك منهم) لان المقصود بالرد دفع الضرر والخسران عنهم والتعزز عن القدر وذلك يحصل برد القيمة عند تعذر رد العين كما يحصل برد العين

(ولو صالحوهم على مائة رأس على ان يومتوهم سنهم هذه وينصرفوا عنهم ثم رأوا ان النظر لهم في قتالهم فليردوا المال ثم ينابذوا اليهم وهم في منعتهم) لان مع بقائهم حرباً لا يجرم قتالهم لا عزاز الدين وانما يجرم القدر وبالنابذ اليهم وهم في منعتهم يستفي معنى القدر ولكن المال الساخوذ منهم بطريق الجمل فان لم يسلم لهم الشروط وجب رده عليهم بمنزلة العوض يجب رده اذ لم يسلم العوض فان كان اسلم السبي

المعوض يجب رده اذا لم يسلم للمعوض

فايرد عليهم قيمتهم لانه تمذر عليهم ردعينهم بعد ما سلموا) فان تأييدك المسلم من
الحربي لا يحل فصار كالمذمور ردهم بالهلاك

(ولو كانوا لم يقبضوا منهم المال حتى بدالهم ان ينبدوا اليهم فلا بأس بذلك) لانهم
يختارون ما فيه النظر للمسلمين والحال فيما يرجع الى النظر يتبدل ساعة فصاعة
فكما انه لو كان النظر في الابتداء في القتال لم يلبوا الى الصالح فكذلك اذا صار
النظر في القتال كان لهم ان ينقضوا الصالح

(الا ترى انه لو وادعهم على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من رقيقهم ثم بداله
بعد مضي سنة او سنتين ان يقاومهم لانه رأى بالمسلمين قوة فلا بأس بان ينبد
اليهم ولو وادعهم على ان يعطوهم مائة رأس من اسرى المسلمين ايرجعوا عنهم
هامهم هذا واعطوهم نسمين فلا بأس بالنبد اليهم وقتلهم لانهم تمام الشرط
الذي علق الايمان به ولا يردهم شيء من الماخوذ) لان الاحرار من الاسراء
ما كانوا في ملكهم قط ولا تملكناهم عليهم بطريق الجمل فلا يكون في الامتناع
من الردم معنى الاضرار بهم وانما فيه كف عن الظلم

(وكذلك ان اعطوا ذلك من مديري او مكاتبي او امهات اولاد كانوا المسلمين
اسرى في ايديهم لانهم لم يملكوا شيئا من ذلك) فان ثبوت حق المتق في الجمل
كثبوت حقيقة المتق في اخر اجه من ان يكون محلا للملك بالقهر ولكن ان ردهم
على مواليهم بغير شيء

(وان اعطوا ذلك من عبيد مسلمين كانوا اسرى في ايديهم رد عليهم قيمتهم) لانهم
كانوا تملكوا المبيد بالاحراز ثم تملكنا عليهم بطريق الجمل فيجب ردهم اذا
لم يسلم لهم الشروط ولكن يتمذر ردعينهم لا سلامهم فيجب رد قيمتهم

(وان ادوا المائة كما شرطوا من لا يملكونهم من الاسراء فلا مانع ان يقاومهم

بعد النبد اليهم من غير رد شي عليهم) لان لم تملك عليهم شيئا كانوا يملكونه *
 (ولكن الافضل له ان يفى ذلك لهم) كما وفوا بالمشر وط ليطمئنوا اليه فيما يستقبل
 فانه ان لم يفعل لم يركنوا الى مثل ذلك في المستقبل بناء على ما عندهم ان هذا
 غدر في تخليص الاسارى من ايديهم وان لم يكن غدر في الحقيقة *

(وان انصرف عنهم بعدما اخذوا المشروط منهم فان كانوا احرار اخلى سبيلهم
 وان كانوا مدبرين ردهم على الموالى بغير قيمة وان كانوا عبيدا فان وجدهم الموالى
 قبل القسمة والبيع اخذوهم بغير شي وان وجدوهم بعد القسمة والبيع
 اخذوهم بالقيمة او الثمن ان احبوا) لان التملك عليهم بطريق الجمل بمنزلة التملك
 بطريق القهر الا ترى ان الماخوذ في يجب قسمة بينهم في الوجهين *

(ولو قال الامير للاسراء من دلة على عشرة رة من المقاتلة فهو حر فذلهم اسير
 على عشرة مجتمعين في قلعة لم يقدروا عليهم لم يكن حرا) لانا علمنا انه لم يكن هذا
 مقصودا لاما وانما كان مقصوده دالة فيها منفعة للمسلمين ولم يحصل * فان
 قيل * انما يعتبر ظاهر كلامه وهو قوله عشرة من المقاتلة والمقاتل من يكون
 مجتمعا * قلنا * نعم ولكن مقصوده دالة يستفيد بها علما لم يكن حاصلا له قبل
 الدلالة وذلك لا يحصل بهذه الدلالة فكيف من عشرة مقاتلة لا يقدر عليهم يعلمهم
 الامير والمسلمون في دار الحرب فمرفنا بهذا ان مراده الدلالة على عشرة
 يتمكنون من اخذهم *

(فان دلهم على عشرة غير مجتمعين الا انهم حروا بهم فهربوا فان كانوا هربوا قبل
 وصول المسلمين الى موضع قدرون على اخذهم فليست هذه ايضا دالة)
 لان ما هو المقصود وهو التمكن من الاخذ لم يحصل بها *

(وان كانوا قد قدروا على اخذهم ففرطوا في ذلك حتى هربوا فلا سير حر) لانه

قد أتى بالمشر وط عليه من الدلالة وهو التمكن من اخذ العشرة فانشرط الذي يكون منابعد ذلك لا يكون محسوبا عليه *
 (وان دل على العشرة في موضع فقاتلوا حتى نجوا فليست هذه بدلالة) لانه انما دل على قوم متمتعين اذ لا فرق بين ان يكون امتناعهم بقوة انفسهم او بحصن كانوا فيه *

(الا ان يكونوا انما نجوا الشرط من المسلمين في اخذهم بعد القدرة عليهم حينئذ يكون الدال ماضيا له * وان قاتل العشرة التي دل عليهم المسلمين فقتلوا بعضهم ثم ظفر المسلمون بهم فلا سير حر) لانهم انما تمكنوا من اخذهم واسرهم بدلالته (وان لم يتمكن المسلمون من اسرهم ولكن قاتلوه حتى قتلوا فليست هذه بدلالة) لان ما هو المقصود وهو التمكن من الاسر لم يحصل بهذه الدلالة *

(وهذا لان مثل هذه العشرة كانوا يجدونهم قبل دلالته فمرفنا ان المقصود بالدلالة غير هذا * ولو قتل المسلمون منهم واحدا وظفروا بالبقية فان كانوا قتلوا ذلك الواحد وهم متمتعون لم يكن الاسير حرا) لان التمكن انما حدث بعد قتله والباقيون بعد قتله تسعة فكانه لهم ابتداء على تسعة نفر *
 (وان كانوا قتلوه بعد ما ظفروا بالعشرة فهو حر) لانهم تمكنوا من اسر العشرة بدلالته *

(وكذا ان كانوا قتلوا بعض المسلمين ثم ظفروا بهم احياء) لانهم تمكنوا من اسر العشرة بدلالته وان كان ذلك بعد جهاد و قتال (فان انتهى اليهم المسلمون ولا سلاح عليهم فقرطوا في اخذهم حتى تسلموا او امتنعوا فلا سير حر) لانه تمكنهم بدلالته من اخذ العشرة وانما جاء التخصيص من المسلمين *

(ولو كان الاسير قال ادلكم على عشرة على اني اذلتكم عليهم فامتنعوا او لم يمتنعوا فانا حر ورضي المسلمون بذلك فهو حر اذا دل عليهم وان كان امتنعوا) لانه اتى بما التزم به بالشرط اصابوا بما يقتبر دلالة الحال والمقصود بالكلام اذا لم يوجد التخصيص بخلافه *

(ولو قال الامير للاسراء من دلنا على حصن كذا فهو حر او على عسكر الملك فهو حر فدلهم رجل ثم لم يظهر واحد منهم فالاسير حر) لانه اتى بالشرط عليه من الدلالة والمشروط عليه الدلالة على قوم ممتنعين ههنا وقد اتى به بخلاف ما تقدم والله اب ان المراد هناك الدلالة على عشرة غير ممتنعين الا ترى انه لو قال من دلنا على عشرة من السبي من نساء او صبيان فهو حر فدلهم رجل على ذلك بين يدي جند يمتنعونهم انه لا يمتنع لان الفأاب ان المراد الدلالة عليهم في غير منعة وانما يحتمل مطلق الكلام في كل موضع على ما هو والله اب *

قال (ولو تخير الامير في رجوعه الى دار الاسلام فقال للمسلمين من دلنا منكم على الطريق فله رأس او قال فله مائة درهم فدلهم رجل بوصف ذكره فمضوا على دلالته حتى اصابوا الطريق ولم يذهب معهم هو فلا شيء له) لان ما اوجب له على سبيل الاجرة لا على سبيل التسهيل اذ التسهيل بعد احرار الفتيمة لا يجوز وارشاد المتخير الى الطريق ليس من الجهاد ليستحق عليه النفل فمرقنا انه اجارة واستحقاق الاجرة بعمل لا بمجرد قول فلهذا لا يستحق شيئا اذا لم يذهب معهم *

(وان ذهب معهم حتى دلهم على الطريق فله اجر مثله في ذهابه معهم) لانه اتى بالعمل بحكم اجارة فاسدة فان المقصود عليه من العمل لم يكن معلوما حين لم يبين الى اي موضع يذهب معهم وربما يوصلهم الى الطريق بمشروعات وربما

استحقاق الاجرة قبل الامتناع

لا يوصلهم إلا بمسيرة عشرة أيام وجهالة المعقود عليه تفسد العقد *

ثم إن كان المشر وطله مائة درهم فإنه يستحق به أجر المثل لا يجاوز به مائة كما هو
الحكم في الاجارة الفاسدة اذا كان المسمى معلوما وان كان المشر وطله رأسا من
السبي فله أجر مثله بالغاما بالغ لان تسمية الرأس مطلقا في باب الاجارة لا يكون
تسمية صحيحة وهذا لانه انما لا يجاوز المسمى تمام الرضا به وذلك يتحقق بالمائة
ولا يتحقق بالرأس لان الرأس وس تفاوت في المالية *

(ولو قال من دلنا على الطريق حتى يبلغ بنا موضع كذا فله مائة درهم او فله هذا
الرأس بعينه فذهب رجل معهم الى ذلك المكان فله المسمى) لان المعقود عليه
ها هنا معلوم والبدل معلوم * فان قيل * الخاطب بالعقد مجهول فكيف ينمق العقد
صحيحا قلنا * انما ينمق العقد حين ياخذ في الذهاب معهم ويستوجب الاجر
بحسب ما يأتي به من العمل وعند ذلك لاجمالة فيه *

(ولو لم يتخير الامام ولكن قال من ساق هذه الارماك منهم حتى يبلغ الطريق
فله مائة درهم فقبل ذلك قوم استحقوا اجر المثل لا يجاوز به المائة) لان المعقود عليه
من العمل مجهول لجمالة المسافة *

(ولو كان قال الى موضع كذا فله المسمى) لان المعقود عليه معلوم والبدل معلوم *
(وان خاطب به قوم باعيانهم فسمع قوم آخرون فساقوها الى ذلك المكان
فلا شيء لهم) لان العقد انما كان بينه وبين من خاطبهم به فغيرهم يكون متبرعا في
اقامة العمل *

(ولو نادى بذلك في جميع اهل العسكر فساقها قوم سمعوا النداء فلهم الاجر)
لانهم اقاموا العمل على وجه الاجارة *

(ولو ساقها قوم لم يسمعوا النداء فلا شيء لهم) لانهم اقاموا العمل متطوعين

لا على وجه الاجارة حين لم يسموا النداء وبهاتين ان الاستحقاق هاهنا ليس على وجه التنفيل *

(ولو ان الامير اخطأ الطريق فتحير فقال لا سير في يده ان دللتنا على الطريق فاك اهلك وولدتك فدلمهم بصفة او بذهاب معهم حتى اوقفهم على الطريق كان على حاله فيا للمسلمين مع اهله وولده) لان الامير لم يذكر نفسه بشئ في الجزاء فيبقى هو اسير على حاله واذا كان هو عبدا للمسلمين فما يكون له يكون للمسلمين ايضا اهله وولده وغيرهم في ذلك سواء *

(ولو كان قال لك نفسك واهلك وولدتك والمسئلة بحالها فهو حر لا سبيلا عليه) لانه جعل له نفسه جزاء على دلالة وقد اتى بها فكان حرا وله اهله وولده ايضا لانه شرط له ذلك *

(الا انه لا يدخل في اسم الاهل هاهنا لزوجته) بخلاف ما تقدم في فصول الامان لان ههنا قد صاروا مملوكين بالاسر فلا يزول الملك عنهم الا بيقين وهذا اليقين في زوجته خاصة *

(وكذلك في اسم الولد لا يدخل هاهنا الا ولده لصلبه واما ولد الولد فمهم في) لان التمييز في ولد الصاب خاصة وهذا لاستحقاق له يتنى على المتيقن به * (وان لم يكن في الاسراء ولد لصلبه فله اولاد بنيه) لانهم قائمون مقام ابهم في هذا الاسم فيتناولهم عند عدم آباءهم *

(ولا يكون ولد بناته في ذلك من شيء الا ان يسميهم لانهم ليسوا من اولاده) ثم لا يترك يرجع الى دار الحرب ولكنه يخرجهم الى دار الاسلام ليكونوا ذمة للمسلمين) لان بعد ثبوت الاسر لا يجوز تمكينهم من الرجوع الى دار الحرب * (ويستوى اذا كان دلمهم بكلام او ذهب معهم) بخلاف ما تقدم من دلالة المسلمين

فان ذلك على وجه الاجارة فلا يشبث بالكلام وهذا على وجه الصالح والامان
فيعتبر فيه وجود الشرط حقيقة *

(فان كان الامير قسم السبي في دار الحرب او باعهم ثم تخير فقال للاسراء من
دلتنا على الطريق فهو حر او قال فله مائة درهم ففعل ذلك بعضهم فان شرطه
مائة درهم فله اجر مثله لا يجاوز به مائة ويكون ذلك لمولاه) لان الملك قد تعين
فيهم ها هنا فما اوجبه الامام يكون على وجه الاجارة دون الصالح والامان *
(ولهذا ولد لهم بمجر دكلام ولم يذهب معهم لم يستحق شيئا فان كان قال فهو حر
فهذا باطل) لان الامير لا يملك ان يعتق ارقاء الملاك بعد ما تعين ملكهم فيهم *
(ولو تخير قبل قسمتهم فقال من دلتنا منكم على الطريق فهو حر فدل اسير على
طريق الا انه طريق ياخذ الى دار الحرب لا الى دار الاسلام فان كانوا تخيروا
في الدخول فهذه دلالة والاسير حر وان كانوا تخيروا في الانصراف فليست
هذه بدلالة وان دلهم على طريق ياخذ الى دار الاسلام لا الى دار الحرب
فالتقسيم فيه على عكس هذا) لان مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال وقد علمنا
ان مراده في حصة الدخول الدلالة على طريق يوصله الى مقصوده من دار
الحرب وفي الانصراف مقصوده الدلالة على طريق يوصله الى مقصوده من
دار الاسلام *

(وان قال ان دلتنا على طريق حصن كذا فانت حر ولذا لك الحصن من ذلك
المكان طريق فدلم على طريق آخر هو ابعد من الطريق المهدوفه شرطه)
لان كل واحد من الطريقين طريق ذلك الحصن ان كان بحيث يعتاد الناس
الذهاب الى ذلك الحصن من ذلك الطريق والامير اطلق اللفظ ولا يجوز
تقييد المطلق الا بدليل وليس في كلامه ذلك *

(وان دلهم على طريق ليس بطريق الى ذلك الحصن ولكنه طريق الى غيره الا
انهم يتدرون على ان يدوروا من ذلك المكان حتى ياتوه فليست هذه بدلالة)
لان الانسان قد يتمكن من ان ياتي من هذا الموضع كاشفر ثم يدور حتى ياتي
الى بخارى ثم لا يبعد احد الطريق من هنالى كاشفر طريق الى بخارى فمر فناناه ما
اتى بالمشروط عليه فلا يكون حرا*

(وان قال ان الدلتا على طريق حصن كذا وهو الطريق الذى يقال له كذا
فدلهم على طريق غيره حتى اقامهم على الحصن فان كانت لهم منفعة في الطريق
الذى عينوا له من حيث قرب الطريق او امنه او كثرة الماشى او كثرة القرى
او كثرة ما يجدون من السبي فهو في على حاله) لانه ما وفى بالشرط فانهم عينوا له
طريقا وكانت لهم فيه منفعة فالتعين متى كان مفيدا يجب اعتباره*

(وان كانا لذي دلهم عليه اكثر منفعة من الذى عينوا له فهو في القياس ايضا)
لانه ما اتى بالمشروط وفي ايجاب العباد يعتبر اللفظ دون المعنى لجواز ان يخلو
كلامهم عن حكمة وفائدة حميدة (وفي الاستعسان هو حر) لانه اتى بمقصودهم
وزيادة وانما يعتبر التعيين اذا كان مفيدا فاذا علم ان فائدتهم فيما اتى به اظهر من سقط
اعتبار التعيين لكونه غير مفيد*

(وان لم يعلم ايها النفع فهو في على حاله) لان التعيين كلام من عاقل فيكون معتبرا
في الاصل ما لم يعلم خلوه عن الفائدة ولم يعلم بذلك*

(وعلى هذا القول من دلنا على طريق درب الحارث (ا) فهو حر فدلهم رجل
على طريق المصيصة او على طريق ملطية فان كان ذلك اقرب واكثر منفعة
فهو حر وان كان ليس كذلك او لا بد رى اهو كذلك ام لا فهو في) لانه ما
اتى بالمشروط عليه (ا) رأيت لو ذهب بهم الى طريق غير ما ذكرناه فكان فيه

التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره

الملك وجنده فقاتلهم وقتل منهم او ذهب بهم في طريق لا علف فيه فهاكت
دوابهم وماتوا اجوعا كان في له بشرطه وانما فصل بهذا بيان ان التقييد متى
كان مقيدا يجب اعتباره والله الموفق *

﴿باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره﴾

(واذا ارى امير المسكر دروع المسلمين قليلة عند دخولهم دار الحرب فقال
من دخل بدرع فله من النفل كذا او فله به سهم كسهمه من الغنيمة فهذا جائز لا
باس به) لان هذا التنفيل يقع منه على وجه النظر فالمسلم في حمل الدروع الى دار
الحرب يحتاج الى مؤنة ويحصل به ارباب العدو فيجوز ان ينفل على ذلك
لتعريضهم على تحمل هذه المؤنة في ارباب العدو *

(الا ترى ان الشرع اوجب للفازي السهم بفرسه لهذا المعنى) وهو انه ياتزم
المؤنة فيما يحصل به ارباب العدو فلا مام ان يوجب ذلك بطريق النفل اعتبارا
بما اوجبه الشرع *

(وكذلك لو قال من دخل بدرعين فله كذا) لان المبارز قد يظاهر بين درعين اذا
اراد القتال على ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر بين درعين يوم احد
فكان هذا منه على وجه النظر والاجتهاد *

(وان قال من دخل بدرع فله مائة ومن دخل بدرعين فله مائتان ومن دخل
بثلاثة دروع فله ثلاث مائة) وساق الكلام هكذا (فليس ينبغي له ان ينفل
هكذا ولا يجوز منه هذا التنفيل في اكثر من درعين) لان هذا لا يقع على وجه
الاجتهاد والنظر والمقاتل لا يمكنه ان يلبس اكثر من درعين عند القتال لان
ذلك ثقل عليه ولا يمكنه ان يقاتل معه فمر فانا انه ليس في التنفيل على اكثر
من درعين منفعة *

«فان قيل معنى التزام المؤنة وارهاب المدو تحت في الثالث والرابع والخامس
«قلنا» ليس كذلك فان الارهاب بالدارع لا بالدروع يقال انفصل كذا
وكذا دارعا وكذا او كذا حاصر افيحصل به الارهاب والدارع هو وحده
لانه ما حمل الدروع مع نفسه ليعطيها غيره وانما حمل للبس عند القتال وذلك
لا يتأتى منه في اكثر من درعين»

(وعلى هذا الوقال لا حساب الخيل من دخل تجفاف فله كذا) فان معنى التزام
المؤنة وارهاب المدو يحصل بالتجفاف للخيل كما يحصل بالدروع للفرس
فيجوز ان ينقل على تجفاف وتجنافين»

(ولا يجوز اكثر من ذلك) لان التجفاف للفرس فالتنقيل عليه بمنزلة التنقيل
على الفرس»

(ولو كان الامر من لا يرى ان يسهم الا الفرس واحد فقال من دخل بفرسين فله
كذا كان ذلك تنقيل صحيحا ولا يجوز ان ينقل على اكثر من فرسين) لان المبارز
قد قاتل بفرسين ولا يقاتل باكثر منهما فاما يجوز من تنقيله ما يكون فيه منفعة
دون ما لا منفعة فيه»

(الا ان يكون امرا معروفا قد يحتاج الرجل فيه الى ثلاثة افراس فيشذ بجوز
تنقيله لثلاثة افراس في ذلك وكذلك لثلاث تجافيف) لانه يكون على كل فرس
تجفاف ومتى علم ان تنقيله كان على وجه النظر يجب تنقيله مما يصاب من الغنائم
بعد التنقيل»

(ولو لم يقل لهم شيئا حتى حاصروا حصنا فقال من قدم الى الباب دارعا فله كذا
او قال من تقدم متجففا فله كذا» او قال من تقدم مظاهرا بين درعين فله كذا
فذلك تنقيل صحيح) لان فيه منفعة للمسلمين من حيث اظهار الجلالة والقوة

وابتاع الرعب في قلوب المشركين والتنفيل على مثله يكون*
 (ولو لم يقل ذلك حتى فتحوا الحصن ثم اراد ان ينقل منه للدارع والمتجفف على
 قدر العناء فليس له ان يفعله) لان التنفيل ما يكون قبل الاحراز فاما بعد الاحراز
 يكون صلبة لا تنفلا وليس للامام ان يخص بعض الغنائم بالصلة من الغنيمة
 بعدما ثبت حقهم فيها*

(فان نقل الامام بعد الاحراز على قدر العناء والجزاه وكان ذلك من رايه
 فهو نافذ) لانه امضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه فليس لاحد من القضاة ان
 يبطل ذلك*

(ويحل للمنفل له ان ياخذ ذلك وان كان هو ممن لا يرى التنفيل بعد الاصابة)
 لان الراي يسهط اعتباره اذا جاء الحكم بخلافه فان قضاء القاضي ملزم غيره
 ومجرد الاجتهاد غير ملازم غيره وهو نظير ما لو قال لامرأته انت طالق البتة
 ومن رايه ان ذلك تطليقة بانه ففضى القاضي بأنها تطليقة رجعية كما هو قول عمر
 وابن مسعود رضي الله عنهما فانه ينفذ قضاؤه وبسببه ان يقيم عليها ولكن هذا على
 قول محمد رحمه الله عليه واما على قول ابي يوسف رحمه الله عليه المجتهد لا بدع
 رايه اذا كان ذلك اشد عليه بقضاء القاضي بخلافه وقد بينا هذا في شرح المختصر
 في آخر الاستحسان والله تعالى اعلم*

باب ما يجوز من النفل بعد اصابة الغنيمة وما لا يجوز ذلك فيه

(ولو ان سرية في دار الحرب اصابوا غنائم فمجزوا عن حملها الى دار الاسلام
 واراد الامير احراقها وتركها ثم بدا له فقال للمسلمين من اخذ منها شيئا فهو له
 فهذا جائز ومن تكلف منهم فاخرج شيئا فهو له ولا خمس فيه) لان هذا
 تنفيل وقع على وجه النظر وانما كرهنا التنفيل بعد الاصابة لما فيه من ابطال

ومن قال لا امرأته طالق البتة ومن رايه ان ذلك تطليقة بانه ففضى القاضي بأنها رجعية ينفذ قضاؤه
 باب ما يجوز من النفل بعد اصابة الغنيمة وما لا يجوز ذلك فيه

حق بعض الفاعلين بمد ما ثبت حقهم في المصائب والابطال انما يكون عند
التمكن من الحفظ وتأكيد حقهم بالاخراج فاما بمد ما تحقق العجز عن ذلك
فهذا لا يكون ابطالا لحق احد *

(يوضحه ان له احراق الجمادات منها وذبح الحيوانات ثم الاحراق وتركها
مضية وفي ذلك ابطال حق السكك فمن ضرورة جواز ذلك جواز ابطال
حق البعض بتخصيص البعض بطريق التنفيل) ولان في الاحراق ابطال حق
لا نفعه فيه لاحد من المسلمين وفي التنفيل توفير النعمة على بعضهم فكان الميل
الى هذا الجانب اولى * (فاما اذا كان قادرا على الاخراج او البيع او القسمة فهو
متمكن من افعال النعمة الى جماعتهم فلا ينبغي له ان يبطل حق بعضهم * وكذلك
او قال عند العجز من اخذ شيئا فهو له بعد الخمس او قال فله نصف ما اخذ قبل
الخمس او بدمه فذلك كله صحيح ينبغي له ان يفعل من ذلك ما يكون اقرب
الى النظر ثم القسمة بعد الاخراج على ما اوجبه الامير بالتنفيل * فان اخذ رجل
منهم شيئا كان المسلمون يتدرون على اخراجه ولم يكن الامام علم به من جواهر
او غير ذلك فان هذا الخمس والباقي بينهم على سهام النعمة) لان صحة هذا
التنفيل لضرورة العجز عن الاخراج والثابت بالضرورة لا يمسو مواضعها
فلا تناول هذا التنفيل مالم يتحقق فيه الضرورة *

(واذا ثبت هذا الحكم فيما اذا اخذ وامر اموالهم ثبت فيما لم ياخذوه
بالطريق الاولى حتى اذا صر وابتداء من بنائهم فيه الساج والرخام وماء
الذهب فلم يقدروا على اخذه واخراجه فقال الامير من اخذ منه شيئا فهو له
فذلك صحيح ومن خرب شيئا من ذلك واخرجه اختص به) لانهم وان
كانوا قادرين على هدمه فقد كانوا عاجزين عن اخراجه ولهم ان يتركوه فيصح

تنفيل اميرهم في ذلك ايضا ويستوى ان كان ذلك مما يقدر على حمله بمداهدم
اولا يقدر عليه لان التنفيل من الامير قبل الهدم وانما صار بحيث يقدر على
حمله ما حدث فيه من الهدم بعد تنفيل الامام *

(لان يكون شيئا من ذلك موضوعا نائبا عن البناء يقدر على اخراجه
حين نفل الامام ولم يعلم به فان ذلك يقسم بين الجملة وان اخبره واحد منهم
لان التنفيل لم يتناولوه ولو ان الامير لم ينفل احدا ولكنه امرهم باحراق ذلك
فتكلف بعضهم اخراجها على دوابهم الى دار السلام فذلك خمس ويقسم
بين جميع السرية) لان تخصيص البعض بتنفيل الامام ولم يوجد انما الوجود
الامر بالا حراق ولا تأثيره في تخصيص بعضهم بشيء واذني الدرجات ان
الذي اخرج احيا بقله ما كان مشرفا على الهلاك مما كان مشتركا بينه وبين
غيره فلا يكون ذلك سببا لقطع الشركة وتخصيصه به *

(ولو قسم ما اصاب في ارض الحرب او باعه من التجار او اخبره الى دار السلام
السلام فاحرقهم العدو وابتلوا بالحرب فينبغي لهم ان يحرقوا ذلك بالنار لينقطع
منفعة العدو عنه فان في ذلك معنى الكبت لهم وان كان يجوز للغزاة ان يفعلوا ذلك
بما نقل عليهم من متاعهم وسلاحهم في دار الحرب لئلا يتفجع به العدو كما فعله
جعفر (١) فانه حين ايس من نفسه عقر فرسه) فلان يجوز ذلك فيما اخذوه من
امتنعة اهل الحرب كان اولى *

(فان يندوا ذلك ليحرقوه فقال الامير من اخذ شيئا فموله فاخذ ذلك قوم
واخر جوه من الملكة فذلك كله مردو الى اهلها) لان بالقسمة والبيع
قد تبين الملك فيه *

(١) يعني في غزوة موقعة التي استشهد فيها رضى الله عنه ١٢٢ م *

(وليس للامام ولاية التنفيل في املاك الناس بحال وكذلك بالاخراج الى دار الاسلام وقدنا كد الحق فيه لهم على وجه يورث عنهم فلا يبقى للامام فيه ولاية التنفيل اصلا بخلاف ما قبل الاحراز فالثابت هناك حق ضعيف يثبت بالاحرار باليد وذلك بنعدم بالالقاء للاحرار فيلتحق هذا التنفيل بالتنفيل قبل الاحراز فاما بعد الاحراز بالدار الحق قدنا كد بتهام السبب بالاحرار بالدار ولا يبطل ذلك بالالقاء للاحرار فلا يكون للامام فيه ولاية التنفيل وهذا بعد القسمة والبيع اظهر لان الملك قد تمين فيه ﴿الآ ترى﴾ انهم لو طرحوا ذلك في دار الحرب فلم يفتن بها اهل الحرب حتى دخلت سرية اخرى فاخرجوها واخذها اهل الحرب ثم دخلت سرية اخرى فاخذوها منهم لم يكن للسرية الاولى فيها حق بمنزلة سائر اموال اهل الحرب التي لم تؤخذ منهم ولو طرحوها للاحرار بعد القسمة والبيع ثم تركوها مخافة العدو ولم يعلم بها المشركون حتى جاءت سرية اخرى فاخذوها واخرجوها فهي مردودة على الملك لبقاء ملكهم فيها * وان اخذها المشركون ثم استنقذها من ايديهم سرية اخرى فان وجدها الملك قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة بمنزلة سائر اموالهم اذا اصابها اهل الحرب واخرجوها * وكذلك بعد الاحراز بدار الاسلام * وان طرحوها ثم جاءت سرية اخرى فاخذوها ولم يعلم بها اهل الحرب فهي مردودة على السرية الاولى لتاكدها حقهم فيها * وان اخذها اهل الحرب ثم اخذها منهم سرية اخرى فان وجدها السرية الاولى قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها وهذه هي الرواية الثابتة التي بيناها اصح في هذه المسئلة لانهم لو اخذوها اخذوها بقيمة حقهم قبل القسمة في المسألة اذ لا ملك لاحد في

في العين ولهذا كان للامام ان يبيعها ويقسم الثمن فلا يكون الاخذ بالقيمة مفيدا لهم شيئا وانما ثبت حق الاخذ اذا كان مفيدا

(ولو ان المشترين او الذين وقع ذلك في سهامهم او الذين رموا بمتاعهم قالوا حين رموا به من اخذ شيئا فهو له فاخذ ذلك قوم من المسلمين فهو لهم اخرجوه الى دار الاسلام او لم يخرجوه) لان هذه هبة من المالك لا اخذ بن وقدمت الهبة بقبضهم فان ارادوا الرجوع فيه فلهم ذلك قبل ان يخرجوه الاخذون الى دار الاسلام كما هو الحكم في الهبة (وان اخرجوه او بلغوه موضعا يقدر فيه على حمله لم يكن لهم ان يرجعوا فيه) لانه حدث فيه زيادة يصنع الموهوب له فان كان مشرفا على الهلاك في مضیعة وقد احياه بالاخراج من ذلك الموضع فالزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ولكن هذا الحكم فيما اذا اخذه من مسمع مقالة المالك والملاك او بمن بلغه واملن لم يسمع ذلك اصلا اذا اخذ شيئا فاخرجه كان عليه ان يردده على مالكة لان من علم بمقاتله فانما اخذه على وجه الهبة فيكون ذلك قبضا متمم للهبة ومن لم يعلم ذلك فهو انما اخذه لا على وجه الهبة بل على وجه الاعانة لمالكه بالرد عليه فلا يثبت المالك له هذا (الاخذ) فان قيل هذا الجواب للمجهول فكيف يصح بطريق الهبة قلنا لان هذه جهالة لا تفضي الى المنازعة فالمالك انما ثبت عند الاخذ وعند ذلك الاخذ متمين معلوم وكان المالك بهذا اللفظ اباح اخذه على وجه الهبة منه وهذه الاباحة ثبتت مع الجهالة (اصله) ما رواه عبد الله بن قرط الثمالي (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل الايام عند الله والنهر ثم يوم القر يعني اليوم الثاني (١) الثمالي بضم المثناة وتخفيف الميم حماني اميره ابو عبيد قرضى الله عنه على حص واستشهد بارض الروم سنة ست وخمسين رضى الله عنه ١٢ تقريب

الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع

من أيام النحر لان الحاج يقرون فيه بغيره * وقال وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدنان خمس اوست فظف من يزلن اليه بانهن يدا فلما وجبت جنوبها قال كلمة لم افهمها فسألت بعض من يليه ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء اقتطع * فهذا اباحة للاخذ على وجه التملك والانتفاع بالماخوذ او جبهها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الجهالة فما يكون من هذا الجنس يتعدى اليه حكم هذا النص (تقريره) ان مجرد الالتقاء بغير كلام يفيد هذا الحكم فان الانسان ينثر السكر والدرهم في العرس وغيره وكل من اخذ شيئا من ذلك يصير عما وكاله ويجوز له ان يتفع به من غير ان يتكلم النار بشئ * وقيل بان الحال دليل على الاذن في الاخذ فاذا وجد التصريح بالاذن بالاخذ لان ثبت هذا الحكم لكان اولى وعلى هذا لو وضع انسان الماء والحمد (١) على باب داره فانه يباح الشرب منه لكل من مر به من غنى او فقير بوجود الاذن دلالة * واذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احدوا بباح للناس الاصابة من عمارها فانه يجوز لكل من مر بها ان ياخذ من عمارها فيتناوله وكل ذاك ماخوذ من الحديث الذي رواه *

(ولوان الامير بعد انهزام المشركين نظر الى قتلى منهم عليهم اسلابهم وهو لا يدري من قتلهم فقال من اخذ سباب قتيل فهو له فاخذها قوم فذلك لهم) قيل لان المسلمين لم ياخذوها فيكون هذا في معنى التنفيل قبل الاصابة والاصح ان تقول هذا التنفيل بمد الاصابة ولكن الامام امضاه باجتهاده والمختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده يصير كالمنفق عليه حتى اذا مات او عزل وولي غيره

(١) وهو نوع من الاشربة وانه محمود عندهم ١٢ المغرب

مسجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذنه اذ غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احدوا بباح للناس الاصابة من عمارها
من اذن غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احدوا بباح للناس الاصابة من عمارها
من اذن غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احدوا بباح للناس الاصابة من عمارها

لم يسترد من الآخذين شيئا من ذلك *
 (وان لم يأخذوا حتى عزل الاول وجاء امير آخر ثم أخذوا ذلك قبل ان يعلموا
 بعزله او بعد ذلك فان الثاني يأخذ ذلك كله منهم فيرده في الغنيمة) لان
 التنفيل الاول قد بطل بعزله قبل حصول المقصود فالمقصود هو الاخذ
 والا حراز فاذا بطل تنفيذه قبل حصول هذا المقصود صار كان لم يكن وقد
 تقدم نظيره فيما اذا قبل قبل الاحراز ثم مات او عزل قبل الاصابة واستعمل
 غيره فانه يبطل حكم ذلك التنفيل في التنفيل بعد الاصابة هذا اولى وهو عزلة
 قضاة لم ينفذه قاض حتى عزل واستتضى غيره ممن يرى خلاف ذلك * ثم دفع
 على الاصل الذي بينا ان التنفيل عند حضرة القتال يكون على ذلك القتال
 خاصة وعند دخول دار الحرب قبل ان يلتقوا قتالا يكون باقيا الى ان يخرجوا
 الى دار الاسلام يقول: (فان خرجوا الى دار الاسلام ثم قفلوا الى دار الحرب
 فقتل رجل قتيل من المشركين فلا سلب له) لان حكم ذلك التنفيل قد انتهى
 بخروجهم الى دار الاسلام وهذه خلة اخرى فاذا لم يجدوا امام تنفيل عندها
 لم يكن للقاتل السلب بالتنفيل الاول (والا ترى) انهم لو اقاموا سنة ثم خرجوا
 لم يكن للقاتل السلب بالتنفيل الاول *

لم يكن للقاتل السلب بالتنفيل الاول *
 (ولو بلغهم ان العدو دخلوا دار الاسلام فخرجوا يريدونهم فقتل الامير من
 قتل قتيل فله سلبه فهذا على ما اصابوا في وجههم ذلك في دار الاسلام ودار الحرب
 الى ان يرجعوا الى منازلهم * وان لقوا العدو في دار الاسلام ثم قال الامير
 ذلك فهذا على ذلك القتال خاصة) لما بينا ان المطلق من الكلام بتقييدها هو الغالب
 من دلالة الحال في كل فصل *

(ولو ان الامير بعث في دار الحرب سرية الى حصن وقال ما اصبتم منه فاقيم

الرابع من ذلك فاقاموا عليه زمانا قاتلون ثم لحقهم المسكر فقاتلو اممهم حتى فتحوا الحصن فلانفل الاولين) لانه انما اوجب لهم النفل فيما يصيبون بقتالهم دون من بقي من المسكر والمقصود كان تحريضهم على فتح الحصن والاصابة ولم يحصل ذلك بهم *

﴿الآثر﴾ ان المسكر لو فتحوا الحصن دون اهل السرية لم يكن لاهل السرية من النفل شيء وان كان الفتح بحضور منهم فكذلك اذا كان الفتح بقتال جميع اهل المسكر (ولو بعث الامام سرية من دار الاسلام وعليهم امير ثم عزل اميرهم وبعث اميرا آخر وقد نفل الاول قوما نفلا فاخذوه فان كانوا اخذوا ذلك قبل علمه بمنزله فذلك سالم لهم وكذلك ان كان ابتداء التنفيل منه قبل ان يعلم بالعزل) لانه امير ما لم يعلم بمنزله او ياتيه من هو صارفه ويخبره بمنزله * (فاما اذا نفل الاول بعد ما جاء الثاني واخبر بمنزله فتنفيله باطل) لانه التحق بسائر الرعايا *

((وان جاء الكتاب بان الامام قد بعث فلانا اميرا على السرية فما لم يقدم فلان عليه فهو امير على حاله يجوز تنفيله) ﴿الآثر﴾ انه لو كان امير مصر كان له ان يصلي الجمعة الى ان يقدم صارفه *

(وهذا لانه لا يجوز ترك المسلمين سدى ليس عليهم من يدبر امورهم في دار الاسلام ولا في دار الحرب فما لم يقدم الثاني كان التدبير الى الاول فيصح منه التنفيل الا ان يكون الامام قد كتب اليه ان اقد عز لناك واستعملنا فلانا ولم يذكر هذه الزيادة في تشديصير هو موز ولا ولا يجوز تنفيله بعد ذلك لانه صار اميرا بخطاب الامام اياه عند التقليد فيصير موز ولا ايضا بخطابه اياه بالميزل) والكتاب من نأى كخطاب ممن دنا *

(ولو كان الامير الاول حين استعمل اصريا ن يدخل بالقوم في ارض الحرب فلم يدخل بهم حتى جاء كتاب الامام انا قد اصرنا فلانا فلا تبرح حتى ياتك فمجل فدخل بهم ارض الحرب ونقل لهم نفلا فذلك باطل) لان نهى الامام اياه عن دخوله ارض الحرب قد وصل اليه بكتابه فصار كما لو واجهه *

(ولو واجهه بذلك فدخل بهم دار الحرب بغير اصره لم يكن اميرا فلا يجوز نفيله) ولو كان الكتاب انا انك الامير فادخل بهم فاذا دركك فلان فهو الامير دونك فجميع ما صنع الاول من النفل جائز حتى يلقاه الامير الآخر لانه علق عز له بالتقاءه مع الثاني فلم يلتقيا فهو الامير على حاله) وبعد ما التقيا صار الامير هو الثاني ان نقل جاز نفيله دون الاول *

(ولو كتب اليه انك الامير حتى يلقاك فلان فهذا الاول سواء لانه جعل لولايته غاية ومن حكم الغاية ان يكون ما بعده بخلاف ما قبله ويستوى ان كان قلده قبل هذا مطلقا او لم تقلده) لان بعد التقليد مطلقا ولاية المنزل فله ولاية التوقيت في ذلك التقليد ايضا واذا ثبت التوقيت بهذا الكتاب صار كانه صرح بقوله فاذا اتاك فلان فهو الامير دونك *

(ولو ان قوما من المسلمين لهم منعة اصرها امير او دخلوا دار الحرب بغير ين بغير اذن الامام فاصابوا غنائم خمس ما صابوا وكان ما بقي بينهم على سهام الغنيمة) لان باعتبار منعتهم يكون المال ما خوذ اعلى وجه اعزاز الدين فيكون حكمه حكم الغنيمة) فان نقل امير هم فذلك جائز منه على الوجه الذي كان يجوز من امير سرية قلده الامام وبعثه) لانهم رضوا به امير اعليهم ورضاهم معتبر في حقهم فصار امير لهم باتفاقهم *

(الآثرى ان الامامة العظمى كما ثبت باستخلاف الامام الاعظم يثبت

باجماع المسلمين على واحد) والا صل فيه امامة الصديق رضي الله تعالى عنه
فكذلك الامارة على اهل السرية ثبت بانفاقهم كما ثبت بتقليد الامام *
(الارى ان اهل البني لو امر واعليهم امير او دخلوا دار الحرب فنقل اميرهم
شيئا ثم نابوا جاز مانفله اميرهم) باعتبار المنفى الذي ذكرنا *
(لو ان الخليفة غرامع الجند فقات في دار الحرب او قتل فقات طائفة من
الجند تؤمر فلانا فامرهم واعرزوا * وقالت طائفة اخرى تؤمر فلانا فامرهم
واعزوا فاخذت كل طائفة وجهها في ارض المدو فاصابوا غنائم ونفل كل
امير نفلا لقومه قبل الخمس او بعد الخمس ثم التقوا في ارض الحرب واصطلحوا
فالخليفة الذي قام مقام الاول ينقل تنفيل كل امير باعتبار ان قومه قد رضوا به
امير اعليهم وهم الذين اصابوا ما اصابوا من الغنيمة فيجوز تنفيل كل امير سواء
التحقوا في دار الحرب او بعد ما خرجوا الى دار الاسلام الا انهم اذا التقوا
في دار الحرب فما بقي بعد التنفيل يقسم بين الفريقين على سهام الغنيمة) لانهم
اشتركوا في الاحراز *

* قال * (ولو تمت الخليفة عاملا على الثغور ولم يذكر له النفل بشئ فله ان ينقل قبل
الخمس وبعد الخمس) لانه انما استعمل على الثغور ليحفظها ويغزو اهل الحرب
حتى ينقطع طمعهم عنها والنفل من امر الحرب فانه يحرض على القتال
فن ضرورة تفويض امر الحرب اليه وجعل التدبير في ذلك الى رايه ان
يكون امر التنفيل مفوضا اليه (الا ان ينهاء الخليفة عن النفل حينئذ لا يجوز
له ان ينقل) لان الدلالة بسطة اعتبارها اذا جاء التصريح بخلافها بمنزلة تقديم
المائدة بين يدي الانسان فانه اذن في التناول دلالة الا ان ينهاء عن ذلك *
(فان استعمل هذا العامل عاملا آخر فنقل الثاني فان كان الخليفة لم ينه الاول عن

التنفيل جاز التنفيل من الثاني * وان كان نهى الاول عن ذلك لم يجز التنفيل من الثاني) لانه عامل للعامل الاول فيقوم مقام الاول * (الآثرى) ان القاضي اذا استخلف وقد نهى عن القضاء في الحدود لم يكن للخليفة (١) ان يقضى فيها وان لم ينه عن ذلك كان للخليفة ان يقضى فيها فكذلك فيما سبق * (ولو ان هذا العامل بمث سرية من الثغور وامر عليهم امير افنفل اميرهم في دار الحرب للسرية سلب القتلى فذلك جائز منه كما يجوز من العامل لو غز بنفسه) لانه فوض اليه امر الحرب وجعله نا فذ الامر على اهل السرية وانما بعثهم من دار الاسلام فكان اميرهم كأمير العسكر وتنفيل امير العسكر جائز وان لم يوص به نهالان الحق في المصايب لمن تحت ولايته خاصة فكذلك تنفيل امير السرية *

(ولو نهى العامل ان ينفل احدا شيئا فنفل لم يجز تنفيله) لان من قلده صرح بالنهى عن التنفيل فيكون حاله في التنفيل كحال العامل اذا نهى الخليفة عن التنفيل * ولانه ليس بامير عليهم فيما لم يوله العامل فكان تنفيله كتنفيل سائر الرعايا (ويستوى ان رضى الجند بذلك او لم يرضوا وكان ينبغي ان يجوز تنفيله اذ ارضوا به كما ثبت الامارة عليهم له بمدموت اميرهم اذ ارضوا به ولكن الفرق بينهما ان هناك رضاهم لم يحصل على مخالفة امر العامل بل حصل فيما لم يامر به العامل فيه بشئ فكان معتبرا و ههنا حصل رضاهم على خلاف ما امرهم به العامل فلا يكون معتبرا) كما لو ارادوا عزل اميرهم وتقليد غيره فان نفل اميرهم ثم لم يقتسموا الفنائم حتى اخرجوها واخبر اميرهم العامل بما نفل فرأى ان يجيز ذلك فليس ينبغي له ان يفعله) لان اجازته بمنزلة تنفيله ابتداء بعد الاصابة (فان اجاز ذلك جاز النفل وحل لمن اصابه) ان ياخذ ما اصاب لان هذا حكم من

جهته في فصل مجتهد فيه وهو التنفيل بعد الاصابة فيكون نافذا * فان قيل *
 اصل التنفيل كان باطلا واجازة ما كان باطلا ينفو وان حصل بمن يملك الانشاء
 كما لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فجاز ذلك كانت اجازته لنفوا وان كان
 هو يملك انشاء الطلاق الآن * وعن * هذا الكلام جوابان (احدهما) ان هناك
 اصل الاتباع لم يكن موقوفا لانه مجيز له عند ذلك وهنا اصل التنفيل حين
 وقع كان موقوفا حتى لو اجازته المامل قبل ان يصيروا الغنائم كان صحيحا فان
 اراد ان يجيزه بعد الاصابة قلنا بانه يجوز ايضا (والثاني) ان اجازته هنا انما تتم
 بالتسليم الى من نفل له الامير فيجعل هذا التسليم بمنزلة الانشاء لا قوله اجزت
 ووزانه من الطلاق ان لو قال الصبي بعد البلوغ جعلت ذلك تطلقه واقعة فانه
 جعل ذلك انشاء للطلاق منه * واوضح * هذا من اشترى شيئا الى العطاء
 فان الشراء فاسد فان رأى القاضي ان يجيز هذا البيع حين خوصم فيه اليه نفذ
 البيع باجازه وحل للمشتري امساكه وان كان اصل البيع فاسدا عندنا *
 (ولو كان العامل دخل دار الحرب مع المسكر ثم مات سرية ولم يامر اميرهم
 بالتنفيل ولم ينهه عن ذلك فنفل اصحاب السرية نفلا ثم جاؤا بالغنيمة الى العسكر
 فان تنفيل امير السرية يجوز في نصيب اصحاب السرية خاصة) لان الجيش شركاء
 اصحاب السرية في المصاب ههنا وليس لامير السرية ولاية على الجيش انما ولايته
 على اهل السرية خاصة فيجوز تنفيله في نصيبهم خاصة *
 (وان كان العامل حين بعثهم نفل لهم نفلا ثم نفل اميرهم ايضا نفلا فجاءوا بالغنائم
 فنفل لهم العامل يرفع من رأس الغنيمة ثم يقسم ما بقي حتى تبين حصة اصحاب
 السرية ثم ينفذ ما نفل امير السرية من حصتهم من الغنيمة ومما نفل لهم العامل لان
 ذلك كله لهم خاصة ولا ميرهم ولاية عليهم فينفذ تنفيله فيما لهم خاصة بخلاف

لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فجاز ذلك كانت اجازته لنفوا
 (انفاذا لبيع الفاسد قضاء القاضي)

الاول فهناك السرية مبعوثة من دار الاسلام ولا شركة لغيرهم معهم في المصايب حتى لو ان هذه السرية لم ترجع الى المعسكر واكنهم خرجوا الى دار الاسلام من جانب آخر فانه يكون الحكم فيهم كالحكم في السرية المبعوثة من دار الاسلام) لانه لا شريك لهم في المصايب (وفي الوجهين لو اصابوا طعاما كان لهم ان يأكلوا من ذلك ما احبوا) (الآرى) انهم بعد ما رجعوا الى المعسكر يباح لهم تناول من الطعام كما يباح لاهل المعسكر وفي اباحة تناول الطعام المصايب كالباقي على اصل الاباحة بخلاف حكم التنفيل *

(ولو انهم اصابوا غنما او بقرا او رمكا فاستاجر الامير من يسوقها الى المعسكر فذلك جائز في حق اصحاب السرية وحق اهل المعسكر) لانه نظر لهم فيما صنع ومنفعة فله ترجع اليهم جميعا بخلاف النفل فالمنفعة فيه للمنفلين خاصة فلهذا لا يجوز تنفيله في حصص اهل المعسكر (ولو ان العامل كان نفلهم الربع ثم نفلهم اميرهم حين لقوا العدو على وجه الاجتهاد منه ثم لم يرجعوا الى المعسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام فان نفل العامل لهم باطل ونفل اميرهم لهم جائز) لانهم حين خرجوا الى دار الاسلام قبل ان يلقوا المعسكر فهم في المصايب بمنزلة السرية المبعوثة من دار الاسلام وانما نفل العامل لجماعتهم بالسرية وهذا التنفيل باطل على ما ورد به الاثر ولا نفل للسرية الاولى * فاما نفل اميرهم لهم حصل على وجه الاجتهاد لبعض الخواص منهم فيكون ذلك صحيحا لا اختصاصا صهم بالحق المصايب *

(وان رجعوا الى المعسكر جاز نفل العامل لهم) لان المعسكر شركاؤهم في المصايب وكان في هذا التنفيل ابطال شركة المعسكر معهم فيصح وان كان يعتمد الى ابطال الخمس وتفضيل الفارس على الراجل واما نفل اميرهم فائما

بحوزفينا هو حقهم خاصة دون ما يكون حصة اهل العسكر على ما بينا
 (وان كان العامل نهى امير السرية عن التنفيل فنقله باطل لنهى العامل اياه عن
 ذلك ونقل العامل لهم جائزا ان رجعو الى العسكر وان خرجوا من جانب
 آخر الى دار الاسلام فذلك ايضا باطل ويخمس جميع ما صابوا والباقي بينهم
 على سهام الغنمة) لان الحق في المصاب لهم خاصة فليس في هذا التنفيل الا ابطال
 الخمس وتفضيل الفارس على الراجل وذلك باطل * والله الموفق *

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو
 (واذا قال الامير من جاء بمشرة ابواب فله ثوب فجاء رجل بمشرة ابواب
 مختلفة الاجناس فله عشر كل ثوب منها) لانه اوجب له بالتنفيل عشر ما ياتي به
 (فان معنى كلامه فله ثوب منها وان لم ينص عليه) وهذا لانه لا وجه الى تصحيح
 كلامه الا هذا فان ايجاب الثوب مطلقا لا يصح في شيء من العقود لا اختلاف
 اجناس الثياب ثم ليس ببعض الثياب بان يحمل له فلا باولى من بعض الثياب
 اذا كانت مختلفة الاجناس لا تقسم قسمة واحدة فلهذا كان له عشر
 كل ثوب منها *

(وكذلك لو قال من جاء بثلاثة من الدواب فله دابة واحدة) لان هذا
 اسم يتناول الاجناس المختلفة كالثياب *
 (ولو جاء بالكل من جنس واحد فله واحد وسط منها) لان الجنس الواحد
 محتمل للقسمة وعلى الامير ان يراعى النظر للغائبين ولمن جاء به ونظام النظر
 في ان يطيح الوسط مما جاء به *

(ولو قال من جاء بدابة فله ثنائها فجاء ببقرة او جاموس او بعير لم يكن له من
 ذلك شيء) لان اسم الدابة لا يتناول الا الحمار والفرس والبغل استحصانا

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو

﴿الأتري﴾ انه لو حلف لا يركب دابة لا يتناول يمينه غير هذه الانواع الثلاثة
وحقيقة اللفظ هي غير معتبر بالاشبهة فان احدا لا يقول لوجاء بجارية يستحق
النفل منها واسم الدابة تناولها في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله
رزقها فمر فنانا انما يبنى هذا على معاني كلام الناس *

﴿فان كان القوم في موضع دوابهم الجواميس او البقر اياها ركبون واياها
يسمون الدواب فهو على ما تمارفونه﴾ فالما في ديارنا الدواب الخيل والبغال
والحمير ولو قال الامير من اصاب جزورة فهي له فجاء رجل بجزور او بقرة
لم يكن له من ذلك شيء وان جاء بشاة من معز او ضأن فهي له لان هذا
الاسم وان كان حقيقة في كل ما يجزرو ولكن الناس اعتادوا استعماله في الغنم
خاصة فان الواحد منهم اذا قال لغيره اجزرنى من نعمك فاعلم انهم من ذلك
سؤال الشاة دون الابل والبقر *

﴿ولو قال من جاء بجزور فهو له لم يستحق بهذا اللفظ البقر والغنم وانما
يستحق الابل خاصة وان كان كل ذلك مما يجزرو ولكن اسم
الجزور لا يستعمل الا في الابل خاصة﴾ ثم في القياس اذا جاء به غير دابة
او ناقة قد ركب لم يستحق منها شيئا لان الجزور اسم لما يكون معه من هذا
النوع للنحر دون الركوب وانما ذلك قبل ان يركب فاما ما ركب منه لا ينحر
للاكل عادة بعد ذلك وفي الاستحسان له النفل اذا جاء بذلك كله لان الاسم
يطاق استعمالا على ذلك كله في المرف *

﴿ولو قال من جاء به غير او بجمل فهو له فجاء ببختي او ببختية فهو له لان الاسم
يتناول الكل بخلاف ما اذا قال من جاء ببختي او ببختية فجاء بجمل عربي او ناقة
لان البختي اسم خاص لجمل العجم فلا يتناول العربي﴾ كما ان اسم المعجمي في التنفيل

اسم البقر لا يتناول الجاموس

لا يتناول العربي واسم البختي يتناول الذكر والانثى كما ان اسم الجمل يتناول الذكر والانثى من الابل العربي واسم البقر في التنفيل لا يتناول الجاموس فكان ينبغي على هذا القياس ان يتناوله لانه اسم الجنس ﴿ الا ترى ﴾ انه يكمل به نصاب البقر في الزكوة وانه يتناوله وفي قوله عليه السلام في ثلاثين من البقر سبع او ثمانية * ولكنه اعتبر العرف وفي العرف ينبغي عن الجاموس اسم البقر ولا يطلق عليه هذا الاسم الا مقيدا كما يقال بالفارسية كاؤميش بخلاف اسم البعير والجمل فانه يطلق على البختي في كل لسان *

(ولو قال من جاء بشاة فهي له فذلك يتناول الذكر والانثى معزا كان اوضانا وكان ينبغي على القياس ان لا يدخل فيه الماعز) لانه يختص باسم آخر وينفي عنه اسم الشاة كما في الجاموس ولكنه اعتبر فيه معنى آخر وهو انه يخلط البمض بالبعض عادة ويمد الكل شيئا واحدا فيطلق اسم الشاة والغنم على الكل من هذا الوجه بخلاف اسم الجواميس * واسم الكبش والتمس لا يتناول الذمجة لانه اسم نوع خاص * واسم الدجاج يتناول الديك والدجاجة جميعا ﴿ الا ترى ﴾ الى قول لبيد *

(باكرت حاجتها الدجاج بسحرة * لاعل منها حين هب نيامها *

وقال آخر *

(لما صرت بدير الهند ارقني * صوت الدجاج وضرب بالنواقيس *

واما اسم الدجاجة لا يتناول الديك واسم الديك لا يتناول الدجاجة ايضا وقد بيناه في ايمان الجامع (١) فيما اذا قل لا اكل لحم دجاج فاكل لحم ديك بحث * ولو عقد اليمين باسم الدجاجة لم يحنث * ولو عقد اليمين باسم الديك لم يحنث اذا اكل دجاجة فحكم التنفيل في ذلك قياس حكم اليمين والله الموفق *

اذا قال لا اكل لحم دجاج فاكل لحم ديك لم يحنث

باب التنفيل في المسكر بن يلتقيان

(واذا دخل المسكران من المسلمين دار الحرب من طريقين فبعث امير كل
عسكر سرية ونفل لهم الثلث او الربع فالتقت السريتان عند حصن واصابوا
الغنائم ثم ارادوا ان يفرقوا حتى يرجع كل سرية الى عسكرهم فان الغنيمة
تقسم بينهم على سهام في الغنيمة كانه لانفل فيها ولا مستحق لها سواهم)
لان كل امير انما نفل سريته ما اصابت ولا يتبين مصاب كل سرية الا بالقسمة
فهذا يقسم بين السريتين على سهام الخيل والرجالة من فيران يرفع الخمس
اولا اذ ليست احدي السريتين بان تذهب بالخمس الاولى من الاخرى ثم
يرجع كل سرية بما اصابها بالقسمة الى العسكر فيعطيهام اميرهم النفل من ذلك
ويضم ما بقي الى غنائمهم فيخرج الخمس منها ويقسم ما بقي بين السرية واهل
المسكر حتى اذا كانت احدي السريتين ثمان مائة * اربع مائة فرسان * واربع
مائة رجالة * والسرية الاخرى مائة فرسان * وثلاث مائة رجالة فاما يقسم
المصاب في الابتداء على خمس مائة فرسان وسبع مائة رجالة *

(ثم ما اصاب الفرسان يقسم اخماسه الخمس ذلك للسرية التي هي قليلة العدد
واربعة اخماسه للسرية الاخرى وما اصاب الرجالة يقسم اسباعا ثلاثة اسباعه
للقليلة واربعة اسباعه للاخرى) فبهذا الطريق يتبين حصص كل سرية من
المصاب ويستوي في هذا الحكم ان كان كل واحد منهما نفل لسريته او لم ينفل
واحد منهما ونفل احدهما دون الآخر لان تنفيل كل امير لا يجوز فيما هو حصص
السرية الاخرى فانهم من اهل عسكر لا ولاية له عليهم * والله الموفق *

باب من النفل لمن يجب اذا جعله الامام جملة

(واذا قال الامير من خرج من اهل العسكر فاصاب شيئا فله من ذلك الربع

باب التنفيل في المسكر بن يلتقيان

باب من النفل لمن يجب اذا جعله الامام جملة

فهذا اللفظ يشيّر إلى كل من له في الغنيمة سهم أو رضى من مسلم أو ذمي رجل أو امرأة حر أو عبد صغير أو بالغ تاجر أو مقاتل قاتل قبل هذا أو لم يقاتل) لأن المقصود التحريض على القتال أو الأصابة وكل هؤلاء يتحقق فيهم معنى التحريض (الآثرى) أنهم يستحقون السهم أو الرضى من الغنيمة للتحريض والتاجر وإن لم يقاتل قبل هذا فقد قاتل الآن حين أصاب شيئاً وجاء به فلهذا استحق النفل من ذلك كله (فأما المستامن فإن كان خرج بغير إذن الإمام فلا شيء له من ذلك) لأنه لا حق له في الغنيمة رضى أو لا سهماً.

(وإن كان خرج بإذن الإمام فهو بمنزلة الذمي في ذلك) ولو أن أسير من أهل الحرب سمع بهذه المقاتلة من الأمير فخرج وأصاب شيئاً فذلك كله للمسلمين لأن الأسير في لهم وما أصابه فهو كسبه وكسب المبدل لولا أنه كان هو مع ما جاء به في السلمين (وإن كانوا مستامين في عسكر المسلمين من أهل تلك الدار فلما سمعوا هذه المقاتلة خرجوا فأصابوا غنائم فتوا بها العسكر فإن كانوا وصلوا إلى موضع قد آمنوا فيه من المسلمين ثم أصابوا به المال فنادوا واستامنوا عليها أماناً مستقلاً فذلك كله لهم لا خمس فيها) لأن بوصولهم إلى ذلك الموضع قد انتهى حكم الأمان بيننا وبينهم فهم أهل حرب أغاروا على أموال أهل الحرب فملكوا هائم استامنوا عليها.

(وإن كانوا أصابوا ذلك في موضع قريب من المسلمين ولم يبلغوا فيه مأمنهم فذلك كله للمسلمين إن كانوا خرجوا بغير إذن الإمام وإن كانوا خرجوا بإذنه فلهم النفل من ذلك) لأن الأمان بيننا وبينهم باق ما لم يبلغوا إلى مأمنهم فحكمهم في هذا كحكم المستامين في عسكرنا من أهل دار أخرى (والذي) يوضح الفرق بين الذين خرجوا بإذن الإمام والذين خرجوا بغير إذنه أنه يجب على

الامير والمسلمين نصره الخارجين باذنه من المستأمنين اذا بلغهم ان العدو احاطوا بهم كما يجب عليهم نصره اهل الذمة ولا يجب عليهم نصره الخارجين بغيرا ذن الامام فكذلك في حكم التنفيل الذين خرجوا باذنه بمنزلة اهل الذمة دون الذين خرجوا بغيرا ذنه والله اعلم بالصواب

﴿باب النفل في دخول المطمورة﴾

(واذا وقف المسلمون على باب مطمورة فيها العدو يتناولون فقال الامير من دخل من باب هذه المطمورة فله نفل مائة درهم فاقترح الباب قوم من المسلمين فاذا للمطمورة باب آخر دون ذلك الباب مغلق فاذا ليس بين البابين احد فقاتل عامة المسلمين على الباب الثاني حتى اقتحموها فالذين اقتحموا الباب الاول نفهم لكل انسان منهم مائة درهم) لان الامام اوجب لهم ذلك فان كلمة من يوجب العموم على ان يتناول كل واحد على سبيل الانفراد فان جماعة المسلمين لا تعطيم النفل فانه لم يكن بين البابين احد وقد اجتمعنا على القتال على باب المطمورة قيل لهم ان الامير حرض الداخلين على دخول الباب الاول بما اوجب لهم فكانت الحاجة الى التنفيل ماسة يومئذ فانكم كنتم لا تدرون ان وراء ذلك الباب باب آخر وانه ليس بين البابين احد فان قيل هذا لو قال الامام من دخل من هذا الباب وهو ماصد لباب بعينه وانما قال من دخل من باب المطمورة وباب المطمورة الباب الاقصى قلنا لا كذلك فان باب المطمورة عند الامير والمسلمين حين نفل كان الباب الاول وكانوا لا يتجاسرون على الدخول فيه فالذين دخلوه بعد التنفيل خاطر وابانفسهم واتوا بما اوجب لهم الامام النفل عليه فان قيل فينبغي ان يعطى جماعتهم مائة درهم فانه انما اوجب الامام ذلك للداخلين قلنا مطلق الكلام محمول على ما يتسارع الى الافهام

وهو ان يكون لكل رجل منهم المائة نفلا فانه نكر المائة وذلك دليل على ان المستحق لكل واحد منهم غير المستحق لصاحبه *

(وكذلك لو قال من دخل فله رأس بخلاف ما لو قال من دخل فله الربع من الغنيمة فدخل عشرة فلهم الربع بينهم) لان هناك عرف ما اوجب للداخلين بالاضافة الى الغنيمة والفالب ان مراده الاشتراك بين الداخلين في الجزء المسمى (الآرى) ان الداخلين يزيدون على الاربعة عادة ولا يكون الغنيمة الاربعة ارباع فهذه تبين ان مراده الاشتراك بينهم في الربع وان كثروا * (وان دخل واحد ثم واحد هكذا حتى كملوا عشرة فالربع بينهم بنزلة ما لو دخلوا معاً) لانه اوجب النفل على الدخول من غير ان يمرض بجمع او ترتيب * (ولكن هذا لكل من دخل قبل ان يتنجس العدوم من الباب فاذا نجسوا او علم انه ليس بين البابين احد فلانفل لمن يدخل بعد ذلك) لان المقصود هو التحريض على الدخول وذلك يختص بحال بقاء الخوف *

(وكذلك ان فتح المسمومون الباب وهابوا ان يدخلوا مخافة كمين خلف الباب فهذا الاول سواء) لان المقصود التحريض على الدخول فيتمتع بحال بقاء الخوف *

(وكذلك لو قال من دخل فله بطريق المظمورة فدخل المشرة معاً او على الترتيب حال قيام الخوف) لانه عرف بالطريق بالاضافة فمر فانا ان مراده الاشتراك بين الداخلين فيه *

(ولو قال فله بطريق من بطارقتهم فلكل داخل بطريق لان ما اوجبه هناك منكر الا انه اذا لم يكن في المظمورة الا بطريقان او ثلاثة فذلك بينهم بالسوية لا يعطون شيئاً آخر) لان صحة الاجاب باعتبار الحل فلا يصح الا في مقدار

الموجود من المحل *

(وعلى هذا لو قال فله جارية من جواربهم ثم لم يوجد فيهم الا ثلاث جوارب فذلك بينهم بالسوية) لانه ليس بعضهم بأولي من البعض *

(ولا يعطون شيئاً آخر) لان التفتيل لم يوجد في أسوى الجوارب الموجودات فيها بخلاف ما لو قال فله جارية ولم يقل من جواربهم فان هناك يطل كل داخل جارية او قيمة جارية وسطاً من المال الموجود منها) لانه سمي نفل داخل جارية مطلقاً وهذه التسمية توجب الحق في مالية جارية اماعينها او قيمتها ولكن بتقيد بالمال الموجود في المظمورة لان المقصود ايصال المنفعة الى المسلمين وانما يتحقق ذلك اذا تقيد النفل بالمال الموجود فيها حتى اذا لم يجدوا في المظمورة شيئاً فلا شيء للداخلين لانعدام المحل الذي اوجب الامام حقهم فيه ووضح هذا الفرق بالصيغة فان من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارب فمات ولم يكن له جوارب لم يكن للموصى له شيء * ولو قال بجارية اعطى قيمة جارية من ماله فان مات ولا مال له فلا شيء للموصى له. فكذلك حكم التفتيل ان لم يوجد في المظمورة شيء واصابوا غنائم في موضع آخر لم يكن لهم النفل لان ما يقيد من الكلام بمقصود التكلم بمنزلة ما يقيد بتخصيص التكلم عليه *

(فارد ذلك واحد من المسلمين ونادى انه ليس خلف هذا الباب احد ثم دخل جماعة فالنفل الاول خاصة) لانه يقيد بحال بقاء الخوف وقيد زال ذلك حين سمعوا النداء من الاول بخلاف ما اذا كانت المظمورة مظلمة ولم يسمعوا من الاول كلاماً حتى دخلوا على امره قبل ان يتبين لهم شيئاً) لانهم دخلوا في حال بقاء الخوف فهم كالدخول اولاً في استحقاق النفل *

(ولو دخل قوم من بابها وندى قوم من فوقها دلائهم غيرهم باذنه حتى دخلوا

من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارب فمات ولم يكن له جوارب لم يكن للموصى له شيء

وسطها فلكل واحد منهم النفل اذا كان الامير قال من دخلها (لانه شرط الدخول مطلقا وقد وجد ذلك من كل واحد منهم بخلاف قوله من دخل من باب المطمورة لان هناك قيد الكلام بشرط الدخول من الباب (الآرى) ان من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء بخلاف ما اذا قال ان خرجت من الدار *

(فان كان الذين يدنو اجمعوا انفسهم في قدور من حديد ثم امروا اصحابهم فدلوهم وكانوا معلقين بين السماء والارض يقتلون اهل المطمورة حتى فتح المسلمون الحصن فاهم النفل) لانهم انتهوا الى الموضع الذي كان مقصود الامير وهو موضع القتال والموضع الذي يتحقق معنى الجرأة بالوصول اليه ويستفيع به المسلمون وانما تمكن المسلمون من الفتح باشتغال العدو بالقتال مع الذين بدلوا فان كانوا دلوهم ذراعا او ذراعين ثم اخرجوهم لم يكن هذا دخولا لانهم ما وصلوا الى موضع القتال وما انتفع المسلمون بما صنعوا ولا شيء لهم من النفل *

(ولو ان قطعت الجبال حين دلوهم فوقعوا في الحصن اخذوا النفل) لانهم دلوهم بامرهم فكانهم طرحوا انفسهم فيها فيستحقون النفل لا سيما انهم عاشر طاعينهم * (فان كان الذين دلوهم قطعوا الجبال بغير امرهم فوقعوا في المطمورة فقاتلوا حتى فتحوها لم يكن لهم من النفل شيء) لانهم ما دخلوها وانما القوا فيها فان القطع اذا كان بغير امرهم لا يكون فعل القاطع مضافا اليهم بخلاف ما اذا كان بامرهم (الآرى) انهم لو عطبوا في هذا الفصل من وقتهم ضمن القاطعون دياتهم وفي الاول لا يضمنون شيئا بمنزلة ما اذا القوا انفسهم فيها فكيف يستقيم ان يجمع لهم بين النفل وبين الديات *

(ولو زلقت رجل احد من الواقفين فوق المطمورة وهو يتقاتل فوقع فيها فله

من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء *

(النفل) لانه هو الذي وضع قدمه في ذلك الموضع وما طرأ على فعله فعل آخر
معتبر فيكون حصوله فيما مضى افاضاً الى فعله كأنه دخلها قصداً (ولو دفعه انسان
فيها لم يكن له من النفل شيء) لانه طرأ على فعله فعل آخر معتبر فيكون هو ملق
فيها الا دخلاً الا ان يكون امر بمضاهيه بان يرمى به فيها فان فعل الغير بامر
كفعله بنفسه وهذا لان المقصود اظهار الجرأة وذلك لا يحصل فيما فعله به غيره
بأمره ولا يحصل اذا فعل به بغير أمره *

(ولو ان اصحابه دلوه فيها فقطع اهل الحرب الحبال بالسيوف فوقع فيها وقاتل
حتى فتحت المظمورة فله النفل) لانه قد بلغ موضع القتال حين وصلت السيوف
الى الحبال فتطوها الى القدور فكسروها (فان كان في موضع من الهوى
اعلى من ان يصل سلاح العدو اليه فتوهته اهل الحرب بوهق حتى رموا به
في المظمورة لم يكن له من النفل شيء) لانه ملق في المظمورة بفعل معتبر
وليس بداخل فيها على وجه يكون فيه اظهار الجلالة فلا يستحق النفل *

قال (ولو ان اهل المظمورة طلبوا الصلح على ان يؤمنوا الرجال وياخذوا
الاموال والذرية وادخلوا الناس من المسلمين فنظروا فاذا عده الرجال خمسون
فاجابوهم الى ما التمسوا من الصلح ثم دخلوا ووجدوا فيها الف رجل فاذا
المظمورة امثال ابواب في الارض الا ان بابها الذي يخرج اهلها منه الى الارض
واحد فهذه مظمورة واحدة وجميع من فيها من الرجال آمن لا سييل عليهم)
لان باب المظمورة على وجه الارض واحد فيكون مظمورة واحدة بمنزلة
دار واحدة على وجه الارض فيها حجر ومقاصير ولكن بابها في السكة واحد
فانها تكون داراً واحدة ثم قد آمنوا الرجال الذين هم في المظمورة وانما ظنوا
قلة عددهم ولا يبني الحكم على الظن وانما يبني على ما صرحوا به فكانوا جميعاً

آمنين وان كان لا قصي المظمورة من الجانب الآخر باب يخرج الى اعلى الارض فهاتان مظمورتان لا اختلاف المدخل بمنزلة دار على وجه الارض عظمية لكل جانب منها باب فانها تجعل في حكم دارين *

(ثم الامان انما وقع على المظمورة التي تبلي المسلمين فمن وجد فيها من الرجال فهو آمن ومن وجد في المظمورة الاخرى من الرجال فهو في فان قالوا نحن من اهل المظمورة الاولى لم يلتفت الى كلامهم لانهم وجدوا في غير موضع الامان فلا يقبل قولهم فيما يدعون من الامان *

(الا ان يعرفوا باعيانهم بمنزلة اهل الذمة اذا دخلوا قرية من قرى اهل الحرب ثم ظفروا المسلمون بهم فهم في اجماع الامن عرف انه ذمي ومن وجد في المظمورة الاولى فهو آمن) لانه وجد في موضع الامن *

(الامن عرف انه من اهل المظمورة الاخرى بمنزلة قوم من اهل الحرب دخلوا قرية من قرى اهل الذمة فلا سبيل للمسلمين على استرقاق واحد منهم الامن عرف بيمينه انه من اهل الحرب ثم ان كان بين المظمورتين حائط وعليه باب يصل بعضهم الى بعض من ذلك الباب فالخائط هو المفرق بين المظمورتين وان لم يكن هناك حائط فاما ينظر الى الموضع الذي ينقطع فيه وصول بعضهم الى بعض فمن ذلك الموضع يفترق المظمورتان وان لم يكن بينهما حاجز ينقطع منه وصول بعضهم الى بعض فهذا كله مظمورة واحدة بمنزلة مدينة على وجه الارض لها ابواب فان باختلاف الابواب لا يخرج من ان يكون الكل مدينة واحدة والمطامر تحت الارض بمنزلة لانية فوقه فيدخل في الامان جميع من فيها من الرجال) * والله اعلم *

باب من النفل يفضل فيه بعضهم على بعض بالتقديم

(واذا وقف المسلمون على باب حصن فقال الامير من دخل منكم اولاً فله ثلاثة ارؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس فهذا تنفيل صحيح يحصل من الامام على وجه النظر بحسب الجزاء والمنفعة الداخلة اولاً اكثر من عن الثاني وعن الثاني اكثر من عن الثالث فاذا دخل ثلاثة تباعاً كان الاول ثلاثة ارؤس والثاني رأسان وللثالث رأس * وكذلك لو قال من دخل منكم فله ثلاثة ارؤس وللثاني رأس وللثالث رأس) لان بالمطف بلفظ الثاني والثالث عرفنا ان مراده من اول كلامه من دخل منكم اولاً فكانه صرح بذلك *

(وكذلك لو قال ايكم دخل) لان اي كلمة جمع يتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد بمنزلة كلمة من وانما يستحق الثاني والثالث النفل اذا دخلوا في الفصاين في حال بقاء الخوف فاما من دخل بعد زوال الخوف فلا شيء له (وان دخل في هذه الفصول ثلاثة جميعاً ما بطل نفل الاول والثاني وانما لهم نفل الثالث وهو رأس بينهم اثلاثاً) لان الاول اسم لفرد سابق والثاني اسم لفرد هو ثل للسابق والثالث اسم لفرد هو ثالث للسابق والثاني هذا هو الحقيقة ولكن مقصود الامام التنفيل بحسب اظهار الجلالة والقوة وما كان من الجلالة التي تحصل بدخوله اول القوم لا يحصل اذا دخل معه انسان فلماذا يبطل نفل الاول وكذلك ما يحصل من الجلالة بدخوله بعد واحد لا يحصل بدخوله بعد اثنين فاما ما يحصل بدخوله بعد اثنين يحصل بدخوله معهما يتبين او اكثر من ذلك فلماذا يجب نفل الثالث *

(ثم ليس احدهم بان يحصل ثالثاً باولى من صاحبه فلماذا كان نفل الثالث بينهم بالسوية اثلاثاً) فان قيل * لماذا لا يعطى لكل واحد منهم رأس على انه الثالث

باب من النفل يفضل فيه بعضهم على بعض بالتقديم
اي كلمة جمع تتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد

«قلناه لان الامام اوجب للثالث رأسا واحدا وقد بينا ان اسم الثالث لا يتناول
الا الفرد فلا يمكن ان يجمل الايجاب بهذا اللفظ عاما ومتناولا لهم جميعا
وانما يتناول احدهم بغير عينه ثم المشاركة بينهم في المستحق باعتبار المعاوضة
والمساواة في سبب الاستحقاق»

(ولو دخل اثنان مما ثم ثالث بعدهما بطل نفل الاول) لانه لا اول فيهما فيكون
لهما نفل الثاني»

(وذلك رأسان) لان الثاني فيهما يقيان جزاء كل واحد منهما في الدخول مع
صاحبه اظهر من جزائه في الدخول بعد صاحبه (وللثالث رؤس) لانه دخل
بعد اثنين فهو الثالث بعينه (ولو دخل اثنان مما ثم اثنان مما فلاولين نفل الثاني) لما
قلنا (ولا شيء للآخرين) لانه دخل مع الثالث رابع والثالث اسم لفرد يدخل
بعد اثنين ولم يكن واحدا منهما هذه الصفة لكون صاحبه معه»

(ولو دخل اربعة من القوم مما لم يكن لهم شيء) لانه ليس فيها اول ولا ثان ولا
ثالث فان الرابع من احم لهم (وارابت) لو دخل عشرون مما او دخل العسكر
جميعا مما اكلوا يستحقون شيئا»

(ولو دخل اول مرة واحد ثم اثنان فالواحد اولا يستحق نفل الاول) لانه
فرد سابق بالدخول (وبطل نفل الثاني) لانه لا يأتي في الآخرين (ولكن لهما نفل
الثالث) لان ثقتنا ان الثالث فيهما واحد ثم واحد ثم اثنان فلا شيء للآخرين
لانه لا ثالث فيهما فكل واحد منهما رابع مع صاحبه والا امام ما اوجب للرابع شيئا
(ولو صعد الامير لرجل بعينه فقال لست اطعم في ان تدخل فيه اولا ولكن ان
دخلت ثانيا فلك رأسان فدخل اول القوم فلا شيء له في القياس) لان الامام
ما اوجب الاول شيئا وانما اوجب له التنفيل بشرط ان يدخل ثانيا ولم يوجد

ذلك الشرط *

(وفي الاستحسان له رأسان) لانا نتيقن بأنه صنع ما طلب الامام منه وزيادة في اظهار القوة والجلادة فانما تقدم من قول الامام (است اطمع في ان تدخل اولا) يبين انه لم يكن مراده ان يشترط عليه الدخول ثانيا وانما مراده التحريض على اظهار الجدي في القتال وقد اتى به على اكمل الوجوه *

(وهذا بخلاف ما اذا لم يذكر هذه المقدمة ولكن قال ان دخلت ثانيا فلك رأس فدخل اولا فانه لا يستحق شيئا) لان مقصود الامام هاهنا ان يمنعه من ان يدخل اولا ابتداء على نفسه فانه علم انه يقتحم المهالك فاراد ان لا يدخل وحده حتى يدخل غيره قبله او معه ليكون اقوى له فاذا لم يدخل بتلك الصفة لا يستحق شيئا من النفل * ثم هذا المعنى الذي قلنا يحتمل والمعنى الاول الذي ذكرنا في وجه الاستحسان محتمل ايضا ولكن لا يتعين احدا للمحتملين الا بالدليل وقد وجد الدليل في الفصل الاول وهو المقدمة التي جرت ولم يوجد الدليل في الفصل الثاني فيبقى الاحتمال ومع الاحتمال لا يثبت الاستحقاق *

(ولو دخل مع آخر فله رأسان) لانه دخل ثانيا كما شرط عليه الامير * (ولو دخل ثلاثة هو احدهم لم يستحق شيئا) بانجاب النفل له اذا دخل ثانيا فان اوجب له نفلان دخل ثالثا يستحق ذلك) لانه ثالث في الدخول اذا دخل مع اثنين كما هو ثالث اذا دخل بهما *

(ولو قال للقوم من دخل منكم ثانيا فله رأس فدخل واحد اولا لم يستحق شيئا) لانه اوجب النفل للثاني دون الاول * فان قيل * فان ذهب قولكم ان معنى العنا والقوة في الدخول اولا اكثر فان هذا الرجل قد اتى بافضل مما شرط * قلنا * نعم ولكن هذا انما يعتبر فيما اذا كان الايجاب لشخص بعينه فاما اذا كان لغير معين

فلا بد من اعتبار الوصف الذي رتب الإيجاب عليه (أرايت) لو استحق هذا النفل لأنه صنع خيرا مما طاب منه ثم دخل الثاني بعد ذلك هل يستحق شيئا فلا يجوز القول بأنه لا يستحق لأنه أتى بالوصف الذي أوجب الإمام النفل به وإذا ثبت الاستحقاق لعرفنا أنه لا شيء الأول ومثل هذا لا يتحقق فيما إذا كان التنفيل لمين *

(ولو قال لثلاثة نفر باعياهم من دخل منكم أولا فله ثلاثة رؤوس فدخل رجل منهم مع رجل من المسلمين من غير الثلاثة فلما دخل من الثلاثة ثلاثة رؤوس) لأنه أوجب له النفل على أن يكون أول الثلاثة دخولا لا على أن يكون أول الناس دخولا وهو أول الثلاثة حين لم يدخل معه صاحباؤه فلا يبطل نفعه بدخول قوم معه من غير الثلاثة *

(ولو كان قال من دخل منكم قبل الناس فله ثلاثة رؤوس والمسئلة بحالها لم يكن له شيء) لأنه شرط أن يكون منفردا بالدخول سابقا على الناس كلهم ولم يوجد حين دخل معه غيره وفي الأول شرط أن يكون سابقا على صاحبيه وقد وجد ذلك *

(وكذلك لو دخل أنان من الثلاثة معافي هذا الفصل لم يكن لهما شيء) لأنه أوجب النفل لغيره يسبق الناس كلهم بالدخول ولم يوجد *

(ولو قال من دخل من الشبان أولا فله رأسان وللثاني رأس * ومن دخل من الشيوخ أولا فله ثلاثة رؤوس وللثاني رأسان فدخل شاب وشيخ معا كان للشاب رأسان) لأنه أول شاب دخل فان الذي معه ليس بشاب فمر فأنه أول الشبان دخولا (وللشيخ ثلاثة رؤوس) لأنه أول الشيوخ حينئذ دخولا لأن الذي معه ليس بشيخ *

(ولو دخل شابان وشيخ فلا شيخ ثلاثة رؤس) لانه اول شيخ دخل *
 (وبطل نفل الشاب الاول) لانه لا اول فيهما فصاحب كل واحد منهما زاحم *
 (ولكن لهما نفل الثاني رأس بينهما نصفان) لان فيهما الثاني *
 (وعلى هذا لو دخل شابان وشيخان معاً فلا شيخين ايضاً نفل الثاني من الشيوخ)
 لان كل واحد منهما مزاحم لصاحبه فلا يكون فيهما اول شيخ دخولا (ولو قال
 من دخل من اهل الشام اولاً فله كذا فدخل رجل من غير اهل الشام ثم دخل
 شامي فله النفل) لانه اول شامي دخل وهو الذي شرط الامام *
 (الا ان يكون قال في كلامه اول الناس فيشذلا يكون يستحق شيئاً) لانه ليس
 باول الناس دخولا *

(وعلى هذا لو قال من دخل من الاحرار اولاً او قال من دخل من اول الناس
 او قال من دخل من المسلمين اولاً او قال اول الناس فهو على ما ذكرنا من الفرق
 الا ترى) انه لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانياً اشترى
 مسلماً اعتق المسلم * ولو قال اول عبد مسلم اشترته اول العبيد والمسئلة بحالها لم يعتق
 وكذلك لو قال من دخل من عبيدي الراك اول الدار فهو حر فدخل هندي
 ثم تركي عتق التركي ولو قال اول عبيدي لم يعتق (وكان الفرق بما ذكرنا *
 (ولو قال اي فارس دخل اولاً فله رأس فدخل راجل ثم فارس كان له النفل) لانه
 اوجب الاول فارس بدخل وهذا اول فارس (وان قال اول الناس لم يكن له شيء)
 لانه ليس باول داخل من الناس فالراجل الذي دخل قبله من الناس *

(وكذلك لو قال اي حاسر دخل اولاً فدخل دارع ثم حاسر فله النفل لانه اراد
 يجري الحسار بالتفيل وهو اول حاسر دخل بخلاف ما اذا قال اول الناس
 فكذلك لو قال اي دارع دخل اولاً لانه اراد بهذا القوة في القتال فان الدارع

لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانياً اشترى مسلماً اعتق المسلم

يعمل ما لا يعمل الحاسر فسواء دخل دارع او حاسر مما او دخل الدارع بعد
الحاسر فلا دارع النفل الا ان يكون قال اول الناس *
(وكذلك لو قال اي ناشب رمى او لا فرمى نابل ثم ناشب) لان هذا الاول ناشب
رمي *

(الا ان يكون قال اول الناس فحيث لا شيء او احدهما * ولو قال اي فارس
دخل او لا فله رأس واي راجل دخل او لا فله رأس فدخل فارس وراجل فكل
واحد منهما رأس سواء دخلا معا او احدهما قبل صاحبه) لان احدهما اول
فارس دخل والآخر اول راجل في الوجهين جميعا *
(فلو دخل فارسان وراجلان معاً لم يكن لهم شيء) لان الاول اسم لفرد
سابق وليس في الفارسين فرد سابق من الفرسان ولا في الراجلين فرد
سابق من الرجالة *

(ولو قال اي فارس او راجل دخل او لا فدخل فارس وراجل معاً لم يكن واحد
منهما شيئاً) لانه ليس فيهما فرد سابق مطلقاً وقوله اي فارس او راجل انما يتناول
فرداً سابقاً مطلقاً بخلاف ما تقدم فاحد الاسكلامين هناك يتناول فرداً سابقاً
مقيداً بالفارسان خاصة والآخر مقيداً بالرجالة خاصة وعلى هذا امثلة الشامي
والخراساني *

(ولو قال كل من يدخل منكم هذا الحصن او لا فله رأس فدخل خمسة معاً فكل
واحد منهم رأس) لان كلمة كل يجمع الاسماء على ان يتناول كل واحد منهم على
الانفراد فعند ذكره يجمع كل واحد من الداخلين كان اللفظ يتناول له خاصة
وكانه ليس معه غيره فلكل واحد منهم رأس *

(ولو دخلوا متواترين كان الاول النفل خاصة) لان الداخل اولاهو فان من

دخل بعده ليس باول حين سبته غيره بالدخول وفي الفصل الاول لم يسبق كل واحد منهم غيره بالدخول على اعتبار افراد كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون كل واحد منهم اول داخل *

(وهذا بخلاف قوله من دخل منكم اول فان هناك اذا دخل خمسة معا لم يكن لهم شيء) لان كلمة من توجب عموم الجنس ولا توجب افراد كل واحد من الداخلين كانه ليس معه غيره وعلى اعتبار معنى العموم ليس فيهم اول فاما كلمة كل توجب تناول كل واحد منهم على الافراد كانه ليس معه غيره *

والا ترى انه لو قال كل رجل دخل اول فدخل خمسة معا كان لكل واحد منهم رأس) وكلمة كل قد توجب العموم ايضا ولكن او حملناها على معنى العموم لم يبق لها فائدة لان ذلك ثابت بقوله من دخل ولا بد من ان يكون لها زيادة فائدة وليس ذلك الا ما قلنا وهو انها توجب الجمع في كل داخل لم يسبقه غيره على ان تناول كل واحد منهم على الافراد وهذا بخلاف كلمة اي فانها لا توجب الجمع وانما توجب العموم فيكون قوله اي رجل دخل اول وقوله من دخل اولا سواء اذا دخل خمسة معا لم يكن لاحد منهم شيء (ولو قال جميع من دخل اول فدخل خمسة معا فله رأس واحد بينهم على السوية) لانه ما الحق بكلمة من هاهنا يدل على الجمع دون الافراد فيصير باعتبار جميع الداخلين كشخص واحد فانهم اول فله رأس واحد وكلمة كل تقتضي الجمع على سبيل الافراد فيجمل باعتبارها كان كل واحد من الداخلين يتناول له لا يجاب بخاصة (ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معا فله رأس بينهم اخماسا) لان الخماس فيهم يبين وليس بعضهم بالنفل الذي اوجبه للخامس اولى من البعض (وان دخلوا متواترين فالرأس للخامس خاصة) لانه مخصص

بالاسم الذي اوجب النفل له لامن اجمة فيه معه لمن سبقه بالدخول (وان دخل ثلاثة ثم اثنان فالرأس بين الاثنين دون الثلاثة) لان الخامس فيهما دون الثلاثة (وان دخل ثلاثة ثم ثلاثة لم يكن لاحد منهم شيء) لان كل واحد منهم سادس داخل بانضمام صاحبه اليه وما اوجب النفل للسادس *

(ولو قال اكل من دخل منكم خامسا فدخل خمسة متواترين كان النفل للخامس لانه يختص باسم الخامس حين سبقه اربعة بالدخول *

(وان دخل خمسة معا فاكل واحد منهم رأس) لان كلمة كل توجب الجمع على وجه الافراد فيكون كل واحد منهم خامسا لوجود الاربعة معه كما يكون خامسا ان لو دخل قبله *

(ولو قال جميع من دخل منكم خامسا فدخل خمسة معا كان لهم رأس واحد) لانه ليس في لفظه ما يوجب افراد كل واحد منهم فانما يتناولهم الايجاب جملة وذلك رأس واحد بينهم بخلاف كلمة كل *

(ولو قال كل من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معا ثم خمسة معا والخوف قائم على حاله فاكل واحد منهم رأس حتى ياخذوا عشرة رؤس) لان معنى هذا الكلام كل من دخل منكم خامس خمسة وكل واحد من الفريق الاول خامس خمسة وكذلك كل واحد من الفريق الثاني خامس خمسة وانما جعلنا قد بر كلامه هذا لانه اوجب للخامس ونحن نعلم انه لا يكون الخامس الا في خمسة *

(ولو دخل اربعة ثم دخل اثنان معا لم يكن لاحد منهم شيء) لان كل واحد من الآخرين سادس ستة (فان دخل اثنان بعد ذلك معا ثم دخل واحد فلهذا الآخر النفل) لان الاربعة الاولى لا يحسب بهم اذا لم يوجد بعدهم خامس فمقط

اعتبار دخولهم بقي اثنان ثم اثنان واحد فهذا الواحد خامس من خمسة فله النفل *
 (ولو دخل اربعة معا في الابتداء ثم خمسة معا كان لكل واحد من الخمسة رأس)
 لانه لا يحسب بالاربعة لما بينا واذا سقط باعتبار دخولهم صار كان الخمسة دخلوا
 ابتداء فكل واحد منهم خامس خمسة *

(ولو قال كل من دخل منكم عاشر اذ دخل تسعة معا ومثوا اثنان ثم دخل بعدهم
 اثنان لم يكن لكل واحد منهم شيء) لانه لا عاشر فيهم فكل واحد من
 الآخرين مع اصحابه واحد من احد عشر لا من عشرة * فان قيل * هذا يستقيم
 فيما اذا دخل تسعة معا فاذا دخلوا مثوا اثنان ينبغي ان يسقط اعتبار الاول حتى
 يكون كل واحد من الاثنين عاشر عشرة كما فعلتم في الاربعة قلنا * في الاربعة
 ذلك لان الذي تاخر دخوله وحده فيكون الاول خامس خمسة فاما هاهنا
 انما دخل اثنان معا آخر او كما يمكن اثبات عاشر العشرة منهم بقاء الاول يمكن
 اثباته ببقاء احدهما وليس احدا الجانبين باولي من الآخر *

(فان دخل بعد الاثنين ثمانية فلكل واحد من الثمانية رأس) لان التسعة يسقط
 اعتبارهم حين لم ينجى بعدهم العاشر بقي اثنان ثم ثمانية فلكل واحد من الثمانية
 عاشر عشرة *

(ولو دخل بعد الاثنين عشرة معا كان لكل واحد من العشرة رأس) لانه
 يسقط اعتبار الاثنين هاهنا كما يسقط اعتبار تسعة بقي دخول العشرة معا
 فيكون كل واحد منهم عاشر عشرة فيستحق النفل والله اعلم بالصواب *

باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه *

(ولو اقام المسلمون على مطمورة في ارض الحرب فقال الامير كل رجل
 يحفظ المطمورة الليلة حتى لا يخرج منها العدو فله دينار فاقام عليها مائة رجل

باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه *

حتى أصبحوا فان كان الدينار جملة لكل رجل منهم مما يصيبون من المظمورة
فهو نفل صحيح (لان اهل المظمورة ممتنعون والحاجة الى التعريض على
حفظهم بالتنفيل ماسة وحفظهم حتى لا يهربوا من الجهاد فلهذا أصبح التنفيل *
(وان كان الامير جعل لهم ذلك من الغنائم التي قد اصابه المسلمون فذلك
باطل) لانه لا يمكن تصحيح ذلك لهم بطريق التنفيل فان التنفيل بعد الاصابة
لا يجوز ولا بطريق الاجرة لان هذا العمل من الجهاد واستيجار المسلم على
الجهاد باطل) وهذا لانهم على عمل الجهاد يستحقون السهم من الغنيمة فكيف
يستحقون الاجرة مع ذلك (ولان) الجهاد وان كان فرضا على الكفاية فكل
من باشره يكون، وديا فرضا والاستيجار على اداء الفرض باطل كالا مستيجار
على الصلوة *

(وان لم يبين الامير من اي موضع يعطيهم ذلك فهذا تنفيل صحيح من
المظمورة) لان مطلق كلام الماقل محمول على الوجه الذي يصح شرعا لا على
الوجه الذي يكون باطلا شرعا *

(وان لم يكن في المظمورة مقابلة وانما فيها الدزاري و الاموال والمسئلة بحالها
فلكل واحد منهم دينار من الغنيمة هاهنا) لان حفظهم ليس بجها دهناء وانما
هذا الاستيجار على عمل معلوم ببذل معلوم فلكل من يسمع بمقالة الامير واقام
العمل فله الاجر *

(ومن لم يسمع مقالة فلا جره) لانه ما اقام العمل على وجهه الاجرة ولكن على
وجهه التبرع حين لم يسمع بمقالة الامير وانما هذا نظير قوله من ساق هذه
الارماك الى موضع كسدا فله دينار فسا قوم سمعوا مقالة فلكل واحد منهم
اجرة دينار يبدأ به من الغنيمة قبل كل نفل وقسمة وان ذهبت الغنائم كلها لم يكن

﴿استيجار المسلم على الجهاد باطل﴾

﴿الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا مستيجار على الصلوة﴾

الاجراء على الامام شيء لانه استاجرهم على وجه الحكيم منه لمنفعة الغائبين فاعما
اجرهم في الغنيمة ولم يبق بيده شيء من الغنيمة فالامام فيما يحكم به على وجه
النظر لا يكون ما لمز ماله من دفلان يلهه اذا شيء من مال نفسه ولا يرجع على الغائبين
بشيء لان ولايته عليهم مقيدة بتوفير المنفعة دون اضرارهم ولا لهم
لم يملكوا الغنيمة بعد ﴿الآثر﴾ ان للامام ان يقتل الاسارى وانما يجب
البذل عليهم بالعقد اذا سلم العمل اليهم ولم يوجد ذلك حقيقة ولا حكما بالتسليم
الى ملكهم *

(ولو قال الامير من نصب رماح المسلمين حول المسكر فله دينار ففعل ذلك
رجل استحق الدينار) لان هذا ليس من الحرب ولا مما يجب على ذلك
الرجل ان يفعله فيجوز استيجار الامام اياه على ذلك باجر معلوم *

(ولو قال من نصب رمح فله دينار اجره لم يجز ذلك) لان ما يفعله في ملك
نفسه لا يكون فيه اجر غيره * ولان نصب رمح من عمل الحرب كالظن به
فلا يستحق الاجر عليه بخلاف نصب رماح غيره من المسلمين *

(ولو قال من قتل قتيلا وجاء برأسه فله دينار فهذا تنفيل صحيح ويعطى الدينار
من فعل ذلك من الفنائم التي تصاب بعد هذا ومن بيت المال ان رأى
الامام ذلك فامامها حرزت من الفنائم قبل هذا فلا) لانه لا تنفيل بعد الاصابة
ولا يمكنه ان يعطيه الدينار من ذلك نفلا ولا اجرة لان قتل اهل الحرب من
الجهاد فلا يستحق المسلم عليه الاجرة (وكما ثبت هذا الحكيم في حق المقاتلة من
المسلمين فكذلك في حق التجار والعبيد من المسلمين) لان فعلهم ذلك من الجهاد
ايضا ولهذا يستحق التاجر اذا فعل ذلك السهم من الغنيمة والعبيد الرضخ (فاما
اهل الذمة اذا فعلوا ذلك وقد استعان بهم الامام ووجب لهم مالا معلوما على

عمل من ذلك معلوم فلهم الاجر) لان فعلهم ليس بمجاهد فان الجهاد ينال به الثواب والكافر ليس باهل لذلك والجهاد ما يتقرب به المبداء الى ربه وهم لا يتقربون بذلك بخلاف المسلم قال * الا ترى ان رجلا لو خرج باخر مجاهد في سبيل الله بدلا عن انسان لم يكن له اجر) لانه يتقرب الى الله تعالى فاجره على الله تعالى والمتقرب الى الله تعالى عامل لنفسه فكيف يكون له الاجر على غيره وعند اصابة الغنيمة السهم يكون له دون من استاجره فمر فثنا له عامل لنفسه ثم بين (ان الاستيجار على الجهاد بمنزلة الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة) وقد بينا الكلام في الاستيجار على الطاعات في شرح المختصر *

(ولو حاصر المسلمون حصنا ولاهل الحصن ملاعب وكنائس خارج منه وليس فيها احد فاستاجر الامام على تخريبها قوم من المسلمين باجرة معلومة فذاك جائز) لان تخريب هذا ليس من عمل الجهاد وقد حصل في ايدي المسلمين ولا يحتاج في التخريب الى قتال *

(بخلاف ما اذا استاجرهم على تخريب حصن اهل ممتنون فيه او كسر باب) لان ذلك من عمل الجهاد يحتاج في اقامته الى الجهاد *

(ولو ان قوما من اهل الحرب اقبلوا في سفنهم يريدون المسلمين فاستاجر الامير قوما من المسلمين من احرارهم او عبيد للمسلمين كفارا او مسلمين يرمونهم بالخرقات فلا اجر لهم) لان هذا من عمل الجهاد وانما يعتبر فيه دين المولى لا دين المبداء لان المسلم يكون مجاهدا بعبده كما يكون مجاهدا بفرسه *

(وان جعل ذلك ثقلهم مما يصيبون فهو جائز للحاجة الى التحريض) وكذلك لو استاجر قوما في البر يرمون بالمجانيق الحصون * وان استاجر قوما من اهل الذمة على ذلك جاز لان عملهم ليس بمجاهد لا نعدام الاهلية فيهم *

لا يجوز الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة

(ولو استاجر قوم من المسلمين يخذفون بهم في البحر فهذا جائز) لان هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل معلوم يجوز الاستيجار عليه (الا ترى) انهم يفعلون ذلك ان لقوا العدو ولم يلقوهم وان الملاحين - ياخذون الاجر على ذلك وهو حلال لهم *

(ولو ظفر المسلمون بفنائهم متفرقة وليس معهم من - عندهما قتال الامير من جمعها فله دينار فهذا جائز) لانه ليس من عمل الجهاد وهو معلوم في نفسه فيجوز الاستيجار عليه ببدل معلوم *

(ولو استاجر مسلماً بمداخر از القيمة ليبيعها فهذه اجارة فاسدة الا ان يبين المدة فيقول استاجر لك عشرة ايام بكذا التبع الفنائم) لان عند بيان المدة المقدمتنا تناول منافعه ولهذا يستحق الاجر بتسليم النفس باع او لم يبع واذا لم يبين المدة فالعقد عليه البيع وهو محمول قد يتم البيع بكلمة واحدة وقد لا يتم بمشرة كلمات فكذلك لا يتبيها منه البيع بدون مساعدة المشتري فلماذا كان الاستيجار على البيع فاسداً وليس هذا فيمن يبيع الفنائم خاصة ولكن في جميع الباعة الحكم هكذا *

(وكذلك لو استاجر من يقسم الفنائم بين الغامين باجر معلوم فذلك جائز) لان القسمة عمل معلوم يتم بالا تقسام ويجوز اخذ الاجر عليه *

(على ما روى انه كان لملي رضى الله تعالى عنه قاسم يقسم بالاجرة ويستوى ان يبين المدة ههنا او لم يبين) لان العمل معلوم بنفسه *

(ثم يبدأ بالاجرة قبل النفل والقسمة) لان ذلك دين وقسمة الغنيمة كقسمة الميراث والنفل فيه كالوصية والدين مقدم عليهما *

(فان كان استاجره باكثر من اجر مثله نظر فان كانت الزيادة يسيرة فذلك جائز والا لم يكن له الا مقدار اجر مثله) لان الامير في هذا التصرف ناظر

فيتقيد ولايته بشرط النظر كولاية الاب والوصى في الاستيجار لليتيم*
 (فان استرد منه الفضل على اجر مثله فقال الاجير انا ارجع بذلك على من
 استاجرني لم يكن له ذلك) لان الذي استاجره ما عقد العقد لنفسه وانما عقده
 للمسلمين على وجه الحكم منه الا انه اخطأ في ذلك فلا يلزمه شيء من المدة
 بخلاف الوكيل بالاستيجار فانه اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك
 كله لازم عليه ليس على الاجير منه شيء لانه صار مخالفا لمحابات الفاحشة
 في الاستيجار فينفذ العقد عليه خاصة بمنزلة الشراء واما الامير فالعقد
 لا ينفذ عليه لانه لا يلحقه العهدة فيما يحكم به وانما يشبهه الامير ههنا القاضي
 اذا استاجر رجلا يعمل لليتيم عملا باجر معلوم فاذا فيه فبن فاحش فانه يعطى
 الاجير اجر مثله ويرد ما بقي على اليتيم ولا شيء على القاضي لان استيجاره
 منه كان على وجه الحكم منه *

(ولو قال الامير والقاضي فملنا ذلك ونحن نعلم انه لا ينبغي لنا ان نفعله جميع
 الاجر عليهما في مالهما لانهما تعمدتا الجور فصارا فيه غير حاكمين) وبهذا اللفظ
 يستدل من يزعم ان الحاكم يعزل بالجور وليس ذلك بمذهب لنا وقد بينا ذلك
 فيما امليناه من شرح الزيادات في باب التحكيم وانما تاويل ما ذكره هنا ان حكمه
 انما ينفذ اذا صدر عن دليل شرعي وهذا الحكم خلا عن ذلك فهو بمنزلة
 القاضي اذا قضى بغير حجة او قضى برأيه مخالفا للنص لا ينفذ قضاؤه وهو
 قاض على حاله فاذا لم ينفذ قضاؤه بهذا الطريق نفذ عقده عليه على ما هو الاصل
 ان المقدمي وجد نفاذا على العاقد ينفذ عليه وقد ذكرنا في باب ادب القاضي ان
 القاضي اذا اخطأ في قضائه فان كان ذلك في حقوق العباد ففرم ذلك على من قضى
 له وان كان في حقوق الله تعالى نخطأه على بيت المال وان قال تعمدت ذلك كان

ولا يلة الوصى في الاستيجار لليتيم بشرط النظر * مسألة استيجار القاضي رجلا يعمل لليتيم * عزل الحاكم بالجور ليس بمذهب لنا

الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه

الغرم عليه في ماله وكذلك ما ضمنه الا مير يكون الحكم فيه ذلك *
 (ولو استاجر الا مير قوما ليس وقون الارمالك فسا قوها فمطب منها شيء من
 سياقتهم او هالك في ايديهم فان كان ذلك وهم في دار الحرب قبل ان يتنوها الى
 دار الاسلام فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك سواء تلفت بعلمهم او بغير علمهم)
 لانهم لو استهلكوا الغنائم في دار الحرب لم يضمنوها باعتبار ان الحق لم يتأكد فيها
 للغانمين بعد (وان كان ذلك بعد ما وصلوا الى دار الاسلام فالحكم كحال الاجير
 المشترك) وقد بينا في شرح المختصر ان ما تلف في يد الاجير المشترك بغير ضمانه
 لم يكن عليه ضمانه في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه سواء تلف بسبب يتأتى
 الاحتراز عنه او لا يتأتى وعندهما هو ضمان من الا ان يتلف بسبب لا يمكن
 الاحتراز عنه وما تلف بجنابة يده فهو ضمان له في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله
 بمنزلة ما لو استهلكه فهنا ايضا ما عطب بسياقتهم او بتناطحهم فذلك من جنابة
 يد الاجراء فعليه ضمان قيمة ذلك ولكن انما يضمنون قيمته في المكان الذي
 تلف فيه ويكون لهم الاجر الى ذلك الموضع بخلاف القصار وغيره فهناك
 لصاحب المتاع الخيار ان شاء ضمنه قيمة متاعه غير معمول ولا اجر له وان شاء
 شاء ضمنه قيمته معمول لا وله الاجر لان هناك فسخ العقد باعتبار تفرق الصفة
 على المآقد ممكن فان ايجاب الضمان على الاجير من وقت القبض بهذا الطريق
 يتأتى لانه لو استهلكه عند ذلك كان ضامنا فاما هنا لا يمكن ايجاب الضمان عليهم
 باعتبار وقت التسليم اليهم لانهم لو استهلكوا عند ذلك وهم في دار الحرب
 لم يضمنوا شيئا فلا بد من ابقاء العقد بقدر ما اوفوا من العمل ليتأتى ايجاب الضمان
 عليهم فلهذا كان لهم الاجر الى ذلك الموضع واجبا وكذلك هذا الفرق لهما
 فيما تلف بغير ضمانهم مما يتأتى الاحتراز عنه ولو تلف شيء من ذلك في

وما تلف في يد الاجير المشترك بغير ضمانه لم يكن عليه ضمانه

(ولو ان الامير استاجر قوما مياومة او شهرة لسوق الارماك فهو جائز) لانه عقد العقد على منفعة معلومة بدل معلوم (ثم لاضمان على الاجير هاهنا فيما يعطى من سياقه او لامن سياقه في دار الحرب او في دار الاسلام) لانه اجير الواحد (١) واجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فاعله حاصلا على الوجه المتادلان المقود عليه منافعة (الآرى) انه لو سلم النفس في المدة استوجب الاجر ومنافعه في حكم المين فلا يعتبر فيه صفة سلامة العمل عن العيب بخلاف الاجير المشترك (وان عنفوا في السوق او استهلكوا في دار الاسلام كانوا اضاامين) لوجود التمدى منهم بعد تاكدها الحق (ولهم اجورهم لما مضى) لانه تقرر الاجر بتسليم النفس في المدة فلا يبطل حقهم بوجود التمدى منهم * ووضح هذا الفرق فقال (الآرى ان للامير هاهنا ان يزيد عليهم ارمكا بعد ارمك بقدر ما يطيقون ولومات بعضها كان له ان يخلف مكانها مثلها وفي الاجير المشترك ليس له ان يفعل شيئا من ذلك) فبه تبيين ان العقد هناك تناول العمل وتبضية المماوضة ثبت صفة السلامة عن العيب وهما العقد يتناول المنفعة دون العمل *

(ولو قال الامير لمسلم حرا وعبد ان قتلت ذلك الفارس من المشركين فاك على اجر مائة دينار فقتله لم يكن له اجر) لانه لما صرح بالاجر لا يمكن ان يحمل كلامه على التنفيل والفعل الذي حره عليه جهاد والاستيجار على الجهاد لا يجوز *

(وان قال ذلك لرجل من اهل الذمة فكذلك الجواب) في قول ابي حنيفة (١) اجير الواحد على الاضافة بخلاف الاجير المشترك فيه من الواحد بمعنى الوحيد ومعناه اجير المستاجر الواحد ١٢ المغرب

اجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فاعله حاصلا على الوجه المتادلان المقود عليه منافعة

مسئلة الاستيجار على القتل

وابني يوسف رحمة الله عليهما وفي قول محمد رحمة الله عليه للذي الاجر المسمى
(اصل) هذه المسئلة الاستيجار على القتل لا يجوز عند ابني حنيفة وابني يوسف
رحمة الله تعالى عليهما سواء كان بحق او بغير حق حتى لو استاجر
ولي الدم رجلا ليستوفي القصاص في النفس لم يكن له اجر عندهما وفي قول محمد
رحمة الله تعالى يجوز الاستيجار على القتل لانه عمل معلوم يقصد الاجير على
اقامته فيجوز الاستيجار عليه كذبح الشاة وقطع بعض الاعضاء فان الامام لو
استاجر رجلا ليقطع يده المارق او من له القصاص في الطرف اذا استاجر رجلا
ليستوفي ذلك جاز بالاتفاق *

وبيان ذلك الوصف ان القتل يكون بجز الرقبة وفي قدرة الاجير على ذلك
لا فرق بين ابانة الراس من البدن وبين ابانة الطرف من الجملة وجهه
قولهما ان القتل ليس من عمله لان القتل اذا حصل بزهاق الروح وذلك
مضان عن محل قدرته فلا يكون من عمله بمنزلة حصول الولد ونبات
الزروع والاضافة اليه باعتبار انه يحصل بكسبه لا باعتبار انه من عمله *

والا ترى ان فعله الضرب بالسيف وقد يفعل ذلك ولا يحصل القتل به وانما
يجوز الاستيجار على منافعه او على ما يكون من عمله وهذا بخلاف الذبح لان
الاستيجار هناك على ما يحصل به الذكوة وهو ما يميز الطاهر من النجس وذلك
قطع الخلقوم والاداج وذلك من عمله وكذلك قطع الاطراف فانه ليس في
ذلك من ازهاق الروح شيء ولكنه فصل الجزء من الجملة وهذا من عمله بمنزلة
قطع الحبل والخشبة *

(ولو كان الاسراء قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم فعمل
ذلك مسلم او ذمي كان له الاجر) لان هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل

معلوم في محل قدرة الاجير فيجوز الاستيجار عليه كقطع الخشب او الجبل *
 (ولو نظر الامير الى فارس من اهل الحرب فقال لمسلم حرا وعبدان جثتي
 بسلبه فلك اجر عشرة دنانير فقتله وجاء بسلبه واقلت منه فلا شيء له) لانه
 استاجره على عمل الجهاد *

(وان قال ذلك لذي فله الاجر منه) لان فعله ليس بجهاد *

(وكذلك لو قال ان قطعت يده فلك كذا) لان قطع يد المنيع المقاتل من الجهاد
 فلا يستوجب المسلم عليه اجر او يكون لذي عليه الاجر لان فعله ليس بجهاد *
 (ولو اراد قتل الاسارى فاستاجر على ذلك مسلما او ذميا فهو على الخلاف الذي
 ذكرنا في الاستيجار على قتل المقتضى عليه بالقصاص * ولو قال الامير لقوم من
 اهل العسكر احفروا هذا الموضع من هذا النهر الى موضع كذا حتى ينبثق منه الماء
 فيفرق اهل هذه المدينة ولكم اجر مائة دينار ففعلوا ذلك فان كان على ذلك
 الموضع قوم من اهل الحرب يقاتلون ويعنمون من ذلك فلا شيء للاجر اء اذا
 كانوا مسلمين لان ما استاجر واعليه من عمل الجهاد ولو كانوا من اهل الذمة فلم
 الاجرة ولو كانوا عشرين نفرا عشرة مسلمون وعشرة ذميون فلاهل الذمة
 نصف الاجر) لانه يحمل في حق كل فريق كان الفريق الثاني مثلهم *

(وان لم يكن في ذلك الموضع من يقاتل من اهل الحرب فلم الاجر المسمى)
 لان حفر الارض ليس من عمل الجهاد فيستوجب المسلم الاجر عليه كما
 يستوجب الذي وهو نظير ما تقدم من تخريب الملاعب والكنائس الخارجة
 من الحصن بعد ما صارت في ايدي المسلمين *

(وكذلك ان استاجرهم لقطع الاشجار فهو على هذا التقسيم) لان ما استاجروا
 عليه عينه ليس بجهاد وانما يصير في معنى الجهاد اذا كان هناك من يمنعك عنه حتى

يحتاج الى ان يجاهده في اتمام ذلك العمل فاذا لم يكن هناك من يباينك لم يكن من الجهاد في شيء *

(ولو استاجر قوم يرمون بالمنجنيق فان كانوا من اهل الذمة فلهم الاجر وان كانوا مسلمين احرار او عبيدا فلا اجر لهم) لان هذا من عمل الجهاد فالرمي بالمنجنيق لتخريب الحصن الذي هم فيه متمشون وعلى الدفع عنه قتالون بمنزلة الرمي بالسهم لاصابة النفوس ولا يقال انهم يرمون في منعة المسلمين فلا يكون فعلهم جهاد الا انهم وان كانوا في منعة المسلمين فالرمية تقع في منعة المشركين وهو المقصود *

(فان قيل) ففي حفر النهر اذا لم يكن هناك من يمنع يوجد هذا المعنى لان الماء يسيل في ذلك الموضع حتى يفرقهم في منعتهم كما ان ما يرمي به من المنجنيق يذهب حتى يخرب او يقتل في منعتهم (قلنا نعم) ولكن المنجنيق والسهم عمل القوم - بايدهم على معنى ان ما يحصل يكون مضافا اليهم بالمباشرة واما الفرق لا يصير مضافا الى حافر النهر بالمباشرة وانما عملهم هناك الحفر فطوبى بين هذا الفرق في فعل هو جناية فان من وقف في ملك نفسه ورمي سهمها الى انسان فقتله كان قاتلا له مباشرة مستوجبا للقتلصاص * ويمثله لو حفر نهرا في ملكه فغلبه الماء وانبتق على ارض جاره فغرق الزرع لم يكن اعلى الحافر في ذلك ضمان فهذا بين الفرق والله الموفق - *

﴿ باب الانفال بالاثمان والهبات ﴾

(واذا قال الامير من جاء بر مكة فهي له بعشرة دراهم فذهب المسلمون وجاؤا بذلك فان هذا البيع باطل انهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الفرر وعن بيع ما ليس عند الانسان) فان المراد ببيع ما ليس في ملكه

باب الانفال بالاثمان والهبات

والامير هنا باع ما ليس في ملكه ولا في يده وهو على خطر الحصول في يد المسلمين مجرول في نفسه ولو كان معلوما لم يجز البيع فيه اذ لم يكن عنده فكيف اذا كان مجرولا *

(ولكن ان رغب الذي جاء به في ان ياخذ بذلك الثمن فعلى الامام ان يستقبل بيمينه بذلك الثمن) لانه ذكر ذلك منه على وجه التنفيل والقصد تحريض المسلمين على المجيء بها فليس له ان يرجع عن التنفيل بعدما اتوا بما شرط عليهم * (ولكن يحصل مقصودهم بطريق صحيح شرعا وهو البيع ابتداء وان لم يرغب فيه الذي جاء به اخذه الامير منه فحمله في الغنيمة وليس على الرجل شيء من غنمه) لان التنفيل لمراعاة حقه وذلك ينعدم اذ لم يرض به واصل الثمن لم يكن واجبا عليه بما تقدم من السبب *

(ولو كان واجبا كان له الخيار في رده) لانه اشترى ما لم يرد فكيف اذ لم يكن البيع صحيحا اصلا *

(ثم لا نفله) لان التنفيل كان في ضمن البيع فبطل بطلانه بمنزلة الوصية بالحياة فانه لما ثبت في ضمن البيع بطل بطلان البيع بالرد *

(وعلى هذا لو قال من جاء برمكة بعناها اياها بعشرة فهذا او الاول سواء) لانه وعد البيع هاهنا ولكن فيه معنى التنفيل فعليه ان يقبض به اذ ارغب فيه الذي جاء بها (الا ترى) انه لو قال وهبنا هاله او وهبنا له نصفها فانه يلزمه ان يقبض بمن جاء بذلك ما وعده الا انه لا يصير ما لكا لذلك ما لم يجعلها الامير له بخلاف ما لو قال فهي له) لانه اذا قال فهي له فهذا تنفيل منفذ فبنفس الاصابة يصير له * (واذا قال وهبنا هاله فهذا تنفيل موعود فعليه الوفاء بما وعده ولكن لا يثبت الملك له قبل ان يهبها منه حتى لو كانت جارية فاعتقها لم يجز عتقه وان قال فهي له

هبة او قال فهي عليه صدقة فذلك لمن جاء به امن غير تملك جديد من الامير
 لان قوله فهي له تنفيل تام وقوله هبة تأكيد لقوله فهي له فلا يتغير به حكمه
 (وان قال من جاء بسيف وهبناه له او هبناه منه بمشرة درهم فجاء رجل
 بذلك ثم رأى الامام ان لا يسامه له لشدة حاجة المسلمين اليه فلا بأس بان يمنعه
 منه ولكن يشترط ان يسطيه قيمته اذا كان الموعود هبة واذا كان بيعا يسطيه
 قيمته لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط عليه) لان التملك موعود هاهنا غير
 منفذ والامام ناظر لكل فاذا رأى بالمسلمين حاجة الى ذلك فلو اعطاه المشروط
 تضرر به المسلمون ولو اعطاه القيمة يوفر عليه مقصوده وارفعت حاجة
 المسلمين من ذلك العين فيمتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق *

(وان لم يكن بالمسلمين حاجة فيسلمه له على شرطه لان ذلك الشرط
 كان على وجه التنفيل منه فمليه الوفاء بذلك) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 المسلمون عند شروطهم *

(لو جمعت الغنائم فقال الامير من اخذ جينة فمليه ثمنها درهم ومن اخذ شاة
 فمليه خمسة دراهم ومن اخذ جارية فهي له بمائة درهم فاخذ رجل شاة فذبحها واكلها
 واخذ جينة فاكلها واخذ آخر جارية فاعتقها فملي كل واحد قيمة ما اخذ) لان
 هذا الكلام من الامير ليس على وجه التنفيل فان التنفيل بعد الاصابة لا يجوز
 ولكنه على وجه البيع وهو فاسد الجملة المبيع عند المقدوكل من اخذ شيئا ولم
 يستهلكه فلا مام ان يسترده منه لفساد البيع او يسلمه له بذلك الثمن ببيع مستقبلا
 ان رضى به المشتري لان باخذه قد تعين فيجوز بيعه منه ابتداء ولكن ابتداء البيع
 يعتمد التراضي من الجانبين وان استهلكها فمليه ضمان القيمة كما هو الحكم في
 المشتري شراء فاسد اذا استهلكه المشتري بعد القبض ولهذا نفذ العتق في الجارية

لأنه قبضها بحكم بيع فاسد فيملكها حتى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها فكذلك إذا اعتقها (فان قيل) كيف يضمن القيمة وهو لو أكل الجبنة أو ذبح الشاة فاكلها قبل هذا كان مباحا له ولم يكن عليه ضمان في ذلك وكذلك لو اتلف الجارية في دار الحرب لم يكن ضامنا شيئا (قلنا) لأن قبل هذا الكلام لم يتأكد حق الناعمين فيها فإما بعد هذا القول فقد تأكد حق الناعمين فيها لأن البيع الفاسد معتبر بالجواز وبيع الامام الغنائم في دار الحرب بمنزلة الاحرار في حق تأكد حق الناعمين فيها *

يوضحه أنه قد يملك المأخوذ هاهنا بالأخذ بحجة العقد ولهذا لو باعه جاز بيعه فيه والتمليك بعقد المعاوضة لا يكون إلا بموض وذلك بالقيمة إذا لم يجب المسمى لفساد البيع فاما قبل هذا القول فهو لا يملكه بالأخذ حتى لو باعه لا يجوز بيعه فيه فاذا اتلفه لم يجب عليه ضمانه لأن حق الناعمين فيه لم يتأكد قبل الاحرار *

(ولو كان الآخذ لم يسمع مقالة الأمير حتى أكل الشاة لم يضمن شيئا ولو باعها لم يجز بيعه) لأنه ما أخذها على وجه البيع حين لم يسمع مقالة الأمير فكان هو بمنزلة ماله أخذ قبل مقالة الأمير فاما السامع إنما أخذ على جهة البيع والملك *

(وهذا بخلاف ما لو قال قبل احرار الغنيمة من جاء بجارية فهي له بما بالف درهم بخاء رجل بجارية فاعتقها لم يجز عتقه) لأن ذلك البيع لم يكن منعقد الاصل لأن البيع بدون المحل لا ينعقد لا جائزا ولا فاسدا وهاهنا المحل كان موجودا ولكنه كان مجرولا حين أوجب البيع فينعقد بصفة الفساد ويثبت الملك بالقبض *

(ولو قال من جاء بشاة فهي له بما بدرهم بخاء رجل بشاة فذبحها واكلها

لم يكن عليه فيها ضمان) لان البيع لم يكن منعقدا هاهنا * الا ترى انه لا يلزمها
بالاخذ ما لم يجد الا مير له يباح حتى لو باعها لم يجز بيه فكانه اخذها قبل مقالة
الامير واكلها فلهذا لا يضمن شيئا *

باب سهمان الخيل والرجالة

(واذا اصاب المسلمون الغنائم فاحرزوها وارادوا قسمتها فلي قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه يعطى الفارس سهمين سهياله وسهها الفرسه وللا رجل سهما
وقال لا اجعل سهم الفرس افضل من سهم الرجل المسلم وهو قول اهل
المراق من اهل الكوفة والبصرة) لان تفضيل البيمة على الآدمي فيما
يستحق بطريق الكرامة لا وجه له والاستحقاق باعتبار ارباب العدو وذلك
بالرجل اظهر منه بالفرس *

(الا ترى) ان الفرس لا يقاتل بدون الرجل والرجل يقاتل بدون الفرس
وكذلك مؤنة الرجل قد تزداد على مؤنة الفرس فالفرس قد يعتدى بالحشيش
وما لا قيمة له ومطعمه الآدمي لا يوجد الا بالتمن مع انه لا معتبر بالمؤنة فان
السهم لا يستحق بالبغل والبمير والحمار وصاحبه يلزم مؤنة مثل مؤنة الفرس
او اكثر وبالفيل لا يستحق السهم ومؤنته اكثر من مؤنة الفرس *

(وبهذا تبين) ان استحقاق السهم بالفرس ثابت بخلاف القياس بالنص فان
الفرس آلة للحرب وبالآلة لا يستحق السهم ومجرد حصول ارباب العدو به
لا يوجب استحقاق السهم به كالفيل ولكن تركنا القياس في الفرس بالسنة
وانما انفقت الاخبار على استحقاق سهم واحد بالفرس فيترك القياس فيه
لكونه متفقا وفيما عارض فيه الا ترى اخذ باصل القياس *

(وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى للفارس ثلاثة سهم سهم له

وسهمان لفرسه وهو قول اهل الحجاز واهل الشام قال محمد رحمه الله وليس في هذا تفضيل البهيمة على الآدمي فان السهمين لا يعطى للفرس وانما يعطى للفرس فيكون في هذا تفضيل الفارس على الرجل وذلك ثابت بالاجماع ثم هو يستحق احد السهمين بالتزام وثبة فرسه والقيام به اهده والسهم الآخر لقتاله على فرسه والسهم الثالث لقتاله ببدنه وقال ارجح هذا القول لانه اجتمع عليه الفريقان وقد بيناه يرجح بهذا في مسائل هذا الكتاب * وعلى فيه فقال *

(لانه اقوى مما تقدم به فريق واحد يعني طمانينة القلب الى ما اجتمع عليه الفريقان اظهر) وهو نظير ما قال في الاستحسان اذا خبر بخبر بخبر بخبر بخبر واخبر انسان بطهارته فانه يؤخذ بقول الاثنين لان طمانينة القلب في خبر الاثنين اظهر *

ثم بين (ان الآراء جاءت صحيحة مشهورة لكل قول وروي الاخبار بالاسانيد في الكتاب فالحاجة الى التوفيق والترجيح لسبب واحد من الفريقين فاما ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قال اوفى بين الاخبار فاحمل ما روى انه اعطى الفرس سهمين على ان احد السهمين للفارس لفرسه والاخر كان من الخمس لحاجته او كان نفل له ذلك قبل الاصابة او المراد بذكر الفرس الفارس لعلمنا انه اعطى الفارس وعليه حمل حديث خبير في قوله (١) وكانت الرجال الفأ واربعة مائة واخيل مائتي فرس فقال المراد بالرجال الرجال وبالاخيل الفرس ان قال الله تعالى واجلب عليهم بخيلك ورجلك اي بفرسانك ورجالك ووجه الترجيح ان السهمين للفارس متيقن به لاتفاق الآراء عليه وفيما يكون مستحقا بخلاف القياس لا يثبت الا المتيقن به وهما قالا المثبت للزيادة من

الاخبار اولى من النافي *

﴿ ووجه ﴾ التوفيق ان المراد بما روى انه اعطى الفارس سهمين بيان ما فضل الفارس به على الرجل لا بيان جملة ما اعطاه * ثم ذكر حديث قسمة غنائم خيبر انها كانت على ثمانية عشر وقال في آخر ذلك الحديث ولم يكن قسمها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كانت فوضى فكان الذي قسمها وارفعها (١) عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه) ومعنى قوله فوضى اي متساوية ومنه اشتقاق المفاوضة * قال القائل *

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جها لهم سادوا
ومعنى قوله ارفعها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اي اخرج القرعة ووضمها على كل سهم *

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا سهم للرجل الا لفرس واحد وان حضر بافراس وبه اخذ محمد رحمه الله) لانه اجتمع على هذا القول اهل العراق واهل الحجاز فاما اهل الشام يقولون يسهم لفرسين ويجعل ما وراء ذلك جنيبة * وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله تعالى لان المبارزة قد يحتاج الى فرسين ليقاتل عليهما ولا يحتاج الى اكثر من ذلك * وابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال لا يقاتل عادة الا على فرس واحد فكان الثاني والثالث غير محتاج اليه عادة وهذا نظير اختلافهم في نفقة الخادم ايضا فان على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يفرض النفقة الا لخادم واحد من خدم المرأة وعند ابي يوسف رحمه الله يفرض لها نفقة خادمين وقد بينا ذلك في كتاب النكاح من شرح المختصر * (ثم قد جاءت الآثار بما يشهد بكل قول على ما رواها في الكتاب بالاسماء

(١) في القاموس ارف على الارض تاريخا جاءت لها حدود وقسمت ١٢ م

والتوفيق والترجيح من كل جانب على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى *
 * وذكر * (عن مالك بن عبد الله الخثعمي قال كنت بالمدينة فقام عثمان بن عفان
 رضي الله تعالى عنه فقال هل هاهنا من اهل الشام احد فقلت نعم يا امير المؤمنين
 قال فاذا آتيت معاوية فامر به ان يفتح الله عليه ان ياخذ خمسة اسهم ثم يكتب في
 احد هال الله ثم يقرع حيث ما وقع فليأخذ * وفي هذا بيان انه لا ينبغي الامير ان
 يتخير اذا ميز الخمس من الاربعة الاخماس ولكنه يميز بالقرعة وقد دل عليه حديث
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال كانت الغنائم بحجز خمسة اجزاء ثم يسهم عليها
 فاذا كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو له ولا يتخير فكان المعنى فيه ان كل امير
 مندوب الى مراعاة قلوب الرعية والى تقيهمة الملب والاثرة عن نفسه) وذلك
 انما يحصل باستعمال القرعة عند القسمة ولهذا يستعمل القرعة في قسمة الاربعة
 الاخماس بين المرفاء ثم يستعمل كل عريف القرعة في القسمة بين من تحت رأيته
 فكذلك يستعمل القرعة في تمييز الخمس من الاربعة الاخماس *

(والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد السفر
 اقرع بين نسائه * وقد كان له ان يسافر بمن شاء منهن بغير اقرار فانه لا حق للمرأة
 في التمس عند سفر الزوج ومع هذا كان يقرع تطيبا لقلوبهن ونفيا للهمة الملب
 عن نفسه فكذا ينبغي الامير ان يفعله في القسمة ايضا والله الموفق *

باب سهام البراذن

(قال علماؤنا رحمهم الله تعالى البرذون في استحقاق السهم به كالفرس وكذلك
 الهجين والمقرف وهو قول اهل العراق واهل الحجاز) فالفرس (اسم للفرس
 العربي) والبرذون (الفرس العجمي) والهجين (ما يكون الفحل عربيا والام من
 افراس العجم) والمقرف (على عكس هذا *

القرعة بين النساء عند قصد السفر

باب سهام البراذن

(ثم في استحقاق السهم من الغنيمة المعجمة والعربي سواء فكذلك في الاستحقاق بالخليل وهذا لان الاستحقاق بالخليل لا رهاب المدونه قال الله تعالى ومن رباط خليل ترهبون به عدو الله وعدوكم واسم الخيل يتناول البراذن على ما روى انه سئل سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال او في الخيل صدقة * وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الفرس والبراذن سواء اذا الاستحقاق بالقتال على الفرس واهل العلم بالحرب يقولون البرذون افضل في القتال عند اللقاء من الفرس فانه الين عطفاً واشدد متابعاً لصاحبه على ما يريد واصر في القتال وما يفضلها العرب الا للطالب والهرب ففي كل واحد منهما نوع زيادة فيما هو من امر القتال فيستويان اذا الاستحقاق بالتزام مؤنة الفرس ومؤنة البرذون لا يكون دون مؤنة الفرس *

(فاما اهل الشام يقولون لا يسهم للبرذون الا ان يكون مقار بالفرس ويستدلون في ذلك بما روى ابن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه كتب الى عمر رضي الله تعالى عنه اما بعد فانا اصبنامن خيل القوم خيلادكا (١) عراضا فيرى امير المؤمنين في اسهامها فكتب اليه ان ذلك يسمى البراذن فانظر فما كان منها مقارنا للخييل فاسهمها سهمها وانع ماسواها * وهكذا روى عن عمر بن عبد العزيز فانه قال لعامله فان كان برذونا رائع الجري والمنظر فاسهم له ولا تسهم له ماسوى ذلك * وابي خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه بهجين فقال لان استنف التراب احب الي من ان اقسهم له * وعن كاثوم بن الاقر (٢) قال اغارت الخيل بالشام فادركت العرب من يومها وادركت الكوادر ضحى العدو عليهم المنذر بن ابي حصه الوادعي فقال لا اجمل ما ادرك سابقا كمن لم يدرك فكتب بذلك الى عمر (١) دكا جمع ادك وهو المريض الظهر القصير كذا في المغرب في (دك) ١٢

رضي الله تعالى عنه هببت الوادي امه لقد اذكت به ايت به زكيا* وفي رواية لقد اذكرته ايت به ذكر افامضوها على ما قال* الا انا نقول هذه الا نار تحمل على ما لا يكون صالحا للقتال مما يمدح لعل الا متمعة عليه دون القتال به* (وقد نقل في ذلك مفسرا عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى قال ما كان من فرس ضرع او بغل فاجعلوا صاحبه بمنزلة الرجل ثم في حديث المنذر ما يدل على ان الاسهام للبراذين كان معروفا بينهم فان عمر رضي الله تعالى عنه تعجب من صنيعه وما تعجب الا لانه لم يكن يصنع ذلك قبل هذا ثم المنذر كان عاملا خفيما هو المجتهد فيه وامضى عمر رضي الله تعالى عنه حكمه لهذا لان رأيه كان موافقا لذلك ونحن هكذا نقول ان الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء ان يبطل ذلك*

(ثم قال بعض اهل الشام ويسهم للبرذون سهماء والفرس سهمين وهكذا ذكر قبل هذا مفسرا في حديث المنذر* وقال بعضهم لا يسهم للبرذون اصلا كما ذكره في حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه فقال صاحب البرذون بمنزلة صاحب الحمار والبغل*

(وذكر عن عمر رضي الله تعالى عنه قال اذا جاوز الفرس الدرب ثم نفق اسهم له* وبه اخذ علماء وفاقوا معنى ارباب العدو يحصل بمجاوزة الدرب فارسا فان الدواوين انما يدون والاسامي انما تكتب عند مجاوزة الدرب ثم يتشتر الخبر في دار الحرب بانه جاوز كذا وكذا فارس وكذا وكذا راجل فله حصول معنى الارهاب به يستحق السهم ولا يما رض هذا بما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه قال الغنيمة لمن شهد الواقعة* لان عندنا من نفق فرسه بعد مجاوزة الدرب فاما اخذ الغنيمة اذا شهد الواقعة على ان دخول دار الحرب فارسا

الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء ان يبطل ذلك

بمنزلة شهود الواقعة فارسا ولهذا جعلنا الممدد شركة مع الجيش في المصاب وان
لم يشهدوا الواقعة وهذا لان اعز ازاله بن يحصل بدخول دار الحرب على قصد
الجهاد * وقال على رضي الله تعالى عنه ما غزا قوم في عقر دارهم (١) الا ذلوا *

ولا يسهم عند بالصبي ولا امرأة ولا عبد ولا لذي و انما يسهم للمقاتلة من
احرار المسلمين قاتلوا او لم يقاتلوا ويرضخ لمن سواهم اذا قاتلوا والنساء اذا خرجن
لمداد او الجرحى والطبخ والخبز للفراسة واهل الشام يقولون يسهم للصبي والمرأة
والعبد واستدلوا فيه بحديث مكحول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسهم يوم خيبر للنساء والصبيان * وفي صحة هذا الخبر نظر فالشهور ان القسمة
كانت يومئذ على الف وثمان مائة سهم وكانت الرجال الفا واربع مائة والخيول
مائتي فرس لم يذكر في ذلك امرأة ولا صبي ولو كانوا لكان ينبغي ان يقال
كانت الرجال كذا وكذا والصبيان كذا والنساء كذا لاستحالة ان يقال ذكرت
الخيول ولم يذكر النساء والصبيان والدليل على ضعف الحديث ما اشتهر من قول
الكبار من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فان عمر رضي الله تعالى
عنه كان يقول ليس للعبد في الغنم نصيب *

(وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يسهم للنساء ولكن يجذب من
الفنائم اي يمطى لمن رضخا * وهكذا رواه سميد بن المسيب عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم *

(وروى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
كان لا يسهم للعبيد والنساء والصبيان *

(وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
(١) عقر الدار بالفتح والضم اصل المقام الذي عليه معمول القوم ١٢ المغرب

وسلم لا يسهم للمملوكين *

وروى ان شقران غلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهد بدر معه فلم يسهم له واستعمله على الاسارى فذاه كل رجل من اصحاب الاسارى حتى كان حظه كحظ رجل من الثمانية من بني هاشم وقد سماهم في الكتاب *

وعن عمير مولى ابي اللحم رضي الله عنهما قال شهدت خيبر وانا مملوك فلم يسهم لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعطاني من خروثي المتاع * فبهذا تبين ان الراد بالحديث انه رضى لهؤلاء يوم خيبر * وبه نقول انه يرضخ لهم وهذا لانهم اسباع ولا يسوى بين التبع والتبوع في الاستحقاق بخلاف الخيل فانه لا يستحق شيئا واعما المستحق صاحبه ولا يتحقق فيه معنى المساواة بين التبع والتبوع وهكذا اهل الذمة اسباع فان فلهم لا يكون جهادا فيرضخ لهم ولا يسهم الا ان عطاء كان يقول ان خرج الامام بهم كرها فلهم اجر مثلهم * وابن سيرين كان يقول يضع عنهم الجزية ومراهم من ذلك بيان الرضخ انه يكون بحسب العناء والقتال *

وكان الزهري يقول يسهم كبايسهم لهم للمسلمين وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزا بالناس من اليهود فجعل لهم سهاما كسهام المسلمين * ولاجل هذا الاختلاف قال محمد رحمه الله (لوان واليا جعل لهؤلاء السهم كما للمسلمين فقد حكمه حتى لو رفع الى وال آخر يرى خلافا فعليه ان يعضي ذلك الحكم وليس له ان يبطله) لانه امضى الحكم في فصل مجتهد فيه والحكم في المجتهدات نافذ بالاجماع فقي ابطاله مخالفة الاجماع وذلك لا يجوز * (ولا يسهم للاجير الذي يستاجر مغازا للخدمة لانه اخذ على خروجه مالا فلا يستوجب هذا الخروج شيئا من الغنيمة) * والاصل فيه ما روى ان

ولا يجوز مخالفة الاجماع

عبدالرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه استاجر اجيرا ثلاثة دنانير فلما طالب
سهمه من الغنمة قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الدنانير
حظك في الدنيا والآخرة *

(وعن عكرمة ان اجيرا كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فلم
يسهم له * وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه يسهم للاجير) وتأويل
هذا انه اذا قاتل وترك العمل للذي استاجره فانه لا يستحق الاجر في ذلك
الوقت فيستحق السهم واذا فعل ذلك فهو يستحق الاجر فلا يستحق السهم
وحاله كحال التاجر في المسكر ان قاتل استحق السهم وان لم يقاتل لا يستحق
السهم * والله الموفق *

باب سهام الخيل في دار الحرب *

(قد بينا ان من نفق فرسه بمدحج او زة الدرب فانه يستحق سهم الفرسان *
(قال الأري) انه لو عقر فرسه في القتال او قتل استحق سهم الفرسان وان كانت
اصابة الغنائم بعد ذلك في حال ما كان هو راجلا * وكذلك لو اخذ العدو فرسه
واحرزه اذ لو قلنا يحرم سهم الفرس بهذه المتع الناس من القتال على الخيل مخافة
ان يبطل سهامهم بها وانما ينبغي للامام ان يمل ما فيه زيادة تحريض للمسلمين *
ثم الاستحقاق بالتزام مؤنة الفرس في دار الحرب على قصد القتال لا مباشرة
القتال فارسا *

(والأري) ان قتالهم لو كانت في المضائق او على ابواب الحصون او في السفن
فاذن من كان فارسا منهم استحق سهم الفرسان وقد اسهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرسان وكانت حصونا افتتحوها
بالقتال رجالة *

باب سهام الخيل في دار الحرب *

ففرنا ان المعتبر التزام مؤنة الفرس في دار الحرب لان القتال عليه * ولو ضن
بفرسه فربطه في المعسكر على اري (١) فقاتل راجلا يستحق سهم الفرس ان كان
اصيب فرسه في القتال لان يستحق سهم الفرس ان كان اولي *

(ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا وقاتل فارسا لم يستحق الا سهم
الرجالة * وفي رواية ابن المباركة رحمة الله عليه يستحق سهم الفرس ان
التزم مؤنة الفرس في دار الحرب للقتال عليه * ولان مجاوزة الدرب
بمنزلة القتال حكما فاذا كان يستحق به سهم الفرس ان فلان يستحق بحقيقة
القتال فارسا كان اولي (ووجهه) ظاهر الرواية ان انقاد سبب الاستحقاق
يكون مجاوزة الدرب وقد انقلبه سبب استحقاق سهم الرجل فلا يتغير
بعد ذلك وهذا لانه يشق على الامام مراعاة حال كل واحد من الفزاة في كل
وقت فيجب اعتبار حال مجاوزة الدرب يسيرا لان العادة ان عرض الجيش
عند ذلك يكون في حالة الدخول والخروج فمن اثبت فارسا في الديوان
عند ذلك يستحق سهم الفرس ان وان تغير حاله ومن اثبت في ديوان
الرجالة لا يستحق الا سهم راجل *

(وان تغير حاله بعد ذلك فان دخل فرسا لا يستطيع القتال عليه لضعف كبر
او مهر لم يركب لم يضرب له سهم فارس) لان ما دخل به ليس بصالح للقتال
عليه ففرنا انه دخل راجلا و حاله دون حال من دخل ببغل او حمار او بعير وقد
بيناه انه لا يسهم له الا سهم راجل *

(فان كان الفرس مريضا لا يستطيع القتال عليه حين دخل به فلم يغنم المسلمون
غنيمة حتى صبح الفرس ففي القياس له سهم راجل) لانه عند مجاوزة الدرب
لم يكن معه فرس صالح للقتال عليه وانما صار صالحا بعد ذلك حين صبح فيجمل

كما لو اشترى فرس في هذه الحالة او دخل بمهر ثم طال مقامهم حتى صار محال
يركب ولكنه استحسن قتال (يضرب له سهم فارس في كل غنيمة اصابوها قبل
برئه او بعد برئه) لانه ما دخل بهذا الفرس الا للقتال عليه وما التزم مؤنته الا
لذلك فانه كان صالحا للقتال عليه الا انه تعذر ذلك بعارض على شرف الزوال فاذا
زال صار كان لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا للقتال عليه وانما صار صالحا
لذلك ابتداء في دار الحرب فيكون حاله كحال من اشترى فرسا في دار الحرب
والذي يوضح هذا الفرق ان الصغيرة لا يستوجب النفقة على زوجها لانها
لا تصالح لخدمة الزوج والمريضة التي لا يجتمع مثلها تستوجب النفقة لانها
كانت صالحة لخدمته وانما تعذر ذلك بعارض على شرف الزوال فكذلك
الفرس اذا ضلح او مرض عند مجاوزة الدرب بخلاف ما اذا كان ضعيفا كبيرا
فان ذلك ليس على شرف الزوال *

(ولو ان مسلما دخل دار الحرب فارسا فقتل فرسه واخذ اسيرا قبل ان يصاب
الغنائم ثم اصاب الجيش الغنائم فلم يخرجوها حتى انفقت فلحق بهم فله سهم
الفرسان لانه انقلده بسبب الاستحقاق معهم عند مجاوزة الدرب وشاركهم
في احراز الغنائم بدار الاسلام فيجعل في الحكم كانه لم يفارقهم) لانه ابتلى
بفراقهم بعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كان لم يكن *

(ولو كان خرج ذلك الجيش ودخل جيش آخر فانفقت اليهم راجلا ثم اصابوا
غنائم بعد ما لحق بهم فله في ذلك سهم راجل ولا يشركهم فيما اصابوا قبل ان
يلحق بهم) لانه ما انقلده بسبب الاستحقاق معهم وقد تم ذلك السبب الذي
انقلده لم يخرج ذلك الجيش الى دار الاسلام ولم يكن هو معهم فيبطل ذلك
الاستحقاق ثم قد انقلده باللاحق بالجيش الثاني بسبب الاستحقاق الآن

وهو مشروط بوجوب نفقة المريضة على الزوج وعدمها للصغيرة

ابتداء فيعتبر حاله في هذا الوقت (فان لحق بهم راجلا استحق سهم الرجالة وان
لحق بهم فارسا استحق سهمهم الفرس ان نزلة من اسلم في دار الحرب والتحق
بالجيش او كان تاجرا مستامنا في دار الحرب فالتحق بالجيش ولهذا لا شركة له
فيما اصيب قبل ذلك) لان سبب الاستحقاق ما كان منه قداله حين اصيب
ذلك *

(الا ان يتولى المسلمون قتال فقاتل معهم عن ذلك فيثبت يستحق الشركة فيه
بسهم راجل ان التحق بهم راجلا وبسهم فارس ان التحق بهم فارسا على فارس
اشتراه من اهل الحرب او وهبوه له) لان ذلك الفرس له على سبيل الخصوص
فيكون به فارسا *

(وان كان اخذ ذلك الفرس من اهل الحرب بغير طيب انفسهم فهو راجل
وذلك الفرس يكون فيا) لانه احرزه بمنعة الجيش فكان من جملة الغنيمة
يشاركه فيه الجيش وهو لا يكون فارسا بفارس هو من الغنيمة (الآرى) انه
لا يكون له ان يقاتل على ذلك الفرس * (ولو كان ارتدوا الياذ بالله تعالى والحق
بالمسلمين اسلم ولحق بالمسكر فهو بمنزلة الاسير والذي اسلم في دار الحرب
في جميع ما ذكرنا) *

(فان لم يتهوا الى المسكر حتى نفقت خيولهم فهم رجالة) لان حالة الحقوق
بالمسكر في حقهم بمنزلة من يجاوز الدرب في حق من دخل من دار الاسلام
(الا ان يكونوا قد قربوا من المسكر بحيث يكون المسكر ردا لهم فيقشونهم ان
طلبوا الغيات ثم نفق الفرس فيجيشون يستحقون سهم الفرس ان) لانهم وصلوا الى
المسكر فرسا فانكاهم خالطوهم ثم نفقت افراسهم بعد ذلك *

(ولو دخل مسلم دار الحرب باذن الامام فارسا على امر المسكر فنفق فرسه ثم

ادركهم راجلا يضرب له سهم فارس) لانه دخل دار الحرب غازيا على فرسه
فذلك منزلة لحوقه بالجيش في استحقاق اصل الشركة على ما بينا ان المدد بمنزلة
من شهد الواقعة في استحقاق السهم فكذلك في صفة الاستحقاق وهذا مدد
حين دخل باذن الامام (فان كان الامام نهى الناس ان يدخلوا بعد المسكر
والمسئلة محلها فانما ينظر الآن الى حاله يوم لحوقهم) لانه دخل لصا مغيرا
وما دخل غازيا حين دخل بفيراذن الامام (الآرى) انه لو اصاب وحده
شيئا لم يخمس ذلك بخلاف من دخل باذن الامام وان هذا لا يشارك الجيش
فيما اصابوه قبل ان يلهحق بهم بخلاف الاول فيكون حال هذا كحال الاسير
والذى اسلم في دار الحرب في انه يعتبر حاله وقت اللحوق لانه صار غازيا
حينئذ

(ولو ان التجار في عسكر من المسلمين او من اهل الذمة كانوا فرسانا فقاتلوا
مع المسلمين فانما ينظر الى حالهم حين قاتلوا) لان سبب الاستحقاق ينعقد لهم
ابتداء في هذا الوقت فانهم كانوا تجارا قبل هذا لا غزاة فن كان من المسلمين
في هذه الحالة فارسا استحق سهم الفرسان ومن كان من اهل الذمة فارسا
استحق الرضخ بحسب ذلك ومن كان منهم راجلا استحق الرضخ بحسب
ذلك

(ولو اسلموا ثم قاتلوا معهم فانما يعتبر حالهم في صفة استحقاق السهم حين
قاتلوا معهم) لان حالهم كحال الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب من
حيث ان سبب الاستحقاق ينعقد لهم الان

(ولو لحقوا بالمسكروهم على دينهم فجعلوا يقاتلون معهم ثم اسلموا فن كان
منهم فارسا حين لحق بالمسلمين فله سهم الفرسان ومن كان منهم راجلا فله

سهم الرجالة * وكذلك لو دخلوا من دار الاسلام مع الجيش للقتال فرسانا
رجالة ثم اساموا قبل اصابة الفنائم او بعدها فن كان منهم راجلا حين دخل
استحق سهم الرجالة ومن كان منهم فارسا استحق سهم الفرسان * وقد طعنوا
في هذين الفصلين وقالوا قبل الاسلام ما انعقد لهم سبب استحقاقهم
السهم لانهم ليسوا باهل لذلك وانعقاد السبب بدون اهلية المستحق
لا يكون فينبغي ان يعتبر حالهم بعد الاسلام لا حالة مجاوزة الدرب و حالة
اللاحق بالجيش اذا كانوا في دار الحرب (ولكن) ما ذكره في الكتاب اصح
لانهم من اهل ان يستحقوا شيئا من الغنيمة * (الا ترى) ان قبل الاسلام
يستحقون الرضخ وذلك شيء من الغنيمة فيه يتبين ان انعقاد سبب الاستحقاق
لهم عند اللاحق بالجيش او مجاوزة الدرب على قصد القتال ثم اذا اسلموا قبل
عام الاستحقاق باحراز الفنائم بدار الاسلام يجعل بمنزلة مالو كانوا مسلمين
عند ابتداء السبب في حصة الاستحقاق لان الصفة تتبع الاصل فيبتنى عليه *
(وعلى هذا) دخلوا مددا للجيش باذن الامام ثم اسلموا قبل ان يلحقوا الجيش
او بعد ما لحقوهم قبل الاحراز *

(ولو ان عبدا دخل في دار الحرب مع مولاه فارسا يريد القتال باذن مولاه فغنموا
غنائهم ثم اعتقه مولاه ووهب له ذلك الفرس فغنموا غنائهم بعد ذلك فانه يرضخ
لمولاه مما غنم المسلمون قبل ان يفتق العبد ولا يبلغ بذلك الرضخ سهم
الفارس ولا باس بان يزاد على سهم الراجل) لان العبد في حكم الرضخ كالذي
ولا يبلغ برضخ الذي اذا كان فارسا سهم فارس من المسلمين لا بد لا يوجد في
اهل الذمة مقاتل الا وفي المسلمين من هو اقوى منه فكذلك حال العبد الا انها
يفترقان من حيث ان المستحق للعبد وهو الرضخ لا يتغير بعتقه فيما يصيب

قبل ذلك والمستحق للذي يتغير حتى يستحق السهم في جميع ذلك لان باسلام
الذي لا يتبدل المستحق فهو المستحق للسهم والرضخ جميعا فيمكن ان يجعل
اسلامه كالموجود عند ابتداء السبب ويعتق العبد يتبدل المستحق لان الرضخ
يكون لمولاه مستحقا بالعبد كما يكون السهم مستحقا بالفرس وبعد العتق
الاستحقاق للعبد فلا يمكن ان يجعل العتق كالموجود عند ابتداء السبب لان
ذلك يبطل استحقاق المولى باصلا ولهذا المعنى قلنا بقي حكم الرضخ فيما يصيب
قبل عتقه وفيما يصيب بعد العتق يكون للعبد سهم الفرس ان لانه كان فارسا
عند انعقاد اصل السبب وان كان الفرس لغيره بمنزلة من دخل فارسا على فرس
حارية اذ هو بعد العتق حين وهب له المولى الفرس بمنزلة من التحق بالمسكر
فارسا من اسير او تاجر فيستحق سهم الفرس ان

قال (وكذا الذي والمكاتب يدخلان فارسين ثم يصيب المسلمون غنائم ثم
يمتق المكاتب ويسلم الذي ثم يصيبون غنائم بعد ذلك فانه يرضخ لهما في الغنيمة
الاولى رضى فارسين ويعطيان بعد العتق والاسلام سهمي فارسين) (وهذا)
الجواب غير صحيح في الذي فقد اجاب قبل ذلك ان له السهم في جميع ذلك وهو
مخالف لذلك وهو تناقض بين وانما يقع مثل هذا الغلط من المكاتب والصحيح
في حق الذي الجواب الاول لما بينا من المعنى فاما في حق المكاتب (منهم) من
يقول الجواب ايضا غير صحيح لان المكاتب هو المستحق بكسبه دون مولاه
فبعثته لا يتبدل المستحق بل يكون حاله كحال الذي وقد نص عليه بعد هذا
في الباب في الموضوعين بخلاف العبد (ومنهم) من يقول بل هو صحيح لان كسب
المكاتب داير بينه وبين مولاه لكل واحد منهما فيه حق الملك (الآرى) انه ينقلب
حقيقة مالك المولى بهجز المكاتب فيثبت معنى تبدل المستحق بعثته من هذا

الوجه فلهذا يعتبر الرضخ فيما كان قبل العتق واما بعد العتق فله سهم الفارس وان لم يكن الفرس ملكا له حقيقة حين دخل دار الحرب لان له ملك اليد في مكاسبه ولا يكون فرسه دون الفرس المستمار *

(ولو جعل راجلا بعد العتق ادعى الى ان يكون استحقاقه بعد العتق دون استحقاقه قبله) لان رضخ الفارس قد زاد على سهم الراجل ومعلوم ان العتق يزيد خيرا الا شرا فمر فانه يستحق سهم الفارس بعد العتق *

(ولو كان العبد غير ماذون في القتال وانما دخل للخدمة مع مولا فقاتل فلا شيء له في القياس) لانه ليس من اهل القتال وانما يصير اهلا له عند اذن المولى فيكون حاله كحال الحربى المستامن ان قاتل باذن الامام استحق الرضخ والافصال (وفي الاستحسان يرضخ له لانه غير محجور عن الاكتساب وعما تمتح من منفعة واستحقاق الرضخ بهذه الصفة فيكون هو كالماذون فيه من جهة المولى دلالة) وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور اذا اجر نفسه وسلم من العمل ثم بين ان (المكاتب لا ينبغي له ان يفز والا باذن مولا كالقن) لانه في الفزو يرض بنفسه للخطر وهو مملوك للمولى فلا يجوز له ان يخطر بنفسه بغير اذنه كالعبد بخلاف الخروج للتجارة الى دار الحرب فان ذلك من باب الاكتساب فيلتحق هو فيه بالحرواوان شرط عليه مولا في الكتابة ان لا يخرج الى دار الحرب فان شرطه لغو وقد بيناه في كتاب المكاتب *

(فان قاتل بغير اذن مولا فابلى الاء فانه يرضخ له على قدر بلائه ان كان فارسا او راجلا) لان فله هذا كان اكتسابا بالاهل وعقد الكتابة يطلق له ذلك فاذا ثبت هذا في حق المكاتب فهو كذلك في حق العبد اذا قاتل بغير اذن مولا *
(ولو ان عبد ادخل دار الحرب مع مولا لخدمته فاعتقه ووهب له فرسا ثم لحق

المكاتب لا ينبغي له ان يفز والا باذن مولا كالقن

بالجند فاما يعتبر حاله حين لحق بهم فان كان فارسا فله سهم الفرسان وان كان راجلا فله سهم الرجالة فيما يصيبون به ما يلحق بهم ولا شر كة له فيما اصابوا قبل ذلك الا ان يقاتل معهم لان سبب الاستحقاق ما انعقد له حين دخل لا على قصد القتال وانما انعقد له السبب حين يلتحق بالجيش فيكون حاله كحال التاجر والذي اسلم في دار الحرب (ولو كان مكاتباً حين دخل فاعتقه المولى وادى بدل الكتابة قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام فاما ينظر الى حاله حين دخل فان كان فارساً استحق سهم الفرسان فيما اصابوا قبل عتقه وبعده) لان دخوله كان على قصد القتال سواء اذن له المولى في الغزو او لم ياذن اذ لا خدمة للمولى عليه وقصده الى القتال يكون معتبراً في حقه فانه قد له السبب بالدخول وقد كمل حاله قبل تمام الاحراز فيلتحق بما لو كان كامل الحال عند الدخول وبهذا بين ان ما ذكر من الجواب قبل هذا في المكاتب غلط من الكتاب *

(فان لم يفتق حتى قسمت الغنائم او بيعت فليس له في تلك الغنائم الا الرضخ) لان الحق تاكد فيه اقبل كمال حاله فان القسمة والبيع في تاكد الحق في الغنيمة كالا حراز ولهذا يقطع بها شركة المدد فيكون هذا وما لو اعتق بعد الاحراز بدار الاسلام - واء والرضخ الواجب يكون له لانه كسب المكاتب فيسلم له بعد العتق (وان خاصه مولاه في دار الحرب في الكتابة ففسخ القاضي الكتابة لانه اجل ببعض النجوم في القياس لا يستحق شيئاً ان كان دخل بغير اذن مولاه) لان الكتابة لما انفصلت صارت كأن لم يكن وكان حاله كحال العبد الداخل بغير اذن مولاه على قصد القتال وقد بينا ان هناك في القياس لا يستحق الرضخ وفي الاستحسان يستحق ويكون ذلك لمولاه فهذا مثله (فلومات

عاجز الوعد وفاء فان كان ذلك قبل قسمة الفناثم او الاحراز لم يكن له ولا لمولاه من ذلك شيء وان اديت كتابته لان استحقاق الرضخ لا يكون اقوى من استحقاق السهم وموت الفنازي قبل الاحراز والقسمة يبطل سهمه من الغنيمة فموت المكا تب اولى *

(وان كان ذلك بعد القسمة او البيع او الاحراز فله نصيبه منها كالمات الحرفي هذه الحالة الا انه اذا مات عاجزا كان ذلك لمولاه الا ان يكون فيه وفاء بالكتابة فيقبضه المولى من مكاتبه ويحكم بحريته * وان كان مات عن الوفاء فذلك لورثته * فان قيل * يستند عتقه الى حال حيائه فملي هذا ينبغي ان يستحق السهم بمنزلة مالو عتق قبل الاحراز في حيائه * قلنا * على احد الطريقتين لا يستند عتقه وانما يجعل هو حيا حكما الى وقت اداء بدل الكتابة وعلى الطريق الآخر هذا الاستناد لاجل الضرورة فلا يظهر فيما وراء ما تحققت فيه الضرورة وهو حكم الكتابة فاما استحقاق السهم فليس من ذلك في شيء (ولو كان عبدا ما ذوناله في القتال او غير ما ذون فمات قبل الاحراز والقسمة فلا شيء لمولاه من ذلك اعتبارا بموت من له سهم) * فان قيل * استحقاق الرضخ ههنا للمولى بسبب عبده كاستحقاق السهم للفارس لفرسه ثم بموت الفرس في دار الحرب لا يبطل سهم الفارس فكذلك بموت العبد ينبغي ان لا يبطل حق المولى في الرضخ) * قلنا * لا كذلك ولكن الاستحقاق للعبد ههنا ثم يخلفه المولى في ملك المستحق كما يخلفه في ملك سائر اكسابه وهذا لان العبد آدمي مخاطب فهو من اهل ان ينمقده سبب الاستحقاق على ان يخلفه مولاه في ملك المستحق بخلاف الفرس (الآثرى) انه لو مات العبد بعد مجاوزة الدرب قبل القتال لم يستحق مولاه الرضخ به بخلاف الفرس وان كان موته بعد الاحراز والقسمة فرضخه

يكون مولاه لان سبب استحقاقه قدما كد فلا يبطل بموته ولكنه يخلفه مولاه فيه كما يخلف الوارث الموروث (وان باعه مولاه قبل الاحراز فانه لا يبطل رضخه) لانه لم يخرج من ان يكون اهلا الاستحقاق وان كان تحول الملك فيه من شخص الى شخص فيكون رضخه لمولاه الاول اما اذا باعه بعد الاحراز فظاهر واما قبله فلان سبب الاستحقاق انفق له في ملك المولى الاول وثبت اصل الاستحقاق بالاصابة فلا يبطل حق المولى فيه ببيعته كما في سائر اكسابه (الآثرى) ان الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاه فان المشتري يكون للبايع دون المشتري فان غنموا غنيمة اخرى بمد ما باعه مولاه فنصيبه من الغنيمة الثانية للمشتري لان الاستحقاق انما ثبت له عند الاصابة وعند ذلك هو ملك المشتري فيخلفه المشتري في الملك المستحق.

(ولو كان حرا دخل دار الحرب فاقلا ثم صار ممتوها قبل الاحراز فانه لا يمنع نصيبه من الغنيمة) لانها احرزت وهو حي من اهل الاستحقاق وان كان ممتوها بخلاف ما اذا مات قبل الاحراز (ولو لم يصر ممتوها ولكنه ارتد وخرج مع المسلمين فان ابى ان يسلم حتى قتل فان نصيبه من ذلك ميراث لورثته المسلمين يرضخ له من ذلك رضخا كما يصنع بالذي) لان المرتد منزلة الكافر الاصلى وانما احرزت الغنائم وهو اهل لاستحقاق الرضخ دون السهم لكونه اهل دارنا قال (وهذا يدل على ان الذي اذا سلم او اعتق المكاتب قبل احراز الغنائم انه يضرب لهما بالسهم كامل) لانه انما ينظر الى حالهما يوم تحوز الغنائم بالدار او تقسم او يباع وبهذا بين ايضا ان جوابه الاول في الذي والمكاتب جميعا غلط كما بينا (ولو لحق بدار الحرب مرتدا والى الله بالله تعالى بمد اصابة الغنيمة ثم رجع مسلما قبل الاحراز او بعده فليس له من ذلك

الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاه فان المشتري يكون للبايع دون المشتري

شيء) لأنه التحق بالحربي الأصلي والحربي إذا سلم ولحق بالجيش بعد
الاحراز أو قبله ولكن لم يلقوا قتالا بمدالك لم يكن له شركة في المصايب
فالمرتب مثله فكيف يستحق الشركة في غنائم المسلمين وقد صار كالأصايب
ماله كان فيأولواخذ من الغنيمة شيئاً فاحرزته ثم أسلم عليه كان له فمرفئانه صار
كالحربي الأصلي (ولو لم يتحقق بدار الحرب بعد الردة حتى أحرزت الغنائم
أو قسمت أو بيعت فنصيبه منها ميراث لورثته) لأن حقه قدناً كدفء أفهو كسائر
أمواله وحقه في هذه الحالة بدار الحرب مرتداً كموته (ولو لم يرتد ولكن
المشركين أسروه قبل الاحراز ولم يقتلوه فإنه ينفي للمسلمين أن يعزلوا نصيبه
مما غنموا قبل أن يوسر) لأن حقه ثبت فيه وبالإسراء لم يخرج من أن يكون
أهلاً لتقرر حقه بالأحراز (ولا شيء له فيما غنموا بعدما أسروا) لأن المأسور في
يد أهل الحرب لا يكون مع الجيش حقيقة ولا حكماء فلو لم يشاركهم في أصابة
هذا ولا في أحرازه بالدار (فإن لم يدر ما فعلوا به حين أسروا قسمت الغنائم
ولم يوقف له منها قليل ولا كثير) لأن تمام الاستحقاق إنما يكون بالأحراز
والفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء حتى إذا مات قريب له لم يرثه ولم يوقف
لأجله شيء فهذا مثله (وان قسمت الغنائم ثم جاء بمدالك حياً مسلماً لم يكن له
شيء) لأن حق الدين قسم بينهم قدناً كد بالقسمه وثبت ملكهم فيها ومن
ضرورته إبطال الحق الضعيف (وان بيعت الغنائم وأخرجت وتخلف هو
في دار الحرب لحاجة بعض المسلمين فأسر فإنه يتوقف نصيبه حتى يحى فيأخذه
أو يظهر موته فيكون لورثته) لأن حقه قدناً كدفء المصايب بالأحراز والبيع
فيكون الحكم فيه ما هو الحكم في مال المفقود والله تعالى أعلم *

المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء

باب سهران الخيل في دار الاسلام والشركة في الغنيمة ﴿ لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتدى به يصح الاقتداء ﴾

﴿ باب سهران الخيل في دار الاسلام والشركة في الغنيمة ﴾

(ولو ان جيشا من دار الحرب دخلوا دار الاسلام فقاتلهم المسلمون حتى ظفروا بهم فانما الغنيمة لمن شهد الواقعة هكذا روي عن عمر رضي الله تعالى عنه قال الغنيمة لمن شهد الواقعة خاصة * وهذا بخلاف ما اذا دخل المسلمون دار الحرب فهناك للمد شركة في المصاب وان لم يشهد الواقعة لانهم دخلوا دار الحرب على قصد الجهاد فكانوا مجاهدين بذلك) ولان دار الحرب موضع القتال فكل من حصل في دار الحرب على قصد القتال يحمل في الحكم كمن شهد الواقعة ودار الاسلام ليس بموضع القتال فانما المقاتل فيها من شهد الواقعة خاصة وهو بمنزلة ما لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتدى به فانه يصح الاقتداء لان المسجد مكان الصلوة فيجمل هو كالواقف خلف الامام بخلاف ما اذا كان في الصحراء (ولو ان عسكرا من المسلمين افتتحوا بلدة وصيروها دار الاسلام ثم لحق بهم مدد قبل قسمة الغنائم فلا شركة لهم في المصاب) لان الغنائم بما صنعوا صارت محرزة بدار الاسلام فكانهم اخرجوها ثم لحق بهم مدد وهذا لان استحقاق الشركة للمد باعتبار انهم شاركوه في الاحراز وذلك غير موجب لها هنا (وكذلك لو قسموا الغنائم في دار الحرب او باعوها ثم اصابهم مدد) لان بالقسمة والبيع يتاكد الحق كما بالاحراز وانما الشركة للمد دفعا اذا لحقوا بهم في دار الحرب قبل ان يتاكد حقهم فيها استدلالا بالآثر المروي عن الصديق رضي الله تعالى عنه في اهل النجير (١) باليمن وقد بينا ذلك في السير الصغير ﴿ (ولو ان عسكرا من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام فاتهم الى مدينة

رضي الله تعالى عنه ١٢ المقرب

مثل المصيبة والمطية نخرج قوم من اهلها وقتلواهم حتى ظفروا بهم فالغنيمة لهم دون اهل المدينة وان قال اهل المدينة لقد كناردا لكم لم يلتفت الى ذلك لانهم ما كانوا مجاهدين انما كانوا مستوطنين في مساكنهم والشركة في المصاب لمن كان مجاهدا ولا لهم لم يشاركوهم في الاصابة ولا في الاحراز (فان كانوا تسليحوا وركبوا الخيل واتوا باب المدينة فتضايق الناس على الباب نخرج بعضهم وبقي بعضهم في المدينة فهم شركاء في المصاب هاهنا) لانهم قد شهدوا الواقعة وكانوا مجاهدين حين تسليحوا واتوا باب المدينة على قصد القتال (الا ترى ان القوم يلقون العدو مضجرين فلا يلي القتال منهم الا قوم قليل ثم يكون الغنيمة مشتركة بين جماعتهم) لانهم جميعا شهدوا الواقعة فهذا مثله (وان كان المسلمون بافوا باب رجل من المسلمين قد خرج من داره متسلحا فمنعه ذلك الزحام من المضي الى باب المدينة فهو شركاء في المصاب) لانه مجاهد بما صنع شاهدا للواقعة (وان كان واقفا على باب داره او في جوف داره فارسا او راجلا لبس سلاحه وفتح بابه لا يمنعه من المضي الا الزحام فان كان باب داره مفتوحا كان له سهم من الغنيمة وان كان باب داره مغلقا عليه لم يكن له من الغنيمة نصيب) لان هذا متحصن في منزله ليس بمتوجه الى موضع القتال على قصد القتال بخلاف ما اذا كان باب داره مفتوحا *

* قال (ولو كان لهذا سهم كان لغيره ممن هو مع امرائه في جوف بيته مجامعها سهم وبعض هذا قريب من البعض ولكن انما يؤخذ فيه بالاستحسان وما يقع عليه امور الناس * وان كانوا على سوا المدينة يرمون او يصيحون بما فيه تحريض للمسلمين وارهاب للمشركين كانوا شركاء في الغنيمة) لانهم من جملة من شهد الواقعة وجاهدوا عامن الجهاد *

(وان كان الامير امرهم بالكينونة على سورها لينعموا المدوم من دخول المدينة ان هزموا المسلمين ونهائم ان يعينوا المسلمين بشئ فهم شر كانوا في الغنيمة ايضا) لانهم ممن شهد الواقعة واشتغلوا بما فيه قوة للمسلمين وهو فراغ قلوبهم من ان يظهر المدو بمديتهم (والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الاربعة يوم احدا ان لا يبرحوا امر اكرمهم) ولا شك انهم كانوا من جملة من شهد الواقعة شر كاه في المصاب ان لو اصابوا الفنائم *

(ولو خرج المسلمون الى باب المدينة وقتلواهم رجالة وقدا سر جواخيوطهم في منازلهم لم يضرب لهم الاسهام الرجالة) لانهم ما قاتلوا على الافراس حقيقة ولا حكما فاسراج الفرس ليس من عمل القتال في شئ (وان كانوا اخر جوا من منازلهم على الخيل ثم نزلوا في المعركة وقتلوا رجالة استحقوا سهم الفرس ان) لانهم شهدوا الواقعة فرسانا وانما رجلوا الضيق المكان اول زيادة جدم منهم في القتال فلا يحرمون به سهم الفرس ان (وكذلك من حضر المعركة راجلا ومعه غلام يتقود فرسه الى جنبه فانه يستحق سهم الفرس ان) لانه مقاتل بفرسه حكما لم يكنه من اخذ من يد الغلام والقتال عليه (ولو حضر فارسا ثم امر غلامه ان يرد فرسه الى منزله فرده وقاتل راجلا فله سهم الراجل فقط) لان الغلام حين رد فرسه فكانه ما حضره موضع القتال اصلا (الا ترى) انه لو احتاج الى القتال عليه لم يتمكن منه (ولو ان اهل الحرب لم يدنوا من المدينة ولكنهم عسكروا على امينال منها فخرج المسلمون اليهم رجالة وفرسانا حتى هزموهم واصابوا الفنائم فن كان منهم فارسا يستحق سهم الفرس ان سواء قاتل راجلا او فارسا) لانه لما حضر فرسه بالمسكرفقد صار مقاتلا بفرسه حكما (وان باشر القتال راجلا بخلاف الاول فهناك الفرس في منزله على اريه (ا) فلا يكون هو مجاهدا به

لا حقيقة ولا حكما (وان كان المسلمون حين عسكروا لم يجدوا لهم حتى المشركون
عن معسكرهم فاتبعهم المسلمون حتى لحقوا بهم وقتلوا منهم رجالة وخيولهم في
المعسكر فان كانوا لقوهم في موضع يقدر من في المعسكر على ان يمينهم وان
ارادوا ان يمشوا الى خيلهم يمشوا اليهم فهم شر كما في المصاب للفارس منهم سهم
الفارس) لانهم جميعا في الحزم قد شهدوا الوقعة لقرب المعسكر من موضع الوقعة
(وان كانوا قد تباعدوا من المعسكر فليس لمن في المعسكر معهم شركة وليس
لا احد منهم سهم الفرس ان الامن حضر المركبة على فرسه) لانهم ما كانوا
متمكنين من القتال على الفرس ﴿ الا ترى ﴾ انهم لو ركبوا الابل في آثارهم
حتى ساروا اليها ما كانوا رجالة ولم ينظر الى ما كان لهم من الخيل في المعسكر لان في
دار الاسلام الاستحقاق بشهود الوقعة فيعتبر في حق من يستحق وما يستحق
به شهود الوقعة بالحضور حقيقة * او بان يكونوا بالقرب منه حكما على وجه
لو استعانوا بهم امكنهم ان يمينوهم فيكونون كالردء لهم فاما اذا انعدم ذلك
لم يكونوا من جملة من شهد الوقعة (و لو خرجوا الى عسكرهم فرسا فانفق
فرس بعضهم كان له سهم الفارس) لانه حضر حينئذ المعسكر فارسا فيصير به
بجاهد انفرسه اذا كان القتال في ذلك الموضع او بالقرب منه وهذا في حق
هؤلاء بمنزلة مجاوزة الدرب فارسا ان لو كان القتال في دار الحرب (وان كان
مخرج الى المعسكر راجلا فلم يلق قتالا حتى اتى بفرسه واشترى فرسا فله سهم
الفارس ايضا وكذلك لو اصطف الفريقان للقتال وهو راجل ثم اتى بفرسه
واشترى فرسا فله سهم الفرس ان) لان الاعتبار هنا شهود الوقعة وحقيقة
شهود الوقعة انما تكون عند القتال فحضور المعسكر وان اقيم مقامه حكما
لا يسقط به اعتبار الحقيقة (فان التحم القتال وهو راجل ثم اصاب فرسا بعد

ذلك لم يكن له الاسهم راجل) لان شهود الواقعة حقيقة وحكما قد وجد منه وهو راجل فلا يتغير حاله باصابة الفرس بعد ذلك (الارى) انه لو قتل بعضهم واخذ فرسه فقاتل عليه لم يضرب له الاسهم راجل (ومن مات من المسلمين او قتل في حال تشغلهم بالقتال قبل ان ينهزم العدو فلا شركة له في المصاب) لان الاصابة لا تتم مع بقاء القتال فان المشركين ممنعون بعدد افقون عن اموالهم (وان مات او قتل بعدما نهزموا ضرب له بسهم في الغنيمة) لان القتال كان في دار الاسلام فبانهزام العدو يتاكد سبب الاستحقاق وتصير الغنائم في حكم المحرزة بدار الاسلام وقد بينا ان من مات بعدما حراز لا يطل نصيبه فهذا مثله *

(ولو اصاب مسلم في حال تشغلهم بالقتال فرس اصابة او شراة فقاتل عليه وغنموا غنيمة ورجعوا الى عسكرهم لم يضرب له فيها الاسهم راجل) لان المعتبر حال شهود الواقعة وذلك عند اول القتال وقد كان راجلا (فان مادوا من العدو للقتال وعاد معهم فارسا فاصابوا غنيمة ضرب له فيها اسهم فارس) لان هذه واقعة اخرى غير الاولى وقد شهدا فارسا فالاولى قد انقضت حين كف بعضهم من بعض (الارى) انه لو كان اصاب الفرس قبل القتال في المرة الاولى كان له سهم فارس في المصاب في المرة الاولى فكذلك في المرة الثانية *

(ولو قاتلوا المشركين فلم يصيبوا شيئا حتى جاء قوم من المدينة بمدد لهم فرسانا اورجاله فقاتلوا معهم او وقفوا رد الهم حتى اصابوا غنيمة شاركهم فيها فمن كان فارسا ضرب له بسهم فارس ومن كان راجلا ضرب له بسهم راجل) لانهم شهدوا الواقعة قبل اصابة الغنيمة فكان حالهم كحال من خرج مع الجيش (وكذلك لو انتهوا الى عسكرهم فاقاموا فيه ولم ياتوا موضع القتال

او عسكر واقرىبا منهم حيث يقدر على ان يعينوهم) لانهم فارقوا منازلهم على قصد الجهاد وعلى ان يكونوا امدد للجيش يقاتلون معهم فاذا وصلوا الى موضع لو استنفوا بهم اغاثوهم قبل اصابة الغنيمة كانوا امدد لهم والرداء كما لم يشار في استحقاق المصاب *

(وكذلك لو كانوا غنما غنائم قبل ان ياتوهم وغنائهم بعدما اتوهم) لان القتال مادام قائما بين الفريقين فلا اصابة لائتم اذ المشركون قاصدون الى الاستنقاذ من ايدي المسلمين فانما تمت الاصابة في الكل بقوة الذين اتوهم رداً (ولو كانوا حين غنمو غنائم كفوا عن القتال فاتي كل فريق عسكرهم جاء الممدد لم يشار كونه في شيء من تلك الغنائم) لان الواقعة التي اصاب فيها تلك الغنائم قد انقضت فانما الشركة لمن شهد الواقعة حقيقة او حكماً لان الاصابة قد تمت في تلك الغنيمة (حقيقة) بتفرق الفريقين (وحكماً) بالاحراز بدار الاسلام لانهم انما يقاتلون العدو في دار الاسلام ولا شركة للممدد بعد الاحراز حقيقة وحكماً *

(فان عادوا الى الغزو من الغد فقاتلوهم واصابوا غنائم شاركوهم في الغنيمة الثانية) لانهم شهدوا الواقعة فيها وانما صارت محرزة بمباشرة القتال او قربهم بان كانوا رداً للجيش (وان كانوا حين لقوا العدو من الغد فقاتلوهم فانهزم المسلمون الى خندقهم فمنهم الممدد الذين جاءوا حتى هزموا عنهم المشركون فقالوا انشاركم في الغنائم الاولى لانادفنا المشركين عنها بالقتال لم يلتفت الى قولهم) لانها صارت محرزة بدار الاسلام قبل هذا القتال والقتال للدفع عن المال في الغنائم المحرزة بالدار كالقتال للدفع عن ثياب الجيش واسلحتهم فلا يكون موجباً لهم الشركة فيها *

(وان كان المشركون حين هزموا المسلمين اخذوا تلك الغنائم فاستنقذوها منهم المدد فانهم يردونها الى اهلها) لان حقهم كان تاكديفها بالاحراز بدار الاسلام والتحققت باسلامهم فيجب الرد عليهم ولان المشركين وان اخذوها فلم يحرزوها بدارهم فبقيت حلالا ولين كما كانت (بخلاف ما لو كانت هذه الحادثة في دار الحرب) لان حق الاولين هو ان لم يتأكدوا لانداء الاحراز واحراز اهل الحرب لها يتم بالاخذ فيبطل حق الاولين عنها ويتحقق بالغنائم التي يصيبونها الا ابتداء *

(ولو كان العدو في السفر في البحر في دار الاسلام فركب المسلمون البحر في السفن وحملوا معهم الخيل رجاء ان يخرجوا الى البر فيقاتلونها فالتقوا في البحر واقتتلوا فاصابوا غنائم فانهم يقسمونها على الخيل والرجالة) لانهم التزموا مؤنة الفرس لقصد الجهاد عليه فلا يحرمون سهم الفرس ان لقتالهم رجالة في موضع لم يتمكنوا من القتال على الفرس (الا ترى) انهم ان لقوهم في بعض المضائق فترجلوا وقاتلوا رجالة استحقوا سهم الفرس ان وكذلك لو قاتلهم على باب حصن رجالة استحقوا سهم الفرس ان لهذا المعنى فكذلك هاهنا (فان كانوا تركوا الخيل على الساحل في دار الاسلام وركبوا السفن رجالة والمسئلة محالها فان كانوا تباعدوا من خيولهم حتى لو كانوا في البر لم يقدروا على افراسهم ان احتاجوا الى القتال عليها لم يكن لهم سهم الفرس ان ولم يكن لمن تخلف في المعسكر على الساحل شركة معهم) لانهم لو كانوا على البر بهذه الصفة لم يثبت الاستحقاق لمن تخلف في المعسكر باعتبار انهم لم يشهدوا الواقعة فكذلك اذا كانوا في البحر (وان كانوا القوا المدوق قربا من المعسكر حيث يغيبونهم ان ارادوا غياهم فلم الشركة ويضرب لاصحاب الخيل فيها بسهم

الخليل) لأنهم قد شهدوا الواقعة وصاروا بقربهم من موضع القتال كأنهم في موضع القتال وإنما انهزم العدو وظفروا بهم المسلمون بقوة من كان في المعسكر فيشاركونهم ﴿الآثرى﴾ أن المشركين لو كانوا في جزيرة من أرض المسلمين وبين عسكر المسلمين وبينهم شيء يسير مثل عرض الدجلة فركب المسلمون السفن حتى أصابوا الغنائم فإن من في المعسكر يشاركونهم فيها إذا رجعوا إليهم فكذلك في الأول ﴿وعلى﴾ هذا لو دخل المشركون في غيضة في دار الإسلام مثل غياض طبرستان فلم يقدر المسلمون على أن يدخلوها على الخيل فدخلوها رجاله وقتلوا العدو قريباً من معسكرهم حيث يسمعون صهيل خيولهم فإن أهل المعسكر شركاؤهم فيما غنموا ولا أصحاب الخيل سهم الفرسان) لأن السكك للقرب من موضع القتال كالحضور في ذلك الموضع (وإن مضوا في الغيضة على أراعدو حتى اقتتلوا في موضع لو طلبوا الغياث لم ينقشهم أصحابهم فلا شركة لمن في المعسكر معهم في المصائب) لأنهم لم يشهدوا الواقعة حقيقة ولا حكماء لبعدهم عن موضع القتال *

(وكذلك لو تحصن المشركون في قلعة في أرض الإسلام أو في جبل لا يقدر الخيل على صعود ذلك الموضع أو تحصنوا في حصن وجعلوا الماء في الخندق حتى صار ماحول المدينة شبيهة البحر فركبوا السفن حتى انتهوا إلى الحصن وصعدوا الجبل رجاله حتى فتحوا القلعة وأصابوا الغنائم فإن أهل المعسكر شركاؤهم فيها ولا أصحاب الخيل سهم الفرسان) لأن الذين ظفروا بالعدو إنما ظفروا بقوة أهل المعسكر حين كانوا بالقرب منهم (إلا أن يكون المعسكر نائياً عن القلعة والحصن بحيث لا يفيشون بهم ولا يكونون ردأهم فيشد لا شركة معهم لأهل المعسكر) لأن تمكنهم من الإصابة بقوة أنفسهم لا بقوة من في

المسكر والاصابة تتم قبل الرجوع الى المسكر هاهنا وتصير القيمة محرزة
 بدار الاسلام فلا يشاركونهم فيها ﴿الآثرى﴾ أنهم لو فعلوا هذا في دار الحرب
 ثم لم يرجعوا الى المسكر ولكنهم خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام فان
 اهل المسكر لا يشاركونهم فيها الا اذا كانوا بالقرب منهم حين اقتتلوا واصابوا
 على وجه لو استغنوا عنهم اغاؤهم فكذلك اذا كان القتال في دار الاسلام
 الا ان في دار الحرب من كان من اصحاب السرية خلف فرسه في المسكر
 استحق سهم الفرسان وان كانت الاصابة بمد ما بعد وامن المسكر بخلاف
 ما اذا كان القتال في دار الاسلام لان هناك سبب الاستحقاق له قد انمقد
 بمجاوزة الدرب فارسا ﴿الآثرى﴾ انه لو نفق فربه استحق سهم الفرسان
 فكذلك اذا خلفه في المسكر ولكن هذا المعنى غير معتبر في حق المستحق به
 ﴿الآثرى﴾ ان من مات من الجند في دار الحرب لم يضرب له بسهم فلم يذال
 شركة لمن تخلف في المسكر ومن كان من اهل السرية خلف فربه في المسكر
 استحق السهم به فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فانما ينفق سبب الاستحقاق
 هنا شهود الواقعة فارسا وحين كان فربه بالمد منه في موضع لا يتمكن من
 القتال عليه ان لو احتساج اليه فهو ما شهد الواقعة الا را جلا فلا يستحق سهم
 الفارس * والله اعلم *

﴿باب﴾

﴿دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في النصب والاجارة
 والمأرقة والحبس﴾

﴿قال رضي الله تعالى عنه﴾ (قد بينا فيما سبق انه ينبغي الامير ان يرض
 الجيش حين يدخل دار الحرب فيكتب اصحاب الخيل باسمائهم واسماء آبائهم

﴿باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في النصب والاجارة والحبس﴾

وحدهم ويكتب الرجاله كذلك) لان سبب الاستحقاق انعقد لهم الآن
وهو محتاج الى معرفة كل واحد منهم عند ذلك ليتمكن من القضاء بينهم بالحق
(ثم اذا رجعوا الى ذلك الموضع عرضهم ايضا) لان القسمة انما تكون بعد
الاحراز بدار الاسلام فلا بد من ان يرضهم عند ذلك ليتمكن من القسمة
بينهم وهذا لانه يشق عليه عرضهم في كل يوم فلدفع المشقة يكتفي بالعرض
عند انعقاد السبب ابتداء وعندنا كدالحق بالاحراز (فمن مر به في العرض الثاني
راجلا وقد كان في العرض الاول فارسا سألته عن فرسه ما حاله فان قال عقر
او نفق واخذته المشركون (١) فالقول قوله مع يمينه) لانه تمسك بما عرف
ثبوته فانه قد سبب الاستحقاق له معلوم واصحابه يقولون انه باع فرسه يدعون
عليه ما يبطل استحقاقه بمعنى هو عارض وهو منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه
حتى ثبت العارض المسقط (فان شهد شاهدان من المسلمين انه باع فرسه
قبل اصابة الغنائم فقد ثبت بالحجة العارض المسقط لاستحقاقه والثابت باليمين
كالثابت بالمعينة ولو عايناه انه باع فرسه قبل اصابة الغنيمة لم يستحق به السهم)
الافى رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمة الله عليه برواية الحسن رحمه الله وقد بينا
هذا في شرح المختصر (ويستوى ان كان الشاهدان من اهل المسكر او من
التجار) لان شركتهم في الغنيمة قبل القسمة شركة عامة فانهم لم يملكوا شيئا قبل
القسمة وبمثل هذه الشركة لا يتمكن التهمة في الشهادة كما في مال بيت المال
(واذا حضر الرجل بفرسه ليدخل دار الحرب فازيا فنصب مسلم فرسه وادخله
دار الحرب ثم وجد المصوب منه فرسه في دار الحرب واقام عليه اليينة فاخذه
فقى القياس ليس له الاسهم الرجاله) لانه كان راجلا حين انعقد له سبب
الاستحقاق بدخوله دار الحرب اذا لم يكن في يده فرس يتمكن من القتال عليه

(١) الظاهر ترك (وقال اصحابه انه باع فرسه) كما يدل عليه ما في الشرح ١٢ اذا

إذا احتاج إليه وقد ثبت اسمه في ديوان الرجالة فلا يتغير حاله بمعد ذلك بمود
 الفرس إلى يده وتمكنه من القتال عليه في دار الحرب بمنزلة ما لو اشترى فرسا
 (وفي الاستحسان له سهم الفرس لأن له التزم مؤنة الفرس للقتال عليه حين خرج
 من أهله فارسا وقاتل وهو فارس أيضا فلا يحرم سهمه بما رخص غصب فيما بين
 ذلك يزيل تمكنه من القتال عليه كما لو مرض فرسه (أرأيت) لو أنه حين بقي
 بينه وبين دخول دار الحرب مقدار نصف ميل زل ليقضى حاجته فاستوى
 راجل على فرسه فادخله دار الحرب ثم دخل صاحب الفرس على أثره فاخذه
 منه كان يحرم سهم الفرس بهذا المقدار (أرأيت) لو أنه غاب الفرس حين نزل
 لقضاء حاجته فدخل دار الحرب فاتبه الرجل فاخذه كان يحرم سهم الفرس
 (أرأيت) لو أنه حين غاب الفرس أخذه مسلم فركبه أو لم يركبه حتى أدخله
 دار الحرب ثم وجدته صاحبه فاخذه منه كان يحرم سهم الفرس) لا يستجير أحد
 أن يقول بهذا المقدار يحرم سهم الفارس فكذلك الأول ولكنه أن صر بالذي
 يعرضهم وهو راجل فاخبره بهذا الخبر لم يصدقه على قوله وكتبه راجلا لأنه يماه
 راجلا حقيقة وما أخبر به محتمل للصدق والكذب فلا يدع الحقيقة لأجله
 فإن كتبه راجلا ثم صر به في المرض الثاني وهو فارس فقال هذا الفرس الذي
 كنت أخبرتك خبره لم يصدقه بقوله لأنه يدعى استحقاق سهم الفرس
 بسبب لم يعرف والاستحقاق بمجرد قوله لا يثبت فيحتاج إلى إقامة البينة
 على ما ادعى من ذلك فاذا أقام البينة كان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة (ولو أن
 الغاصب حين أدخل فرس الغازی دار الحرب قاتل عليه حتى غنم المسلمون
 وخرجوا فإنه يضرب له في الغنمة بسهم الفارس) لأنه التزم مؤنة الفرس
 للقتال عليه وحق ذلك بالقتال عليه فإن مؤنة المغصوب تكون على الغاصب

ما لم يرده (ولا فرق في التمكن من القتال على الفرس حسابين الفرس المنصوب
 والفرس المملوك له ثم برد الفرس الى صاحبه ويغرم له ما نقص ان كان نقصه شيئاً
 لان ما استحق من السهم انما استحقه بقتاله على فرسه بمنزلة مالو آجر المنصوب
 واخذ الاجر) فانه يكون مملوكا له وليس للمنصوب منه على الاجر سبيل
 وانما له نقصان الفرس ان تمكن فيه النقصان فهذا مثله (ولا يضرب لصاحب
 الفرس في الغنيمة الا بسهم راجل) لانه ما كان متمكناً من القتال على الفرس في
 موضع من دار الحرب ولان بالفرس الواحد لا يستحق رجلان كل واحد منهما
 السهم الكامل وقد استحق الناصب السهم بهذا الفرس فلا يستحق المالك به شيئاً
 (ولو كان غصبه منه بعدما دخل دار الحرب والمسئلة محالها فلصاحب الفرس
 سهم فارس) لان زوال تمكنه من القتال على الفرس بالغصب بعد ما جاوز
 الدرب كزوال تمكنه بموت الفرس (والناصب لا يضرب له الا بسهم راجل)
 لان المالك لما جعل فارساً بهذا الفرس فغيره لا يكون فارساً به ايضاً ولانه
 لو اشترى فارساً في دار الحرب لم يستحق به سهم الفرس ان فاذا غصب فارساً
 اخرى ان لا يستحق به سهم الفرس ان اولى (ولو غصب الفرس قبل مجاوزة
 الدرب ثم اصابوا في دار الحرب غنائم والفرس في يد الناصب ثم استحقه
 المالك فاصابوا غنائم بعد ذلك بقتال او بغير قتال ففي الغنائم الاولى يضرب
 للناصب بسهم فارس) لانه انفصل الى دار الحرب فارساً وقتل حين اصبحت
 تلك الغنائم وهو فارس فيستحق به سهم الفرس ان (ويضرب فيها لصاحب
 الفرس به سهم راجل) لما بينا انه لا يكون بالفرس الواحد فارسان (وما اصابوا
 من الغنائم بعدما استحق صاحب الفرس فرسه فانه يضرب لصاحب الفرس
 فيه بسهم الفارس) لانه استرده قبل هذه الوقعة فهو قياس مالوا استرده قبل ان

ولو آجر المنصوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكا له

يلتوقا قتالا فيما أصيب بعد ذلك ويضرب للناصب فيما يسهم راجل لان
صاحب الفرس لما كان فارسا في هذه الغنيمة بهذا الفرس لم يكن غيره فارسا بها
ولان الفرس اخذ من يده بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب
ولو اخذ بحق مستحق اعترض بعد دخوله فان كان باعه يخرج من ان يكون
فارسا فيما يصاب بعد ذلك فهنا اولى * وكذلك ان تقوا قتالا فقاتل صاحب
الفرس عن الغنائم الاولى بعدما استرد فرسه فانه لا يضرب له فيها الا بسهم
راجل لان حقه كان ثابتا في الغنائم الاولى بقدر سهم راجل فهو ما قاتل الادفعا
عن ذلك الحق فلا يزاد به حقه ولا يبطل ما كان مستحقا للناصب من سهم
فرسه * (ولو كان صاحب الفرس حين جاءه يمدخول دار الحرب امار مسلما
فرسه وقاتل قاتل عليه في دار الحرب فلما ادخله المستعير دار الحرب بدل المير
فاخذه منه قبل اصابة الغنائم او بملها فلصاحب الفرس في جميع ذلك سهم
راجل) لانه ازال الفرس عن يده باختياره قبل مجاوزة الدرب فانما انقذه
سبب الاستحقاق عند مجاوزة الدرب وهو راجل ثم لا يتغير بعد ذلك باسترداد
الفرس كما لا يتغير بشراء الفرس وليس هذا نظير ما استحسنافه من فصل
النصب فانه هناك ما زال يده باختياره وبينهما فرق (الآرى) انه لو دخل
دار الحرب فارسا ثم اخذ المير كون فرسه استحق سهم الفرس ان ولو باع
فرسه لم يستحق سهم الفرس وما كان الفرق الا بهذا ان ملكه في احد
الموضعين زال لا باختياره وفي الموضع الآخر ازاله باختياره (واما المستعير فله
سهم الفرس ان فيما اصيب قبل رده الفرس على المير) لان سبب الاستحقاق
بمجاوزة الدرب انقذه وهو فارس والاصابة وجدت وهو فارس ايضا
وقد قررنا هذا في الناصب في المستعير اولى (واما ما اصيب بعد رده الفرس فله

في ذلك سهم راجل) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق سابق على دخوله
 في دار الحرب وذلك بخرجه من ان يكون فارسا فيما يصاب به ذلك
 (ولو نفق الفرس عند المستعير ضرب له في الغنائم كله سهم فارس)
 لانه كان فارسا حين انعقد له السبب ثم لم يؤخذ منه بحق مستحق حتى
 نفق في يده فيكون هو كالمالك في ذلك (وان اخذه المشركون من
 يده فاحرزوه ثم اخذه المسلمون فردوه عليه فانه يعود الى يده كما كان حتى
 اذا اصابوا غنائم قبل ان يردده هو على المير كان له سهم الفرس ان في ذلك
 الموضع وان رده على المير ثم اصيب الغنائم بعد ذلك فله سهم راجل في ذلك
 بمنزلة ما لو لم ياخذه المشركون اصلا * ولو كان صاحب الفرس دخل بالفرس
 ارض الحرب ثم اعاره غيره ولم يزل معه يقاتل عليه حتى نفق او عقر ثم اصاب
 المسلمون غنائم قبل ذلك وبمده فله صاحب الفرس في ذلك كله سهم فارس)
 لانه دخل دار الحرب ملتزما مؤنة الفرس للقتال عليه فان باعاره الفرس
 غيره للقتال بعد ما دخل دار الحرب لا يخرج من ان يكون قصده القتال على
 الفرس بخلاف ما اذا باعه فانه حين بالبيع ان قصده كان التجارة لا القتال عليه
 واذا ثبت ان للمير سهم الفرس في جميع ذلك ثبت ان للمستعير سهم الرجالة
 لانه لا يكون بالفرس الواحد فارسا * ولان استعارة الفرس في دار الحرب
 لا تكون فوق شراء الفرس (ولو لم يدخل صاحب الفرس دار الحرب حتى
 اعاره رجلا فرسه ليركبه من غير ان يقاتل عليه فركبه حتى دخل ارض الحرب
 ثم رده على صاحبه فصاحب الفرس في ذلك كله فارس) لانه دخل دار الحرب
 وهو متمكن من القتال على الفرس ان لو احتاج اليه فانه يسترده من المستعير
 متى شاء فقد استرده وقاتل فارسا فيستحق سهم الفرس ان (والمستعير راجل في

ذلك كله) لانه ما كان متمكنا من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب فانه استماره للركوب لا للقتال عليه بخلاف الاول فان هناك اذا قاتل حتى اصببت الغنائم قبل الرد استحق سهم الفارس لكونه متمكنا من القتال على الفرس ﴿وبهذا يتضح﴾ الفرق ايضا في حق المير فان في الفصل الاول المستعير لما كان فارسا بهذا الفرس عرفنا ان المير ليس بفارس به وفي الفصل الثاني وهو الاعارة للركوب المستعير لم يصرف فارسا به في استحقاق السهم فجعلنا المير فارسا به لتمكنه من اخذهم متى شاء (ولو كان المستعير حين دخل دار الحرب ادعى ان الفرس له وجهه حق صاحبه وقاتل على الفرس ثم اصببت الغنائم ثم اقام المير البينة واخذ فرسه فصاحب الفرس فارس في ذلك كله) لان المستعير بالحدود صار غاصبا وانما وجهه في دار الحرب فكان هذا بمنزلة مالو غصب الفرس من صاحبه في دار الحرب ابتداء وقد بينا ان صاحب الفرس بهذا الغصب لا يخرج من ان يكون فارسا والغاصب به لا يصير فارسا فكذلك ههنا (ولو كان صاحب الفرس آجره من رجل ايا ما ايركبه حين دخل دار الحرب فانقضت الاجارة قبل اصابة الغنائم او بعدها فصاحب الفرس راجل في جميعها) لانه حين دخل دار الحرب لم يكن متمكنا من القتال على الفرس فقد اوجب للمستاجر فيه حقا مستحقا وبه فارق الاعارة (فاذا استرده بعد انقضاء المدة كان في حكم المشتري للفرس الآن فلا يصير به فارسا والمستاجر راجل ايضا في جميع الغنائم) لانه ما استاجر به للقتال عليه وانما استاجر به للركوب فلم يصير به متمكنا من القتال على الفرس ان لو احتباح اليه فهو بمنزلة مالو استاجر به ليحمل عليه ثقله (ولو كان استاجر به شهرا او اكثر ليركبه ويتقاتل عليه والممثلة بحالها فصاحب الفرس راجل في جميع ما يصاب الى ان يخرجوا

الى دار الاسلام لما نيا انه دخل في دار الحرب ولم يره حق مستحق في نفسه
فلا يكون هو متمكنا من القتال عليه (و اما المستاجر فهو فارس فيما اصبحت
قبل انقضاء الاجارة) لانه دخل دار الحرب على فارس هو متمكن من القتال
عليه حقيقة وحكما واصبحت الغنائم في حال بقاء تمكنه (فاما ما اصاب بعد
انقضاء مدة الاجارة فليس له فيها الاسهم راجل) لان الفرس اخذ من يده
بعد انقضاء المدة بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب فيخرج من
ان يكون فارسا به (ولو كان صاحب الفرس دخل به ارض الحرب فاصابوا
غنائم ثم آجره من رجل للركوب او للقتال عليه مدة فاصابوا غنائم ثم استرده
بعد انقضاء المدة فاصابوا غنائم ايضا فان المستاجر راجل في جميع ذلك) لان
استيجاره الفرس بعد دخول دار الحرب لا يكون اقوى من شرائه (واما
صاحب الفرس فهو فارس فيما اصاب قبل ان يواجر فرسه) لانه دخل
دار الحرب فارسا واصبحت تلك الغنائم وهو فارس فاستحق فيها سهم
الفرسان ثم اجارة الفرس بعد ذلك لا يكون اقوى من بيعه (وهو فارس ايضا
فيما اصاب بعد انقضاء المدة) لان بالاجارة لم يخرج الفرس من ملكه وقد باشر
القتال عليه فارسا بعده كما انقلده به سبب الاستحقاق حين جاوز الدرب
(فاما فيما اصاب في مدة الاجارة فهو راجل) لان الفرس اخذ منه بحق اوجبه
هو للغير باختياره وقد زال به تمكنه من القتال عليه فيجمل كانه باعه فيما
اصاب في هذه المدة اذا اجارة كالبيع في ازالة تمكنه من القتال عليه
(وكذلك ان لقوا قتالا بعد انقضاء المدة فقاتل فارسا عن ذلك المصاب) لان له
فيها سهم راجل وانما قاتل دفاعا عن سهمه فلذلك يزداد حقه في تلك الغنائم بهذا
القتال (واذا غصب مسلم من مسلم فرسا ولم يكن من قصد صاحبه ان يدخل دار

الحرب بالفرس فادخله الغاصب دار الحرب ثم بدّل المنصوب منه فآتبعه واخذ
الفرس منه وقد كانوا اصابوا غنائم قبل ان ياخذ فرسه واصابوا بعد ذلك
فصاحب الفرس راجل في جميع ذلك) لانه دخل دار الحرب راجلا ثم
استرداده الفرس في دار الحرب بمنزلة شرائه وهذا بخلاف المستحسن المذكور
في اول الباب فان هناك كان ملتزما مؤنة الفرس لاجل القتال عليه حتى دنا من
دار الحرب ثم اخذ الغاصب بغير اختياره فاذا استرده منه جعل ما عترض
كان لم يكن وهاهنا ما كان ملتزما مؤنة الفرس للقتال عليه قبل ان يدخل دار
الحرب ولا عند دخوله دار الحرب فلم يكن فارسا به اصلا وانما صار ملتزما مؤنته
للقتال عليه حين استرده في دار الحرب فكأنه اشتراه الآن (واما الغاصب فهو
فارس فيما اصيب قبل استرداده الفرس منه) لانه دخل الدار فارسا واصيبت
هذه الغنائم وهو فارس فثبت له فيها سهم الفرس وان لم يتغير ذلك باستحقاق
الفرس من يده وهو راجل فيما اصيب بعد ذلك) لان الفرس اخذ منه بحق
(وكذلك لو كان صاحب الفرس اعاره اياه ليقاتل عليه ثم بدّله ففوز بنفسه فلما التقيا
في دار الحرب استرد الفرس منه فهذا كالاول في جميع ما ذكرنا) لان صاحب
الفرس دخل دار الحرب راجلا فيكون راجلا الى ان يخرج وهذا لانه حين
قصده الفز ولم يكن الفرس في يده اصلا ولا كان هو ملتزما مؤنته فان مؤنة المستعار
على المستعير حتى يرده على صاحبه (ولو كان اعاره اياه للركوب للقتال عليه
والمسئلة بحالها فهذا الاول في حق صاحب الفرس سواء واما المستعير فهو
راجل في جميع الغنائم هاهنا) لانه ما كان متمكنا من القتال على هذا الفرس فقد
استعاره للركوب له لا للقتال عليه (فان غدر بصاحبه حين دخل دار الحرب
فقاتل عليه فهو راجل ايضا) لانه صار غاصبا للفرس بالقتال عليه بعد ما دخل

دار الحرب وقد بينا ان من غصب فرسا بمدما دخل دار الحرب وقتل عليه لم يستحق به سهم الفرسان (واما صاحب الفرس فهو راجل ايضا في جميع الغنائم) لان الامارة للركوب والامارة للقتال قبل قصد الغزو وفي حقه سواء فانه في الموضعين لم يصير ملتزما بؤنة الفرس للقتال عليه الا بعد دخول دار الحرب فلهذا لا يكون له الا سهم راجل في جميع ذلك * ولانه حين قصد الغزو وما كان يدري انه يصيب فرسه او لا يصيبه * وانما استحسننا فيما اذا حضر ليدخل دار الحرب غازيا ثم اعاده غيره ليركبه فجعلناه فارسا اذا استرده منه بمدما دخل دار الحرب وجعلناه هذا منزلة مالوم راجل لا يقدر على المشي فحمله على فرسه اميالا حتى دخلوا دار الحرب ثم انزله واخذ فرسه فلا اشكال في هذا الفصل انه يكون هو فارسا فكذاك فيما يكون في معناه (ولو كان آجره ايركبه ولا يقاتل عليه او يقاتل والمسئلة بحالها فصاحب الفرس راجل في جميع الغنائم) لانا قد بينا فيما اذا كان حضر يريد الدخول للقتال ثم آجر فرسه حتى ادخله المستاجر دار الحرب ان صاحب الفرس يكون راجلا في جميع الغنائم فهنا والى لانه ما بدله قصد الغزو الا والفرس في يد المستاجر بحق مستحق (واما المستاجر فان كان استاجره للركوب فكذاك الجواب * وان كان استاجره للقتال عليه فهو فارس فيما قبل انقضاء مدة الاجارة راجل فيما يصاب به بذلك) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق الا ان يكون منع الفرس من صاحبه بعد انقضاء المدة او جعده اياه حينئذ هو فارس في جميع الغنائم وكذلك المستعير لانهم ادخلوا فارسين فكانا فارسين حتى يؤخذ الفرس منها بحق وهذا لانها صار اغاصيبين بالمنع وقد بينا ان ابتداء سبب الاستحقاق ينقذه بالفرس المنصوب اذا قاتل عليه فلان يبقى له ما كان منعقدا من السبب بالفرس

المفصوب كان أولى فان حالة البقاء اسهل من حالة الابتداء (ولو ان رجلا آجر رجلا فرسا ينفذ عليه على ان سهم الفرس لصاحب الفرس فهذه اجارة فاسدة) لان ما يصاب به مجهول الجنس والقدر وانما السهم للغازي على الفرس لا للفرس فهو انما استاجر الفرس ببدل مجهول جهالة فاحشة (ثم الاجارة الفاسدة تعتبر بالجائزة في الحكم فيكون سهم الفرس للمستاجر ولصاحب الفرس اجر مثله بالغاما بلغ) لان المستاجر استوفى المقود عليه بحكم عقد فاسد (وكذا ان لو كان اعاره اياه بهذا الشرط) لان هذا اشتراط الاجر عليه وعند اشتراط الاجر لا فرق بين لفظ الاعارة ولفظ الاجارة (ولو لم يصيبوا شيئا حتى خرجوا كان على المستاجر اجر مثله ايضا) لانه استوفى المقود عليه بحكم اجارة فاسدة فيلزمه اجر المثل اصواب شيئا ولم يصيب وهو بمنزلة المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل فانه استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل (ولو استاجر رجلا ينفذ عنه مدة معلومة باجر مسمي او لم يذكر المدة وقال تنفذ عني هذه الغزوة الى حيث يبلغ المسلمون فهذا العقد باطل) لما بينا ان الجهاد من باب العبادات فانه سنام الدين والاستيجار على الطاعات باطل وهو وان كان فرض كفاية فمن باشره يكون مؤديا فرضا عليه والاستيجار على اداء الفرض باطل ثم السهم للاجير شرطه المستاجر لنفسه او لم يشترطه (لان الاستيجار لما بطل صار كأن لم يكن فيكون السهم للغازي) وان كان اخذ الاجرة من المستاجر رده عليه (لان العقد باطل وبالعقد الباطل لا يجب الاجر اصلا) ولانه في الغزو كان عاملا لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره (وان كان دفع اليه سلاحه وفرسه فلي الاجير اجر مثل فرسه واجر مثل سلاحه بالغاما بلغ ان كان الشرط بينهما ان السهم للمستاجر) لانه شرط لنفسه بازاء منفعة الدابة

في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل

والسلاح عوضا مجرولا وقد استوفى الاجير تلك المنفعة بمقد فاسد فماليه
اجر المثل (وان كان المستاجر لم يشترط السهم لنفسه فليس على الاجير من
اجر السلاح والداية شيء) لان المستاجر ما شرط لنفسه عوضا ماليا فيكون
هو معير الفرس والسلاح منه او باذلاله ليقا تل به في سبيل الله فلا يستوجب به
اجر اعلى من استعماله في القتال (ولو استاجر فرسا ليركبه وتقاتل عليه مدة
معلومة او استاجر غلاما ليخدمه في دار الحرب مدة معلومة ببدل معلوم فهو
جائز سواء سمي لكل يوم اجرا على حدة او لم يسم) لان المعقود عليه معلوم
ببيان المدة والبدل معلوم وليس في هذا العقد من معنى الطاعة واقامة الفرض
شيء فيصح الاستيعجار (وان لم يبين المدة ولكن قال استاجره لفراشي هذه
حتى ارجع الى موضع كذا فهو فاسد) لان المعقود عليه مجهول فانه
لا يدري الى اين يبلغ المسلمون ويطول مقامهم او يقصر (ولو استوفى
المنفعة على هذا الشرط فله اجر المثل على المستاجر) لان العقد ههنا
منعقد بوجود المعقود عليه ولكنه فاسد للفرور والجهالة فيستوجب اجر المثل
بالغاما بلغ لان الاجر وان كان مسمى فصاحب الدابة يقول انا ما رضيت بهذا
المسمى الى الموضع الذي اتهمتم اليه وقد كان عندي انكم ترجعون قبل
الوصول الى ذلك الموضع فلهذا استحق اجر المثل بالغاما بلغ (ولو ان رجلا
في يده افراس حبس في سبيل الله فاعطى اقواما منها افراسا يغزون عايتها في
سبيل الله والذي كان في يده كان القيم في ذلك يعطى من يشاء وياخذ من يشاء
فلما دخلوا دار الحرب اخذها منهم ودفنها الى غيرهم وقد كان المسلمون اصابوا
غنائم قبل ان ياخذها وغنائم بعد ذلك فلهم سهم الفرس من فيما اصيب قبل
اخذ الافراس منهم ولهم سهم الرجالة فيما اصيب بعد ذلك) والمراد بالافراس

الحبس الموقوفة للجهاد وذلك جائز اما على اصل محمد راحة الله عليه فظاهر
لانه يجوز الوقف في المنقولات وعلى اصل ابي يوسف راحة الله عليه كذلك فيما
فيه عرف ظاهر كشياب الجنازة والآلات التي يغسل بها الموتى فكذلك
يجوز في الافراس التي يقاتل عليها في سبيل الله (والاصل فيه ما روى عن عمر
رضي الله تعالى عنه انه حين قبض كان في يده ثلاث مائة فرس مكتوب
على اخذها حميس في سبيل الله ثم الغازی على مثل هذا الفرس قد دخل دار
الحرب وهو يتمكن من القتال على الفرس ودام تمكنه الى ان أصيب الغنائم
فيستحق سهم الفرس ان منزلة المستمير) ثم اخذ الفرس منه بعد ذلك بحق
مستحق فلا يبقى فارسا فيما يصاب بعد ذلك كالمستمير ويستوى ان كان القيم
هو الذي يسترده منه في دار الحرب او الواقف (ثم لا يصير الواقف ولا القيم
به فارسا) لانه انما استرده في دار الحرب وهذا لا يكون اقوى في حقه من
شراء الفرس فكذلك ان دفعه الى رجل آخر لم يصربه فارسا كما لو اشتراه في
دار الحرب (ولو ان رجلا في يده خيل حبس آجرها ليقاتل عليها في سبيل الله
وهي له اولست له وهو قيم عليها فقد اساء فيما صنع) لان من جعلها حبسا
فقد جعلها لله خالصا بمنزلة من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها
بالاجارة لاكتساب المال بعد ذلك * ولان صاحب الخيل انما عدها لاكتساب
الاجر في الآخرة بالقتال عليها في سبيل الله فاكتساب القيم المال في الدنيا
يكون تغييرا للشرط (قال الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما سمعه على الدين
يبدلونه) فان قاتل عليها المستاجر ووفى لهم سهم الفرس ان لا لهم حصلا في دار
الحرب فرسا او يتمكن من القتال عليها واستحقاق سهم الفرس به يكون وعليهم
اجور الخيل لانهم استوفوا المنفعة التي تناولها المقدو وحالهم كحال من استاجر

الامام محمد بن الحنفية لاكتساب المال بعد ذلك
من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لاكتساب

الخيل من الغاصب لان القيم او الواقف فيما صنع لا يكون اسوا حالا من
 الغصب والغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقداره
 وينبغي الذي آجرها ان يتصدق باجرها ولا يأكله لانه مال اكتسبه بكسب
 خبيث فانه ممنوع من هذه الاجارة بحق الشرع وسبيل مثله التصديق به
 (وان عطبت تحت بعض من استاجرها او عقرها المدو ضمن الذي آجرها
 قيمه الفرس ان شاء الوالي ذلك وان شاء ضمن المستاجر القيمة) لان كل
 واحد منهما متعد بمنزلة الغاصب يوجب الاجر الغصب فيتلف في استعمال المستاجر
 فان ضمن المستاجر رجوع بالقيمة على الاجر لانه صائر مفروا من جهته
 بسبب عقد ضمان (وان ضمن الآجر لم يرجع على المستاجر بشئ ثم يشتري
 بهذه الغنيمة فرسا مكانه فيجعل حبيسا لانه قائم مقام الاول فان القيمة انما
 تسمى قيمة لقيامها مقام المين والعين كان حبيسا في سبيل الله فيجعل بدله
 بتلك الصفة ايضا كما او قتل وغرم القاتل القيمة وانما يصير البديل بتلك
 الصفة اذا اشترى به الفرس فجعل حبيسا في سبيل الله ثم بين ان الفرس والسلاح
 لا يكون حبيسا حتى يخرج به صاحبه من يده) لان هذا بمنزلة الوقف
 والتسليم الى المتولي شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله وهو قول ابن
 ابي ليلى (فاذا سلمه الى القيم لم يكن له ان يرجع فيه وان كان اشترط الذي
 جعله حبيسا ان التدبير فيه اليه بعدموت القيم او يكون هو القيم فيه حتى يموت
 فذلك جائز) لان التسليم شرط لتمام الوقف وقد وجد فالمدو الى يده بعد
 ذلك لا يضره واستبدل على جواز التحبيس في الكراع والسلاح ما بلغه عن
 علي وابن مسعود والشعبي والنخعي رضي الله عنهم انهم اجازوا ذلك فان اعطى
 رجلا فرسا حبيسا يغزو عليه فدخل دار الحرب واصابوا غنائم بعد ذلك فانما

والغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقداره

المال الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق

التسليم الى المتولي شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله

ثم خاند الفرس منه ثم اصابوا الغنائم بمعد ذلك فاما يضرب له في الغنيمة الاولى
بسهم الفارس وفي الغنيمة الثانية بسهم الرجل لان الفرس اخذ منه بحق (واما
القيم اذ لم يكن في يده فرس آخر حين دخل دار الحرب فانه يضرب له بسهم
راجل في جميع الغنائم) لانه دخل الدار راغلا فلا يصير فارسا بعد ذلك باخذ
الفرس من يد الغزى كما لا يصير فارسا بشراء فرس من آخر والله الموفق *

باب ما يطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يطل

(رجل وهب لرجل فرسا في دار الاسلام فقبضه الموهوب له ودخل به
مع المسكر دار الحرب فاصابوا غنائم ثم اراد الواهب ان يرجع في فرسه فله
ذلك) لان الموهوب قائم عند الموهوب له على حاله ولم يصل الى الواهب عوض
من جهته فيثبت له حق الرجوع فيه لم يكن الخلل في مقصوده (فان رجع فيه
ثم اصابوا غنائم بمعد ذلك وقد كان الواهب دخل الدار راغلا فالواهب
راجل في الغنائم كلها) لانه انفصل الى دار الحرب راغلا ولا معتبر بتحصيل
الفرس في دار الحرب في استحقاق السهم به (واما الموهوب له فهو فارس
في الغنائم الاولى) لانه انفصل فارسا واصيبت تلك الغنائم وهو فارس
(وهو راجل في الغنائم الاخرى) لان الفرس اخذ من يده بحق مستحق
فان حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه العوض *
فان قيل * فقد انفصل هو على فرس مملوك له ثم ازيل ملكه في دار الحرب
لا باختياره فينبغي ان لا يخرج به من ان يكون فارسا كما لو اخذه اهل
الحرب فاحرزوه * قلنا * انما اخذ الفرس منه بحق مستحق شرعا وذلك
الحق كان سابقا على دخوله في دار الحرب فيخرج به من ان يكون متمكنا
من القتال على الفرس مطلقا وانما كان متمكنا من القتال على الفرس متقيدا

باب ما يطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يطل
حين ان الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه العوض

بما قبل رجوع الوهاب (ولهذا لو رجع الوهاب قبل ان يصيبوا شيئا لم يكن
الموهوب له فارسا بعد رجوعه فكذلك اذا رجع بعد ما اصيب ببعض الغنائم
فلو جعل هو فارسا بهذا المقدار ادى الى القول بان من كان معه عشرة فراس
فوهب من كل رجل من الرجاله فرسا حتى دخلوا عليها دار الحرب ثم استرد
الافراس منهم ان يكونوا فرسا بنا بذلك القدر فيما يصيبون وهذا بعيد فان
من قال بهذا القول لم يجد بدا من ان يقول اذا اطار الافراس منهم ثم استردها
في دار الحرب كانوا فرسا نا ايضا وفي كل واحد من الموضعين عند الانفصال
كانوا متمكنين من القتال على الافراس الى ان يرجع فيها صاحبها وعلى هذا
لو اشترى فرسا شرعا فاسدا وقبضه ودخل عليه دار الحرب) لان حق البائع
في الاسترداد ثابت لفساد البيع كحق الوهاب في الرجوع بل اظهر فالبايع
ها هنا مأمور بالاسترداد شرعا والوهاب منهي عن الرجوع ندباً هناك
بالاسترداد يخرج الموهوب له من ان يكون فارسا فيما يصاب من الغنائم بعد
ذلك فها هنا اولي (ولو كان البيع صحيحا ثم استحق الفرس من يد المشتري في
دار الحرب بالحجة فهذا بمنزلة البيع الفاسد) لانه اخذ منه بحق مستحق كان
ثابتا قبل دخوله دار الحرب ولانه يمين بالاستحقاق انه كان غاصبا للفرس فاذا
استرده المصوب منه يخرج هو من ان يكون فارسا به (وكذلك رجالات
اشترى احدهما من صاحبه فرسا قبل وتقابضا فلما دخلا دار الحرب وجد العيب
باحدهما فرد بالعيب بقضاء او بنير قضاء فما كانوا غنموا قبل الرد يضرب فيه
لمشتري الفرس بسهم الفارس سواء كان هو الراد او المراد وعليه وما اصيب بعد
الرد يضرب له فيه بسهم راجل) لانه ان كان هو الراد فقد ازال الملك عن فرسه
باختياره (وان كان هو المراد وعليه فقد اخذ الفرس من يده بحق فاما مشتري

البغل فهو راجل في الفئتين جميعا) لانه دخل دار الحرب راجلا (وعلى هذا
لوقايلا البيع او كان احدهما لم ير ما اشتراه فرده بخيار الروية او كان مشتري
الفرس قبض الفرس ولم يسلم البغل حتى هلك عنده فرد الفرس في دار الحرب
بعد ما اصاب بمض الغنائم) لان ملكه ازيل بسبب مستحق فيخرج به من ان
يكون فارسا فيما يصاب بعد ذلك (ولورهن في دار الاسلام فرسا من رجل
بد ين له عليه ثم دخلا دار الحرب مع المسكر فقضى الرهن المرتن ماله
واخذ الفرس فقاتل عليه فهما راجلان اما المرتن فلانه لم يكن متمكنا من
القتال على الفرس المرهون فلا يكون هو فارسا به واما الرهن فلانه لم يكن
متمكنا من القتال على فرسه حين دخل دار الحرب) لان عقد الرهن يوجب
ملك اليد للمرتن حتى لا يتمكن الرهن من اثبات يده على المرهون ما
لم يقض دينه (ولو كان انما رهن الفرس في دار الحرب بعد اصابة بمض
الغنائم ثم اصببت غنيمة اخرى ثم قضى الدين واسترد الفرس ثم اصببت غنيمة
اخرى فهو فارس في الغنيمة الاولى والاخرى راجل في الغنيمة الوسطى)
لانه ازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره مع قيام ملكه فيكون بمنزلة
مالواجره في دار الحرب وقد بينا في الاجارة هذا الفصل وقررنا المعنى فيه
قال الرهن قياسه لان كل واحد من العقدين يوجب استحقاق اليد على صاحب
الفرس مع قيام ملكه (ولو باع فرسه في دار الحرب بعد اصابة بمض الغنائم ثم
اصببت غنيمة اخرى ثم وجد المشتري به عيبا فرده بقضاء او بغير قضاء ثم اصببت
غنيمة اخرى فصاحب الفرس فارس في الغنيمة الاولى والاخرى راجل
في الغنيمة الوسطى) لانه ازال تمكنه من القتال عليه باخراجه من ملكه فسواء
عاد اليه بسبب هو فسخ من وجه او بسبب هو فسخ في حقه بيع جسد يد

عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرتن

في حق غيره لا يتبين به أنه كان متمكنا من القتال عليه حين اصببت الغنيمة
الوسطى * فان قيل * كان ينبغي ان يكون راجلا في الغنيمة الثالثة ايضا لان بالبيع
يتبين ان التزامه مؤنة الفرس كان لقصد التجارة لا لقصد القتال عليه فبعد ذلك
وان عاد الفرس الى يده يحمل كالمشتري للفرس الآن ابتداء ولو دخل دار
الحرب راجلا ثم اشترى فرسا لم يستحق سهم الفرس ان قلنا * بيه الفرس في دار
الحرب * ثم يلحق بجوز ان يكون لقصد التجارة ويجوز ان يكون لقصد استبدال
هذا الفرس بفرس آخر يكون اقوى منه في القتال عليه فما انعقد له من سبب
الاستحقاق لا يبطل بهذا المحتمل وانما يبطل بما هو متيقن به وهو زوال تمكنه
من القتال على الفرس وانما وجد ذلك في الغنيمة الوسطى خاصة
وعلى هذا قال (لو لم يرد عليه ذلك الفرس ولكن اشترى فرسا آخر مكانه اذهب
له فرس آخر والمسئلة كالحافاة لا يكون راجلا الا في الغنيمة الوسطى) لانها
اصببت وهو لم يكن متمكنا من القتال على الفرس يومئذ (فاما في الغنيمة الاولى
والاخرى فهو فارس) لانه كان متمكنا من القتال على الفرس حين اصببت بعد
ما انعقد له سبب الاستحقاق بالانفصال الى دار الحرب فارسا (وكذلك ان
قاتل المشركون المسلمين على الغنيمة الوسطى ليستردوها فقاتل هو معهم على
الفرس الثاني) لانه قاتل وله فيها نصيب وهو سهم الرجل فلا يزداد به هذا القتال
حقه فيها (وكذلك لو كان الفرس الذي اشتراه دون الذي باعه الا انه بحيث
يقاتل عليه) لانه لو دخل على هذا دار الحرب في الابتداء استحق سهم الفرس ان
وحالة البقاء اسهل فاذا جاز ان ينعقد له سبب الاستحقاق بهذا الفرس ابتداء
فالبقاء به يكون اجوز *
(ولو كان رجلا لكل واحد منهما فرس فتبادلا اوباع كل واحد منهما صاحبه

فرسه بدرام فها فارسان على حالهما) لان كل واحد منهما دخل دار الحرب
 فارسا وادام تمكنه من القتال على الفرس اما بابعاه او بما اشتراه (ولو دخل
 دار الحرب فارسا فقتل مسام ففرسه وضمن له قيمته فلم يشتر بها صاحب الفرس
 فرس حتى اصابوا غنائم فصاحب الفرس فارس في جميع ذلك) لان سبب
 الاستحقاق قد انقضى وما زال الفرس عن ملكه بعد ذلك باختياره وانما
 تلف بغير صنع من جهته فيكون كالموت * فان قيل * حين ضمن المتلف
 قيمته فقد ملكه بما استوفى من القيمة فلما زال بحمل هذا كيبه منه * قلنا * هو ما
 قصد التملك منه وانما قصد دفع الخسران عن نفسه باسترداد القيمة منه بعد
 تندر استرداد المين الا ان من شرط تقرر ملكه في القيمة ان يملكه في الاصل
 لكيلا يجتمع البدل في ملك واحد فكان التملك هاهنا تابعا بطريق الضرورة
 لا باعتبار قصد او فعل كان من جهة صاحب الفرس فلا يبطل به حقه * وعلى هذا
 لو قتله مسلم ثم فر فلم يقدر عليه او غصبه منه مسلم وغيبه وضمن له قيمته او هرب
 عليه فاخرجه الى دار الاسلام فهو بمنزلة الاول في جميع ما ذكرنا (ولو كان
 الغاصب غيبه فقط القاضى عليه بقيمته ثم ظهر الفرس في يده وقد كانوا
 اصابوا غنائم قبل غصب الفرس وبمده وبمدا ظهر الفرس فما كان من الغنيمة
 قبل غصب الفرس او بمده قبل ان يضمن الغاصب القيمة فالمغصوب منه في
 ذلك فارس) لان ملكه بالغصب لم يزل وانما زال تمكنه من القتال عليه
 لا باختياره (وما اصاب بمدا ضمن الغاصب القيمة قبل ان يظهر الفرس او بمده
 فلم يغصب منه في ذلك كله سهم راجل) لان زوال تمكنه من القتال عليه
 في هذه الحالة كان باختياره وقد كان متمكنا من ان يتلوم ولا يجعل تضمين
 القيمة فاعمل ففرسه يظهر فياخذه فاذا لم يفعل ذلك ولكنه طلب القيمة وقضى له بها

فقد صار في حكم البائع الفرس فيجعل زوال تمكنه من القتال على فرسه مضافا الى
اختياره (ارأيت) لو غصبه انسان ساعة من ماله رخصته قيمته ثم ظهر الفرس
اكان هو فارسا بعد هذا وقد اخرج من مملكه باختياره الا ان يكون حين استوفى
القيمة اشترى بها فرسا آخر قبل اصابة الغنائم فحينئذ يكون هو فارسا في
جميع ذلك لقيام تمكنه من القتال على الفرس (ولو دخل دار الحرب فارسا فاصابوا
غنائم ثم باع فرسه واستاجر فرسا فقاتل عليه فاصابوا غنائم ايضا فهو فارس
في الغنائم الاولى راجل في الغنائم الثانية) لان سبب الاستحقاق انما انعقد له
بفرس مملوك له والمستاجر لا يكون مملوكا له فلا يصلح ان يكون قائما
مقام الاول في ابقاء سبب الاستحقاق المنعقد بالفرس الاول
ولا ينقد به سبب آخر ابتداء لانه حصل في دار الحرب (وكذلك
لو استمار فرسا) فانه مثل الاستيجار او دونه (فالما اذا وهب له فرس
او تصدق به عليه وقبضه فهو فارس في جميع الغنائم) لان الموهوب مملوك له
فيصلح ان يكون قائما مقام الاول في ابقاء ماله المنعقد له من سبب الاستحقاق
(ويوضحه) ان باستيجار الفرس والاستعارة لا يتبين انه لم يكن مقصوده التجارة
بالزام وثبة الفرس الاول وبالشرع يتبين انه لم يكن مقصوده ذلك فيمكن
اقامة المشتري مقام ماباع ثم يحمل الموهوب كالمشتري لان بكل واحد من
السيبين ثبت له الملك في عين الفرس (ولو كان في الابتداء دخل على فرس
مستاجر فاصابوا غنائم ثم انقضت الاجارة فاخذه صاحبه ثم اصابوا غنائم ثم
استاجر فرسا آخر فقاتل عليه فاصابوا غنائم فهو فارس في الغنائم الاولى
والاخرى راجل في الغنيمة الوسطى) لان سبب الاستحقاق انعقد له
باعتبار فرس هو متمكن من القتال عليه من غير ان يكون مالكا له في الثاني

مثل الاول في هذا فيقوم مقامه في ابقاء ذلك الاستحقاق به كما و اقام المشتري
مقام الفرس الذي كان مملوكا له فاعلم لا يستحق سهم الفارس فيما يصيب في
حال لم يكن هو متمكنا من القتال على الفرس فيه وهو الغنيمة الوسطى فقط
(ثم لا فرق في هذا المعنى بين ان ينتهي العقد بمضي المدة او ينقضي بموت المواجه
او بتقابل الاجارة في هذه المدة * ولو كان استعار فرسا والمسئلة بحالها لم يكن له
الاسهم راجل فيما يصيب بعد ذلك) لان الاستعارة دون الاستيجار
في الاستحقاق فان بالاستيجار ثبت له استحقاق المنفعة وبالاستعارة لا يثبت
فلا يمكن ابقاء ما انعقد له من السبب باعتبار الفرس المستاجر بهذا الفرس
المستعار (ولو كان اشترى فرسا حين انقضت الاجارة او وهب له فهو فارس
في جميع الغنائم) لانه لو استاجر لكان فارسا فاذا اشترى او وهب له كان اولي
اذ قد وجد في الثاني المعنى الذي لاجله انعقد له سبب الاستحقاق وزيادة
(ولو كان الفرس في يده حين دخل دار الحرب عارية فاصابوا غنائم ثم استرده
المعير فاصابوا غنائم ثم استعار فرسا آخر ليقاتل عليه فاصابوا غنائم فان كان الذي
اعاره الفرس ممن يستحق السهم بسبب الفرس الذي اعاره فقد سينا انه لا يبطل
الاستحقاق بالاعارة للقتال) لانه لا يزول به تمكنه من القتال على الفرس فاذا
بقي هو مستحقا للسهم باعتبار هذا الفرس لا يستحق المستعير باعتباره شيئا
لان بالفرس الواحد لا يكون رجلان فارسين واعا يضر بلامتيازهم بسهم
الفارس في الغنيمة الاولى خاصة) وان كان المعير معه خيل كثير وهو يستحق
سهم الفرس بغير هذا الفرس فله سهم المستعير سهم الفارس في الغنيمة الاولى
والاخرى وله سهم راجل في الغنيمة الوسطى (لان الثاني مثل الاول الذي
انعقد له سبب الاستحقاق باعتباره فيجعل ذلك السبب باقيا بقاء ما هو مثله

كما يجعل باقيا بقاء عينه (الآرى) أنه لو استمار ذلك الفرس الاول بعينه تأييدا
وقاتل عليه كان فارسا (وكذلك لو اشترى فرسا او وهب له او استاجره)
لان الثاني فوق الاول في المعنى الذي انمقذ له سبب الاستحقاق به فيبقى
ذلك الاستحقاق باعتباره (ويستوي ان كان الذي استاجره فرسا كان صاحبه
به فارسا او لم يكن) لان بالاجارة يخرج صاحبه من ان يكون فارسا به فيمكن
ان يجعل المستاجر فارسا به بخلاف الاعارة وهذا لان بالاجارة يزول تمكن
صاحبه من القتال عليه مماوجب من الحق للمستاجر وبالاعارة لا يزول ذلك
(الآرى) انه لو آجر نفسه للخدمة مدة معلومة في دار الحرب لم يكن له سهم
ولو امان غازيا خدمه في دار الحرب لا يبطل به سهمه فكذلك الحكم في سهم
فرسه (ولو اشترى في دار الاسلام فرسا ولم يقبضه حتى دخل دار الحرب ثم
نقد الثمن وقبض الفرس فلكل واحد منهما سهم راجل في جميع الفنائم) اما البائع
فلان الفرس زال عن ملكه قبل ان يدخل دار الحرب فهو قد دخل وليس له
فرس * واما المشتري فلانه دخل وهو غير متمكن من القتال على فرسه لكونه
محبوسا عند البائع بالثمن بمنزلة المرهون وانما صار متمكنا حين نقد الثمن في
دار الحرب ابتداء فكانه اشترى الفرس الا ان ولو كان قد نقد الثمن قبل ان يدخل
دار الحرب ولم يقبض الفرس حتى دخلا او كان الثمن الى اجل قصى القياس
المشتري راجل فيما اصيب من الفنائم لان القتال على الفرس تصرف وملك
التصرف يحصل للمشتري عند القبض ابتداء وانما يملك القتال عليه في
دار الحرب بعدما قبضه (يوضحه) ان الفرس في ضمان ملك البائع وان كان
المشتري قد نقد الثمن بدليل انه لو هلك يهلك على ملكه والبائع اذا وجد
الثمن زوفا فده عليه كان له ان يحبسه الى استيفاء الثمن فمر فنا ان المشتري حين

دخل دار الحرب لم يكن متمكنا من القتال عليه مطلقا فلا يستحق به سهم الفارس كما قبل نقد الثمن وفي الاستحسان كان للمشتري سهم الفرس) لان انقضاء سبب الاستحقاق له باعتبار تمكنه من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب وهذا ثابت باعتبار ملكه وخلوه عن حق الغير وتمكنه من الاخذ متى شاء باقرار البائع له على ذلك وقد تقرر هذا التمكن بقبضه فيستحق سهم الفرس به كما لو اعاد فرسه غيره للركوب او ودعه منه *

(ولو دخل مسلمان دار الحرب بفرس مشترك بينهما فيقتال عليه هداصرة وهذا صرة فهما راجلان في القنائم كلها) لان كل واحد منهما لا يتمكن من القتال عليه بغير اذن صاحبه فلا يكون فارسا باعتباره (فان كان احدهما آجره من صاحبه او اعاده منه في دار الاسلام فالمستجير والمستاجر فارس به) لانه انفصل وهو متمكن من القتال عليه (الا ان ياخذ المير حصته او ينقضي الاجارة فينشذ يركوب هو راجلا فيما يصاب به بذلك) لانه زال تمكنه من القتال عليه بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب *

(ولو دخلا بفرسين بينهما نصفين وطيب كل واحد منهما لصاحبه في دار الحرب ان يقاتل على فرس بينهما بعينه او بغير عينه فهما راجلان) لان كل واحد منهما انفصل وهو غير متمكن من القتال على الفرس وانما صار متمكنا من ذلك بسبب حادث في دار الحرب وهو ان صاحبه طيب له ذلك وذلك لا ينفعه شيئا (ولو كان طيب كل واحد منهما لصاحبه قبل دخول دار الحرب فهما فارسان الى ان يرجع كل واحد منهما اذن لصاحبه فيه) لان كل واحد منهما انفصل وهو متمكن من القتال على الفرس فينقصد له سبب الاستحقاق به ما بقي تمكنه فاذا رجعما عن ذلك فقد زال التمكن فيكون كل واحد

منهارا جلا بعد ذلك (وكذا اذا تهايا على الركوب قبل دخول دار الحرب)
 فان المماياة قسمة المنفعة وقد بينا الخلاف في التهاى على ركوب الدابتين في
 كتاب الصالح من شرح المختصر (ولا خلاف ان احدهما اذا طاب ذلك وابي
 صاحبه فانه لا يجبر كل واحد منهما على المماياة على الركوب للقتال) لان اعتبار
 المعادلة في ذلك غير ممكن فلا يجري فيه الاجبار ولكن ان اجتمعا عليه فلهما ذلك
 لو يوافقا لراضى منهما ويجبر ان على التهاى على الركوب لغير الحرب عند محمد
 رحمه الله لان اعتبار المعادلة فيه ممكن فاذا طاب فيه احدهما اجبر الآخر عليه
 اعتبار القسمة المنفعة بقسمة المين (ثم لا يستحق واحد منهما بذلك سهم فارس)
 لان كل واحد امنهما لا يصير متمكنا من القتال على الفرس بالمماياة على الركوب*
 (ولو كان كل واحد منهما اذن لصاحبه في ركوب اي الفرسين شاء ولم يدفع
 الى صاحبه فرسا بيمينه فكل واحد منهما راجل سواء كان هذا الاذن منهما
 في دار الاسلام او في دار الحرب) لان اعارة نصيبه من صاحبه لا يتم بمجرد
 الاذن ما لم يسلم اليه*

(ولو دخل مسلم دار الحرب بافراس فباعها كلها الا واحد امنها لم يحرم سهم
 الفارس) لانه متمكن من القتال على الفرس بما بقي عنده ولانه يتبين بما صنع
 انه قصد التجارة فيما باع فيسقط اعتبار ذلك في استحقاق السهم به ويجعل
 في الحكم كانه حين دخل لم يكن معه الا هذا الفرس وهذا لان ما زاد على
 الواحد فضل هو غير محتاج اليه وانما يبي حكم الاستحقاق ثبوت بقاء على
 ما يحتاج اليه خاصة (الا ترى) انه لو رجع بعض الشهود ولم يتقص انصاب
 الشهادة برجوع من رجع فان القاضي لا يمنع من القضاء بالشهادة لهذا المعنى
 ولو كان بعد القضاء لم يجب شئ من الضمان على الراجمين*

حكم الاستحقاق ثبوت بقاء على ما يحتاج اليه خاصة

(ولو اتفق منها واحد او عقر في دار الحرب ثم باع بقية خيله فهو فارس ايضا) لانه لو نفق بعد بيع البعض بقي فارسا باعتباره فكذلك قبله وهذا لان ما باعه صار كان لم يكن فكانه دخل بفارس واحد ثم نفق قبل القتال عليه او بعده وهو يستحق سهم الفرس ان في هذا *

(ولو دخل مرأه في دار الحرب فارساً او راجلاً فاصابوا غنائم فله الرضخ على التفسير الذي قلنا فان لم يخرجوا الى دار الاسلام ولم يقتسموا الغنائم حتى بلغ الغلام ضرب له بسهم فارس ان كان فارسا وبسهم راجل ان كان راجلاً سواء لقوا قتالا بعد ذلك او لم يلقوا) لان سبب الاستحقاق قد انقذه حين جاوز الدرب ثم قبل تمام الاستحقاق كحل حاله فيجعل ما اعترض كالمقترن باصل السبب في استحقاق السهم الكامل بمنزلة الذمي اذا اسلم وقد بيناه فيما مضى *

واشار هاهنا الى فرق آخر فقال * (من العلماء من يقول يسهم له وان لم يبلغ والذي ان لم يسلم فاختلافهم في استحقاق السهم الكامل له قبل البلوغ والاسلام يكون اتفاقهم على استحقاق ذلك اذا كان بالغاً مسلماً عند تمام الاستحقاق) — والله اعلم *

باب

ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاتل فيما يجب للفرس *

(ولو ان غازيا باع فرسه في دار الحرب فله سهم الفرس ان فيما اصيب قبل بيعه وفيما اصيب بعد البيع فله سهم الرجال فان قال الذي يلي المقاتل انما بيعت فرسك قبل الاصابة وقال الغازي ما بيعته الا بعد الاصابة فالقول قول الذي يلي المقاتل وكان ينبغي ان يكون القول قول الغازي) لان سبب

باب ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاتل فيما يجب للفرس *

الاستحقاق له قد انقضى له مجاوزة الدرب فارسله ولان البيع حادث فاما حال
 بحدوثه على اقرب الاوقات ما لم يثبت سبق التار يخ بالحجة ولكنه قال
 (سبب الحرمان قد ثبت باقراره وهو بيع الفرس فلا يثبت له الاستحقاق
 بعد ذلك الا بحجة (الآرى) ان مسلما لومات وله اخ مسلم فجاء ابنه مرتدا
 فزعم انه ارتد بعد موت ابيه فالميراث له وقال الاخ انما ارتدت في حياته
 فان القول قول الاخ وان كان يدعى نارخا ساقا في رده) لان سبب حرمانه
 ظاهر فلا يثبت استحقاقه بعد ذلك الا بحجة (وكذلك اذا كان ابنه نصرانيا
 وزعم انه اسلم قبل موت ابيه وقال الاخ اسلمت بعد موته لم يكن له ميراث
 حتى تقوم اليينة على اسلامه قبل موته) لان سبب حرمانه وهو
 المخالفة في الدين معلوم فلا يثبت الاستحقاق الا بحجة (يوضحه ان
 سبب الاستحقاق التزام مؤنة الفرس عند مجاوزة الدرب على قصد
 القتال وبالبيع في دار الحرب قد صار ذلك محتملا فلا يثبت استحقاقه
 الا بترجح جانب القصد الى القتال وهو ان يعلم انه باعه بعد القتال واصابة
 الفنا ثم فسلم يثبت ذلك باليينة لا يثبت استحقاقه فاما الاحالة بالبيع على
 اقرب الاوقات فهو نوع من الظاهر وبالظاهر يدفع الاستحقاق و
 لا يثبت الاستحقاق وان اقام اليينة من الجند على انه باعه بعد الاصابة قبل بيته
 خلوه عن التهمة وان شهد بذلك شاهد واحد فالحجة لا تتم بشهادته فان قال
 المشهود له اشارك هذا الفارس الذي شهد لي في نصيبه لاقراره لم يكن له
 ذلك) لانه ما كان لواحد منها ملك في شيء من الضيعة قبل القسمة واقرار
 من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقر عاك الغير له ولم يوجد
 ذاك هاهنا فلهذا لا يشاركه في نصيبه *

اقرار من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقر عاك الغير له

(وان قال الفارس نفق فرسي او عقر وقال الذي يلى المقاسم اراك بعته فالقول قول الفارس وله سهم الفرسان) لان سبب الاستحقاق له معلوم وما يبطل حقه وهو بيع الفرس يختلف فيه وصاحب المقاسم يدعيه و الفارز ينكره فالقول قوله مع يمينه بمنزلة ما لو ادعى اخ المسلم على الابن انه ارتد في حياة ابيه ثم اسلم بعد موته وقال الابن ما اردت قط فانه يكون القول قول الابن والميراث له) فان قال دخلت بفرسي فنفق وقال صاحب المقاسم ما ادري ادخلت بفرس ام لا فهو راجل حتى يعلم انه دخل بفرس) لان الفارز هاهنا يدعى سبب استحقاق سهم الفرس وهو غير معلوم فلا يستحق شيئا الا بحجة بمنزلة ما لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة (وان علم صاحب المقاسم والمسلمون انه كان فارسا وانه استهلك فرسه بعد اصابته ببعض الغنائم بيع او هبة ولكنهم لا يدرون ما اصابوا قبل استهلاكه ولا ما اصابوا بعده فله في ذلك كله سهم راجل الا ما علم ان اصابته كان قبل استهلاكه) لان السبب البطل لحقه هاهنا عن البعض معلوم فلا يعطى الا القدر المتيقن به ولان كل جزء من المصاب يحتمل ان يكون مصابا بعده استهلاكه ويحتمل ان يكون قبله وبالا احتمال لا يثبت الاستحقاق وصار كل جزء هاهنا كجميع المصاب في مسألة اول الباب (ولا يمين على صاحب المقاسم في شيء من هذا) لانه ليس بخصم اعماهو بمنزلة الحاكم (فان كان باع فرسه واشترى فرسا آخر فقد بينا انه فارس في كل مصاب الا ما كان بعدي به الفرس قبل شراء الفرس الثاني فان اختلفوا في ذلك لم يضرب له الا سهم راجل في جميع ذلك لبقاء الاحتمال في كل جزء من المصاب انه كان بعدي به الفرس الاول قبل ان يشتري الفرس الثاني ومع الاحتمال لا يثبت استحقاقه الا بحجة) ولا ناعلمنا

لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة

انه كان راجلا في دار الحرب في وقت فلا يستحق منهم الفرس ان لم يعلم
ان الاصابة كانت في غير ذلك الوقت منزلة الابن الذي علم انه كان نصرا ياني
وقت جفاء مسلما بدموت الاب فرجع انه كان اسلم في حياته لم يصدق الابحجة
وكذلك لو علم ان الابن كان مرثدا في وقت فقال اسلمت قبل موت الاب
وقال الاخ اسلمت بدموته فانه لا يستحق الميراث ما لم يثبت بالبينة اسلامه
قبل موت ابيه *

(ولو اقرانه بادل فرسه بهذا الفرس الذي في يده وقال صاحب المقاسم
اظنك بعت فرسك ثم اشتريت هذا الفرس فالقول قول الغازي مع عيئه)
لانه لم يعلم كونه راجلا في دار الحرب في وقت من الاوقات فقد بينا ان مبادلة
الفرس بفرس آخر لا يجزئ في حكم الراجل فصاحب المقاسم هاهنا يدعي
السبب المبطل لحقه وهو منكر فالقول قوله مع عيئه بخلاف الاول (ومن لحق
بالجيش من تاجر او حربي اسلم في دار الحرب او عبد كان يخدم مولا فاعتقه
فقد بينا ان له الشركة فيما يصاب بعدما التحق بهم ولا شركة له فيما اصيب قبل
ذلك الا ان يلقوا قتالا فيه فيقاتل دفاعا عن ذلك فان لم يعلم ما اصابوا قبل ان يلاحق
بهم ولا ما اصابوا بعدما لحق بهم ولم يلقوا قتالا بعد الاصابة فلا شيء له ما لم يقيم
البينة على شيء انه قد اصيب بعدما لحق بهم) لان الاحتمال قائم في كل جزء
من المصاب وبالا احتمال لا يثبت الاستحقاق ابتداء (فان شهد له بذلك من
لا يجوز شهادته فاراد ان يشارك الشاهد فيما يصاب لم يكن له ذلك لما بينا انهم
لم يشهدوا بالملك له في شيء (الآرى) انه لو قبلت شهادتهم لم يملك شيئا قبل
قسمة الغنائم وحق الاشتراك يبتني على الملك فيما هو خاص (الآرى) ان
جيشا لو اقسموا غنائم ثم ادعى رجل انه كان معهم فاقر بذلك بعض الجيش

لم يشارك المقر له المقر في نصيبه وهذا مما لا يشك في فانه لو علم انه كان مع الجيش لم يكن له سبيل على ما اصاب كل واحد منهم استحقاقا ولكن ان بقيت من الغنيمة بقية اعطاه الامام نصيبه من ذلك وان لم يبق اعطاه عوض نصيبه من بيت المال فان لم يعلم كان اولى وهذا نوع استحقاق باعتبار ان الفرم مقابل الغنم ولو بقي شيء يتمنر قسمته بين الفاعلين يجعل في بيت المال فكذلك اذا ظهر سهو يجعل ذلك على بيت المال (وكذلك لو ادعى هذا الرجل ان المسلمين لقوا قتالا بمد ما لحق بهم وانه قاتل دفاعا عن المصاب معهم وقد علم المسلمون انهم لقوا قتالا بمد الاصابة ولكن لا يدرون ان ذلك القتال كان قبل ان يات الحق بهم هذا الرجل او بعده فلا شركة له معهم حتى يقيم البينة من المسلمين على ما يدعى من ذلك لان سبب استحقاقه هاهنا المقاتلة معهم دفاعا عن المصاب وذلك لا يظهر بقوله فلا بد من اقامة البينة عليه * والله اعلم *

باب

دفع الفرس باشتراك السهم واعارته وايداعه في دار الحرب (واذا دخل الغازي دار الحرب فارتاحهم دفع فرسه الى رجل ليقاتل عليه على ان سهم الفرس لصاحبه فهذا جائز) لانه شرط موافق بحكم الشرع وقد بينا ان اعارة الفرس في دار الحرب لا يبطل استحقاقه فانه لو لم يشترط هذا كان سهم الفرس له فالشرط لا يزيده الا وكادة (ولو كان شرط ان سهم الفرس وسهم الرجل الذي قاتل عليه كله لصاحب الفرس فهذا فاسد) لانه شرط لنفسه ما هو حق الذي يقاتل على فرسه فيكون هذا اجارة منه لفرسه بما شرط عليه وهذه اجارة فاسدة لجهة البدل المشرط عليه (فيكون له اجر مثله على الذي قاتل عليه ولا سهم للفرس هاهنا) اما الذي قاتل عليه فلا نه استأجره

باب دفع الفرس باشتراك السهم واعارته وايداعه في دار الحرب

في دار الحرب اجارة فاسدة ولو استاجرهم اجارة صحيحة او اشتراهم لم يستحق به شيئا فهذا اولى واما صاحب الفرس فلانه لو آجره اجارة صحيحة بطل به حقه كالمواضع في دار الحرب فكذلك اذا آجره اجارة فاسدة لان المقدس القاسم معتبر بالجواز في الحكم ولانه استحق عوضا عن منفعة فرسه وهو اجر المثل فلا يستحق به السهم مع ذلك (ولو كان مع صاحب الفرس فرس غير هذا فله سهم فارس باعتبار الفرس الآخر سواء بقي في يده او نفق) لان الذي آجره بهذه الصفة صار كأن لم يكن (ولو لم يدخلوا دار الحرب حتى اعطى فرسه رجلا على ان يكون سهم الفرس لصاحبه فان سهم الفرس هاهنا للذي ادخله دار الحرب) لان سبب الاستحقاق قد انقضى وهو الا انفصال فارسا (فيكون صاحب الفرس مواجرا لفرسه بدل مجهول فيستوجب عليه اجر المثل وليس له من سهم الفرس شيء) لانه انفصل راجلا فان كان معه فرسان فصنع هذا باحدهما والمسئلة بحالها فله سهم الفارس باعتبار فرسه الذي بقي له واما سهم الفرس الآخر فهو للذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجر المثل في قول محمد رحمه الله وهو قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لان من اصاهما ان الغاوى لا يستحق السهم الا الفرس واحد وان قاد بالفارس فكان في هذا الشرط معنى اجارة الفرس كما بينا فاما في قياس قول من يقول يسهم الفرسين وهو قول ابي يوسف رحمه الله ينبغي ان يكون الشرط صحيحا والسهم كله لصاحب الفرس لانه بدون هذا الشرط كان يستحق سهم الفرسين فالشرط لا يزيده الا وكادة (ولكن هذا اذا كان الاعطاء بهذا الشرط في دار الحرب فاما اذا كان في دار الاسلام فسهم الفرس للذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجر مثله في الوجهين) لانه ما انعقد لصاحب الفرس سبب استحقاق السهم

بهذا الفرس في دار الاسلام واما انمقد ذلك لمن كان فارسا به عند الانفصال فيكون معنى الاجارة متقرر بينهما هاهنا (وان كان لكل واحد من الراجلين فرس غير الفرس الذي اعطى احدهما لصاحبه هذا الشرط) فقي قول ابي حنيفة وحمد رحمه الله تعالى (لا يسهم لهذا الفرس ولا شيء لصاحبه على من اخذه منه) لان كل واحد منهما فارس عند الانفصال بالفرس الآخر دون هذا الفرس واما في قول ابي يوسف رحمه الله فللذي قاتل على الفرس سهم فرسين لانه انفصل الى دار الحرب ومعه فرسان فيكون لصاحب الفرس عليه اجر مثله باعتبار الشرط الذي جرى بينهما في دار الاسلام.

(واذا اودع المسلم فرسه في دار الحرب مسلما واذنيا ثم خرج راجلا في سرية فاصابوا غنائم فرجموا الى المسكر او خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام فصاحب الفرس فارس في ذلك في الوجهين) لان سبب استحقاق سهم الفرس قد انمقد له ثم لم يبطل ذلك بايداعه اياه من رجل معه في المسكر لبقاء تمكنه من الاخذ بعد الايداع وقد قررنا هذا في الاغارة (فهو بمنزلة مال تركه في المسكر مع غلامه فكما لا يبطل هنالك سهمه لا يبطل هاهنا) (الآرى) ان العدو لو حضر المسكر فخرج اليهم راجلا وهو محتاج الى فرسه ولكن تركه لبقاء عليه كان له سهم الفرس ان فكذلك اذا خرج في سرية وتركه في المسكر عند بعض اصحابه ليقوم عليه ويسمونه وهو محتاج الى ذلك او غير محتاج.

(ولو كان الامام نفل للفرسان من السرية نفلا فليس لهذا الرجل من ذلك النفل شيء) لانه قصد بالتنفيل تحريضهم على اخراج الافراس معهم الى الموضع الذي وجههم اليه فنترك فرسه في المسكر لا يدخل في هذا التنفيل حتى لو خرج القوم كلهم رجالة وتركوا الافراس في المسكر لم يكن

لهم من نفل الفرسان شئ لهذا المعنى (ولو مر عسكر المسلمين بحصن من حصونهم ممتنعين من اهل الاسلام فاودع مسلم فرسه من رجل كان ساكنا في الحصن مسلما مستامنا او ذميا او اسيرا او حربيا بينه وبينه قرابة ثم قاتل راجلا وهو بالقرب من باب الحصن او بالبعد منه فليس له فيما يصاب الاسهم راجل) لانه صار مضيعا فرسه حين جملة في منعة اهل الحرب فهو بمنزلة ما لو استهلك فرسه وهذا لانه ازان تمكنه من القتال على الفرس باختياره فان اهل الحرب اذا منوه منه لا يتمكن من اثبات يده على الفرس بقوة ولا بقوة الامام اذ لا ولاية له على من هو في منعة اهل الحرب بخلاف ما سبق فان هناك انما جمل الفرس في يد مسلم من اهل العسكر وهو متمكن من الاسترداد منه متى شاء فلا نزول به تمكنه من القتال عليه *

(فان رجع اليهم بعد اصابة الغنائم واخذ فرسه لم يكن له فيها الاسهم راجل سواء لقوا قتالا بعد ذلك او لم يلحقوا اما اذا لم يلحقوا قتالا فلا شك حاله كحال من باع فرسه ثم اشترى فرسا بعد اصابة الغنيمة واما اذا لقوا قتالا فلا نفع له في المصاب سهم راجل وانما قاتل دفاعا عن ذلك فلا يزداد به سهمه * وكذلك لو دخل مدينة من مدائنهم بامان مع فرسه فاصابوا غنائم ثم خرج الى العسكر بعد ذلك فلا نصيب له في تلك الغنيمة) لانه خرج من ان يكون مقاتلا حين دخل في منعتهم بامان فلا يكون هو ممن شهد الواقعة حقيقة ولا حكما ولكن حاله كحال من كان من المسلمين مستامنا في هذه المدينة تخرج والتحق بالسكر فلا شركة له فيما اصيب قبل ذلك الا ان هناك ان لقي المسلمون قتالا فقاتل معهم دفعا كان له سهم الفارس فيما اصيب قبل ذلك) لانه ما كان مستحقا لشئ من هذا المصاب حتى يكون قتاله دفاعا عن ذلك فيثبت الحق له بهذا

القتال وإنما التحق بهم فارسا فيستحق سهمهم الفرسان بخلاف ما سبق *
 (ولو كان اسر على فرسه والمسئلة محالها كان له سهم الفارس سواء التحق
 بهم فارسا أو راجلا) لأنه انما قد له سبب الاستحقاق معهم بدخول دار الحرب
 للقتال ثم لم يعترض بعد ذلك ما يبطله فإنه اسر بغير اختياره ولم يخرج به من
 ان يكون محارب لهم (الآثرى انه يجوز له قتلهم واخذ اموالهم وان قدر على
 ذلك بخلاف الاول فهناك ترك القتال معهم باختياره) (الآثرى) انه لا يحل
 له قتلهم ولا اخذ اموالهم مادام مستأمنين فيهم *

(ولو كان الامير بعث اليهم رسولا في بعض حوايج المسلمين فلما دخل
 الرسول اليهم بما اصاب المسلمون غنائم بعد ذلك ثم خرج الرسول
 فإنه يستحق سهمهم الفرسان معهم ان كان فارسا سواء لو خرج اليهم فارسا
 أو راجلا) لان الرسول لم يترك المحاربة معهم وإنما اتاهم لتدبير امر الحرب
 فهو بمنزلة من يكون في المعسكر بخلاف المستأمن اليهم لحاجة نفسه (الآثرى ان
 الرسول من الجانبين يكون آمنا من غير استئمان لا اعتبار هذا المعنى اولان
 الرسول إنما اتاهم لمنفعة المسلمين ومن يكون ساعيا فيما يرجع منفعة الى المسلمين
 لا يكون مفارقا لهم حكما والمستأمن ما اتاهم لمنفعة المسلمين بل لمنفعة له خاصة
 فيصير به مفارقا للمعسكر حكما) (والاصل في هذا الباب ما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اسهم اطلحة بن عبيد الله رضي الله تعالى عنه من غنائم بدر
 وقد كان وجهه الى ناحية الشام لمنفعة المسلمين ولم يكن حاضر عند القتال -
 (وروي) انه بعث محبيصة الانصاري الى اهل فدك وهو محاصر خيبر ففتحها
 وهو غائب ثم جاء فضرب له بسهم) فمرفقان من كان سعيه في توفير المنفعة على
 المسلمين فهو في الحكم كانه معهم (ولو ان رجلين من المسلمين ومن اهل الذمة دخلا

يريدان القتال وقتلا مع المسلمين فلم يصيبوا شيئا حتى استأمنوا الى المشركين ثم رجعا الى المعسكر تاجرين لا يريدان قتالا فاصاب المسلمون غنائم لم يكن لهما فيها شركة لانهما حين استأمنوا الى اهل الحرب فقد تركا المحاربة معهم و يكون حالهما بعد ذلك كحال من كان تاجرا فيهم بامان والتحق بالمعسكر لا على قصد القتال واذا ثبت هذا فيما اذا رجعا الى المعسكر لا على قصد القتال يثبت فيما اذا كانا مستأمنين في دار الحرب بطريق الاولى *

(الا ترى انهما لم يستأمنوا اليهم ولكنهما تركا القتال واشتغلا بالتجارة في المعسكر وتبين ذلك للمسلمين ثم اصاب المسلمون الغنائم بعد ذلك لم يكن لهما شركة فيها فيبعد الاستئمان اليهم احرى ان لا يكون لهما شركة *

(ولو دخل مسلم فارسا مع الجيش وليس له اسم في الديوان فلما اصابوا غنائم قال دخلت للقتال متطوعا وقال المسلمون دخلت تاجرا فالقول قوله مع عيने لان المسلم محارب للمشركين في الاصل فان مخالفته اياهم في الدين والدار يحمله على المحاربة معهم فمالم يظهر منه خلاف ذلك يكون هو محاربا والمسلمون بقولهم دخلت تاجرا يدعون عليه سبب الحرمان وهو منكر فالقول قوله مع عيने *

(وان كان الداخيل ذميا او عبدا او صبييا او امرأة والمسئلة بحالها فلا شيء لاحد منهم مالم يعلم انه دخل للقتال وان المرأة دخلت لمداواة الجرحى لان هؤلاء باعتبار الاصل غير مقاتلين فليس للمرأة والصبي بنية صالحة للمحاربة والبسء محجور عن القتال لحق مولاه والذي موافق لهم في الاعتقاد وذلك ينمعه من المحاربة معهم فمالم يعلم بالحجة قصد هم الى المحاربة او مباشرة المحاربة لا يكون لهم في المصاب شيء بخلاف ما سبق *

(والدليل على الفرق ان من لا يعلم حاله من اهل الحرب اذا كان رجلا بالغا

يباح قتله وانما يباح لكونه محاربا ومن كانت عييا منهم او امرأة لا يباح قتله
 ما لم يوجدهم بمباشرة القتال) يوضحه ان من يكون مقساة في الاصل
 يستحق السهم وهو لا يستحقون السهم الا ان ضحك وان قاتلوا فمرفنا
 انهم ليسوا بمقساة في الاصل *

(ولوان فارس في دار الحرب اعار فرسه بمضى التجار اورسولا ارسله الامير
 الى الخليفة فركب المستعير وانطلق الى دار الاسلام فاصاب اهل المعسكر غنائم
 بعد ذلك فان كان المستعير خرج الى دار الاسلام قبل اصابة تلك الغنائم فليس
 للمعير فيها الاسهم راجل الا انه حصل فرسه في دار الاسلام باختياره فيزول
 به تمكنه من القتال عليه حقيقة وحكما وببعدان يكون هو في دار الحرب
 فارسا بفرسه في دار الاسلام (الآرى انه لورد الفرس مع غلامه الى دار
 الاسلام فاتي به اهله لم يكن هو فارسا به فكذلك فيما سبق) وان كان المستعير
 لم يخرج الى دار الاسلام فهو فارس فيما اصيب) لان سبب استحقاق سهم
 الفرس قد انعقد له بالانفصال الى دار الحرب على قصد القتال عليه فباقي فرسه
 في دار الحرب يبقى ذلك الاستحقاق وان لم يكن متمكنا من القتال عليه
 حقيقة لبعده منه (الآرى) انه لو اعاره في المعسكر ثم خرج في سرية راجلا وبه
 من المعسكر كان له سهم الفارس في المصايب وان لم يرجع اليهم فكذلك ما سبق
 (ارأيت) لو بد المستعير فرجعا الى المعسكر قبل ان يخرج الى دار الاسلام
 ورد الفرس عليه اما كان له سهم الفرس ان فيما اصيب قبل رجوعه وهو فارس
 في جميع ذلك) وهذا لان دار الحرب في حكم موضع واحد فيما يتنى عليه
 استحقاق الغنمة ولهذا شارك المدد الجيش والمسكر اصحاب السرية في
 المصايب اذا التقوا في دار الحرب فها هنا ما دام فرسه في دار الحرب يحمل

في الحسم كانه حاضر معه بخلاف ما بعد اخر اجه الى دار الاسلام وهو نظير
المسجد في حكم صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع
الذي هو خارج المسجد.

(ولو عاد المستعير بالفرس الى المعسكر بعدما خرج الى دار الاسلام فللمعير
سهم الفارس فيما اصيب بعد دخول المستعير دار الحرب كما ان له سهم الفارس
فيما اصيب قبل خروج المستعير من دار الحرب * واما فيما اصيب بعد خروج
المستعير الى دار الاسلام فله سهم الرجالة خاصة للمعنى الذي بينا * فاما اذا
لم يعلم متى كانت الاصابة وقد علم ان الفرس وصل الى دار الاسلام فليس
للمعير الاسهم (الراجل) لما بينا ان كل جزء فيه احتمال ان يكون اصابته
بعد ما حصل الفرس في دار الاسلام فلا يعطى الا القدر المتيقن به *)

(وان قال صاحب الفرس لم يخرج الفرس من دار الحرب فصدقه المستعير
في ذلك او كذبه فالقول قوله) لان سبب استحقاقه معلوم وما يبطله وهو
حصول الفرس في دار الاسلام غير معلوم بل هو منكرك لذلك فالقول قوله
وكالا يصدق صاحب المقاسم عليه فيما يبطل حقه لا يصدق المستعير اذا كذبه
لان قول المستعير ليس بحجة عليه وان كان الفرس عنده وبدون الحجة لا ثبت
سبب الحرمان (واما المستعير فهو لا يكون فارسا بهذا الفرس في شيء من الفنائم
سواء حصل في دار الاسلام او لم يحصل) لانه استعاره لا ركوب لا لقتال عليه
فلا يكون هو متمكنا من القتال عليه اصلا *

(ولو كان الفرس نفق في يد المستعير فان كان قبل ان يخرج الى دار الاسلام
فالمعير فارس في الفنائم كلها) لان موته في يد المستعير في دار الحرب كموته في يد
المعير فان بالاعارة لا يصير مبطلا استحقاقه بالفرس (وان كان نفق في

صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد

دار الاسلام فهو فارس في كل غنيمة اصببت قبل اخراج الفرس الى دار الاسلام) لان حصول الفرس في دار الاسلام باختياره مانع من استحقاقه السهم به غير مبطل للاستحقاق قبل ذلك فانه يكون هو راجلا فيما يصاب بعد خروجه الى دار الاسلام *

(فان كان نفق ما بعد مارد المستعير الى دار الحرب فهو فارس فيما يصاب بعد مارد الى دار الحرب لزوال المانع وموت الفرس في يد المستعير كونه في يد المعير ولو مات بعد ما سلمه الى المعير كان هو فارس لا فيما اصاب حال كون الفرس في دار الاسلام فهذا مثله * واما بيان سهم المستعير فنقول ان بعث رسول الى دار الاسلام فله السهم فيما اصاب قبل خروجه الى دار الاسلام عاد الى دار الحرب او لم يعد) لانه وان بعد من المعسكر فهو في دار الحرب وانما ذهب لمنفعة المعسكر فيجعل في الحكم كانه معهم سواء عاد اليهم او لم يعد (وما اصاب بعد ما دخل دار الاسلام فان عاد هو الى دار الحرب قبل ان يقتسموها او يبيعوها فهو شريكهم فيها منزلة المدد وان لم يعد او عاد بعد ما اقتسموها او باعوها لم يكن له شركة فيها) لانه بعد ما حصل في دار الاسلام التحقق من هو لم يدخل دار الحرب قبل هذا في الشركة فيما يصاب وكيف يكون الشركة له في ذلك وهو عند امرائه وولده في منزله حين اصاب ذلك *

(وان لم يكن رسولاً فله سهمه فيما اصاب حال كونه مع الجيش او بالقرب منهم على وجه تمكنه ان يعينهم لو احتاجوا اليه فاما ما اصاب بعدما بعد منهم او بعد ما خرج الى دار الاسلام فلا سهم له في ذلك اذ لم يعد اليهم) لانه فارقهم لا لمنفعة ترجع اليهم فيخرج به من ان يكون شاهداً للوقعة معهم حكماً (كما لو اشتغل بالتجارة وترك القتال الا ان يعود اليهم قبل القسمة والبيع فيستند

هو بمنزلة المدد يشار إليهم في جميع ذلك وهكذا كان القياس في الرسول ولكننا
استحسننا باعتبار أن الرسول إنما بعد عنهم في أصري رجع منفعته إليهم وهو
نظير الاستحسان الذي قلنا فيما إذا دخل منة أهل الحرب رسولاً أو مستأمناً
إليهم بحاجة نفسه فالفرق الذي ذكرناه هنا هو الفرق بين الفصيلين هاهنا
(ولو أودع الغازي فرسه بعض من في منة أهل الحرب فقد بينا أنه يصير مضمياً
فرسه عما صنع فلا يضرب له فيما يصاب بعد ذلك إلا بسهم راجل كما لو باع
فرسه وإن غنم المسلمون فرسه فردوه عليه قبل القسمة بغير شيء أو باع
الأمم فأخذوه من المشتري بالثمن ثم غنموه غنائم بعد ذلك فهو فارس فيما يصاب
بعد عود الفرس إلى يده راجل فيما أصيب قبل ذلك بمنزلة مالواشترى
فرساً ابتداءً) لأنه عما صنع في الابتداء صار مبطلاً استحقاقه بالفرس حين
أزال تمكنه من القتال على الفرس فلم يعد الفرس إلى يده لا يعود تمكنه من
القتال عليه *

(ولو كان لم يودع الفرس أحدًا ولكنه غنمه المشركون والمسئلة بحالها فهو
فارس في جميع ما يصاب بعد ذلك) لأنه ما زال تمكنه باختياره فهو بمنزلة
مالوا نفق الفرس في يده (وكذلك إن أبي أن يأخذه بالثمن من يد المشتري
من المدد وهو فارس حكماً فيما يصاب بعد ذلك) لأنه لا يتوصل إليه إلا بالثمن
وهو غير مجبر على إعطاء الثمن (بمنزلة مالوا نفق فرسه فلم يشتر فرساً آخر في
دار الحرب مع تمكنه منه) ولو أعاد فرسه مسلماً ليخرج به إلى دار الإسلام
وأصره أن يسلمه إلى أهله فأخذه المستعير ثم ركبها راجعاً إلى دار الحرب
فالمير راجل في كل غنيمة أصيبت والمستعير في دار الإسلام أو بعد ما رجع
إليهم قبل أن يعود الفرس إلى يده إما ما أصيب والفارس في دار الإسلام

فقد بينا الحكم فيه « واما في المصاب بعد الرجوع فلان المستعير يستحق منهم
الفرسان باعتبار هذا الفرس (لانه مدد التحق بالجيش على فرس مضمون فانه
بالرد صار غاصبا ضامنا مالم يسلمه الى صاحبه *

(واذا كان المستعير يكون فارسا به فالمعير لا يكون فارسا به * وفيما اصيب بعد
ما اخذ المعير فرسه فالمستعير راجل) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق
فالمعير فارس لانه عاده يمكنه من القتال عليه كما لو اشترى فرسا آخر (ولو لم يرد
المستعير الى دار الحرب حتى ظهر عليه المشركون في دار الاسلام فاحرزوه
فالمعير راجل فيما يصاب بعد حصول الفرس في دار الاسلام وبعد احراز
اهل الحرب اياه) لانهم احرزوه لانفسهم فلا يعود به تمكنه من القتال عليه
(الا ان يأخذه المسلمون في الغنيمة فيردونه عليه قبل القسمة بغير شيء او بعد
القسمة باليمن فيشتد يكون هو فارسا فيما يصاب بعد ذلك) لانه عاده تمكنه
من القتال عليه كما كان قبل ان يثبت به الى دار الاسلام *

(واو كان الغازی خلف فرسه في دار الاسلام ودخل مع الجيش راجلا ثم
احرز المشركون فرسه بدارهم ثم ظهر المسلمون على الفرس فردوه عليه فهو
راجل) لان سبب الاستحقاق انمقدله بالانفصال وهو راجل فلا تغير
ذلك بوصول الفرس الى يده في دار الحرب (كما لو اشترى فرسا ابتداء
بخلاف الاول فهناك انمقدله السبب وهو فارس ثم اعترض مانع باختياره
فزال به تمكنه من القتال على الفرس فاذا ارتفع ذلك المانع صار كما لم يكن
وكذلك لو انه دخل راجلا ثم كتب الى اهله حتى يمشوا اليه فرسه فهو راجل
في جميع الفنائم بمنزلة ما لو اشترى فرسا آخر) وهذا لان التمكن من القتال
على الفرس لا يصلح ان يكون مفيرا لما انمقد من السبب ويصلح ان يكون

مقرر له رافعا للمانع الذي كان يمنع ظهور الحكم بعد انقضاء السبب
(ولو كان دخل فارس سائما ردفه الى دار الاسلام واشترى فرسا آخر فاصابوا
غنائهم بعد ذلك فله سهم الفرسان في جميع الغنائم) لانه كان متمكنا من القتال
على الفرس بعدما انقضت له سبب الاستحقاق *

(وان وقعت المنازعة بينه وبين صاحب المقاسم فقال هو ما وصل فرسي الى
دار الاسلام حتى اشتريت هذا الفرس وقال صاحب المقاسم لا ادري لعله
كان وصل فرسه الى دار الاسلام قبل ان تشتري هذا الفرس فاصابوا غنائم
فالقول فيه قول النازي مع يمينه) لانه لما وصل فرسه الى دار الاسلام لا يصير
هو في حكم الراجل (فصاحب المقاسم يدعي عليه شيئا يصير به في حكم الراجل
وهو منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه بمنزلة ما لو باع فرسه واشترى فرسا
ثم قال اشتريت هذا الفرس قبل ان ابيع فرسي او قال بادلت فرسي بهذا
الفرس فانه يكون القول قوله مع يمينه) لانه لم يقرب بكونه راجلا في دار الحرب
في شيء من الاحوال فمر منكر لما يدعي عليه من سبب الحرمان *

(ولو دخل مع العسكر راجلا فاصابوا غنائم ثم رجع وحده الى دار الاسلام
فركب فرسه وكر الى العسكر راجلا فهو فارس في جميع ما اصبحت الا في غنيمة
اصيبت قبل خروجه الى دار الاسلام فانه راجل في تلك الغنيمة) لانه
استحق سهم الرجالة في تلك الغنيمة بالدخول الاول فلا يتغير ذلك بالدخول
الثاني (وان صار هو مدد للجيش ملتحقا بهم) لان التعاق الممدد بالجيش
لا يكون اقوى من القتال وقد بينا ان من له سهم الرجالة في غنيمة فقاتل عنها
فارسا لا يستحق سهم الفرسان (واذا قاتل فارسا عن غنيمة لاحق له فيها
استحق سهم الفرسان فكذلك حكم التعاقه بالجيش فانه لاحق له فيما اصيب

بعد خروجه فيستحق بهذا الاتحاق سهم الفرسان في ذلك وفيما أصيب
قبل الخروج كان له سهم الرجل فلا يتغير ذلك) وعلى هذا الأصل قال
(لودخل معه رجل من المسلمين فارسا فان لهذا الثاني سهم الفارس في جميع الغنائم)
لأنه ما كان له حق فيها قبل ان يلتحق بالجيش فاذا التحق بهم فارسا مستحق
سهم الفرسان في جميع ذلك بخلاف الاول على ما قررنا وهذا لان الاول
عادي حرز ما هو شريك فيه والثاني جاء ليحرز ما لم يكن له فيه شركة وانما يصير
هو شريكا الآن ابتداء فيراعى في صفة الشركة حاله الآن

(ولو اعار الفأزي فرسه في دار الحرب مسلما ليخرج الى دار الاسلام فيقضى
حاجته ثم يرد هاليه فلما دخل المستعير دار الاسلام لم يقدر على الرجوع الى
دار الحرب فدفعه الى غيره ليلبثه الى صاحبه في دار الحرب فجاء به الرجل حتى
دفعه اليه فان كان الذي جاء به بعض من في عيال المستعير فلا ضمان عليه ولا على
الذي جاء به) لان يدمن في عياله كيده في الحفظ فكذلك في الرد (ولورد بنفسه
كان المير فارسا في جميع الغنائم الا فيما أصيب في حال كون الفرس في
دار الاسلام فهذا مثله وان لم يكن المدفوع اليه من عيال المستعير فالمير راجل
في كل ما أصيب بعد ما خرج الفرس الى دار الاسلام الى ان يعود الى يده)
لان الذي جاء به الآن غاصب للفرس فلا يكون يده عليه في دار الحرب كيد
المير (الآثرى) انه لو نفق الفرس في يد الذي جاء به كان للمير الخيار
ان شاء ضمن المستعير ولا يرجع هو على احد بشيء وان شاء ضمن الذي
جاء به ويرجع بما ضمن على المستعير وعالي فقال (لأنه بمنزلة الوديعة له في يده)
فهذا تنهيص على انه ليس للمستعير ان يودع (واذا فعله صار ضامنا بخلاف
الاعارة) فان للمستعير ان يعير فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به وقد بينا

ليس للمستعير ان يودع وله ان يعير فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كيد في الحفظ

اختلاف المشايخ في هذا الفصل في شرح الجامع الصغير وقررنا الفرق بين
الاعارة والايداع في حق المستعير (واما الذي جاء به ليرده على صاحبه
فهو راجل في جميع الغنائم وان كان قصده القتال حين دخل) فكان ينبغي ان
يكون فارسا باعتبار انه ضمان للفرس كالفاصب ولكن قال (هو ما ادخل
الفرس ليفز وعليه وانما ادخله ليرده على صاحبه) ولان الضمان غير
مستقر عليه ﴿الآثرى﴾ انه يرجع على المستعير اذا ضمنه فكيف يصير هو فارسا
بفرس لولحقة فيه ضمان يرجع به على غيره ﴿الآثرى﴾ ان من كان راجلا
من الفزاة فاودعه رجل فرسا فادخله مع نفسه دار الحرب لم يكن هو فارسا
به فكذلك هذا *

(ولو كان المستعير اعار هذا الداخل ليقاتل عليه والمسئلة بحالها فالداخل
فارس في كل غنيمة الا فيما اصيب قبل خروج الفرس الى دار الاسلام) لان
الداخل الآن ضمان للفرس ضمانا يستقر عليه ولا يرجع به على احد فيكون
هو في حكم الفاصب وانما دخل فارسا ليقاتل على الفرس فكان ينبغي على
هذا ان يكون فارسا في كل غنيمة الا ان فيما اصيب قبل حصول الفرس في
دار الاسلام للمعير سهم الفارس بسبب هذا الفرس فلا يستحق الفاصب
فيه سهم الفارس ايضا بهذا الفرس لاستحالة ان يستحق رجلا كل واحد
منهما السهم بفرس واحد (واما المستعير فلا شيء له في الغنائم الا فيما اصيب
قبل ان يبعده من المعسكر فان له في ذلك سهم راجل) لانه كان دخل مع
الجيش راجلا (وفيما سوى ذلك لا حق له) لانه لم يمد الى المعسكر ولم يشاركهم
في الاصابة ولا في الاضرار حقيقة ولا حكما *

(ولو اراد الامير ان يرسل رسولا الى دار الاسلام في شئ من امر المسلمين

فسأل فارساً أن يعطيه فرسه ففعل ذلك صاحب الفرس طائماً أصابوا غنائم
والفرس في دار السلام فالمعير راجل في تلك الغنائم رجع إليه فريسه
أولم يرجع) لأنه أزال تمكنه من القتال على الفرس باختياره (وإن أبي أن يعطيه
الفرس ولم يجد إلا ما بداً من أن يأخذ الفرس منه فيدفعه إلى الرسول لضرورة
جاءت للمسلمين فلا بأس بأن يأخذ منه غيرها) لأنه نصب ناظر أو عند الضرورة
يجوز له أن يأخذ مال الخير بشرط الضمان كمن أصابته غمصة (ثم المعير يكون
فارساً في جميع الغنائم ههنا) لأنه ما زال تمكنه من القتال على الفرس
باختياره وإنما أخذ الفرس منه بغير اختياره فلا يصير هو مضيعاً للفرس (بمنزلة
مالوا أخذه المشركون بل أولى) لأن هناك لا منفعة للمسلمين في ذلك الأخذ
وههنا لهم منفعة في ذلك فإذا لم يسقط هناك سهمه وانزال تمكنه فههنا أولى
أن لا يسقط سهمه * والله الموفق *

باب

من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الأدلاء وغيرهم

(وإذا دخل العسكر دار الحرب ومعه قوم من أهل الذمة يدلوهم على الطريق
ولا يقاتلون معهم فإنه ينبغي للإمام أن يرضخ لهم من الغنيمة ولا يسهم لهم كسهم
الخيال ولا كسهم الرجالة لأنهم غير مجاهدين حكماء ولا مقاتلين مع المسلمين
حساو لكنهم جاءوا إلى صرفه منفعة للمسلمين وهو الدلالة على الطريق فيرضخ
لهم من مال المسلمين بحسب عملهم ليرغبوا في مثله في كل وقت حتى إذا كانت
في دلائهم منفعة عظيمة للمسلمين فلا بأس بأن يرضخ لهم على قدر ما يرى وإن
كان أكثر من سهم الفرسان والرجالة) لأن سبب استحقاقهم ههنا ليس من
جنس السبب في حق المقاتلين ولكنه نوع منفعة أخرى فإما يرضخ لهم بحسب

للأدلاء أن يأخذ مال المعير عند الضرورة بشرط الضمان * باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الأدلاء وغيرهم

ما يكون من المنفعة بدلاتهم (وان كان جعل لهم على الدلالة نفلا مسعى من
الغنيمة فلا باس بذلك ايضا) لان التنفيل في الاصل للتخريض على ما فيه منفعة
للمسلمين *

(فان اصابوا غنائم بدأ بفلهم قبل القسمة) لان النفل في الغنائم كالوصية
في التركة يبدأ بها قبل قسمة الميراث (وان لم يصيبوا شيئا الا قدر النفل فذلك
سالم لهم) لانه مقدم في جميع الغنيمة بمنزلة الدين في التركة *
(وان لم يصيبوا شيئا اصلا فلا شيء لهم) لانهم لم يحل حقهم كما لا شيء للفرس
والموصى له اذا لم توجد التركة اصلا *

(فان خر جوا في غزاة اخرى وسمو لهم ايضا نفلا على الدلالة فاصابوا غنائم
اعطوهم من ذلك النفل الآخر دون الاول) لان استحقاقهم بالتسمية الثانية
فاما الاولى فقد بطلت لانهم لم يحلها حين رجعوا قبل ان يصيبوا شيئا (الا ان
يكونوا شرطوا لهم ان يعطوهم مما ينتمون النفل الاول والثاني فحينئذ
يجب الوفاء بذلك) لان في هذا الشرط تنصيصا على تسمية الكل فيستحقون
جميع ذلك بهذه التسمية * كما لو لم يكن الاول (وفيما يستحقه الذي والحربي
المستامن بطريق التنفيل على الدلالة لافرق بين ان يذهب معهم وبين ان
يدلهم بخبره من غير ان يذهب معهم اذا وجدوا الامر على ما قل) لانه مسعى
له ذلك على الدلالة والدلالة بالخبر يتحقق (الا انه اذا لم يذهب معهم فليس ينبغي
للامام ان يعطيه رخصا ولا نفلا مما اصيب قبل دلالته) لانه لا نفل مما اصيب
من الغنائم قبل التنفيل وانما يجوز اعطاء الاجر من ذلك وبالدلالة بالخبر من
غير ذهاب لا يستحق الاجر (فان رضي المسلمون بان يعطيه ذلك اعطاه من
انصباؤهم دون الخمس) لان رضاهم يعتبر في حقهم لافي حق ارباب الخمس *

(وان استاجر الامام على ان بدله على موضع كذا فدل به بخبر ولم يذهب معه فلا اجر له) لما بينا ان استحقاق الاجر بالسمل لا يجبر بالكلام وهو لم يعمل للمسلمين شيئا انما اخبرهم بخبر (فان اصابوا غنائم في ذلك المكان فرأى الامام ان يرضخ له بالدلالة فلا بأس بذلك بمنزلة مالودل عليه من غير اشتراط الاجر) وقد بينا ان هناك للامام ان يرضخ له مما اصاب بدلالته قدر ما يري فهذا مثله (فان كان الامام قال له اذهب معنا الى موضع كذا فلك من الاجر كذا فذهب معهم فله الاجر المسمى) لانه وفي بالسمل المشروط عليه ثم يعطيه الامام اجره مما اصابوا بعد دلالته او قبل دلالته بخلاف النفل والرضخ فان الاستحقاق هاهنا بعقد لازم وهو عقد الاجارة فلا يختص به بعض المصاب دون البعض كما لو استاجر قوم السوق الغنم والرمالك (فاما استحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة المسلمين فيتمتعين له المصاب بدلالته وعمله) لان ذلك منفعة عمله *

(وان لم يصيبوا شيئا من الغنائم فانه ينبغي للامام ان يعطى الاجير اجره من بيت المال) لانه في هذا الاستيجار كان ناظرا للمسلمين وهو لا يلحقه العهدة فيما يباشر من المقود للمسلمين ولكن يرجع به في مال المسلمين وهو مال بيت المال *

(ولو استاجر مسلما او ذميا او حربيا ليدخل معهم دار الحرب فيدفعهم على الطريق فقد بينا ان الاجارة فاسدة على هذا بخلاف التنفيل) لان في الاجارة لا بد من بيان مقدار المقود عليه واذا لم يسم له مكانا فالمقود عليه لم يصر معلوما وفي التنفيل لا حاجة الى اعلام المقدار فيما سمي من النفل لتحرر بعض عليه (ثم اذا ذهب معهم على الاجارة الفاسدة فلا سهم له في الغنيمة وان كان مسلما) لانه لم يدخل على قصد القتال (ولكن له اجر مثله لا يجاوز به ماسمى) لانه

في الاجارة لا بد من بيان مقدار المقود عليه

اقام العمل المشروط عليه وقد وجد منه الرضى بالمسمى فلا يرد ادعى ذلك وان
كان اجر مثله اكثر *

(ولو ان الاجبر من اهل الذمة او المستامنين لم يدهم على الموضع الذي طلبوا
منه ولكن هجم بهم على العدو فلا اجر له سواء كان ذهب معهم او لم يذهب
معه) لانه ما تقي بالعمل المشروط عليه (وليس للامام ان يقتله وان تعمد ذلك)
لان المسلم ان فعل هذا لم يكن به ناقضا لايامانه فكذا اذا فعله صاحب العهد
لا يصير به ناقضا لايامانه (ولكن للامام ان يؤذيه بقدر ما يرى ان رأى انه تعمد
ذلك كما يؤذى المسلم على مثله) لانه قصد الحاق الضرر بالمسلمين (الا ان يكون
الحرى المستامن اعدا آمنوه على شرط ذلك ولم يكن آمنا قبل ذلك فحينئذ للامام ان
يقتله) لا باعتبار انه ناقض للامان ولكن لان الامان كان متعلقا بالشرط فيكون
ممدوما قبل الشرط (وان جعل الامام الدليل نفلا من غنيمة فدا صاحبها المسلمون
على ان يذهب معه الى موضع كذا حتى يذله ففعل ذلك فلا باس بان يعطيه
ذلك بنير رضى المسلمين) لان هذا بمنزلة الاجارة وقد استأجره على عمل
معلوم بدل معاوم فيعطيه ذلك من الغنيمة) لانه استأجر لمنفعة المسلمين
(ولو دله بخبر ولم يذهب معه فليس له ان يعطيه مماصيب قبل الدلالة شيئا الا
برضاء المسلمين وعند وجود الرضى يعطيه ذلك من انصبتهم دون الخمس)
لانه لا يستحق الاجر على مجرده ان خبر من غير ان يذهب معه *

(ولو بعث الامير بشيرا الى الخليفة ليخبره بما صنع بالعدو بعدما صابوا الغنائم
فليس له ان يعطى البشير الاسهم من الغنيمة فارسا كان او راجلا) لان الغنيمة
قد صارت مستحقة للغنائم فلا ينبغي للامام ان يعطى منها احدا شيئا بنير رضى
المسلمين (والاصل فيه حديث الكعبة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لذلك

الرجل اما نصيب منها فهو لك * فحين تحرز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من ان يجعل له الكعبة من الشعر مع حاجته الى ذلك وسواها اياه وكان لا يمنع احدا
شيئا سأل عر فذا ان ذلك لا يجوز لا بعد بعده الا ان البشير ان كان محتاجا فلا بأس
للإمام ان يعطيه من الخمس شيئا لحاجته لان الخمس مصروف الى المحتاجين
وهو محتاج وقد كان يجوز له ان يدفعه من غير ان يرسله بشير اقبعدار سأل
اولي (فان رضى المسلمون بما يعطى الإمام البشير فان كانوا اهل حاجة فلا بأس
بان يعطيهم ذلك من جميع الغنيمة وان كانوا اغنياء اعطاهم ذلك من الاربعة
الاخماس دون الخمس لان رضاهم انما يعتبر في نصيبهم دون الخمس (فان كانوا
محتاجين فقد كان له ان يعطى من الخمس بغير رضاء الغانمين ورضاهم معتبر في
نصيبهم ايضا فاذا قدم البشير على الخليفة فرأى ان يعطيهم جائزة من بيت المال
على وجه النظر والاجتهاد فلا بأس بذلك لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم كان يحيز الرسل والوفود الذين ينزلون عليه) وهذا لان بيت
المال معد لنوائب المسلمين والصرف الى ما فيه منفعة للمسلمين بخلاف
الغنيمة فانها مستحقة للغانمين (الآرى) انه يقسم الغنائم بين الغانمين ولا يقسم مال
بيت المال بين الاغنياء من المسلمين ولكنه يعده لنوائب المسلمين (وكذلك
لو اتى امير العسكر رسول من ملك اهل الحرب فليس ينبغي له ان يحيزه بشي
من الغنيمة الا برضاء المسلمين) لانه اذا لم يحز له ان يخص بعض المسلمين بشي
منها فلان لا يجوز له ان يخص حربيا بذلك كان اولي (فان رضى المسلمون
بذلك اجازة من انصباهم دون الخمس) لانه لا حق للحربي في الخمس ورضاهم
انما يعتبر في نصيبهم خاصة (فان اجاز الامير البشير او الرسل من الغنيمة على
وجه الاجتهاد ثم رفع ذلك الى قاض من قضاة المسلمين فانه ينفذ ما صنع وان

كان رأيه مخالفاً لذلك) لان هذا مما يختلف فيه الفقهاء وقدامضاه باجتهاده فلا يبطله احد بعد ذلك وقد قررنا هذا في التنزيل بعد الاصابة (واستدل عليه ايضا بالوجمل الامير للقائين من اسلاب القتل من غير تنفيل ثم رفع ذلك الى من يرى خلاف رأيه فانه لا يبطل شيئاً مما افاده) لانه امضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه (الآرى) انه فيها هو اهم من ذلك وهو حرمة الفرج بنفسه قضاء القاضي فيه باجتهاده فليس لاحد ان يبطله بعد ذلك وان كان مخالفاً لرأيه حتى اذا قال لامرأته انت خفية او برية او باين او بنة فان عمر وان مسموع ورضي الله عنها قال تتبع به تطليقة رجعية وقال علي رضي الله عنه ثلاث تطليقات فان قضى قاض باحد القضائين ثم رفع الى من يرى خلاف ذلك لم يبطل قضاؤه لانه حصل في محل مختلف فيه وابطال القضاء في المجتهادات يكون قضاء بخلاف الاجماع فيكون باطلا واذا ثبت هذا في تحريم الفرج مع كونه مبنيا على الاستقصاء ثبت في النقل بطريق الاولى والله الموفق *

باب

كيفية قسمة الغنائم وبيان من يستحقها من جاء بعد الاصابة (واذا وقع القتال في دار الاسلام بين المسلمين واهل الحرب فالغنيمة لمن شهد الواقعة ولا شيء لمن جاء بعد ان فراغ من القتال) لان بنفس الاصابة تصير محرزة بدار الاسلام ومن يلحق بعد ذلك مدداهو لم يشارك الجيش في الاصابة ولا في الاحراز (وكذلك لو فتح المسلمون ارضا من ارض العدو حتى صارت في ايديهم وهرب اهلها عنها) لانها صارت دار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها فتصير الغنائم محرزة بدار الاسلام قبل لحوق المدد (وكذلك لو اصابوا غنائم فاخرجوها الى دار الاسلام ثم لحقهم مدد) لان

ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده
باب كيفية قسمة الغنائم وبيان من يستحقها من جاء بعد الاصابة

بالأحرار باليد والدار قد تأكد حقهم فيها ولهذا لومات بعضهم كان نصيبهم
ميراثا (فأما إذا أصابوا الغنائم في دار الحرب ثم لحقهم مدد قبل الأحرار وقبل
القسمة والبيع فانهم بشاركونهم في المصاب عندنا) لأن الحق لا يتأكد بنفس
الاخذ فان سبب نبوت الحق القهر وهو موجود من وجه دون وجه لأنهم
قاهرون يدامه ورون دارا (الآرى) أنهم لا يتمكنون من القرار في تلك البقعة
وتصيرها دارا لاسلام فأنما سبب بقوة المدد فكأنوا شركاءهم ولهذا قلنا
من مات منهم في هذه الحالة لا يورث نصيبه وهو قول علي رضي الله تعالى عنه
لأن الأثر في المتروك بعد الوفاة والحق الضعيف لا يبقى بعد موته ليكون
متروكا عنه (وعلى قول عمر رضي الله تعالى عنه يورث نصيبه) لأن واريته بخلفه فيما
كان حقا مستحقا له ثم استدل على هذه الجملة بالآثار منها (ماروي أن أبا بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه بعث عكرمة رضي الله تعالى عنه ابن أبي جهل في
خمس مائة نفر مدد الأبي أمية وزيد بن ليلى البياض فادر كوهم حين افتتحوا
النجير فأشركهم معهم في الغنمة وبه يستدل من يقول من أهل الشام أن للمد
شركة وإن أدر كوهم بعد الفتح * ولكننا نقول النجير هذا اسم قرية وهي كانت
تابعة للبلدة فلم يفتح البلدة لا تصير القرية دارا لاسلام * أو يحتمل أنهم أدر كوا
على أن الفتح قبل اظهار حكم من احكام الاسلام فيها وفي مثل هذا ثبت الشركة
عندنا فاما بعد تمام الفتح فلا على ماروي عن طارق بن شهاب قال لما فتحت مائة
دينار امداهل الكوفة باناس عليهم عمار رضي الله تعالى عنه فارادوا ان يشاركونهم
في الغنمة فقال رجل من بني عطار دأبها العبد لا جدع تريدان تشاركننا في
غنائمنا فقال اخيرا ذني سببت وانما قال ذلك لأن احدي اذنيه قطعت في الجهاد
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فكتب فيه الى عمر رضي الله تعالى

عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان الغنيمة لمن شهد الواقعة * واما قال ذلك لان ماه
دينار صارت دار الاسلام لاجراء احكام الاسلام فيها (الآثرى) الى ماروى
ان عمر رضي الله تعالى عنه كتب الى سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه من
وافاك من الجند ما لم تنفق القتلى فاشركه في الغنيمة اى ما لم تنفق القتلى تطاول
الزمان او معناه ما لم يتميز قتلى المشركين من قتلى المسلمين بالدفن وفي بعض
الروايات ما لم ينفق القتلى اى نجماهم على قفاك بالانصراف الى دار الاسلام
والاشهر هو الاول فان الفقهاء عبارة عن التميز والتشقق ومنه سمي الفقيه لانه
يميز الصحيح من المسقيم ومنه قول القائل *

تنفقأ فوقه القلع السوار * وجن الخاز باز به جنونا

(وذكر عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسهم لخمير بن ابي طالب ولمن معه من اهل السفيتين وللدوسيين فيهم ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه والطفيل بن عمر ومعهم سهمان اهل خيبر وانا قدموا بعد فتح
خيبر ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلم المسلمين في حقوقهم ان
يدخلوهم فسلموا فاسهم لهم هكذا روي مفسرا * وفي هذا بيان ان من لحق
بعد الفتح لا يكون له شركة لانه لو كان شريكا ما احتاج رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الى ان يسترضى المسلمين حتى يسهم لهم وروى ان ابان بن سعيد
بنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سرية من المدينة قبل نجد فقدموا
عليه بخيبر بعد الفتح فقال ابان اقسام لنا يا رسول الله فقال اجلس يا ابان ولم يقسم
لهم بسهم * ففى هذا دليل على ان من ادرك بعد الفتح لم يكن لهم شركة الا
ان يكون رسولا بعثه الامام في بعض حوائج اهل العسكر وقد بينا انه في
الحكم كالحاضر معهم * وقد روى انه اسهم لمحيصة واصحابه من غنائم خيبر

لأنه كان أرسلهم إلى فديك حين كان محاصر أهل خيبر فرجعوا إليه بعد الفتح
فأسهم لهم في الشق والنطاة وأطعمهم طعمة سوى ذلك من الخس في
الكتيبة جارية عليهم* وقيل في ذلك تأويل آخر وهو أن غنائم أهل
خيبر كانت عدة من الله تعالى لأهل المدينة كما قال الله تعالى وعدكم
الله فأنتم كثيرة فآخذونها فجعل لكم هذه* فكل من كان من أهل المدينة
أسهم له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غنائم خيبر من شهد فتحها
ومن لم يشهد* وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسهم لعثمان بن
عمران رضي الله تعالى عنه من غنائم بدر وكان تخلف بالمدينة على ابنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رقية رضي الله عنها (رضها) وأسهم لطلحة بن عبيد الله
ولسميد بن زيد رضي الله تعالى عنهما وكان بعثهما نحو الشام يجسدسان أخبار عير
قرش وأسهم خمسة من الأنصار وقد أسهم في الكتاب وقد كان ردهم إلى
المدينة (خبر بلغه عن المنافقين) وفي تأويل ذلك وجود (أحدها) أن المدينة يومئذ
ما كان لها حكم دار الإسلام بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه منها الكثرة اليهود والمنافقين بها فكأنوا جميعا في دار الحرب مشغولين
عافيه منعمة للمسلمين وبغافيه فراغ قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأهدا أسهم لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل أن غنائم بدر كان
الامر مفوضا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطي من يشاء ويحرم من
يشاء كما قال الله تعالى قل الأنفال لله والرسول فأهدا أسهم لهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم*

(ثم ذكر أن المنز مبن يوم حنين قد كانوا أبغوا إلى مكة ثم جاءت النصرة
فرجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسهم لهم وأن حرب حنين

كان بعد فتح مكة فقد وصلوا الى دار الاسلام ثم رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسمهم لهم) «فبهذا بين ان للمدد شركة مع الجيش اذا ادركوا قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام»

قال «ولا ينبغي للامام ان يقسم الغنائم ولا ان يبيعها حتى يخرجها الى دار الاسلام) لان بالقسمة ينقطع الشركة في حق المدد فيكون فيها تقليل رغبة المدد في الحقوق بالجيش وفيها تعريض المسلمين لوقوع الدبرة عليهم بان يتفرقوا وليشتغل كل واحد منهم بحمل نصيبه فيكره عليهم المدونم القسمة والبيع تصرف والتصرف انما يكون بعد تاكيد الحق بتمام السبب وذلك لا يكون الا بعد الاحراز بالدار (وان قسمها في دار الحرب جاز) لانه امضى فصلا مختلفا فيه باجتهاده ثم استبدل بمحمد بن رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم خيبر بالمدينة مع غنائم اهل نخلة وكانت تلك غنيمة اصبحت قبل بدر فوقفها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومضى الى بدر ثم رجع فقسم الغنيمتين بالمدينة جملة» وفي رواية قال قسمها بسير وهي شيب المضيق الصغير «فان كانت القسمة بالمدينة فهو دليل ظاهر لما قلنا وان كانت بسير فقد بينا ان دار الاسلام يومئذ كان الموضع الذي فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه) لانه ما كان للمسلمين يومئذ منعة فيه سوى ذلك فاما غنائم حنين فانه لم يقسمها حتى اتى الجمرانة (وروي انهم طالبوه بالقسمة حتى جاءوه الى سمرة فتملق بها رداه ثم جذبوا بردائه فتخرق فقال اركبوا الى ردائي فوالله لو كانت هذه المضايا بلا وبقرا وغنائمها بينكم ثم لا تجردوني جبانا ولا بخيلا فقد اخرج القسمة مع كثرة مسوالمهم حتى انتهى الى دار الاسلام فان جمرانة قرية من قرى مكة

وقد صارت مفتوحة بفتح مكة) ففى هذا بيان انه لا تقسم في دار الحرب
 ثم بين* (ان من شهد الوقعة فهو شريك في الغنيمة قاتل او لم يقاتل مريض كان
 او صحيحا والاصل فيه حديث سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه قال
 يا رسول الله ارأيت الرجل يكون حامية القوم ويدفع عن اصحابه ا يكون
 نصيبه مثل نصيب غيره فقال ثكلتك أمك يا بن أم سعد وهل تنصرون
 وترزقون الا بضمفائكم ونظير هذا ما يروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فيما يأتى عن ربه ببارك وتعالى لولا الصبيان الرضع والشيوخ
 الركم لصب عليكم المذاب صبا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اطيب كسب المسلم سهمه في سبيل الله تعالى وصفقة يده وماتعطيه
 الارض) وفي هذا دليل على انه ينبغي للنازى ان يظهر الرغبة في سهمه غنيا
 كان او فقيرا قل سهمه او كثرفاه اطيب كسبه على معنى انه مال مصاب بطريق
 فيه اعلاء كلمة الله واعزاز الدين وذلك اشرف جهات اصابة المال* والمراد
 بصفقة يده التجارة ولكنها بشرط اداء الامانة ومراعاة حدود الشرع
 وماتعطيه الارض المراد منه الزراعة فهي تجارة على ما قال عليه الصلوة والسلام
 الزراع يتاجر ربه *

(واذا اراد الامام قسمة الغنائم ينبغي ان يجعل عليها رجلا من المسلمين عدلا
 راضيا عالما بالا مورع مجربا لها فاذا منز الخمس جعل على الخمس ايضا رجلا امينا
 حافظا كاتباعا قلا عالما لانه يعجز بنفسه عن مباهة القسمة لكثرة اشتغاله
 فيستعين بغيره ويختار لذلك من يكون اقدر على ما هو المقصود من الحفظ
 والقسمة وذلك بان يكون مستجمعا للشرائط التى قلنا والاصل فيه ما روى
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل محمية بن جزء الزبيدي على خمس

بني المصطلق فكانت يجمع الاخماس وكانت الصدقات على حدة لها اهل والفقير
 اهل وكان يبطل من الصدقة اليتيم والضعيف والمساكين فاذا احتلم اليتيم
 ووجب عليه الجهاد نقل الى الفئ وان كره الجهاد لم يبطل من الصدقة شيئا
 وامر بان يكتسب لنفسه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع
 سائلا شيئا فانه انا رجلا يسألنا عن خمس بني المصطلق فقال ان شئنا
 اعطيتكما منه ولا حظ منها لغني ولا لقوي مكتسب ثم روى ان عبيدة
 السلماني كان يقسم اعطيات قومه ففضل بين رجلين درهم فقال اقترعانيكما
 يا خذوه فقام اليه رجل فساره فقال ان امرهما ايهما يذهب بنصيب صاحبه فقال
 اذ هبنا فاشترينا به شيئا بينكما فاقسمناه وبه نقول انه لا يجوز الا قراع في تعيين
 المستحق وان المستحق المشترك اذا كان بحيث ان لا يحتمل القسمة بنفسه فلما
 ان عمه الشر يكان مشتركا بينهما نصفين او لشترياه شيئا فيقسمانه نصفين
 وكذلك اذا لم يعلم انه لا يهما فانه يجعل بينهما نصفين لاستواء اتهما في سبب
 الاستحقاق وذكر عن الاحنف بن قيس رحمة الله عليه قال كنا بباب عمر
 رضي الله تعالى عنه فمرت جارية فتعشعش لها القوم اي تحر كواو اوسعوا لها
 فقالوا العلاء من امهات اولاد امير المؤمنين فقالت اني لا احل لامير المؤمنين اني
 من خمس مال الله تعالى فقلنا فيما بيننا ما يحل لامير المؤمنين من مال الله الحديث
 الى ان قال عمر رضي الله تعالى عنه اني استحل من مال الله حلتين حلة بالشاء وحلة
 بالصيف وظهري الذي اصب عليه واعتمر وقوت اهل وقوتي قوت اهل رجل
 من قريش لا وكس ولا شطط ثم ان اشرىك المسلمين بعد في هذا دليل على ان
 الامام انما يحدد مقدار الكفاية من مال المسلمين ثم هو يساويهم فيما سوى ذلك
 لانه بمنزلة الوصي في مال اليتيم وقال الله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان

فقير أفياً كل بالمعروف» (ثم ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم سهم ذوي القربى بخير بين بني هاشم وبين بني المطلب حتى كلفه عثمان بن عفان وجبير بن مطعم رضي الله تعالى عنهما)

وقد بينا تمام ذلك في السيرة الصغرى والذي زادها هنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما أن بني المطلب كانوا دخلوا من الشب وكانوا منافي الجاهلية لم يفارقوا وأما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد ففى هذا نصيب على أن المراد قرب النصرة بالانضمام إليه في حال ما هجره الناس لا قرب القرابة (وقد روي) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشار جبرئيل عليه السلام في ذلك فأشار عليه أن يقسمه بين بني هاشم وبين بني المطلب وذكر عن مجاهد أنه قال كان خمس الخمس لذوي القربى لأنهم كانوا لا يأكلون الصدقة ولكن الأول اصح) لأنه حرمة الصدقة عليهم كان بطريق الإكرام لهم فكانوا ممن يحتاجون إلى عوض عن ذلك ثم حرمة الصدقة في حق بني هاشم خاصة وقد أعطي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني المطلب أيضاً فمر فذا أن السبب قرب النصرة كما بيناه والله الموفق

باب

ما يستعمل في دار الحرب وبؤ كل ويشرب

(وإذا أصاب المسلمون غنائم في دار الحرب فليس ينبغي لواحد منهم أن يتنفع من ذلك بشيء إلا لما كوله والمشروب لهم ولدوا بهم ولا بأس بأن يذبحوا البقر والغنم ليأكلوا بخير خمس) لأن حاجتهم إلى الطعام واللف حاجة ماسة ولا يمكنهم أن يستصحبوا ذلك من دار الإسلام ولا يجدونها في دار الحرب بشرأ وما يأخذون يكون غنمة (فلاجل الحاجة يصير ذلك مستثنى

من شركة الغنيمة فيبقى على اصل الاباحة كما كان قبل الاصابة وهو نظير
شركة المفاوضة فانه يستثنى منها ما يشتريه كل واحد منهما من الطعام والكسوة
لنفسه وعياله حتى يختص بذلك اللهم بوقوع الحاجة الى ذلك في مدة الشركة
(والاصل فيه حديث عمر رضي الله تعالى عنه حيث كتب الى عامله جواب
كتابه ان دع الناس ياكلوا ويمشوا فممن باع شيئا من ذلك فقد وجب فيه
خمس الله وسهام المسلمين * وروى هذا المعنى ايضا عن فضالة بن عبيدويه ناخذ
فنتقول انما يباح التناول من ذلك للحاجة دون التجارة فايدخل تحت التجارة
بالبيع يكون بدله كسائر الغنائم فلا ينبغي لاحد ان يخص نفسه بذلك *
وذكر (حديث سلمان رضي الله تعالى عنه حين اناه غلامه بسلة يومها وند فقال
هاها فان كان مالا دفعناه الى هؤلاء وان كان طعاما اكلناه فاذا فيها رغبة
حواري (١) وجبنة وسكين فجعل سلمان رضي الله تعالى عنه يطرح لاصحابه من
ذلك الخبز ويقطع لهم من ذلك جبنة فياكلون ويخبرهم كيف يصنع الجبن *
ثم ذكر * عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه رخص في الاكل وقال فان
خرجوا بشيء منه تصدقوا به والمراد انما تصدقون اذا قسمت الغنائم فما
قبل القسمة يرد ذلك في المنعم لان قبل القسمة يتيسر ايصاله الى مستحقه
باللقاء في اصل الغنيمة وبمد القسمة تميز ذلك فيكون سبيله التصديق به
كاللقة (الا ان يكون محتاجا فأكله وان اكله وهو غني تصدق بقيمته كما هو
الحكم في اللقطة وقد روى ذلك عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر ردوا الخيط والحيط واكلوا واعفوا
ولا تحملوا * ففيه دليل على انه ما سوى الماكول والمشروب يكون غنيمة لا محل
لاحد ان يختص بشيء منه فما الماكول والمشروب مستثنى في حكم الاكل

خاصة لا في حكم الحمل والتصرف فيه ولهذا قال سليمان بن يسار بيع الطعام اذا
 خرج من ارض المدوم من الغلول وكذلك بيعه في ارض المدوم من الغلول
 ان لم يرد ثمنه في الغنينة * وذكر عن ابن ابي اوفى قال لم يخمس الطعام يوم خيبر
 وكان الرجل ياخذ منه ما شاء * فتنى هذا دليل انه مستثنى من اصل شركة الغنينة
 حتى لا يجب فيه الخمس ويستوى في ذلك ما يكثر وجوده في ذلك الموضع
 وما يميز وجوده فيه بخلاف ما يقوله بعض اهل الشام ان هذه الاباحة
 تخص بطعام يكون في ذلك الموضع حتى يكون نافعاً فاما ما ينقل من موضع
 آخر اليه فهو من اعز الاموال في ذلك الموضع *

(واعتمادنا فيه على حديث مكحول ان رجلاً نحر جزوراً بارض الروم ثم
 نادى في الناس هلموا الى هذا اللحم فخذوا منه وقال مكحول لرجل
 من غسان اتقوم فتأيننا من لحم هذه الجزور فقال انها بي اي لم تخمس فقال
 مكحول انه لا نبي في الماذون فيه * ومعلوم ان الابل مما لا يكون بارض الروم
 وقد جوز نحرها والا كل منها فسدل ان الكل في ذلك سواء * وعن مكحول
 قال كل ما حمل من ارض العدو مما لا قيمة له هناك فحمله في حاجة لنفسه فهو له
 وهذا عندنا صحيح فيما لا قيمة له في دارنا ايضاً فاما فيما له قيمة في دارنا فمليه ان
 يرد في الغنينة لانه بمجرد النقل من مكان الى مكان لم يتبدل المين وانما يمكن
 من اخراجه بقوة المسلمين فهو من جملة الغنائم وكان مكحول لا جعل النقل محذراً
 صفة التقوم فيه بمنزلة الصنعة حتى قال ما اقتطعت من شجر العدو فعملته قدحاً
 او مرزبة (را) او هراوة فلا بأس به وما وجد من ذلك مسمولاً فيرده في الغنينة
 وبهذا نأخذ فان المسمول مال متقوم بصنعه وقبل العمل لا يكون ما لا متقوم ما
 فاذا صيره ما لا متقوم ما بصنعه فهو له خاصة بمنزلة من اتخذ الكوز من تراب غيره

ولكننا نفرق بين الصنعة والنقل لان بالصنعة يتبدل العين فيكون المتقوم شيئا آخر وهو حادث بصنعة فاما بالنقل لا يتبدل العين *

ثم روى (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم ور بالناول) فسر ذلك بان يركب دابة من الفئ حتى اذا اعجزها ردها في المنعم او يلبس ثوبا حتى اذا خلق رده في المنعم او ينكح الجارية قبل ان تحيض * وبهذا نأخذ فانه ليس له ان يختص بشئ من هذه الاعيان قبيل القسمة فكذلك بمنافها) وبالجزء الذي يفوت من عينها لئلا يمكن النقصان باستعماله *

وذكر (عن ابي الدرداء رضى الله تعالى عنه قال لا باس بما اصاب السرية من الطعام ان يرجعوا به الى اهلهم فياكون ويهدون ما لم يبيعوا) فكانه جعل الاهداء من جملة الحاجة كالاكل * ولست نأخذ بذلك فان الاكل من اصول الحوائج يتحقق فيه الضرورة والاهداء ليس من اصول الحوائج فهو كسائر التصرفات * وذكر ان البراء بن مالك اخذ سيفا مما اصابه يوم الزارة فقاتل به * وبه نأخذ عند الحاجة بان ينكسر سلاحه فاما اذا اراد الابقاء على سلاحه والقتال بسلاح اخذه من العدو فهو من ربا الغلول لان ما اخذه يكون غنيمة ولكن عند الضرورة لا باس بان يستعمله في القتال (الآثرى) انه لو ضربه المشرك بسيف فاخذه من يده وضربه به لم يكن به باس *

* قال * (ولا باس بان يوقح دابته (١) ويذهن رأسه من المنعم فاما اراد به ان يفعل ذلك بما يوكل من الزيت والسمن فان له ان يختص بذلك العين اكله فكذلك له ان يختص به انتفاعا بوجه آخر فاما ما سوى ذلك من الادهان كالبنفسج والزيت والخيري فليس له ان يذهن بشئ من ذلك) لان هذاهم الا يوكل (الآثرى) انه لو وجد غالية او بائنا لم يكن له ان يستعمل هذا لان هذا

(١) وقيح الدابة تصليب جافرها بالشحم الذائب اذا حفي ١٢ المغرب

بماله كل واما الزيت ونحوه فلا بأس بان يأكله او يستصحب به في السراج
فكذلك لا بأس بان يدهن به *

وذكر (ان رجلا من المسلمين وجد يوم خيبر دراهم في خربة فاخذ منه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الخمس * وبهذا أخذ) فان واحدا من الغنائم اذا وجد
في دار الحرب ركازا او معدنا فهو غنيمته لانه ما وصل الى ذلك المكان
واستخرج ذلك المال الا بقوة المسلمين (فان نهى الامام الجيش ان يأكلوا شيئا
من البقر والغنم او يهريقها واقسم عليهم ان لا يفعلوا ذلك حتى يقسم فمليهم طاعته
ولا يحل لهم بعد ذلك ان يتعرضوا لشيء منه) لان الامام مجتهد فيما يأخذ عليهم
من الميثاق به وتنصيبه بغيره معنى الاستثناء في هذا المال من شركة الغنيمه
فيكون حكمه حكم سائر الغنائم (الا انه ينبغي للامام ان ينظر لهم فاذا عرف
حاجتهم الى ذلك اخذ منه الخمس وقسم ما بقى بينهم ليتناول كل واحد منهم من
نصيبه فان الحاجة الى ذلك قد تحققت وعند الضرورة يجوز القسمة في دار
الحرب * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ قتل الاسارى والمن عليهم ﴾

* قال * (الامام بالخيار في الرجال من اسارى المشركين بين ان يقتلهم وبين ان
يخمسهم ويقسم بين من اصابهم وكان الحسن رحمه الله تعالى عليه يكره قتل
الاسير الا في الحرب ليصيب به العدو * ومحمد بن ابي سليمان رحمه الله كان يكره
قتل الاسير بعدما وضعت الحرب اوزارها * وجه قولهما ان اباحه القتل لدفع
محاربتهم قال الله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم * وقد اندفع ذلك بالاسر واقضاء
الحرب فليس في القتل بعد ذلك الا ابطال حق المسلمين بعدما ثبت في رقابهم

وذلك لا يجوز* واستدلوا على ذلك عاروي ان عبد الله بن عامر بعث الى ابن
عمر رضي الله عنهما باسيرة قتله فقال اما والله مصرو رافلا قتله يعني بعد
ما شددتموه واسرتموه فلا قتله وقال الله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فاضرب
الرقاب حتى اذا انختموهم الآية فاعما امرنا بالقتال الى غاية الاسر ثم جعل
الحكم بمد ذلك المني او الفداء (ودليلنا على جواز القتل بمد الاسر قصة بني قريظة
فقد قتلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاسر وبمدا وضمت
الحرب اوزارها وقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن ابى معيط والنضر
ابن الحارث بالاثيل وكان من اسارى بدر وقتل عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه معبد بن وهب وقد كانت اسره ابو بردة بن ابى ياروم بدر
فسمعه يقول يا عمر انهم سبوت انكم فابتهم كلا واللات والعزى
فقال اتقول هذا وانت اسير في ايدينا ثم اخذه من ابى بردة وضرب عنقه
ولان الامن عن القتل انما يثبت بالامان او بالاعسان وبلاسر لا يثبت شيء
من ذلك فبقى مباح الدم على ما كان قبل الاسر وهو بالاسر لم يخرج من
ان يكون محاربا ولكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهورا في ايدينا مع قيام السبب
الذي يحمله على ذلك وهو المخالفة في الدين فيجوز قتله كالمرتد المقهور في ايدينا
وقوله تعالى فاما من بعد واما فداء منسوخ) هكذا نقل عن السدي انه قال
نسخه قوله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم*

(وتأويل حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه كره قتله مشدود اليدين
لا ان يقال انه تمخز عن قتله بعدما اسروا ونحن هكذا نقول الاولى ان لا يقتل
مشدود اليدين اذا كانت لا يخاف ان يهرب او يقتل بعض المسلمين ثم يستوى
في ذلك ما بمد الا حرا زيدا الاسلام ما قبله لا نعدام السبب الموجب لحرمة

دمائهم فان الحق لا يتاكد للمسلمين في الاسارى بالا حرا بالدار (الآرى)
 ان للامام ان يجعلهم احرار الاصل بان يمن عليهم برقابهم وارضيتهم ويضع الجزية
 عليهم والخراج على ارضيتهم كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بالسواد واذالم يتأكد
 الحق فيهم كان الحكم فيهم بعد الاحراز كالحكم قبله والامام ناظر للمسلمين فان
 رأى الصواب في قسمتهم قسمهم وان رأى الصواب في قتلهم لدفع فتنتهم قتلهم
 قال الله تعالى وقالوهم حتى لا يكون فتنة ومن اسلم منهم حرم قتله لقوله
 تعالى فان انتهوا فلاعدوان الا على الظالمين وقد خرج بالاسلام من ان يكون
 ظالما وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا قالوهم اعصموا مني دماءهم واموالهم
 ولكنه يقسم بين المسلمين لان الاسلام يؤمنه من القتل ولكن لا يبطل الحق
 الثابت فيه للمسلمين وقد كان الامام مخيرا بين القتل والقسمه فاذا تمذر
 احدهما بالاسلام بين الآخر واما مسلم قتل اسيرا قبل ان يسلم او يباع او يقسم
 فلا شيء عليه لانه اراق دما مباحا فهو كمن قتل مرتدا او مقضيا عليه بالرجم
 ولكن يكره له ذلك لانه ان كان الاسير من غيره فهو بالقتل يفوت عليه بده
 فيه وذلك ممنوع عنه (بحديث جابر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا يتعاطى احدكم اسيرا صاحبه اذا اخذه قبله فيقتله ولكن مع
 هذا لا شيء عليه لانه ازال بده عماليس بمال متقوم لحقه فهو كمن اراق خمر اعلى
 مسلم وهو بمسكه للتخل (وان كان هو الذى اسره فهو في القتل يفتات (١) على
 رأى الامام وبطل الخيار الثابت له وذلك مكروه وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه الا ان يعالجه الاسير ويقصد
 الافلات من بده حتى يمجزه عن اذيان به الامام فيشذل باس بان يقتله قد فعل
 ذلك غير واحد من الصحابة وان اسلم في بده فهو آمن من القتل هكذا قال عمر

رضي الله تعالى عنه اذا اسلم الاسير في ايدي المسلمين فقد آمن من القتل وهو رقيق فان قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم) لانه آمنهم بما صنع فانه ملكهم من الذين وقفوا في سهامهم والملك يكون محرما محرمة المالك (فن قتلهم بعد ذلك خطأ فعليه قيمة من قتل والكنهارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين بخلاف ما قبل القسمة والبيع) فهناك الملك لم يثبت لمن في يده الاسير فاذا قتله غيره لا يلزمه شيء وان كره له ذلك لحرمة بدال المسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر لا تخبروا مسلما بقتل اخيه فيقتل كل اسير في ايديكم *

* وذكر * (عن محمد بن ابراهيم التيمي قال ردت الفنائم في المنعم يوم بدر واقرت الاسارى في ايدي من اسرهم والاسلاب في ايدي من قتلهم) وانما قيل ذلك لان التنفيل كان قد سبق من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله من قتل قتيلا فله سلبه ومن اسر اسيرا فله * فاذا لم يسبق التنفيل من الامير بذلك فكل ذلك مردود في المنعم *

(وان رأى الامام قتل الاسارى فينبغي له ان لا يمد بهم بالعطش والجوع ولكنه يقتلهم قتلا كريما) يعني لا ينبغي ان يمثل بهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ولو بالكلب المقور (وقال عليه الصلاة والسلام في بني قريظة بعدما احترق النهار في يوم صائف لا تجمعوا عليهم حر هذا اليوم وحر السلاح قتلهم حتى يبردوا فقتلهم حتى ابردوا ثم احووا بهيتهم فقتلهم وقد كان اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باجمال التمر فثرت بين ايديهم حين قتلهم فكانوا يكدمونها كدم (١) الحمر قال وليس ينبغي للامام ان يمن على الاسير فيتركه

(١) الكدم المض بمقدم الاسنان كما يكدم الحمار المغرب

ولا يقتله ولا يمسسه) لأنه لو اراد ابطال حق بعض المسلمين عنه بان يختص به
احدهم لم يكن له ذلك فاذا اراد ابطال حق جميع المسلمين عنه بالمن عليه اولى ان
يكون ممنوعا عنه (وهذا) لأنه في المن عليه تمكينه من ان يعود حربه بالمسلمين
بمد الظهور عليه وذلك لا يحل وقد بينا ان حكم المن الثابت بقوله تعالى فاما منا
بمد واما فداء قد اتسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين والذي روى ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من على ابي عنزة الجمحي يوم بدر فقد كان ذلك قبل
اتساح حكم المن (الآري) انه لما وقع اسير يوم احد وطلب من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يمن عليه ابي وقال لا تحدث العرب باني خدعت محمدا
صرتين ثم امر به فقتل *

وذكر محمد رحمه الله عليه للحديث تاويل آخر وهو (ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انما كان يقاتل عبدة الاوثان من العرب واولئك ما كان يجري
عليهم السبي واما من على بعض الاسراء لانه ليس فيه ابطال حق ثابت للمسلمين
في رقابهم ونحن نقول به في مثلهم من المرتدين وعبدة الاوثان من العرب الذين
لا يقبل منهم الا المياف او الاسلام فاهم ان اسلموا كانوا احرارا وان ابوا اقتلوا
وان رأى الامام النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس بذلك ايضا
لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من على ثمامة بن اثال الحنفي (١) حين اسيره
المسلمون وربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج اليه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وقال ما وراءك يا ثمامة فقال ان عاقبت عاقبت ذا ذنب وان
منتت منتت على شاكر وان اردت المال فعندي من المال ماشئت فمن عليه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشر طان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل
ذلك حتى فحطوا) والدليل عليه ان له ان يمن على الرقاب بتم الاراضى لان فيه

(١) ذكره الحافظ الذهبي في تجريد اسماء الصحابة رضى الله عنهم فقال لما ارتد اهل

اليمامة ثبت ثمامة في قومه على الاسلام ح

منفعة للمسلمين من حيث الجزية والخراج فمر فأناله مجوز ذلك عند المنفعة
للمسلمين وذكر عن جابر رضي الله تعالى عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في غزوة حنين فزنا منزلا للمقبل ثم دعاني رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وعنده رجل جالس فقال ان هذا جاء وانا نائم فسل سيفي ثم قال
يا محمد بن عبدك مني اليوم قتلت الله ثم قال من يمنعك مني اليوم قتلت الله ثم سل
السيف وها هو جالس فاقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا ولا عاقبه
وتأويل ذلك انه حين سقط السيف من يده وتبين له الحق فاسلم فلم يذالم يعاقبه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلم منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بتأييد الهي لا بقوة المسلمين فرأى اني ممن عليه رجاء ان يسلم

(واذا قال الامير من اخذ اسيرا فهو له فوجد الا سير في يدرجلين كل واحد
منهما يدعيه فهو بينهما نصفان لا مستوراها في سبب الاستحقاق الا ان يكون
عقر واحد منهما بمينه واخذه الآخر فانه ان كان عقر عقر الا يقدر معه على البراح
فهو للذي عقره لانه صار ماخوذا فاقبله وان كان يقدر معه على البراح فهو للذي
اخذه) لانه لم يصير ماخوذا فقبل الاول ونظيره الصيد اذا رماه انسان فآخذه ثم
اخذه آخر وروى حديث سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه (قال رميت يوم
بدر سهيل بن عمرو فالتقط فساءه ثم اثبت اتر الدم حتى وجدته في يد مالك
ابن الدخشم وقد جز ناعيته فاختصمنا فيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فاخذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منا) وانما اخذه منها لما بينا ان
غنائم بدر كانت مخالفة لسائر الغنائم من حيث ان الاصر فيها كان الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطي من شاء ويحرم من شاء *

(وذكر) عن يحيى بن ابي كثير (قال قلت لالحسن البصري رأيت رجلا من

قصة رجل سل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفظه الله تعالى منه

المسلمين اشترى اسير من المسلمين ايصالح له انه يرجع فيه قال لا وبه نأخذ فان
المسلم وان وقع اسير افهو حر على حاله ومن اشتراه من العدو لا يملكه فكيف يرجع
عليه ولكن ان اشتراه بغير امره فهو متطوع فيما ادى من فدائه فعليه ان يخلي
سبيله وان اشتراه بامره فانه يرجع عليه بالثمن الذي اشتراه به وهذا المستحسن
وفي القياس لا يرجع عليه الا ان يشترط ذلك نصا لان مجرد الامر متطوع
قد يكون لطالب الاحسان والاخذ بمكارم الاخلاق وقد يكون للاستقراض
ولكنه عين جهة الاستقراض للمادة الظاهرة فيه بمنزلة من امره غيره بان
ينفق على عياله من مال نفسه ثم يصير هذا رواية في فصل يختلف فيه المشايخ
وهو ان السلطان اذا صادر رجلا فامر ذلك الرجل غيره ان يؤدي المال فقد
قال هناك بعض مشايخنا لا يثبت له حق الرجوع عليه الا بالشرط لان المال
ما كان واجبا على الامر وانما كان مظلوما فيه ومن دفع ظلما عن غيره بسوالة
لم يرجع عليه بشيء ولكن الاصح انه يرجع عليه فان اهل الحرب ظالمون
في حبس الاسير ايضا ومن اشتراه منهم فقد دفع ظلمهم عنه ومع ذلك
ثبت له حق الرجوع عليه اذا كان بامره *

«وذكر» عن بشر بن غالب (قال سئل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما متى
يجب السهم للمولود قال اذا استهل) يريد به نصيبه من الميراث فانه انما يستحق
ذلك اذا انفصل حيا وانما يعلم ذلك بالاستهلال» (وسئل عن فكالك الاسير فقال
على الارض التي يقاتل عنها) يعني من خراج تلك الارض لانه قبل الاسر
كان يذب عن اهل تلك الارض فهم اولى بنفسه كما انه ليكون الغرم بمقابلة
الغنم وانما يفك من الخراج لانه معدن اوثاب المسلمين وسد خلة المحتاجين منهم
وهذا من جملة ذلك *

في جوابات المسائل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما

هو از الشرب قائما

(وسئل عن الشرب قائما فاجاب ناقة ثم شرب قائما) وانما قصد البيان بفعله انه لا بأس بذلك وقد اقتدى فيه بابه علي رضي الله تعالى عنه فانه حين بلغه عن قوم انهم يكرهون الشرب قائما وضا في رغبة المسجد بالكوفة ثم اخذ الاناء وشرب فضل ما فيه قائما وكان قصده من ذلك رد قولهم في كراهة شرب الماء قائما

* وذكر * (ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه اني باسير يوم صفين فقال لا تقتلني فقال لا اقتلك صبرا اني اخاف الله رب العالمين وجعل سلاحه للذي جاء به) وانما جعل ذلك له ليتقوى به على العدو حتى اذا وضعت الحرب اوزارها رده على صاحبه ان كان حيا وعلى ورثته ان كان ميتا وهو ايضا تاويل ما نقل عن الشعبي ان عليا رضي الله تعالى عنه لم ينضم من اموال اهل الجمل الا الكراع والسلاح * اي دفع ذلك الى اصحابه ليتقوا وابه على عدوهم من غير ان يعلمهم ذلك فان مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال * (الا ترى) انه لم ينخس شيئا من ذلك وانهم لما طالبوه القسمة بينهم قال فن ياخذ منكم عائشة رضي الله عنها وانما قال ذلك على وجه الانكار عليهم فمرقنا انه انما دفع السلاح الى من دفع ل حاجته حتى يقال به ثم رده على صاحبه بعد ما وضعت الحرب اوزارها *

مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال

(واذا وقع الظهور على قوم من مشركي العرب فقد بينا انه لا يقبل من رجالهم الا السيف او الاسلام فاما صبيانهم ونساءهم فهم في لا يجبرون على الاسلام لقوله عليه الصلوة والسلام اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرهم) والمراد بالاستحياء الاسترقاق قال الله تعالى ويستحيون نساءكم والمراد بالشرخ (١) النساء والصبيان ثم قد بينا ان حالهم كحال المرتدين والنساء والذرارى من المرتدين

(١) الشرخ صغار لم يدر كوا ١٢ مجمع بحار الانوار

بعد ما صاروا اهل حرب يسترقون بخلاف الرجال الا ان اولئك يجبرون على الاسلام لان حكم الاسلام قد ازمهم * فاما عبدة الاوثان من العرب فلم يسبق منهم الاقرار بالاسلام فلهذا لا يجبر على الاسلام من استرق من ذرايعهم * ثم كل من يجوز استرقاقه من الرجال يجوز اخذ الجزية منه بعقد الذمة كاهل الكتاب وعبدة الاوثان من المعجم لان في كل واحد منهما اتقاء الكافر بمنفعة تحصل للمسلمين من حيث المال (ومن لا يجوز استرقاقه لا يجوز اخذ الجزية منه كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب والاصل فيه حديثان (احدهما) حديث الزهري قال لم يبايعنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل من احد من اهل الاديان من العرب الجزية الا الاسلام او القتل (والثاني) حديث معاذ رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو ثبت على احد من العرب ولا ما ورق لثبت اليوم ولكن انما هو القتل والفداء * وقد بينا ان حكم الفداء قد انتسخ فبقى القتل الا ان يسلم (واذا وقع السبي في سهم رجل من المسلمين فاخرج مالا كان معه لم نعلم به فانه ينبغي للذي وقع في سهمه ان يرده في الغنيمة) لان الامير انما يملكه بالقسمة رقبة الاسير لا ماله من المال فان ذلك لم يكن ماله وهو مأمور بالعدل في القسمة وانما يتحقق العدل اذا كانت القسمة لا يتناول الا ما كان ماله (فان تفرق الغنائم وذلك الشئ مما لا يحتمل القسمة لقلته فليتصدق به على المساكين) لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق به على المساكين لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق به هكذا نقل عن مكحول (انه قال لمن ابتلى بذلك ما لى وجها احسن من ان يتصدق به والذي روى ان عبد الرحمن بن خالد رضي الله عنهما ابن الوليد اعطى ذلك من وقع

الاسير في يده) فتاويله انه انما اعطاه لانه لم يعلم ان ذلك لم يكن معاو ما الذي
قسم الغنيمة بين الفاعلين وانما حسبت ان الذي قسم اعطاه ذلك بنصيبه
مع الاسير الذي اعطاه اياه *

« وذكر » (ان رجلا اشترى جارية من المغنم فلما رأت انها قد خلصت له اخرجت
حاليا كان معها فقال الرجل ما ادري ما هذا واني سمعت ابي وقاص رضي الله عنه
فاخبره فقال اجعلها في غنائم المسلمين وانطلق آخره فتمل قاصر الماء التراب عن
لبنة من ذهب فاني سمعت افاخبره فقال اجعلها في غنائم المسلمين وبه ناخذ) فان المال
الذي مع الاسير كان غنيمة ويبيع الامير انما يتناول الرقبة دون المال فيبقى المال
غنيمة (ومن وجهه في دار الحرب كثر او قد دخل مع الجيش فان ذلك يكون
غنيمة) لانه ما يمكن من ذلك المال الا بقوة المسلمين (واذا وقعت الجارية من
السبي في سهم رجل فقالت انا جارية ذمية سباني اهل الحرب ثم اخذني المسلمون
ولا يعلم ذلك الا بقولها لم يقبل قولها) لانها صارت رقيقة حين سبيت من ارض
العدو فلا يقبل قولها في اسقاط الرق عنها (ولا باس بان يطأها مولاها بالملك
وسيمها حتى تقوم البينة المادلة على ما قالت) لان كل مسلم مأمور بالتابع الظاهر ما
لم يتبين له غير ذلك بالحجة *

« وذكر » عن الحسن رحمه الله (انه قال للسائل في هذه الحادثة لا تقع عليها وبهها
فانما كره له موافقتها على طريق التنزه) لانه لم يرها حلالا له (الا ترى) انه
اصره بيمينها ولورأها حرة كجازعت ما اصره بيمينها (واذا ظهر الامام على ارض
من ارض المشركين فهو بالخيار ان شاء ختمها وخمس اهلها وقسم اربعة اخماس
ذلك بين من اصابها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بخبر واذا
فعل ذلك كانت الاراضي ارض عشر) لان المسلم لا يتبدأ بتوظيف الخراج

عليه وإنما وضع عليه المشر لأن فيه معنى الصدقة (وإن شاء تركها وأهلها يؤدون منها الخراج كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بارض السواد وارض الشام وما خالفه في ذلك الأنقر يسير ولم يحمدا على خلافه حتى دعا عليهم فقال اللهم اكفني بلا لاء واصحابه فما حال الحول وفيهم عين تطرف) يعني ما توفي الطاعون وقد بينا تمام هذا في السير الصغير *

﴿ وذكر ﴾ (أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم فانظر ما جلب الناس عليك من كراخ أو سلاح فاقسمه بين من حضر من المسلمين وأترك الأرض والأنهار لاهلها * وبه نأخذ فان ماصيب قبل الفتح والظهور وقد تحقق انفصاله عن أهل الأرض وخروجه من أيديهم فيجب قسمة ذلك بين الغائبين ولا يبطل ذلك بشح الأرض والمن على أهلها قل (وانظر أن لا توله والدعة عن ولدها) أي لا تفرق بين الصغير وبين والديه ونحو هذا جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى جارية وأهله في القنينة فقال ما حالها فقالوا بيع ولدها قل لا توله والدته بولدها * وقال * ولا تمس امرأة حتى تطيب رجليها) أي حتى يستبرئها وهو نظير ما جاء في الأثر ولا (أ) الجبالي حتى يستبرئ بمحضة * قال (ولا تتخذ أحد من المشركين كتابا على المسلمين فأهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى وبه نأخذ) فان الوالي ممنوع من أن يتخذ كتابا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم * ثم قال (ولا عشر على مسلم ولا على ذي ذممة وإنما العشور على أهل الحرب إذا استأذوا أن يتجروا في أرضنا) وفي هذا نظر فقد اشتهر عن عمر رضي الله عنه أنه أمر عماله بأن يأخذوا من أهل الذمة نصف العشر * فان صح هذا الحديث

اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه

فالمراد منه انه ليس على اهل الذمة العشر الكامل في اموال التجارة اذا مروا به على الماشر وانما ذلك على اهل الحرب خاصة فاما اهل الذمة فعليهم نصف العشر *

* وذكر * عن عباد بن حمزة الله عليه (قال ايما مدينة فتحت عنوة فاسلم اهلها قبل ان تقسم فهم احرار) وتاويل ذلك فيما اذا كانوا امرئيين او عبدة الاوثان من العرب او كان رأي الامام ان يدعهم في ارضهم يؤدون الخراج فاما اذا رأى الامام ان يقسمهم وارضهم فهم عبيد لسايقنا انهم اسلموا بعد دعاء القهر وذلك يؤمنهم من القتل ولا يبطل حق المسلمين عن رقابهم * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يحمل عليه النفي ومايركبه الرجل من الدواب ومايجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾

* قال * رضي الله تعالى عنه (قد بينا انه لا ينبغي للامام ان يقسم الغنائم في دار الحرب ولا يبيعها وان كان لو فعل ذلك نفذ منه الا ان يحتاج المسلمون اليها فنفذ الحاجة يقسم الثياب والسلاح بينهم بعد دفع الخمس) لان ما يشبه القسمة يجوز له ان يفعله قبل الاصابة عند الحاجة وهو التنفيل فالقسمة بعد الاصابة عند الحاجة أجوز * ولا نه انما لا يقسم مراعاة لحق المدد كيلا يقل رغبته في اللعوق بالجيش وعند الحاجة مراعاة جانب الذين هم معه أولى (فاما الرقيق فلا يتحقق الحاجة الى قسمته في دار الحرب فلا يتأكد الحق فيهم ايضا حتى حل للامام قتلهم فلا ينبغي له ان يقسمهم قل الا حراز بالذات * فان لم يكن معه ظهير يحمل عليه الغنائم نظر فان كانت في الغنائم دواب فليحمل عليها الغنائم وان لم يكن وكان مع عامة الجيش فضل حوله حمل الغنائم عليها لان الغنائم

﴿ باب ما يحمل عليه النفي ومايركبه الرجل من الدواب ومايجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾

حقهم و الدواب كذلك لهم في الحمل عليها مراعاة النظر لهم فلا يمتنع من ذلك
لاجل الخمس فانه تبع لحق الغائمين على معنى انه يستحق باصابتهم وثبوت
الحكم في التبع كثبوته في الاصل وان كان فضل الجمولة مع خواص منهم فان
طابت أنفسهم بان يحمل الفنائم عليها فعل وان ابوا لم يكرههم على ذلك لان
الدواب للخواص منهم والغنيمة لمصامتهم فاعتبار جانب غير صاحب الدابة
يدعوه الى حملها على الدابة واعتبار جانب صاحب الدابة يمنعه من حملها على دابته
بغير رضاه وليس حق البعض تبعا لحق البعض ﴿ الا ترى ﴾ لو اراد ان يحمل
بعضهم على دواب البعض لم يكن له ذلك بغير رضاهم فكذلك حكم حمل الغنائم *
(ثم اذا ابوا فينبغي ان يقسم ذلك بينهم حتى يتولى كل واحد منهم حمل
نصيبه بالطريق الذي يمكنه) لان الحاجة قد تحققت اذ لم يقسم في هذه الحالة
احتاج الى تركها وفيه ابطال حقهم عنها اصلا (وان كان بحضرته تجار يشترون
ذلك فلا بأس بان يبيعها منهم) لانه لما جازله القسمة في هذه الحالة جاز البيع فان
كل واحد منهما تصرف يبتنى على تاكد الحق (ثم بعد البيع يقسم الثمن بين الغائمين
ولا يؤخر ذلك الى الخروج من دار الحرب) لان بنفوذ البيع يتأكد حق
الغائمين وينقطع شركة المدممهم في الثمن فلا معنى لتأخير القسمة بعد ذلك
كما بعد الا حراز دار الاسلام *

(واذا رأى الامام ان يستاجر الجمولة من اصحابها باجر معلوم فذلك صحيح
ويكون الاجر من الفنائم يبدأ به قبل الخمس) لان في هذا الاستيجار
منفعة للغائمين فهو كالا يستيجار لسوق الغنم والرمك *

(وحق اصحاب الجمولة في ذلك لا يمنع صحة الاستيجار) لانه لا ملك لهم فيها قبل
الا حراز القسمة وشركة الملك هو الذي يمنع صحة الاستيجار لا شركة الحق

مستأجرة استيجار السفينة والاروعية

القاضي لا يلتفت الى اداء المتعنت

لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفس منه

كافي مال بيت المال (ويستوي في ذلك ان رضى به اصحاب الجمولة او ابو اذا كان
بهم غنى عن تلك الجمولة) لانهم بهذا الالباء قد صدقوا التفتت فان في هذا الاستيجار
منفعة لهم من حيث انه يحصل لهم الاجرة بمقابلته منفعة لا يبقى لهم بدون هذا
الاستيجار وفيه منفعة للفاين ايضا فكانوا متمتعين في الالباء والقاضي لا يلتفت
الى اداء المتعنت * ولان ابتداء الاستيجار وقهاء الاجارة عند تحقق الحاجة صحيح
من غير الامير فمن الامير اولى وبه في استيجار السفينة مدة معلومة اذا انتهت
المدة او مات صاحب السفينة والسفينة في لجة البحر وكذلك استيجار
الاروعية لحمل المائع فيها مدة معلومة اذا انتهت المدة وهم في المنافسة او مات
صاحب الدابة فانه ينبد العقد بعد انتهاء المدة ويبقى بعد الموت في هذا الموضع
باجر المثل وبالمسمى في حالة البقاء وكان ذلك لاجل الحاجة فكذلك في الغنائم
اذا تحققت الحاجة الى حملها (الا ان يكون الامام يقدر على حمل الغنيمة بغير اجبار
منه لاصحاب فضل الجمولة فيشعذ لا يترضى لجمو لنهم) لان الحاجة لم يتحقق
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة
نفس منه *

(وان كانت الغنيمة سبيلا يقدر على ان يمشيهم فعل ذلك ولا يجبر اصحاب
الجمولة) لانه ليس في هذا اكثر من ان السبي يلحقهم تعب في المشي ولا جل ذلك
لا يجوز له اجبار اصحاب الجمولة على مالا تطلب به انفسهم (وان لم يقدر على ذلك
ولم يكن مع احد فضل جمولة فانه ينبغي له ان يحرق بالنار ما يحترق من غير
الحيوان ومالا يحترق كالحديد فنه في موضع لا يطعم عليه اهل الحرب وما كان
من رجال السبي يضرب اعناقهم وما كان من النساء والعبيان خلى سبيلهم في
موضع يمل انهم يضيئون فيه وما كان من حيوان ذبحه ذبحا ثم يحرقه بالنار ولا ينبغي

له ان يحرق شيئا من ذلك وفيه الروح) لان ذلك شئ * ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يندب بالنار الا ربها * والحاصل انه بعدما وقع في يد مشيئة قالوا يجب عليه شيان (احدهما) قطع منفعة المشركين عن ذلك اصلا (والآخر) اصال المنفعة الى المسلمين فان قدر عليها فليات بهم وان عجز عن احدهما فليات بالآخر وهو ما قد عجز عن احدهما وهو قادر على الآخر وهو قطع منفعتهم عنها لكيلا يتقوا بها على المسلمين محال * ولانه مأمور بان يفعل ما فيه الكبت والغيظ للمدو في جميع ما قلنا تحقيق معنى الغيظ والكبت لهم * ثم لا يكون هو متلقا للنساء والصبيان بتركهم في مضية ولكنه يكون ممتنعا من الاحسان اليهم بالنقل الى العمران وترك الاحسان لا يكون اساءة * الا ترى * ان من صر بامرأة او صبي في المفازة وهو يقدر على نقله الى العمران فلم يفعل لم يكن ضامنا شيئا من بدله ولكن كذلك يضيع بما قام على المسلمين دوابهم وبما ثقل عليهم من متاعهم *

(واذا اشترى الرجل دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيافي دار الحرب فان كان البائع معه في العسكر خاصمه حتى يردها عليه) لانه صار مظلوما من جهة بتدليس العيب فله ان يتصف منه (وان لم يكن حاضرا فانه ينبغي له ان لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها فيردها) لان الركوب بعد العلم بالعيب يكون رضاء منه بها فليتحرز من ذلك (الا ان يركبها ليسقيها او يسوقها الى معانها او حمل عليها علم فان هذا لا يكون رضى منه بالعيب) لانه لا يتمكن من ردها الا ان يسقيها او يعلقها فربما لا تنقاد له في ذلك ما لم يركبها فلا يكون ذلك دليل الرضاء منه فاما الركوب لحاجة نفسه او لحمل امتعته عليها دليل الرضاء منه من حيث انه انتفاع بملكه فيكون ذلك آية رضاه بتقرر

لا يندب بالنار الا ربها

ترك الاحسان لا يكون اساءة

ملكه (ويستوى في ذلك ان لم يجد دابة اخرى او وجدها) لان المذنب الذي له غير معتبر فيما يرجع الى حق البائع والركوب لحاجته دليل الرضاء فيكون بمنزلة التصريح بالرضاء *

(فان اتى الامام واخبره خبر هاتقان له الامام اركبها فركبها باصره لم يستطع ردها ايضا) لانه هو الذي التمس ذلك من الامام وقد كان متمكنا منه قبل امره فلا يتغير الحكم باعتباره بامره بامدان يركبها طائما (فان اكرهه الامام على ذلك حين خاف الهلاك عليه فان تقصصها ركوبه فكذلك الجواب بمنزلة مالهو تميت في يده باقفة سماوية وان لم ينقصها ركوبه فله ان يرد ها بالعيب) لان عند الاكره انعدام الفعل من المكره ويصير آله ان كان الاكره بالقتل * وان كان بالحبس والقيد ينعدم به الرضاء وانما كانت لا يستطيع ردها بامدالركوب لوجود دليل الرضاء فاذا انعدم ذلك في الركوب مكرها يتمكن من ردها *

(وان لم يكرهه ولكنه قال اركبها وانت على ردك لها فركبها لزمته وكان هذا القول من الامير باطلا لانه فتوى بخلاف حكم الشريعة وليس بقضاء من جهته) لان القضاء يستدعي مقضيا له ومقضيا عليه (فان ارتفعها الى قاض بعد ذلك فردها بالعيب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير ذلك ثم رفته الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يصح قضاء الاول ولا يردده) لان قضاء الاول حصل في محل الاجتهاد فان ظاهر النصوص الموجبة لطاعة الامير يخرج ركوبه من ان يكون رضى بالعيب (وكذلك التنصيص من الامير بقوله وانت على ردك يسقط اعتبار دليل الرضاء بالعيب منه عند الركوب) لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التنصيص بخلافه (ثم اذا تمذر ردها فان كان ذلك لوجود دليل الرضاء منه لم يرجع بحصة العيب من الثمن

عند الاكره انعدم الفعل من المكره ويصير آله ان كان الاكره بالقتل

وان كان نقصان دخله ابان كان ركبها مكرها فانه يرجع بحصة العيب من الثمن الا ان يرضى البائع بالرد عليه) وهذا لان دليل الرضاء كصريحه بالرضاء ولو اكره على الرضى بالعيب صريحاً لم يسقط به حقه في الرد فكذلك اذا اكره على ما يكون دليل الرضاء فاذا انعدم الرضاء بقي اعتبار النقصان فكان ذلك حصل غير صنيع احد وذلك يمكنه من الرجوع بنقصان العيب الا ان يرضى البائع بالرد عليه*

(واذا اصاب المسلمون غنائم وكان فيها مصحف لا يدرى ان المكتوب فيها تورا او انجيل او زبور او سفر فليس ينبغي للامير ان يبيع ذلك من المشركين مخافة ان يضلوا به فيكون هو المسبب لقتلتهم واصرارهم على الكفر وذلك لا رخصة فيه وكذا لا يبيع من مسلم) لانه لا يامن ان يبيع ذلك منهم ايضا فيضلوا بسببه (وكذا لا يقسمه بين الفاعين) لانه لا يامن على من وقع في سهمه ان يسيمه من المشركين فيضلوا بسببه (ولا ينبغي له ان يحرق بالنار ذلك ايضا لانه من الجائز ان يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى او مما هو كلام الله تعالى فقي احراقه بالنار من الاستخفاف ما لا يحق) والذي يروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حين اراد جمع الناس على مصحف واحد لا يكا ديصح فالذي ظهر منه من تعظيم الحرمة لكتاب الله تعالى والمداومة على تلاوته آناء الليل والنهار دليل على انه لا اصل لذلك الحديث ولكنه ينظر في ذلك فان كان لورقه قيمة مما الكتاب وجعل الورق في القيمة وان لم يكن لورقه قيمة فليفسل ورقه بالماء حتى يذهب الكتاب ثم يحرقه بعد ذلك ان احب) لانه لا كتاب فيه ورعاً يكون في احراقه بعد غسل المكتوب فيه معنى الفيظ للمشر كين فلا باس بان يسله (ولا ينبغي له ان يدفن شيئاً من

ولو اكره على الرضى بالعيب صريحاً لم يسقط به حقه في الرد
عدم جواز احراق المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله وتاويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضي الله تعالى عنه

ذلك قبل محو الكتاب لانه لا يامن من ان يطلبه المشركون فيستخرجونه
وياخذون عافيه فيزيد هم ذلك ضللا لا الى ضلالهم (وفي هذا التعليل اشارة الى
انه اذا كان يامن من ذلك فلا بأس بان يدفنه فيكون دليلا لقول من يقول من
اصحابنا فيما اذا انقطع اوراق المصحف انه لا بأس بدفنه في مكان طاهر و
الغسل بالماء احسن الوجوه فيه كما ذكره *

(وان اراد شراره رجل ثقة من المسلمين ان يبيعه من المشركين فلا بأس
بان يبيعه منه الامام لانه ما تقوم ولهذا لو باعه جاز يبيعه الا ان كراهة بيعه
لخوف الفتنة وذلك ينهدم ههنا فهو نظير بيع النصير ممن يعلم انه لا يتخذ خيرا)
وقال مشايخنا وكذا الجواب فيما يجده المسلم من كتب الباطنية واهل
الاهواء المضلة فانه يمنع من بيع ذلك مخافة ان يقع في يداهل الضلالة فيفتنوا
به وانما يقول بما ذكرنا في هذا الموضع *

(ولو وجد وافي النسائم صليبا من ذهب او فضة او تماثيل او دراهم او دنانير
في التماثيل فانه ينبغي للامام ان يكسر ذلك كله فيجعل تبرا) لانه لو قسمه
او باعه كذلك ربما يبيعه من يقع في سهمه من بعض المشركين بان يريدوا له
في ثمة رغبة منهم في لباسه او في ان يعبدوه فليحترق ذلك بكسر الصليب
والتماثيل * والذي يروى ان معاوية رضى الله تعالى عنه بعث به اليه بارض
الهند فقد استظم ذلك مسروق على ما ذكره محمد رحمه الله ذلك في كتاب
الزكاة ثم قد بينا تاويل ذلك الحديث في شرح المختصر (فاما الدراهم
والدنانير فلا بأس بقسمتها وبيعها قبل ان ينكسر) لان هذا مما لا يلبس ولكنه
يتبدل في المعاملات * الا ترى ان المسلمين يتبايمون بدراهم الاعاجم
في التماثيل بالتيجان ولا يمنع احد عن المعاملة بذلك وانما يكره هذا مما يلبس

يجوز دفن المصاحف في مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الانقطاع

او يبعد من دون الله تعالى من الصليب ونحوها وحكم هذه الاشياء حكم
مالواصبوا ارباط وغيرها من المعازف فهناك ينبغي له ان يكسرها ثم يبيعها
او يقسمها حطباً الا ان يسيدها قبل ان يكسرها ممن هو ثقة من المسلمين يعلم انه
يرغب فيها للحطب لا للاستعمال على وجه لا يحل فيئذ لا بأس بذلك) لانه
مال متفق به فيجوز بيعه الانتفاع به بطريق مباح شرعاً (وما وجد في الغنائم
من كلب صيد او فهذا وبازي فلا بأس بقسمه ذلك بين المسلمين) لانه مال
مستقيم يجوز الانتفاع به بطريق مباح شرعاً ولهذا يجوز علمنا بيه واستدل
عليه بحديث ابراهيم رضى الله تعالى عنه (١) قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لاهل البيت القاصي في الكلب يخذونه
يعني للحرس ثم شبه الكلب بالهرة وبيع الهرة جائز لانه مستفيع به وان كان
لا يحل اكله فالكلب المستفيع به مثله *

(ومن وجد من الغزاة في دار الحرب فهذا او صقراً او بازي غير مملوك لا حد
فاخرجه الى دار الاسلام فانه يحمل ذلك في الغنيمة) لان هذا مال مستقيم بعد
اخرجه وهو لم يتوصل الى المكان الذي اخذ ذلك فيه الا بقوة المسلمين
فعليه ان يحمل ذلك في الغنائم (بمنزلة مالواخذ من بعض المشركين) ونظيره
فيما تقدم فيما اذا وجد كنز او معدن في دار الحرب واستخرج منه مالا (وكذلك
لو استخرج من البحر لؤلؤ او عنبراً في موضع من دار الحرب فانه يرد ذلك
كله في الغنيمة) لانه ما توصل الى ذلك المكان الا بقوة المسلمين (وكذلك ان
اصاب سمكاً في ذلك الموضع) لانه لا بأس بان يتناول السمك ويطعم اصحابه
كما هو الحكم في طعام الغنيمة (وكذلك لو اصاب دجاجة او فهد او بازي من
(١) هو ابراهيم النخعي سيد فقهاء الكوفة وشيخ شيخ الامام الاعظم

كسر المعازف وبيعها او تقسيم حطبها
ثم يبيعها ثم يبيعها

بيع الهرة وكلب الصيد جائز

مكروه له) لانه انتفاع بما هو من الغنيمة من غير حاجة فهو بمنزلة ركوب الدابة ولبس الثوب من الغنيمة (فان ارسله فذهب ولم يعد اليه فلا ضمان عليه فيه) لان اكثر ما فيه انه بالارسال مستهلك له ومن استهلك شيئا من الغنائم في دار الحرب لم يضمن ولكنه يؤدب على ذلك ان فعله بغير اذن الامير) فهذا مثله *

(ولو وجد في الغنائم فرس مكتوب عليه حبيص في سبيل الله فان كانوا انما وجدوا ذلك في عسكر المسلمين او بالقرب منه حيث يكون اغلب الراي فيه انه للمسلمين فهو بمنزلة القطعة فالسبيل فيه التمرير بمنزلة ما لو وجد ذلك في دار الاسلام ولا يكون حبيصا عليه من السمة لان السمة ليست بحجة حكيمية الا ترى انه لا يستحق بها الملك ولا اليد (وان وجدوا ذلك في موضع هو في يدها هل الحرب عما يكون غالب الراي فيه انه للمسلمين فان هذا غنيمة كسائر الغنائم) لانه هذه السمة لا يثبت استحقاق شيء في الحكم فوجودها كعدمها ويحتمل ان يكون المشركون فعلوا ذلك ليلبسوا على المسلمين اذا خرج بعضهم الى المعسكر عينا يتجسس اخبار المسلمين والمحتمل لا يكون حجة * والدليل * عليه ان مثل هذا الفرس لو كان في يد مسلم يبيعه لم يمنع من بيعه باعتبار هذه السمة فهذا بين ان السمة لا تكون حجة في احكام المسلمين (ولو شهد قوم من المسلمين انه من الخيل الحيس وقد حضر صاحبه الذي كان في يده فان الامام رده عليه قبل القسمة وبعد القسمة بغير شيء) لان على قول من يجيز الوقف الفرس الحيس كالوقف في الحكم لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملكه المشركون بالا حراز ولا المسلمون بالا خذ منهم فيجب رده على القيم الذي كان في يده ويعوض من وقع في سهمه قيمته من بيت المال ورد

الذين على المشتري ان كان باعه الامام ويكون الحكيم فيه كالحكيم في المدير يامره
المشركون ثم يصيبه المسلمون (فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
فالحكيم في هذا كالحكيم في غيره من افراس المسلمين يحرزها المشركون) لان
عنده هذا محل التملك بالارث والبيع فيكون محلا للتمليك بالاغتنام ايضا
(واذا قسم الامام الغنائم في دار الاسلام وعزل الخمس ثم اغار العدو على ما عزله
للخمس فاحرزوه ثم ظهر عليه المسلمون فان عرف ذلك قبل القسمة رد في الخمس
كما كان) لان حق ارباب الخمس تأكيد في الخمس كما ان حق الغنائم قد تأكد
في الاربعة الاخماس (وان كان لم يعرف ذلك حتى يقسم بين الغنائمين فهو
سالم لهم) لان الامام لو اخذه لا رباب الخمس بعد القسمة اخذه بالقيمة
ولا فائدة لهم في ذلك *

(ولو كان باعه قبل القسمة ثم علم انه من الخمس فان كان باعه بقيمته او اكثر فهو سالم
للمشتري) لانه لو اخذه اخذه من يده باليمن ولا فائدة في ذلك لارباب الخمس
(وان كان باعه باقل من قيمته فله ان ياخذه باليمن) لان الاخذها هنا مفيد
لارباب الخمس فانه يعطى الثمن من الخمس ويجعل ما بقى مقسوما بينهم *

(وما وجدته المسلمون من متاع على ساحل البحر او وجدوا سفينة قد خربت بها
الريح فرمت بها على الساحل وفيها امتعة فان كان ذلك الموضع الذي وجدت
فيه من ارض الحرب فهي في الخمس سواء كان ذلك المتاع مما يتخذ المسلمون
او المشركون) لانهم انما وصلوا الى ذلك الموضع بقوة الجيش فيكون المصاب
غنيمة وبان كان ذلك من متاع المسلمين لا يخرج به من ان يكون غنيمة (كما لو
وجدوا ذلك في حصن من حصونهم) وهذا لانه يتوهم ان يكونوا اشتروا ذلك
من تجار المسلمين او اخذوه من المسلمين قبرا او احرزوه (وان وجدوا ذلك في

موضع من الساحل هو من ارض اهل الاسلام فالحكم فيه ما هو الحكم في
اللةطة ويستوى ان كان ذلك من متاع يتخذ المسلمون او المشركون الان
يكونا كبر الراى فيه انه كان لاندو فحشد خمس وما بقى يكون للغانين
لان ما يوجد على ظاهر ذلك الموضع بمنزلة ما وجد في باطنه (ولو استخرجوا
كنز من موضع هو من دار الحرب يكون حكمه حكم الغنيمة وان استخرجوا
ذلك من موضع من دار الاسلام يجب الخمس فيه ويكون ما بقى لمن اصابه
سواء كان الموجد من دراهم الا حاكم او غير ذلك الا ان يكون اكبر الراى
ان ذلك من موضع اهل الحرب) وهذا لان البناء على الظاهر واجب فيما
تعمد الوقوف فيه على الحقيقة وغالب الراى بمنزلة اليقين فيما لا يمكن
اسبابه بحجة اخرى *

(فاذا دخل المسلمون دارا لم يرب فسدوا على قبور الكفار فيها الاموال
والسلاح قد دفنت معهم فلا بأس بان يحفروا تلك القبور ويستخرجوا ما فيها
وهذه عادة بعض اهل الحرب انهم يدفنون الابطال منهم باسلحتهم واعيان
اموالهم وفي استخراج ذلك منفعة للمسلمين فانهم يتقنون تلك الاسلحة على
قتالهم وحرمة قبورهم لا تكون فوق حرمة بيوتهم فاذا جاز الهجوم عليهم في
بيوتهم لاخذ ما فيها من الاموال فكذلك يجوز حفر قبورهم) وهذا لان هذه
الاموال ضائعة والموضع الذي يدفن فيه الاموال يكون كنزا لا قبر اوبه
فارقا لما لو ارادوا حفر القبور لنش اكفان الموتى لان ذلك ليس بمال ضائع
هو مصرف الى حاجة الميت *

(ثم من استخراج شيئا من هذه الاموال فهو غنيمة بخمس) لانه ما وصل اليها
الابقرة العسكرية (وما وجدوا من متاع المشركين او المسلمين شيئا قد سقط منهم

جواز حفر قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الاموال

مثل السوط والحذاء والحبل فإنه لا يحمل إن كان غنياً أن يستفيع بشئ من ذلك
ولكنه إن كان من متاع المشركين فهو غنيمة وإن كان من متاع المسلمين فهو
بمنزلة اللقطة فإن كان محتاجاً إلى ذلك استفيع به وهو ضامن لما نقصه إذا جاء صاحبه
بمنزلة مال ووجد ذلك في داره (إسلام) فإن قيل: فقد جاءت الرخصة في
السوط ونحو ذلك كما في حديث الصبي بن معبد التغلبي على ما رواه في كتاب
اللقطة: قلنا: وأويل ذلك في السوط المنكسر ونحوه مما لا قيمة له ولا يطلبه
صاحبه بعدما سقط منه وربما القاه واستبدل به فما إذا كان شيئاً له قيمة ويعلم
أن صاحبه ما القاه بل سقط عنه وهو في طلبه فتحكمه حكم اللقطة اعتباراً بالقليل
بالكثير (الآثرى) إلى ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال: ردوا الخيط والخيط فليل له أن فلاناً أخذ قبالة من شمر فقال قبالة من نار*
وإذا كان هذا الحكم في الغنيمة فما ظنك في مال المسلمين وقد أشار في الكتاب
إلى أن له مخالفاً في المسئلة وهم بعض أهل الشام فأنهم يخصصون في السوط ونحوه
ثم بين فساد مذهبهم فقال (أرأيت لو كان سوطاً يساوي عشرة دراهم أكان
يجوز له أن يملك وهو بحيث لو سرقه من صاحبه قطعت يده فيه) (أرأيت)
لو كان عشرين سوطاً بهذه الصفة فمرفأ أن الذي لا بأس بأن يستفيع به هو ما ليس
بمعتقوم ولا يطلبه صاحبه مثل النوى وتشور الرمان وبعير الأبل وجلد الشاة للينة
وما شبه ذلك فإما يعلم أن صاحبه يطلبه فهو بمنزلة اللقطة في يده* والدابة المجفأة
التي يعلم أن صاحبها تركها إذا أخذها الإنسان فأخرجها فاعلم به ردها ولا يحمل ذلك
بمنزلة السوط يليقه صاحبه) والقياس في الكل واحد إلا أنا استحسننا في السوط
لأن صاحبه القاه رغبة عنه فقد كان قادراً على جملة وماترك الدابة رغبة عنها وإنما
تركها المجزءة عن آخرها فلا يزول ملكه عنها بذلك (أرأيت) لو كانت جارية

مسئلة اخذ السوط الساقوط وغيره

مريضة تركها الجزه عن اخراجها فاخذها النسان واحسن اليها حتى برئت
من مرضها كان محل له ان يطئها من غير سبب من اسباب الملك له فيها فلها هذا
ونحوه اخذنا في الخيول بالقياس *

(ولو ادعى الذي في يده الدابة على صاحبها انك قلت حين خليت سبيلها من
اخذها فنفى له وجه ذلك صاحبها فالقول قوله مع يمينه) لان دعواه هذا
السبب عليه كدعواه انه باعها منه * فان اقام البينة او نكل صاحبها عن اليمين
صلمت الدابة الذي اخذها سواء كان حاضرا حين قال صاحبها هذه المقالة
او لم يكن للحديث الذي روينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهدايا
من شاء فليقطع * وقد تقدم بيان هذا الجنس من المسائل * و بعد صحة الهبة لما
صاحته في يد الموهوب له وصحت فليس للواهب ان يرجع فيها لان الزيادة
المتصلة تمنع الرجوع من الهبة * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ قسمة الغنائم التي تقع فيها الخطأ ﴾

(واذا رأى صاحب المقاسم ان يقسم الاجناس المختلفة بين الغانمين فيعطى كل
واحد منهم جنسا بنصيبه فذلك جائز بعد ان يعتبر المعادلة في المالة) لان حق
الغانمين في المالة دون المين ﴿ الا ترى ﴾ ان له ان يبيع الكل ويقسم الثمن بينهم
وفي القسمة بهذه الصفة اعتبار معنى المعادلة فيما هو حقهم (وهذا بخلاف قسمة
المال المشترك كالوروث والمشتري فان هناك عنداختلاف الجنس لا يجبر
عقاض الشركاء على القسمة جملة واحدة) لان الشراكة هناك ثابتة في المين
﴿ الا ترى ﴾ انه لو اراد ان يبيع المين ويقسم الثمن بينهم لم يكن له ذلك بدون
رضاهم ﴿ ووضحه ﴾ ان الملك هناك ثابت في المين ويقسم الثمن بينهم لكل واحد

منهم في كل جنس ولهذا لو اعتق بعضهم نفذ عتقه في نصيبه فيتحقق معنى المعاوضة
 في قسمة الاجناس جملة واحدة (وهاهنا لا ملك للغانمين قبل القسمة ولهذا
 لو اعتق بعضهم شيئا من الرقيق لم ينفذ عتقه ولو استولد جارية لم تصر ام ولد له
 ولا يثبت النسب منه ولكن يسقط الحد لشبهة فكانت القسمة هاهنا عليكما
 من كل واحد منهم مما يعطيه بحقه ابتداء فيستوي فيه الجنس الواحد
 والاجناس المختلفة فان وقعت جارية منها في سهم رجل فاقامت اليئنة ام احره
 ذمية قدسها المشركون فان كان شهودها من اهل الذمة لم يقبل شهادتهم
 لان هذه اليئنة تقوم على المسلمين في ابطال ملكهم (وان كان شهودها مسلمين
 قبلت الشهادة وقضى بانها حرة) ثم في القياس يرجع المستحق عليه على الجند
 فيأخذ منهم حصته مما اخذوا كما في قسمة الميراث اذا استحق نصيب بعض
 الشر كاه ولكنه استحسن فقال (الا لم يعوض الذي وقعت في سهمه قيمتها
 من بيت مال المسلمين ولا يتقاضى تلك القسمة و كذلك لو قامت اليئنة امها
 مدبرة لمسلم او ام ولد له) وهذا لانه يتمذر رجوعه عليهم بحصته لكثرتهم
 وتفرقهم في القبائل والمتعذر كالممتع ثم دفع الضرر عن المستحق عليه واجب
 وذلك في ان يعوض له قيمتها من بيت المال لان هذا من نوائب المسلمين ولانه
 لو بقي شيء من الغنيمة مما يتمذر قسمته فانه يوضع ذلك في بيت المال فكذلك
 اذا لحق غرم يحمل ذلك على بيت المال لان القرم مقابل للضم ولان هذا خطأ
 من الامام فيما عمل فيه للمسلمين فيكون في بيت مال المسلمين (وكذلك ان
 استحققت جارتان او ثلاثة او نحو ذلك مما لا يكون فيه ضررين في بيت المال
 وكذلك لو اغفل رجلا او رجلين عند القسمة فهذا وما لو استحق نصيبه سواء
 خاما اذا قامت اليئنة على الرأس او اكثر انهم من اهل الذمة وقضى بحريتهم

فان القاضي لا يروض المستحق عليهم من بيت المال ولكن يقول لهم اتوني بمن
 قدرتم عليه من الجند حتى اردكم عليكم بحصصكم من الفينة) لانه كما يجب
 دفع الضرر عن المستحق عليهم يجب دفع الضرر عن عامة المسلمين وفي التزام
 التعويض من بيت المال عند كثرة المستحق اضرار بالمسلمين في بيت مالهم
 ورعايات ذلك على جميع مال بيت المال اوزير يد على ذلك فلهذا اخذنا بالاستحسان
 اذ قل المستحق وعاد الى القياس اذا كثرت المستحق (واي رجل جاء واباه وقد اخذ
 من الفينة شيئا اعطاهم بحصصهم مما في يده واعطاهم ايضا نصيبهم من الخمس ان
 لم يقسم ذلك بين المساكين وان كان قسم اعطاهم ذلك من اموال الصدقات
 فان لم يكن في بيت المال من اموال الصدقات شيء كان ذلك دينا قباياه من
 ذلك المال) لان حقهم كان ثابتا فيما دفعه للخمس وفيما دفعه الى غيرهم فلا يسقط
 حقهم عن ذلك الا بسلاطة نصيبهم لهم من محل آخر وقد بين انه لم يسلم *
 (فاذا جاؤا بقوم كثير ممن اخذوا الغنائم وقالوا للامير اجمع ما في ايديهم فاقسمه
 بيننا وبينهم بالسوية لانا واياهم شرعنا سواء لم يفعل ذلك ولكنه ينظر الى
 حصصهم مما في ايدي الذين احضروهم فيعطيه ذلك القدر) لان التمليك من
 الامام بالقسمة قد صحح من كل واحد منهم فلا يبطل ذلك الا في قدر ما يتيقن
 بالسبب المبطل فيه وذلك مقدار حصصهم من ذلك وما وراء ذلك من حقهم
 في يد سائر الغانمين فالتم يحضروهم لا يقضى لهم به *

(وهذا بخلاف ما اذا كان المقسوم بينهم جنسا واحدا من الكيل والموزون فان
 هناك يقسم ما في ايدي الذين احضروهم بين جماعتهم كان القسمة لم تكن الا ذلك
 وكانهم الغانمون خاصة) لان القسمة في الكيل والموزون تميز عن (الآثرى)
 انه يفرد به بعض الشركاء * ولان تلك القسمة بين المشترين لا تمنع

كل واحد منهم من بيع نصيبه صراحة فالذين لم يتقدروا عليهم قد أخذوا مقدار حقهم
وزيادة فيجمل الزيادة كالتساوي فاما في المروضة والاجناس المختلفة يتمكن
معنى المعاوضة في القسمة (الآري) انه لا يفرض به بسض الشركاء وانه ليس
لواحد من المشترين بعد القسمة ان يبيع نصيبه مراحمة على قدر ما غرم فيه من
التمن فلماذا يعتبر مقدار نصيب المستحق عليهم فيما في يد الذين احضروهم
في الاصل فيرد عليهم بذلك القدر قال (الآري) ان رجلا لومات عن ثلاثة
اعبدوا ثلاثة بنين فقسم القاضي العبيد بينهم واخذ كل واحد منهم عبدا ثم استحق
نصيب احدهم او ظهرت حرته فوجد احدهما حبيبه لم يأخذ مما في يده الا قدر
نصيبه في الاصل وهو الثلث من العبد الذي في يده ولو كان المقسوم بينهم
مكيلا او موزونا والمسئلة بحالها فانه يأخذ منه نصف ما في يده وهو النصف
بينهما كما ذكرنا فاذا كان هذا الحكم في القسمة التي تبتى على الملك وهي لا تتضمن
التملك ابتداء ففي القسمة التي تبتى على الحق وفيها تملك المين ابتداء او لا
(ولو سمع بهذا الاستحقاق بقية الجند الذين اخذوا الرقيق فهم في سمة من
بيع ما في ايديهم وجماع الامة التي اصابها كل واحد منهم ما لم يقض الحاكم
عليه لمن استحق نصيبه بحصته مما في يده) لانه يملكها بالقسمة تملكها الامام
ابتداء منه فلا يبطل ملكه في شيء منها ما لم يقض القاضي بابطال ذلك التملك عليه
وهذا بخلاف الميراث فانه هناك لا يحل لمن لا يستحق نصيبه ان يطأها
ولا ان يبيعها بعد ما استحق نصيب احدهم لان هناك القسمة كان عيضا للملك
لا تملك ابتداء ويمكن فيها معنى المعاوضة من حيث ان ما اخذ كل واحد منهم
اخذ بمضه نصيبه فيها او بمضه عرضا عن نصيبه فيما اخذه صاحبه (فاذا ثبت بالبينة
حرية الاصل او الاستحقاق في نصيب احدهم فقد بطلت تلك القسمة وعاد الحكم

رجل مات عن ثلاثة ابناء وولد ثلاثة بنين فاستحق نصيب ابيهم

فيها كما كان قبل القسمة فهذا لا يحل له وطؤها ولا بيع نصيب شريكه منها
وحقيقة هذا الفرق تبين بما قدمنا أنه لا نكاح للفائزين قبل القسمة حتى لو اعتق
بعضهم لا ينفذ عتقه ولو استولد لم يصح استيلاؤه فمر فنان الملك ثبت بالقسمة
ابتداء وفي المورث الملك آيت للمشر كاعتق ينفذ العتق والاستيلاء فيه من
بعضهم قبل القسمة وإذا بطلت القسمة بالاستحقاق كان المستحق عليه مالكا
لنصيبه مما في يد صاحبه قبل قضاء القاضي كما كان قبل القسمة وفي الفريضة
المستحق عليه بعد بطلان القسمة لا ملك شيئا مما في يد صاحبه قبل قضاء القاضي
كالم يكن مالكا له قبل القسمة (وضحه) أن في الفريضة لو رأى الإمام أن لا يطل
القسمة وأن يروض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال كان له ذلك
وفي الميراث لو أراد القاضي أن يفعل مثل ذلك لم يتمكن منه وكان للمستحق
عليه أن يرجع بنصيبه فيما أخذه شر يكرهه الحاكم وأبى وبه اتضح الفرق بين
الفصلين *

(ولو أن المولى لقسمة الغنائم عزل الخمس والأربعة الأقسام ولم يسطر أحد شيئا
حتى سرق الخمس أو هلك أو سرقت الأربعة الأقسام فإنه يستقبل القسمة فيما
بقي ويجعل ما هلك كان لم يكن) لأن القسمة لا تتم بتمييزه البعض من البعض
قبل التسليم فالواحد لا يكون مقاسما مع نفسه وإنما تتم القسمة بين اثنين فلهذا
كان هلاك ما هلك قبل التمييز وبعبارة سواء (ولو كان أعطى المساكين الخمس ثم
سرقت الأقسام الأربعة فقد سلم للمساكين ما أخذوا ولم يكن للفائزين أن
يرجعوا عليهم بشيء) وكذلك لو كان بدأ بالأقسام الأربعة فقسما بين الجند ثم
سرقت الخمس لم يرجع على الفائزين بشيء) لأن القسمة هاهنا قدمت بينهم وبين
أرباب الخمس بدفع نصيبهم إليهم على اعتبار أنه كالوكيل من جهة الفزاة وبينه وبين

الغائبين اذا سلم نصيبهم اليهم على اعتبار انه كالوكيل للمساكين فانه يصلح
للنيابة من الجانبين وهو بمنزلة مالو اوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم
القاضي واعطى الاثنين للورثة ثم ضاع الثلث في يده * او اعطى المساكين الثلث
ثم ضاع نصيب الورثة في يده فان القسمة تكون ماضية ولا رجوع لاحد
الفريقين على الاخر بشئ باعتبار ان القاضي كالنائب عن الذين بقي نصيبهم
فوصول نصيبهم الى نائبهم بمنزلة وصوله اليهم فيكون هلاكه بعد ذلك عليهم *
(وكذلك لو كان قسم الخماس الاربعة وجزأها على سهام الخيل والرجالة
ولكن لم يبط احدا شيئا حتى ضاع بعض ما عزله فان القسمة تستقض ويقسم
ما بقي بينهم قسمة مستقبلة لانهم لم يقبضوا القسمة لانهم لا يكونون مقاسما
لنفسه عليهم ولكن ما هلك يهلك من نصيب جماعتهم وما بقي يبقى لجماعتهم *
(ولو كان اعطى الرجالة سهامهم وبقيت سهام الخيل ولم يبط المساكين الخمس
ايضا ثم ضاعت سهام الخيل جاز للرجالة ما اخذوا) لان القسمة في حقهم تمت على
اعتبار ان الامام نائب عن اصحاب الخيل (ثم ينبغي له ان يقسم ما في يده
من الخمس على حق ارباب الخمس وعلى سهام الخيل) لان القسمة لم تتم فيما بين
ارباب الخمس واصحاب الخيل حين لم يبط واحدا من الفريقين نصيبه فما يتوى
يتوى عليهم وما يبقى يبقى لهم (وكذلك لو كان الذي ضاع ما عزله للخمس فانه
يقسم ما عزله لاصحاب الخيل بينهم وبين ارباب الخمس على مقدار حقهم
ولا يرجع على الرجالة بشئ) لان القسمة قد تمت في حقهم حين قبضوا نصيبهم
وفرق بين هذه المسائل وبين ما اذا استحق نصيب البعض لحرية او غير ذلك
على ما بينا ووجه الفرق ان بالا ستحقق تبين ان القاسم اخطأ وان
القسمة كانت فاسدة واما هاهنا بالاك البعض لم تبين خطأ القاسم فلماذا كانت

ولو اوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضي واعطى الاثنين للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية

القسمة باقية في نصيب من تمت القسمة في حقه * والله الموفق - *

باب

من أمان الغنائم التي يرى الإمام منها أهلها

* قال رضي الله عنه * (قد بينا أن الإمام لو قسم الغنائم في دار الحرب أو باعها ثم لحقهم مدد لم يشاركوا هم فيها لأن بالقسمة قد ثبت الملك لكل واحد منهم في نصيبه فلو ثبت للمدشركة ثبت بطريق الغنيمة والمسلم لا يثبت له الحق في ملك المسلم بطريق الغنيمة وكذلك بالبيع قد ثبت الملك للمشتري فتعذر أنساب الشركة للمددي المبيع ولا يثبت لهم شركة في الثمن أيضا سواء قبض من المشتري أو لم يقبض لأن وجوب الثمن للغامنين بالبيع والشركة في الغنيمة لا فيما صار مستحقا لهم بالعقد) ولأن البيع يقتضي تقابل البدلين في الملك وكما ثبت الملك للمشتري في المبيع ثبت الملك للغامنين في الثمن فكان ذلك أقوى في قطع الشركة من تأكيد حقهم بالأخر * ولأن الإمام نائب عنهم في البيع فكانهم باعوه بأنفسهم ونفوذ البيع من جهة آية تأكيد حقهم فيه فكانه قسمها بينهم وباع كل واحد منهم نصيبه *

(فلو أن المشتري لم يقدوا الثمن وقبضوا ما اشترى وأثم لحقهم الشر كون وقد علم الأمير أنه لا طاقة للمسلمين بهم فامر مناديا ينادي من اشترى مناشيا فليطرحه وتجمعوا حتى تبلغوا ما منكم من دار الإسلام ففعلوا ذلك ثم طالبهم الإمام بالثمن بعدما خرجوا ففعلوا وقد طرحننا ما اشترى بنا بامرك فلا نمن لك علينا أو قالوا اضرب لنا قيمته فان كانوا طرحوها ذلك طائعين فلا شيء لهم على الأمير وعليهم ما التزموا من الثمن) لأن حكم البيع في المبيع قد انتهى بالتسليم والتحقيق بسائر أملاكهم فهم قوم اتفقوا أملاكهم طوعا وإمراة عليهم بمشورة

فلا يوجب ذلك غرم لهم عليه ولا يسقط به الثمن الذي تقرر ديناً في ذمتهم»
 (وان كان اكرهم على ذلك بعيد متلف نظراً لخليفة في ذلك فان علم انه فعل
 ذلك نظر لهم لم يضمنه لهم شيئاً مما طرحوا) لانه كان مأموراً من جهة
 بالنظر لهم وقد فعل «ولانه اكرهم على ما يحق عليهم فعله شرعاً فان المسلم
 مأمور عند الضرورة بان يحمل ماله وقاية لنفسه وهو مأمور بالذلك
 والمكره محق يكون محسناً وما على المحسنين من سبيل (وان علم انه اكرهم لا على
 وجه النظر لهم ضمنه لهم قيمة ما طرحوا) لانه كان متعدياً فيما اكرهم عليه مخالفاً
 لامر الخليفة فكانوا بمنزلة الآلة له بعد تحقق الاكراه فكانه اخذ المال منهم
 وطرحه فيضمن لهم قيمته (والثمن واجب على المشتري في الوجهين) لانه تقرر
 ذلك ديناً في ذمتهم واتلاف البيع بعد تقرر الثمن وانتفاء العقد لا يسقط الثمن
 سواء حصل بفعل المشتري او بفعل البائع»

(ولو كان قال لي طرح كل واحد منكم ما اشترى مني وهو برئ من الثمن او على
 انه برئ من الثمن او ان طرحه فقد ابراءه من الثمن فطرحوا طائعين او مكرهين
 فالثمن واجب عليهم) لان هذه الزيادة من الامير باطلة فانه ليس له ولاية
 الابرار عن الثمن فيما باعه للفاشين اما عند ابي يوسف رضى الله تعالى عنه فظاهر
 لانه بمنزلة الاب والوصي او الوكيل في ذلك» وعند ابي حنيفة ومحمد رضى الله
 تعالى عنهما فلا يضمن لا يلزم المدة في هذا التصرف لانه بمنزلة الحكم
 منه فيكون كالرسول في البيع لا يملك الابرار من الثمن»

(وكذلك لو كانوا في السفينة واحتاجوا الى ان يخففوها فاصروهم بالطرح في الماء
 فهو كالاول في جميع ما ذكرناه وكذلك لو كان بائع الامتعة في السفينة متصرفاً
 لنفسه ثم ناداهم من طرح شيئاً مما اشتراه مني في الماء فهو برئ من الثمن

الاراء عن الثمن لا يحتمل التطبيق بالشروط كالمقدّم
احكام صحة الاقالة من الامر في النسيئة والاب والوصى في مال النسيئة

او اطر حوا على انكم براه من الثمن فهذا باطل وعايهم الثمن له وكان ينبغي ان لا يجب الثمن هاهنا) لانه كان ماله كالابراء عن الثمن ولكن نقول انه علق الابراء عن الثمن بالشروط والابراء لا يحتمل التعلق بالشروط كالمقدّم

(ولو قال لهم رجل آخر اطر حوا على ان علي ثمنه او قيمته لكم لم يصح ذلك ولم يلزمه شيء فكذلك اذا قال البائع ذلك) وهذا لان المبيع قد صار في ملكهم وضمائمهم فنناديهم بالطرح بمد ذلك يكون مشييرا عليهم بما فعلوه في ملكهم وذلك لا يكون سببا لوجوب الضمان عليه اذ فعل المرء في ملك نفسه لا يتقل الى من اشار عليه فيبقى الابراء والمقدّم متعلقا بالشروط وذلك باطل وبهذا الطريق يتضح الكلام في بيع الامير النسيئة

(ولو كان الامير اسرا للمنادي ينادي اياها الناس ايا قدا قلنا المشتريين المقدمينما اشترى وامضافني كان اشترى شيئا فليطرحه ففعلوا ذلك لم يكن عليهم من الثمن شيء) لانه اقالهم البيع وذلك صحيح منه كاصل البيع (الآرى) ان الاب والوصى يصح منهما الاقالة فيما باعاه لليتيم كما يصح اصل البيع وبمسد صحة الاقالة لا يبقى الثمن على المشتري ثم المبيع عاد كما كان غنيمة وقد طرح حوا بامر الامير فكذلك طرحة بنفسه فلا يجب عليهم شيء بسببه وهو بمنزلة ما لو اشترى ثوبا من رجل فقال له البائع قد اقلتك البيع فيه فاقطعه لي قميصا ففعل المشتري ذلك او كان المشتري طعاما فقال قد اقلتك البيع فيه فتصدق به عني على هؤلاء المساكين ففعل ذلك فان الاقالة تكون صحيحة وعلى البائع رد الثمن في هذا لان الاقالة معتبرة باصل المقدّم ولو قال قد اشتريت منك هذا الطعام بكذا فتصدق به عني او هذا الثوب بكذا فاقطعه لي قميصا ففعل الرجل ذلك كان البيع صحيحا بينهما وعلى الامر الثمن فكذلك الاقالة (وارأيت) لو ان المشتريين وجدوا عيبا في

المبيع فقبل الامير منهم بغير قضاء لم يكن ذلك صحيحا والر دباليب بعد القبض
بغير قضاء يكون منزلة الاقالة فيه فتيين انه يصح الاقالة منه معهم في حق الغائبين
وهذا لان حقهم قد تاكد في الثمن ولكن لم يتيين ملكهم قبل القسمة وذلك
لا ينفى ولاية التصرف للامير كما في الفنائم المحرزة بالدار وكما في مال الخراج اذا
اخذ الامام في ذلك ثيابا وباعها ثم رأى ان يقيبل المشتري العقد فيها صحت الاقالة
منه فكذلك ما سبق *

(واذا لم يطر حوا ذلك حين سماع النداء حتى اذا ساروا منقلة او منقلتين او عملوا
عملا آخر مما يستدل به على قطع المجلس ثم طر حوا ذلك فعليهم الثمن) لان الاقالة
معتبرة باصل البيع - وكما ان ايجاب البيع يبطل بالتفرق قبل القبول فكذلك
ايجاب الاقالة وقبول الاقالة منهم هاهنا يكون بالطرح فاذا لم ينفوا ذلك في المجلس
لم يثبت الاقالة وبقي الثمن عليهم (وان ادعى المشترون انهم طر حوا كما سمعوا
ولا يعلم ذلك الا بقولهم لم يصدقوا على ذلك الا بينة) لانهم ادعوا ما يسهط الثمن
عنهم بعد ثبوت السبب الموجب فهو كما لو ادعوا قبول الاقالة في المجلس بعد
الافتراق والبائع منكر لذلك فلا يقبل قولهم الابحجة *

(ولو كان امر المنادي حتى قال من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد اقلته
البيع فيه فهذا في القياس لا يصح لانه تعالى الاقالة بالشرط وفي الاستحسان
هو صحيح) لان المقصود تحقيق الاقالة والحث لهم على الطرح (وكذا لو قال
اقلتم على ان تطر حوا او اطر حوا على الاقالة منكم لي وكذا غير الامير من باع
متاعه فهو قياس الامير) وهذا نظير القياس والاستحسان في اصل البيع اذا قال
ان اديت الي كذا درهما ثمن هذا الثوب فقد بتمه منك فادى الثمن في المجلس فانه
يكون ذلك صحيحا استحسانا فكذا الاقالة (ولو كان سماع النداء من

الر دباليب بعد القبض بغير قضاء يكون منزلة الاقالة
اي ايجاب البيع يبطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة

المنادى بعض الناس ثم اخبروا بذلك من لم يسمع النداء بهذا وما لو سمعوا
 من المنادى جميعا سواء لان الامير اذن بتبليغ الرسالة منه الى من لم يسمع دلالة
 لكل من سمع كما انه اذن للمنادى في ذلك ايضا وهذا بخلاف ما لو كان البائع
 تاجرا باع متاعه في السفينة فان هناك اذا لم يسمع كلامه في اجاب الاقالة
 بعض المشترين واخبره بذلك من سمع فطرح معهم فانه يجب عليه الثمن
 لان المبلغ لم يرسله البائع ولم يصره بالتبليغ صريحا ولا دلالة فصار كأنه لم يسمع
 اصلا فاما الامير فهو اذن في التبليغ دلالة لان معنى كلام الامير فيما يخاطب به
 رعيته على الانتشار والاستفاضة ومثل هذا لا يوجد في كلام التاجر الذي
 يتصرف لنفسه ثم الاقالة تعتبر بالمقد ولو قال التاجر قد بعث عبدى هذا من
 فلان بكذا فبلغه من سمع منه ذلك الكلام من غير ان يجمله رسولا اليه فقبل
 لم ينعقد البيع به ولو قال فبلغه يا فلان فذهب فبلغه كان ذلك صحيحا اذا
 كان قبله وكذلك لو ذهب رجل آخر فبلغه لانه حين قال فبلغه يا فلان فقد
 اظهر من نفسه الرضاء بالتبليغ اليه فكل من بلغه فقبل البيع كان البيع صحيحا
 واذا ثبت هذا في المقد فكذلك في الاقالة وبه يتضح فصل الامير حين امر
 المنادى به لانه قد صرح بالامر بالتبليغ للمنادى فتبليغه وتبليغ غيره بعد ذلك
 سواء *

(و كذلك لو قال الامير بنفسه قد اقلتكم البيع فاطرحوا ما اشتريتم منى
 وليبلغ شاهدكم غائبكم فهذا والاول سواء) لانه نص على الامر بالتبليغ
 فمباراة كل مبلغ تكون بمنزلة عبارته (ولو كان الامير لم يذكر هذه الزيادة ففي
 القياس لا يبرأ من الثمن الا من سمع مقالة الامير كما في حق البائع لنفسه
 ولكنه استحسن فقال هم براء من الثمن اذا طرحوا حين بلغهم مقالة الامير)

لما بنا ان مبنى كلام الامير على الانتشار والظهور عادة والمادة معتبرة في تشييد
مطلق الكلام فكان هذا والتصريح بقوله فليبلغ شاهدكم غالبكم سواء
والله اعلم *

باب

قسمة الخمس من الاربعة الاخماس

(ولو ان الامير في دار الحرب عزل الخمس من الاربعة الاخماس ولم يدفع الى
احد شيئا حتى اتاهم جيش آخر مدد فافهم الشركة) لما بنا ان الامير لا يقاسم
نفسه وان الملك لا يثبت لاحد في شيء بهذا المنزل (الآرى) انه لو سرق
المزول للخمسة كان الباقي مشتركا بين الفاعلين وارباب الخمس اخماس بمنزلة
ما لو سرق البعض قبل المنزل (واذا ثبت) ان هذا لم يكن قسمة فقد
ظهر ان المدد لحقهم قبل القسمة والبيع فكانوا شركاء الجيش في الاخماس
الاربعة *

(ولو كان الامير اعطى الخمس المساكين ولم يقسم الاخماس الاربعة بين الجنود
حتى لحقهم المدد فلا شركة لهم مع الجيش في الاخماس الاربعة ههنا) لان القسمة
قد تحققت بتسليم الخمس الى ارباب الخمس وقد ثبت الملك لهم (الآرى) ان
الاخماس الاربعة لو هلكت بمد ذلك لم يكن للفاعلين رجوع على ارباب الخمس
بشيء (وقد بينا) انه لا شركة للمدد بمد القسمة * فان قيل * شركة المدد انما
يثبت في الاخماس الاربعة دون الخمس ولم توجد القسمة فيها هو محل حقهم
فكيف ينقطع شركتهم بقسمة وقعت لافي محل حقهم * قلنا * لا كذلك فان
القسمة لا يتصور وقوعها من احد الجانبين دون الآخر فمن ضرورة تقرير
القسمة في المصروف الى ارباب الخمس ثبوت حكم القسمة في الاخماس الاربعة

المادة معتبرة في تشييد مطلق الكلام

باب قسمة الخمس من الاربعة الاخماس

دون الخمس ولم توجد القسمة ^(يوضحه) ان المددوا استحقوا الشركة فاما يستحقون ذلك بطريق الغنيمة واذا صار نصيبهم كالغنيمة ابتداء فلا بد من ايجاب الخمس فيها اذا الخمس يجب في كل ما يصاب بطريق الغنيمة وهذا لا وجه له هاهنا ثم ادنى درجات هذه القسمة هاهنا ان يجعل في الاخماس الاربعة بمنزلة التنفيل لانه لا يمكن ايجاب الخمس * فيما يجعل للمدد من ذلك فيكون بمنزلة التنفيل *

(ولو ان الامام نفل سرية بمض ما صابوا ثم لحقهم المدد بعد الاصابة لم يكن لهم شركة مع السرية في النفل فكذلك هاهنا لا يكون للمدد شركة في الاخماس الاربعة اذا لحقهم بعد ما صرف الخمس الى اربابها * وكذلك لو كان الامير قسم الاخماس الاربعة بين اهله ولم يقسم الخمس حتى لحق المدد او كان اخذ بعض القوم سهامهم وبقى الخمس وسهام بعضهم فلا شركة للمدد بثبوت حكم القسمة بما صنفه الامير ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكنه عجل لرجل او لرجلين نصيبهما من الغنيمة ثم لحقهم جيش آخر شركوهم في المصاب * ولو عجل ذلك لانس كثيرة لم يشركهم المدد بعد ذلك والقياس في الفصائل واحد) انه لا شركة للمدد فقد وجد منه نوع قسمة ولكنه فرق بين القليل والكثير على طريقة الاستحسان وهو نظير ما سبق اذا ظهر الاستحقاق في نصيب واحد او اثنين لم تبطل القسمة ويعوض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال بخلاف ما اذا استحق نصيب جماعة منهم فلما فصل بين القليل والكثير في تقض القسمة بالاستحقاق فكذلك في ابتداء القسمة فصل بين ان يجعل لنفر يسير نصيبهم او لجمع كثير فلا يجعل تمجيلا له لو احدهما اثني قسمة لاث الشركة في الغنيمة شركة عامة فلا يتغير ذلك بما صنفه مع واحد او اثنين وانما يتغير اذا صنع ذلك في حق جمع عظيم فيهم

لتحقق معنى العموم فيما صنعه **﴿أرأيت﴾** لو أعطى نصيب الفرسان و بقيت
الرجالة أو أعطى نصيب أكثر الجنود و بقي في يده نصيب مائة رجل أو نحو ذلك
اكان للمدد شركة إذا لحقوا بمد ذلك هذا مما لا يقول به أحد (ولو ان المدد
دخلوا دار الحرب قبل القسمة ولكنهم لم يصلوا الى الجيش حتى قسم الامام بين
الغنائم فلا شركة للمدد اذا لحقهم بعد ذلك) لان ثبوت الشركة للمدد عند
الحقوق بالجيش **﴿الآثرى﴾** انهم لو دخلوا دار الحرب ولم ياتحقوا بهم حتى
خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام لم يكن للمدد معهم شركة فمر فتا ان
المعتبر حال لحوقهم بهم لا حال دخولهم دار الحرب وعندا للحقوق بهم انما
يستحقون الشركة في الغنيمة لا من ملك الغنائم وقد تعين الملك بالقسمة
ها هنا قبل ان ياتحقوا بهم (ولو كانوا نزوا قريبا منهم قبل القسمة حتى يكونوا
عوناً لهم ان احتاجوا اليهم الا انهم لم يخاطبوا هم فهم شركاء و هم فيها) لان
ثبوت الشركة للمدد في الغنيمة باعتبار ان الجيش يتقوون بهم وفي هذا المعنى
لا فرق بينا اذا خاطبواهم وبينما اذا نزوا بالقرب منهم (فان قسم الامام الغنيمة
بين اهل العسكر الاول بعد ذلك ولم يعط للعسكر الثاني من ذلك شيئاً ثم
رفع العسكر الثاني الامر الى الخليفة فانه يعضى ما صنع الاول) لان ثبوت
الشركة للمدد مع الجيش اذا لم يشهدوا الواقعة مختلف فيه بين العلماء والامير
الاول فيما يصنع من القسمة بمنزلة الحاكم وحكم الحاكم في المجتهد نافذ اذا رفع الى
حاكم آخر يرى خلافه لم ينقضه فكذلك ما صنعه الامير ها هنا (ولو كان الامير
باع الغنائم في دار الحرب و شرط المشترون الخيار لانفسهم او كانوا امير و افرادوا
بختيار الروية او بختيار الشرط او ردوا ذلك بعيب قبل القبض او بعده ثم لحقهم
المدد لم يكن لهم شركة في تلك الغنائم) لان البيع فيها قد نفذ و لازم من الامير

﴿الآرى﴾ ان الملك يشبث للمشتريين مع خيار الروية والعيب عندهم جميعا ومع خيار الشرط عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عنه وعند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه المشترون وان لم يملكو فقد صاروا الحق بالتصرف فيها بحكم الشرى فتبين بهذا انها خرجت من ان تكون غنيمة والتحققت بسائر املاك المسلمين فلا يكون للمدفع فيها اشركة بعد ذلك ﴿الآرى﴾ انهم لو لحقوا بهم والمشترون على خيارهم لم ينقضوا البيع لم يكن لهم شركة في الثمن اذا تم البيع فكذلك لا يكون لهم شركة في المبيع اذا نقض البيع وصار عوده الى يد الامام بنقض البيع ببعض هذه الاسباب بمنزلة المود بالاقالة اذا التمس ذلك المشتري منه *

(ولو قسم الامير الخمس واعطى المساكين ثم رأى ان يبيع الاخماس الاربعة ويقسم منها فذلك جائز منه) لان القسمة وان تحققت بين الفزاة وارباب الخمس فالملك لم يشبث للفزاة في نصيبهم قبل القسمة بينهم (الآرى انهم لو باعوا ذلك لم يجز بيعهم وما لم يشبث الملك لهم كان ولاية الامام في البيع وقسمة الثمن باقية) ﴿الآرى﴾ انه لو قسم الاخماس الاربعة بينهم ثم باع الخمس كان ذلك جائزا منه فكذلك الاول (ولو كان الامام شرط الخيار لنفسه في البيع ثلاثة ايام ثم لحقهم المدد بعد نقض البيع او قبله فهم شر كأول الجيش في المبيع ان انتقض البيع وفي الثمن ان تم البيع) لان الملك لا يشبث للمشتري مع خيار الشرط للبائع ولذلك لا يشبث لهم حق التصرف في المبيع فلم يخرج به من ان يكون باقيا على حكم الغنيمة بخلاف الاول وهذا لان البيع بشرط الخيار للبائع في حق الحكم كالمعلق بالشرط والمعلق بالشرط ممدوم قبل وجود الشرط فانهما شبت حكم البيع ابتداء عند اسقاط الخيار ولهذا لو كان المشتري اعتق قبل ذلك

المعلق بالشرط ممدوم قبل وجود الشرط

لم ينفذ عتقه فيكون هو كالبائع ابتداء بعدما لحقهم المدد (ولو ان الامير عزل الخمس واعطاه المساكين ولم يقسم الا خماس الاربعة حتى اعتق رجل منهم جارية من الغنيمة واستولدها لم يصح شيء من ذلك منه) لان الملك لا يثبت بهذه القسمة الغنائم وبدون الملك في الحل لا يثبت الاعتاق والاستيلاء وهو بان لا يكون للمد شركة اذ الحقوا في هذه الحالة فان ذلك لا يدل على ثبوت الملك لهم كما بعد الاحراز بالدار قبل القسمة فان الملك لا يثبت لهم حتى لا ينفذ العتق والاستيلاء (وان كان لو لحقهم المدد لم يشاركون وهذا اوجب المقر على الوطئ هاهنا لان ما صنع الامام صارت هذه كالفنائم المحرزة بالدار في تاسكدا الحق فيها وقد سقط الحد عن الواطي للشبهة فيجب المقر وتكون الجارية مع ولدها في الغنيمة تقسم بينهم) ولان الا خماس الاربعة في هذه الحالة بمنزلة النفل والاستيلاء والاعتاق من بعض اصحاب النفل لا يكون صحيحا وان لم يكن للمد معهم شركة فكذلك هاهنا (وان كان الامير قسم الا خماس الاربعة بين المرفاء واهل الرايات ثم اعتق بعضهم عبدا فقد بينا ان عتقه ينفذ هاهنا استحصانا فيكون الحكم فيه كالحكم في العبد المشترك بعتقه بعضهم وعلى هذا الاصل لو مات بعض الغنائم بعدما عطي الامير الخمس للمساكين فان نصيبه يصير ميراثا) لان نفوذ القسمة فيما يرجع الى تاسكدا الحق بمنزلة البيع والاحراز بالدار والارث يجري في الحق المتأكد كما يجري في الملك (ولذلك لو ظهر المشركون على الا خماس الاربعة فاحرزوها بالدار ثم ظهر جيش آخر عليها بعد ذلك فان وجدها الجيش الاول قبل القسمة فهم احق بها بغير شيء وان وجدها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها كما هو الحكم في الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة) وهذا لان الجيش الثاني ملكوها بالقسمة والجيش

الاول ما كانوا يملكونها فلا يثبت لهم حق الاخذ مجاناً ولا بالقيمة لان ذلك لا يفيدهم شيئاً فاما قبل القسمة فالجيش الثاني لا يملكونها وان تأكد حقهم فيها بالاحراز وقد كان حق الاولين متأكد فيها فبغير جرح بالسبق (وان كان حضور الجيش الاول بعد قسمة الامير الخمس بين المساكين فهم احق بالانخاس الاربعة لانهم لم تصر ملكاً للجيش الثاني بهذه القسمة ولا سبيل لهم على ما اخذوا المساكين) لانهم قد صارت ملكاً لهم (ولو كان الامير قسم الانخاس الاربعة بين الجند الثاني وبقي الخمس فالجيش الاول ياخذون الخمس بغير شيء ولا سبيل لهم على الانخاس الاربعة لثبوت الملك فيها للجند الثاني وان لم يفعل شيئاً من ذلك ولكن باع الفنائم كلها قبل الاحراز او بعده ثم حضر الجيش الاول فلا سبيل لهم عليها) لانها بالبيع صارت ملكاً للمشتريين فنفذ فيها حقهم وليس للاولين ولاية ابطال الملك المتعين لمكان حق كان لهم فيها ولا يصير ما كابد (ولو كان الامام قسمها وقسمها بين اهل الرايات وبين الاشخاص من الجند الاول ثم ظهر المشركون عليهم واحرزوها ثم استتقذها من ايديهم جيش آخر فاخرجوها وحضرا صاحبها الاولون فان حضروا قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان حضروا بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان شاءوا) لان الملك كان يثبت لهم بالقسمة بين الاشخاص او بين اهل الرايات حتى كان ينفذ تصرفهم فيها فلا استيلاء الوارد عليها بعد ذلك بمنزلة الاستيلاء الوارد على سائر املاكهم * والله الموفق للصواب *

باب

العيب يوجد في بعض الغنيمة بعد القسمة او قبلها

(واذا عزل الامير الخمس على حدة والانخاس الاربعة على حدة وعزل في

القسمة ثم وجد بعض الرقيق الذين جعلهم في احد القسمين عيبا قبل دفع نصيب كل فريق اليهم فان كان ذلك عيبا يسير امضى القسمة على حالها لان قسمة الغنائم مبنية على التوسع والعيب اليسير فيما يني على التوسع غير معتبر كما في الصداق وبذل الخلع (الا ترى) انه لو وجد هذا العيب بعد تمام القسمة لم يلتفت اليه فكذلك اذا وجد قبل تمام القسمة قلنا لا يمنع لاجل اتمام القسمة (وان كان ذلك عيبا فاحشا وجد به بعضهم او عيوب كثيرة غير فاحشة وجدها الجماعة الرقيق بحيث اذا جمعت كانت بمنزلة العيب الفاحش فانه لا ينقض القسمة ايضا ولكن ينظر الى هذا النقصان فيجمعه ثم يزيد عليه من القسم الآخر حتى يحصل المعادلة لان العيب الفاحش معتبر لما في اعتباره من الفائدة فيما يني على التوسع وفيما يني على التضييق الا انه لا حاجة به الى نقض ما باشره من عمل القسمة فالقصد هو المعادلة وذلك يحصل بالزيادة من احد القسمين في القسم الآخر فلا ينبغي له ان ينقض ما صنعه من غير حاجة فان قيل «القسمة لا تقع قبل التسليم فينبغي ان يورم بالاستيناف على وجه يعتدل فيه النظر من الجانبين» قلنا «ما لى به من العزل هو عمل القسمة وان لم يتم فبظهور العيب الفاحش يتبين انه اقام بعض العمل دون البعض فانما يشتغل بمباشرة ما لم يات به من العمل لا بنقض ما قد اتى به (وكذلك لو وجد بعض الرقيق الذين جعلهم للخمس حراما مسلما او ذميا او ام ولد لمسلم فانه لا ينقض ما صنعه من القسمة ولكنه ياخذ من الاخماس الاربعة مقدار قيمة اربعة اخماس هذا والذي وجد حراما لان المعادلة بذلك يحصل) وفي هذا الجواب نظر فان خمس هذا الذي وجد حراما من نصيب ارباب الخمس واربعة اخماسه من نصيب الغنائمين كما كانت قبل القسمة اذا لقسمة لا تؤثر فيه فاذا اخذ اربعة اخماس قيمته مما بقي وجعله لارباب الخمس يزيد

نصيبهم لا ان يحصل به المادلة ولكننا نقول هو حين جعل هذا في حصة
ارباب الخمس فقد جعل خمسة لارباب الخمس باعتبار اصل حقهم واربعه
الخامسة لهم عوضا عما سلمه للفائزين من نصيب ارباب الخمس فيما دفعه اليهم
فانما يكون له الرجوع عند استحقاق الموضع بالموضع (وكذلك ان كان
وجد هذا بعد تمام القسمة بتسليم اربعة الاخماس الى الفائزين وقسمته
بينهم او وجد ذلك بعد ما قسم الخمس بين اهله دون الاخماس الا ربعة فانه
لا ينقض القسمة ولكنه يرجع بقدر ما يحصل به المادلة عند الكثرة وعند
القلة تصير الى التوزيع من مال بيت المال ان كان وقع ذلك في سهم
الفائزين وان كان وقع ذلك في سهم الخمس يرجع بحصته فيما صار للفائزين
ثم ان شاء اعطى ذلك من كان دفع اليه الاول وان شاء اعطاه مسكينا آخر
لان بظهور الحرية فيه يتبين انه لم يصح دفعه فيما دفعه اليه فيبقى رأيه في اختيار
المصرف في ذلك القدر كما لو لم يدفعه الى احد وكذلك في الرجوع بنقصان
العيب القاحش فالرأى اليه في ان يصرفه الى ذلك المسكين او غيره وما بعد
هذا الى آخر الباب معادله كله * والله الموفق *

باب

ما يجوز لصاحب الماسم ان ياخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضا في
البيع وما لا يكون

(واذا ولي الامام بيع الماسم رجلا او اجاز له ما صنع فباع شيئا باقل من
قيمه في دار الحرب او في دار الاسلام فان كان النقصان بقصد وما يتغابن الناس
فيه فيمنه جائز وان كان مما لا يتغابن الناس فيه فيمنه مردود) لان فعل المولى
كفعل الامام بنفسه والمعنى في الكل واحد وهو ان النسيئة حق للفائزين

باب ما يجوز لصاحب الماسم ان ياخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضا في البيع وما لا يكون

ونفوذ البيع فيه من غير رضاهم باعتبار النظر لهم في ذلك و البيع بالغبن
 الفاحش لا يتحقق فيه معنى النظر فاما الغبن اليسير يتحقق فيه معنى النظر
 لان ذلك مما لا يستطيع الامتناع منه عادة ﴿الآرى﴾ ان الاب والوصى
 يملكان بيع مال الصغير بالغبن اليسير ولا يملكان ذلك بالغبن الفاحش فان قيل
 لمن باشر البيع في الغنيمة نصيب وله ولاية البيع في نصيبه مطلقا فينبغي ان
 تنفيذ بيعه فيه على كل حال قلنا لا ملك له في شئ منه قبل القسمة ﴿الآرى﴾
 انه لا تنفيذ بيعه في شئ اذ لم يولد له الا مال ذلك فمرفنا ان تنفيذ بيعه في الكل باعتبار
 معنى النظر ﴿بوضحه﴾ ان المحاباة الفاحشة ممن لا ملك الهبة بمنزلة الهبة وهو
 لو وهب شيئا من ذلك لم يصح هبته في الكل (فكذلك اذا باع بغير فاحش)
 واستدل عليه بحديث سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه (فانه حين افتتح
 المراق باع من السور بن مخرمة طستًا بالف درهم فباعها السور بالف درهم
 فقال له سعد لا تهمني ورد الطست فاني اخشى ان يسمع ذلك عمر رضي الله
 تعالى عنه فيرى اني قد حاطيتك فرده ثم ذكر ذلك لعمر رضي الله تعالى عنه
 فقال الحمد لله الذي جعل رعيتي تخافني في آفاق الارض ما زادني على ذلك
 شيئا ولو كان هذا البيع جائزا لامر عمر رضي الله تعالى عنه برد الطست عليه
 (فان اشترى المولى شيئا من الغنيمة لنفسه باقل من قيمته او اكثرا من ذلك
 لا يجوز) لانه لا يكون مشتريا من نفسه ولا بائعا منها فان الواحد لا يتولى العقد
 من الجانبين لما فيه من تضاد الاحكام من اصحابنا من يقول هذا الجواب قول
 محمد رحمه الله فاما على قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ينبغي ان يجوز
 ذلك اذا اشتراه باكثر من قيمته على وجه يكون فيه منفعة ظاهرة للغائبين
 بمنزلة الوصى يشتري من مال اليتيم لنفسه والاصح انه قولهم جميعا لان بيعه

هذا بمنزلة الحكم ولهذا لا يلزمه المهددة في ذلك فيكون هذا قضاء منه لنفسه
والإنسان لا يكون قاضيا في حق نفسه عندهم جميعا ولو لا هذا المعنى لكان
ينبغي أن يجوز البيع عندهم جميعا وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لأن الوصي إنما
لا يبيع من نفسه لأن المهددة تلحقه فيؤدي إلى تناقض الأحكام وذلك لا يجوز
(فإن كان المشتري جارية وأشهد أنه يأخذها لنفسه شمن قد سماه فجات منه
وولدت ردت في الغنيمة مع عقرها) لأن البيع كان باطلا وقد سقط
الحد للشبهة فعليه المقر وفي القياس الولد مردود في الغنيمة أيضا ولا يثبت نسبته
منه كما لو كان قبل هذا قبل الشرى لنفسه ولكنه استحسن بجعل الولد حرا
بالقيمة ثابت النسب منه لأجل الغرور الثابت باعتبار الظاهر أو لقياس الشبهة
من حيث أنه يحمل هو في هذا التصرف بمنزلة الأب فيما يشتري من مال ولده
لنفسه فإن ولاية البيع لكل واحد منها باعتبار النظر للمولى عليه وهذا القدر
من قياس الشبهة يكفي لإثبات حكم الغرور فلذلك كان ابنه حرا بالقيمة فيجمل
ذلك كله في الغنيمة إن لم يقسمها وإن كانت قسمها وقسم الثمن الذي غرم مع
ذلك فإن الإمام يعطيه الثمن من قيمة الولد الذي غرم ومن المقر أن ذلك
دين عليه للغائمين والثمن الذي له في الغنيمة لبطلان البيع فيجمل أحدهما قصاصا
بالآخر وإن لم يكن في ذلك وفاء بالثمن باع الجارية فأوفاه بقيمة الثمن ثم أخذ
ما بقي فجعله في بيت مال المسامين لأن هذا من جملة الغنيمة وقد تعدد قسمته
بين الغائمين لتفرقهم ثم بين الحيلة للمولى إذا أراد أن يشتري شيئا لنفسه (فقال
ينبغي أن يبيع ذلك ممن يثق به بأقصى ثمنه ويسلمه إليه ثم يشتريه منه لنفسه بعد
ما قبض الثمن منه كله إن أراد أن يشتريه بأقل من ذلك الثمن وإن أراد أن
يشتريه بمثل ذلك الثمن أو أكثر فلا حاجة إلى قبض الثمن) لأن حاله في هذا

الحيلة للقاضي فيما ردا أن يشتريه من مال السبي

كحال القاضى فيما يريد ان يشتريه لنفسه من مال اليتيم *
 ثم استدل على انه لا يملك الشراء من نفسه لنفسه (بحديث عثمان رضى الله
 تعالى عنه فان ابلا من ابل الصدقة اتي بها عثمان رضى الله تعالى عنه فاعجبته
 فقامها في السوق حتى بلغت باقضى عنهما ثم اخذها بذلك فأتى الناس عبد الرحمن
 ابن عوف رضى الله تعالى عنه فاحبروه بما صنع فأتاه وقال له هل رأيت عمر بن
 الخطاب رضى الله تعالى عنه صنع من ذلك شيئا وامره برد ذلك * وكان هذا
 اول ما عيب على عثمان رضى الله تعالى عنه فاذا كان هذا بر د على مثل عثمان رضى الله
 تعالى عنه فلي غيره ممن ولى المقاسم اولى *

(ولو ان المولى للقسمة جزأها وبين نصيب كل رجل واقرع على سهامها فخرج
 نصيبه فيما خرج جاز قبض المولى لنصيب نفسه وان كان هو الذى ولى القسمة كما
 يجوز القبض من غيره في نصيب نفسه) لانه لا يكون متها في ثمن نصيب نفسه
 بالقرعة وانما يتمكن التهمة فيما يخص به نفسه لا فيما سوى نفسه فيه بغيره وقد بينا
 هذا في التنزيل (يوضح) الفرق بين القسمة والبيع ان القسمة بهذه الصفة لا تتم
 به وحده بل به وبالمسلمين فانهم يقبضون انصباؤهم كما يقبض هو نصيبه ولا يتم
 القسمة الا بالقبض واذا كان تمام القسمة بهم جميعا كان مستقيما فلما البيع لو صح
 كان تمامه به وحده والبيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين (الآثر) ان
 احد الورثة لو قسم التركة برضا سائر الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه
 بعد الاقراع جاز وبمثله لو اشترى احد الورثة نصيب سائر الورثة من التركة
 مع نفسه برضاهم لم يجز ذلك فكذلك حال المولى للقسمة في الغنيمة
 (ولو ان المولى لبيع الغنائم جعل ر مكافى حظيرة ثم باع رجلا منهم مكة بعينها
 وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة فاقبضها فقد خليت بينك وبينها

رجوع امير المؤمنين عثمان رضى الله عنه الى قول عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه

فدخل الرجل أو عالجها فالتفت منه وخرجت من باب الحظيرة فطالبه المشتري
بردا الثمن لأنه لم يقبضها فالأصل في جنس هذه المساثل أن قبض الممتد عليه
ثارة يكون من المشتري بالتمكن منه «وإثارة بعد تخلية البائع بينه وبينه وثارة يكون
مباشرة التسليم إليه في التخلية يعتبر التمكن من أبات اليد عليه ليصير قابضا وفي
مباشرة التسليم إليه لا يعتبر التمكن من تقرير اليد فيه لأن هذا التسليم حقيقته
وحقيقة الشيء ثبت بوجوده والأول تسليم من طريق الحكم فيستدعي التمكن
من قبضه «إذ عرفنا» هذا فنقول إن كانت الرمكة في الحظيرة بحيث يقدر
المشتري على قبضها إلا أن ذلك ربما يصعب عليه لا بتوهيق أو نحوه وكانت
لا تقدر على أن تخرج من الحظيرة قبل فتح الباب فهذا قبض من المشتري
لها تمام التسليم من البائع بالتخلية فإنه صار متمكنا من قبضها «وإن كانت بحيث
لا يقدر على أخذها أو كانت في موضع تقدر على أن تنفذ منه ولا يضبطها فليس
هذا قبض من المشتري لأن التخلية لم يوجد حكما فانهما تمكن من القبض والتمكين
لا يتحقق بدون التمكن «وإن كان المشتري لا يقدر على أخذها وحده ويقدر على
ذلك إن كان معه أعوان فكذلك الجواب لأنه ما صار متمكنا من قبضها فإن
تمكن الإنسان من قبض شيء عند وجود أعوان له على ذلك لا يكون دليلا على
تمكنه منه بنفسه «الآثر» أنه قد يتمكن من نقل الخشبة الثقيلة بأعوان يعينونه
على ذلك ولا يدل ذلك على تمكنه منه بنفسه وكذلك إن كان يقدر على
أخذها وحده لو كان معه حبل وإنما انفلتت لأنه لم يكن معه حبل فهذا لا يكون
قبضا لأن تمكنه من الشيء بوجود آله لا يدل على أنه متمكن منه مع انعدام
تلك الآلة فإن كان يقدر على أخذها بغير حبل ولا عون ولا حبل ومعه حبل
أو بعون ومعه عون وقد خلى بينه وبينها فالتن لازم عليه) لأنه قد تمكن في

أنواع قبض الموقوف عليه

قبضها فان لم يفعل ذلك حتى انفلتت كان مضيقاً لها بعد القبض فهلك من ماله
وان كانت الر مكة في يدي البائع وهو ممسك لها فقال للمشتري هاك الر مكة
فرضعها في يده فانفلتت فهي من مال المشتري) لانه اثبت يده عليها حقيقة حين
وضعها في يده وتقرر الثمن على المشتري باعتبار اصل القبض دون استدامته
والاستحقاق على البائع بالعقد التسليم الى المشتري لابقاء يده فيها
(فان كانت في يد البائع على حالها ويد المشتري جميعا والبائع يقول قد خلعت
بينك وبينها ولست امسكها منعاً مني لها انما امسكها حتى تضبطها فان انفلتت
فهذا ايضا قبض من المشتري) لان البائع قد اثبت يده عليها وهو في استدامة
يد نفسه معين للمشتري على تقرير يده عليها لامانع لها منه فلا يمنع ذلك صحة
قبض المشتري* فان قيل* قد كانت الر مكة في يد البائع فبقاء يده فيها يمنع
ثبوت اليد للغير بمنزلة المنصوب فانه ما بقي يد المالك عليها لا تدخل في ضمان
النصاب* قلنا* بقاء يده عليها يمنع ثبوت اليد للغير على طريق المنازعة
والمقابلة فاما على طريقة التمكن اياه من ذلك فلا نسلم فوجوب الضمان في النصب
انما يكون بتقويت يد المالك لا بمجرد اثبات اليد لنفسه وهاهنا دخول المبيع في
ضمان المشتري باعتبار ثبوت يده عليه ولهذا يدخل في ضمان المشتري بالتخلية قبل
القبض في حكم البيع ولا يدخل في ضمانه بالتخلية في حكم النصب حتى لو هلك
قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضمن المشتري شيئاً (وان كانت الر مكة
في يد البائع ولم تصل الى يد المشتري فقال البائع قد خلعت بينك وبينها
فأقبضها فاني انما امسكها لك فانفلتت لم يكن هذا قبضاً من المشتري وان كان
يقدر على اخذها وضبطها) لان للبائع فيها يد حقيقة فلا يفسخ حكم تلك اليد
الا ما هو مثلهاو يمكن المشتري من قبضها بالتخلية لا يكون مثل حقيقة يد البائع

فيها) وهذا بخلاف ما اذا وضع البائع المبيع بين يدي المشتري بان كان نائيا فوضعهما بين يديه وقال خليت بينك وبينهما ثم هلكت لان هناك لم يبق للبائع عليها يد حقيقة وقد صار المشتري متمكنا من قبضها حتى اذا كان البائع يمسكها بيده وقال للمشتري خليت بينك وبينها فاقبضها فانه لا يصير قابضا الا ان يصل الى يدي المشتري فينشئ يكون يده فيها حقيقة معارضة ليد البائع فيجمل قابضا لذلك *

(ولو كان البائع وضع الثوب بالبعد من المشتري وناداه ان قد خليت بينك وبينه فاقبضه لم يصير قابضا له حتى يقرب منه فيصير بحيث يصل يده اليه) لان هذا التسليم بطريق التمكن فلا يتحقق بدون التمكن وتمكنه من القبض لا يكون الا بعد ان يقرب منه فيصير بحيث يصل يده اليه قبل ذلك وجود التخلية كعدمها *

(ولو ان المولى باع جميع الرمكة التي في الحظيرة وخلي بينه وبينها وهي لا تقدر على الخروج الا بفتح الباب ففتح المشتري الباب لياخذ بعضها فقلبتة وخرجت من الحظيرة فالتمن لازم للمشتري سواء كان يقدر على اخذها اذا دخل الحظيرة او لا يقدر على ذلك) لانها كانت محرزة بالباب المسدود وقد تناول البيع كلها ثم صار المشتري بفتح الباب مستهلكا لها واستهلك المشتري المعقود عليه منزلة القبض منه * من اصحابنا من يقول هذا قول محمد رحمه الله عليه فان فتح الباب عنده استهلاك بطريق التسمييب حتى قال اذا فتح باب الاصطبل فندت الدابة من ساعتها فهو ضامن قيمتها لما لهما * فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فينبغي ان لا يجب الثمن على المشتري لانه لا يجمل فتح الباب استهلاكا وانما يجمل هلاك الدابة على الفعل الموجود منها ولهذا

لا يضمن به ملك النير* والأصح أن هذا قولهم جميعا لأن إباحة رضى الله تعالى عنه يحمل فعله سببا ولكن في حكم الضمان يقول قد طرأ على ذلك التسميب فعل معتبر لأن فعل الدابة يعتبر في إزالة السبب الموجب للضمان وإن كان لا يعتبر في إيجاب الضمان ﴿الآثرى﴾ أن من ساق دابة في الطريق بفالت غنة أو سرقة والماثق ليس معها فاصابت شيئا لم يكن السائق ضامنا له باعتبار ما حدثت الدابة من السير باختيارها إلا على نهج سوق الدابة* وإذا ثبت أن فتح الباب كان تسمييا منه لا تلاف الدابة فقد تقرر عليه الثمن بحكم العقد ثم فعل الدابة لا يصلح مزيلا لذلك الحكم فيبقى ضامنا للثمن*

(وإن كان الذي فتح الباب رجلا آخر فإن كان المشتري قد صار بحال لو دخل الحظيرة واجتهد تمكن من قبضها فعليه الثمن وإن كان لا يقدر على ذلك لو فتح الباب لم يكن عليه الثمن) لأنه لم يوجد منه الاتلاف تسمييا ولا مباشرة فأما اعتبر لتقرر الثمن عليه تمكنه من قبضها بتخلية البائع بينه وبينها قبل فتح الباب ﴿الآثرى﴾ أن البائع لو كان هو الذي فتح الباب ولم يكن المشتري متمكنا من قبض شيء منهم لم يكن عليه من الثمن شيء فكذلك الجواب فيما إذا كان الذي فتح الباب اجنبي آخر وهو نظير ما لو باع طيرا يطير في بيت عظيم وخلي بينه وبين البيت فإن كان المشتري هو الذي فتح الباب فطار كان عليه الثمن وإن كان فتح غيره الباب أو فتحت الريح الباب فخرج الطير لم يكن عليه من الثمن شيء إذا لم يكن متمكنا من أخذها فكذلك الرمك* قال* وبعض هذا قريب من بعض وإنما يؤخذ بالاستحسان في كل فصل*

(ولو أن المولى باع الغنائم ولم يقبض الثمن فسأله الإمام أن يضمن الثمن عن المشتري ففعل ذلك فهو جائز وهذا بخلاف الوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن

للموكل عن المشتري) لأن الوكيل في حقوق العقد كما إذا قد نكته وهو هذا لو ظهر
 الاستحقاق أو العيب كانت الخصومة معه فإذا ضمن الثمن عن المشتري فهو
 إنما يضمن لنفسه عن غيره في الحكم وذلك لا يجوز (فأما المولى فهو نائب محض
 في هذا العقد ليس فيها عليه من حقوق العقد شيء بمنزلة الرسول فيكون هو
 في ضمان الثمن عن المشتري كغيره من الأجانب إن ضمن بأمره يرجع عليه إذا
 أدى وإن ضمن بغير أمره لم يرجع عليه شيء إذا أدى) والدليل على الفرق أن
 المولى لو برأ المشتري عن الثمن هاهنا لم يصح إبراؤه والوكيل بالبيع إذا برأ
 المشتري عن الثمن صح إبراؤه في حق المشتري وإن كان يصير ضامنا
 منه بمثله للموكل ثم المولى في هذا البيع بمنزلة القاضي في بيع مال اليتيم
 والوكيل بمنزلة الوصي في بيع مال اليتيم ولو أن قاضيا باع مال اليتيم ثم عزل
 فاستقضى آخر فضمن القاضي الأول للقاضي الثاني الثمن عن المشتري أو كبر
 اليتيم فضمن له القاضي الأول ذلك وهو قاض على حاله كان ضمانه جائزا ولو
 كان هو الذي باع مال اليتيم ثم ضمن الثمن للقاضي عن المشتري أو لليتيم بعد
 ما كبر فإن ضمانه يكون باطلاً وكذلك الوالدان كان هو الذي باع ثم ضمن
 الثمن والفرق ما ذكرنا أن الأب والوصي يلزمهما المهددة ويكون خصومة
 المشتري في العيب والاستحقاق معهما والقاضي لا يلزمه المهددة ولا يكون
 للمشتري معه خصومة في شيء من ذلك وأمين القاضي بمنزلة القاضي في أنه
 لا يلحقه المهددة فيصح ضمانه الثمن عن المشتري وكذلك المولى يبيع الضائم
 لا يلحقه المهددة فيما باع حتى إذا ظهر الاستحقاق فإن المشتري يتبع الذي
 وقع البيع له ليأخذ منه الثمن وفي العيب الإمام ينصب للمشتري خصما
 إن شاء ذلك المولى وإن شاء غيره حتى إذا ثبت حق المشتري رجوع بالثمن في غنائم

المسلمين ان كانت لم تقسم وان قسمت غرم ذلك للمشتري من بيت المال
وليس على الذي باشر البيع عهدة في شيء من ذلك فلم ينادى اصح ضمان الثمن * والله
الموفق - *

﴿ تم ﴾ بهون الله وحسن توفيقه طبع الربع الثاني من (شرح

السير الكبير) في ثالث عشر ذي القعدة سنة (١٣٣٥) هـ جريه

ويابيه الربع الثالث ان شاء الله تعالى ويليه ﴿ باب المسلم

يخرج من دار الحرب ومعه مال ﴾

﴿ تم الربع الثاني ﴾

- والله اعلم

﴿ فهرس مضامين الجزء الثاني من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب الأنفال ﴾	٢
﴿ سبب نزول آية الأنفال ﴾	ايضا
﴿ لا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال ﴾	٣
﴿ مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه في التنفيل ﴾	ايضا
﴿ قصة قتل ابي جهل ﴾	٦
﴿ اشهر الر و ايتين في قتل ابي جهل ﴾	ايضا
﴿ تنفيل الربع في البداءة والثالث في الرحمة ﴾	٩
﴿ مسألة الصيد بين الرامين ﴾	١٠
﴿ باب النفل من خاصة الخمس وما كان للنبي صلى الله عليه وسلم خالصا ﴾	١١
﴿ مسألة اعطاء الخمس لمن وجده الامام محتاجا ﴾	ايضا
﴿ اعطاء الخمس لمن وجد الر كاز ﴾	١٢
﴿ كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم ﴾	ايضا
﴿ سبب نزول قوله تعالى والذين تبوءوا الدار الآية ﴾	١٣
﴿ قصة سيف ذي الفقار خلاف زعم الر وافض ﴾	١٥
﴿ مبني مذهب الر وافض على الكذب ﴾	ايضا
﴿ قضاء القاضي في المجتهدات ﴾	١٦
﴿ باب من تنفيل الامير المفوض اليه تدبير القتال من جانب الامام ﴾	٢٠

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ لا يجوز ابطال الحس وابطال تفضيل الفارس على الراجل بدون مقصود سواه ﴾	٢٥
﴿ المدد يحق للجيش بعد الاصابة يشتركون في المصاب ﴾	٢٦
﴿ الذين اساموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستمتعوا بالشركة الا ان يلقوا قتلا ﴾	ايضا
﴿ الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول ثبتت بما ﴾	٢٧
﴿ لا يخمس ما يصيب المتلصص الخارج بنير اذن الامام ﴾	٢٨
﴿ ان المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين ﴾	٣١
﴿ باب النفل الذي ينقله امير المسكر ﴾	٣٢
﴿ مسئله المرون الذي احرزه المشركون ثم وقع في الغنمة ﴾	٣٤
﴿ لو احرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنمة فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء ﴾	٣٥
﴿ عدم وريث الغنائم قبل القسمة والتوريث في النفل ﴾	ايضا
﴿ شراء كل واحد من المفاوضين لنفسه وعياله يصير مستثنى ﴾	٣٧
﴿ باب مبعوث الخليفة امير كالخليفة ﴾	٣٨
﴿ مسئله تخيير المولى للمبيد في التقى ﴾	٤١
﴿ الملك في الصيد ثبت بنفس الاصابة لو احدث كان اول الجماعة ﴾	٤٢
﴿ الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴾	٤٣
﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	٤٨
﴿ بيان الشريعة الخاصة والعامة ورأي المؤلف فيه ﴾	٤٨
﴿ باب النفل الذي يبطل بأمر الأمير والذي لا يبطل ﴾	٤٩
﴿ لا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به ﴾	٤٩
﴿ باب نفل الأمير ﴾	٤٨
﴿ القاضى لا يأملك أن يقضى لنفسه ﴾	أيضا
﴿ تخيير المولى عبده بمقتضى ماله ﴾	٤٩
﴿ مسألة تعليق الطلاق بدخول الدار ﴾	٥٠
﴿ باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل إذا نقل بعضهم دون بعض ﴾	٥١
﴿ ذو المدد إذا قوبل بذى عدد يتقسم الا حاد على الا حاد ﴾	٥٢
﴿ الفعل المضاف الى جماعة بمباراة الجمع يقتضى الانقسام على الافراد ﴾	أيضا
﴿ لو قتل مسلم مسلماً خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية ﴾	٥٣
﴿ ان اوجب بالتنكيل شيئاً بعينه لم يستحق شيئاً آخر ﴾	٥٤
﴿ لو اشترى شخصاً على انه عبد فاذا هي امة لم ينعقد البيع ﴾	٥٥
﴿ من اشترى ثوباً بزيون على انه احمر فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحاً ﴾	٥٦
﴿ باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب ﴾	أيضا
﴿ مسألة اخذ المولى العبد المسور بالقيمة اذا جاء بمدة قسمة الغنمية ﴾	٥٧
﴿ باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم ﴾	٥٩
﴿ الامام كالنص في اثبات الحكم في كل ما تناوله ﴾	أيضا

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ استحقاق المرأة الذمية والمبد السلب ﴾	٥٩
﴿ لا يبلغ بقيمة المبدية الحر ﴾	٦٠
﴿ الا فليبلغ الشاهد القائب ﴾	٦١
﴿ المارن قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن باصل السبب ﴾	٦٢
﴿ تعليق الا طلاق بالشرط يصح كالتق والطلاق ﴾	ايضا
﴿ مسألة استخلاف الامام والقوم في الصلوة ﴾	٦٣
﴿ مسألة استخراج المستامن الركا والعدن ﴾	ايضا
﴿ يجب علينا نصرة اهل الذمة ان قهر واوقونا على نصرتهم ﴾	٦٤
﴿ باب من الشركة في النفل فيما نأخذ بحساب ﴾	٦٥
﴿ تسمية الرأس مطلقا مال ينصرف الى الوسط كفا في الخلع والصلح ﴾	ايضا
﴿ عن دم الممد ﴾	
﴿ من اوصى لانسان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما شاء ﴾	٦٩
﴿ باب من النفل المجهول ﴾	ايضا
﴿ اذا اوصى رجل لرجل بسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس ﴾	٧٠
﴿ لو اوصى بسهم من ماله وقد ترك خمس بنين وخمس بنات ﴾	ايضا
﴿ باب من النفل الذي يستحق بقتل القاتل ولا يستحق اذا اختلف فيه ﴾	٧٣
﴿ مسائل الشاة التي اخذها الذئب ﴾	٧٥
﴿ المتيقن به لا يتبدل الا بمثله ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ اذا اختلط موقى المسلمين بموقى المشركين فانه يحكم النسياء في الضاوة عليهم والدفن ﴾	٧٨
﴿ مسألة اقرار عين لانسان واقراره لاخر ﴾	ايضا
﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل ولا يجاوز به ماسمى ﴾	٨١
﴿ باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز ﴾	ايضا
﴿ مال المسلم لا يكون غنيمه للمسلمين بحال ﴾	٨٢
﴿ بمجرد الاسلام يصير ماله موصوفا في الاثم دون الحكم ﴾	٨٣
﴿ باب السلب الذي لا يجرزه النفل له ﴾	٨٤
﴿ المجروح اذا جرحه من بين الصنفين لكيلا يطأه الخيول فوات كان شهيدا لا يفسل ﴾	ايضا
﴿ ان رجلين لو تنازعا في دابة ولا حدهما عليهما حمل ولا اخر اداوة فانه يقضى بهما صاحب الحمل المقصود ﴾	٨٦
﴿ باب الاستثناء في النفل والخاص منه ﴾	٨٧
﴿ وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار المين ﴾	ايضا
﴿ لو حلف لا يشتري ذهبا او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحنث ﴾	ايضا
﴿ بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما ﴾	٨٨
﴿ ان كفارة اليمين لا تنادي بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قنسوة او عمامة او خفين ﴾	ايضا

مضمون ﴿	الصفحة
﴿ مسألة صبغ الثوب بصبغ الغير بغير اذنه ﴾	٩١
﴿ يجوز للرجال لبس قباء اوجبة حشوها قز ﴾	ايضا
﴿ المعتبر هو اللحم دون السدي ﴾	٩٢
﴿ ما يكون لحمه اريسيا لا يحل لبسه للرجال ﴾	ايضا
﴿ باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقتلون معهم بامان او بغير امان ﴾	٩٦
﴿ اما ان الخوارج لاهل الحرب جائز كامان اهل العدل ﴾	ايضا
﴿ لو آمن اهل الحرب مسلم لم يحل له ان يمرض بشئ من اموالهم ﴾	١٠٢
﴿ اموال اهل البني مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها ﴾	١٠٣
﴿ باب من نفل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن ﴾	١٠٧
﴿ لوحاف لا يركب دابة يتناول الاسم الخيل والبغال والحمير ﴾	١٠٩
﴿ باب من يكون له النفل ومن لا يكون ﴾	١١٠
﴿ باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء ﴾	١١٣
﴿ العوض يجب رده اذا لم يسلم العوض ﴾	١١٦
﴿ ثبوت حق المتق في المحل كثبوت حقيقة العتق ﴾	١١٧
﴿ استحقاق الاجرة بعمل لا بمجرد قول ﴾	١٢٠
﴿ جهالة المعقود عليه تفسد العقد ﴾	١٢١
﴿ التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره ﴾	١٢٤
﴿ باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره ﴾	١٢٥

﴿ مضمون ﴾	١٢٧
﴿ من قال لامرأته انت طالق البتة ومن رآه ان ذلك تطليقة بائنة ففرض القاضى بأمر ارجحية تنفيذ قضاؤه ﴾	١٢٧
﴿ باب ما يجوز من النفل بعد اصابة الغنيمه وما لا يجوز ذلك فيه ﴾	ايضا
﴿ معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ازالة البدنيات اليه ﴾	١٣١
﴿ الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ﴾	ايضا
﴿ جواز نشر الدراهم والسكر وغيره في العرس ﴾	١٣٢
﴿ اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد اباح للناس الاصابه من ثمارها ﴾	ايضا
﴿ المختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده يصير كالمتمفق عليه ﴾	ايضا
﴿ لو طلق رجل امرأته الصبية ثم بلغ الصبي فجاز ذلك كانت اجازته لغوا ﴾	١٣٨
﴿ انما اذا بيع الفاسد بفضاء القاضى ﴾	ايضا
﴿ باب من النفل الذى يكون للرجل في الشئ الخاص ولا يدري ماهو ﴾	١٤٠
﴿ اسم البقر لا يتناول الجاموس ﴾	١٤٢
﴿ اذا قال لا آكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يحنث ﴾	ايضا
﴿ باب التنفيل في العسكر بن يثقيان ﴾	١٤٣
﴿ باب من النفل لمن يجب اذا جعله الامام جملة ﴾	ايضا
﴿ باب النفل في دخول الطمورة ﴾	١٤٥

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ من قال اوصيت لفلان بجارة من جوارى فمات ولم يكن له جوارى لم يكن له وصى له شيء ﴾	١٤٧
﴿ من قال لزوجته ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء ﴾	١٤٨
﴿ باب من النفل يفضل فيه بعضهم على بعض بالتقديم ﴾	١٥١
﴿ اي كلمة جمع يتناول كل واحد من مخاطبين على سبيل الانفراد ﴾	ايضا
﴿ لو قال اول عبد مسلم اشتريته فهو هر فاشترى نصرانيا ثم اشترى مسلمانا عتق المسلم ﴾	١٥٥
﴿ باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه ﴾	١٥٩
﴿ استيجار المسلم اعلى الجهاد باطل ﴾	١٦٠
﴿ الاستيجار على اداء الفرض باطل كالأستيجار على الصلوة ﴾	ايضا
﴿ لا يجوز الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة ﴾	١٦٢
﴿ ولاية الوصى في الاستيجار لليتيم بشرط النظر ﴾	١٦٤
﴿ الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه ﴾	ايضا
﴿ مسألة استيجار القاضي رجلا يعمل لليتيم ﴾	ايضا
﴿ عزل الحاكم بالجور ليس بمذهب لنا ﴾	ايضا
﴿ ما تلف في يد الاجير المشترك بغير صنعه لم يكن عليه ضمانه ﴾	١٦٥
﴿ من استاجر رجلا في دار الاسلام يحمل له جلود ميتة ليد بها ﴾	١٦٦

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
لا يكون له الاجر ﴿	
﴿ اجبر الوحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فماله حاصل على الوجه المعتاد ﴾	١٦٨
ايضا ﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴾	
﴿ باب الانفال بالاعان والمقات ﴾	١٧١
﴿ باب سهام الخيل والرجالة ﴾	١٧٥
﴿ مسألة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴾	١٧٧
﴿ القرعة بين النساء عند قصد السفر ﴾	١٧٨
ايضا ﴿ باب سهام البرادين ﴾	
﴿ الحكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء ان يبطل ذلك ﴾	١٨٠
﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴾	١٨٢
﴿ باب سهام الخيل في دار الحرب ﴾	١٨٣
﴿ مسألة وجوب نفقة المريضة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴾	١٨٥
﴿ المكاتب لا ينبغي له ان يغزو الا باذن مولاه كالتن ﴾	١٩٠
﴿ الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاه فان اشترى يكون للبائع والمشتري ﴾	١٩٣
﴿ المقنود كالميت فيما يستحقه ابتداء ﴾	١٩٤
﴿ باب سهام الخيل في دار الاسلام والشركة في الغنيمة ﴾	١٩٥

﴿ مضمون ﴾	٥٠٠
﴿ لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتدى به يصح اقتداؤه ﴾	١٩٥
﴿ باب دخول المسلمين دار الحرب بالخیل ومن يسهم له منهم في النصب والاجارة والماربة والحبس ﴾	٢٠٣
﴿ لو اجر المنسوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكا له ﴾	٢٠٦
﴿ المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل ﴾	٢١٣
﴿ الامام محمد رحمة الله عليه يجيز الوقف في المنقولات ﴾	٢١٥
﴿ من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لا كتساب المال بعد ذلك ﴾	ايضا
﴿ الفاضل يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بعقدته ﴾	٢١٦
﴿ المال الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق ﴾	ايضا
﴿ التسليم الى المتولى شرط تمام الوقف في قول محمد رحمة الله عليه ﴾	ايضا
﴿ باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل ﴾	٢١٧
﴿ حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا لم يصل اليه العوض ﴾	ايضا
﴿ عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرهن ﴾	٢١٩
﴿ انما ينسب حكم الاستحقاق ثبوت ابقاءه على ما يحتاج اليه خاصة ﴾	٢٢٦
﴿ باب ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاسم فيما يجب للفرس ﴾	٢٢٧
﴿ اقرار من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقر ملك الغير له ﴾	٢٢٨

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان زوجها في حياته لم تصدق الا بحجة ﴾	٢٢٩
﴿ باب دفع الفرس باشرط السهم واعارته وايداعه في دار الحرب ﴾	٢٣١
﴿ صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴾	٢٣٨
﴿ يذمن في عيال المستعير كيداه في الحفظ ﴾	٢٤٣
﴿ ايضا ليس للمستعير ان يودع وله ان يبيع فيما لا يتفاوت في الانتفاع به ﴾	
﴿ لا لامام ان يأخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾	٢٤٥
﴿ ايضا باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الادلاء وغيرهم ﴾	
﴿ لا يذمن بيان مقدار المعقود عليه في الاجارة ﴾	٢٤٧
﴿ ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده ﴾	٢٥٠
﴿ ايضا باب كيفية قسمة الغنائم وبيان من يستحقها ممن جاء بعد الاصابة ﴾	
﴿ باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب ﴾	٢٥٧
﴿ باب قتل الاسارى والمن عليهم ﴾	٢٦١
﴿ قصة رجل سئل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفظه الله تعالى واسلم الرجل ﴾	٢٦٦
﴿ جوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	٢٦٧
﴿ جواز الشرب قائما ﴾	٢٦٨
﴿ ايضا مال المسلمين لا يصير غنيمية للمسلمين محال ﴾	

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ اجابة دعاء سيدنا امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٧١
﴿ باب ما حمل عليه الفئ وماركبه الرجل من الدواب وما يجوز فعله ﴾	٢٧٢
﴿ بالفناء ثم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾	
﴿ القاضي لا يلتفت الى اياه المتفتت ﴾	٢٧٤
﴿ ايضا ﴾	
﴿ مسألة استيجار السفينة والارعية ﴾	
﴿ ايضا ﴾	
﴿ لا يحمل مال امرء مسلم الا بطيبة نفس منه ﴾	
﴿ ايضا ﴾	
﴿ ما يفعل باموال الغنيمة من السبا ياوالحيوانات وغيرها اذا لم يقدر على حملها الى دار الاسلام ﴾	
﴿ لا يهذب بالنار الارها ﴾	٢٧٥
﴿ ايضا ﴾	
﴿ ترك الاحسان لا يكون اساءة ﴾	
﴿ عند الاكراه ينعدم القتل من المكره ويصير آله ان كان الاكراه بالقتل ﴾	٢٧٦
﴿ ايضا ﴾	
﴿ فتوى الامير بخلاف حكم الشريعة يكون باطلا ﴾	
﴿ ايضا ﴾	
﴿ لو اكره على الرضى باليب صريحاً لم يسقط به حقه في الرد ﴾	
﴿ عديم جواز احراق المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله تعالى وتاويل ما نقل من ذلك عن امير المؤمنين عثمان رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٧٧
﴿ جواز دفن المصاحف في مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الانقطاع ﴾	٢٧٨
﴿ كسر الممازف وبيعها وتقسيم خطبها ﴾	٢٧٩
﴿ ايضا ﴾	
﴿ جواز علموا وبيع الكلب وغيره ﴾	

﴿ مضمون ﴾	٢٧٨
﴿ بيع الهرة والكلب جائز ﴾	٢٧٨
﴿ ما يستخرج في دار الاسلام من المادن كالذهب والفضة يجب فيه الخمس ﴾	٢٨٠
ايضا ﴿ ان المسلم لو وجد شيئا من الياقوت والزبرجد في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس ﴾	٢٨٣
﴿ جواز حفر قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الاموال ﴾	٢٨٤
﴿ مسألة اخذ السوط الساقط وغيره ﴾	٢٨٥
﴿ باب قسمة الغنائم التي تقع فيها الخطأ ﴾	٢٨٨
﴿ رجل مات عن ثلاثة اعبدوا ثلاثة بنين ثم استحق نصيب احدهم ﴾	٢٩٠
﴿ لو اوصى الرجل بثلث ماله للمساكين فقسم القاضي واعطى الثلثين للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية ﴾	٢٩١
﴿ باب من امان الغنائم التي يبرئ الامام منها اهله ﴾	٢٩٣
﴿ الابراء عن الثمن لا يحتمل التعليق بالشرط كالمقعد ﴾	ايضا
﴿ احكام صحة الاقالة من الامير في الغنيمة والاب والوصي في مال اليتيم ﴾	٢٩٤
﴿ الرديء الميب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة ﴾	ايضا
﴿ ايجاب البيع يبطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة ﴾	٢٩٦
﴿ باب قسمة الخمس من الاربعة الاخماس ﴾	٢٩٩
﴿ المتعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ﴾	٣٠١
﴿ باب الميب وجد في بعض الغنيمة بعد القسمة او قبلها ﴾	

رقم	مضمون
٣٠٣	﴿ باب ما يجوز لصاحب المقاسم ان يأخذ لنفسه ومالا يجوز ما يكون قبضاً في البيع ومالا يكون ﴾
٣٠٥	﴿ الحيلة للقاضي فيما يريد ان يشتريه من مال اليتيم ﴾
٣٠٦	﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه الى قول عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه في رد ابل الصدقة التي اشتراها ﴾
٣٠٧	﴿ انواع قبض المقتود عليه ﴾
٣١٢	﴿ خاتمة طبع الربع الثاني من هذا الكتاب ﴾

﴿ ثم فهرس الجزء الثاني ﴾